هاملتون جيب
هارولد بوين

المجتمع الإسلامي والغرب

I/II



ترجمة : عبد المجيد القيسي

المجتمع الإسلامي والغرب

القسم الثاني

اهداءات ٢٠٠٢
دار المدى
سوريا

السير هاملتون جيب وهارولد بوين

المجتمع الإسلامي والغرب

وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى

الجزء الأول

المجتمع الإسلامي في القرن الثامن عشر

القسم الثاني

ترجمة

عبد المجيد حسيب القيسي

المدى

منشورات



Author : H.A.R. Gibb & Harold Bowen
Title :Islamic Society and the West
Volume 1, Part II
Al Mada : Publishing Company
First Published in 1997

اسم المـــؤلف : السير هاملتون جيب وهارولد بوين
عنوان الكتـــاب : المجتمع الإسلامي والغرب
المـــتـــرجم : عبد المجيد حسيب القيسي
النـــاشـــــــر : دار المدى للثقافة والنشر
الطبـــعة الأولى : ١٩٩٧

دار المدى للثقافة والنشر

سوريا - دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٧٧٧٢٠١٩ - ٧٧٧٦٨٦٤ - فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢
بيروت - لبنان صندوق بريد : ٣١٨١ - ١١ فاكس : ٤٢٦٢٥٢ - ٩٦١١

Al Mada : Publishing Company F.K.A.
Nicosia - Cyprus , P.O.Box . : 7025
Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 . Tel: 7776864 , Fax: 7773992
P.O. Box : 11 - 3181 , Beirut - Lebanon, Fax : 9611- 426252

كلمة المؤلفين

إننا ، إذ ننشر هذا القسم الثاني من دراستنا عن أحوال الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر ، فنحن على علم تام بأن أقساماً عدة من هذه الدراسة ومن سابقتها ، قد غطت عليها أو ستغطي عليها قريباً دراسات أكثر حداثة وأكثر دقة . فقد مكّن نشر الوثائق العثمانية الباحثين من أتراك وغيرهم من إعادة دراسة مؤسسات الامبراطورية العثمانية على أسس متينة من المعلومات الوثائقية المضبوطة ، والتي ستغير – دون شك – الكثير من تفاصيل ، وربما من مبادئ ، العديد من النتائج التي أوصلتنا لها دراستنا المعتمدة على المصادر الثانوية .

ولكن – ومهما تكن سرعة العمل في تصنيف هذه الأكوام المتصاعدة من الوثائق العثمانية وفحصها ودراستها ومن ثم نشرها – فإنها لن تتم إلا بعد سنين عديدة .

ومن جهة أخرى فإن ملاحظات التصحيح عن المجلد الأول التي تقبلناها شاكرين لم تخرج عن نطاق التفاصيل ، وهو الذي شجعنا على نشر هذا القسم من دراستنا آملين أن نقدم مسحاً عاماً للموضوع ، حتى يأتي الوقت الذي يمكن فيه الانتفاع الكامل من الوثائق العثمانية وغير العثمانية ، فيتمكن خلفاؤنا وقت ذاك من إعادة كتابة هذا البحث على أسس علمية ثابتة .

الفصل السابع

الضرائب والأموال

(١) النظام المالي

يتكون النظام المالي العثماني من عنصرين رئيسيين، ثبت مع الأيام عدم امكان الابقاء على التوافق بينهما . هما النظام الاقطاعي ونظام الاوقاف اللذان قد يستطيعان إذا ما جمعا معاً وطبقا تطبيقاً جيداً أن يهيئا سبل العيش لكل العاملين في الوظائف العامة ويضمنهم السلطان نفسه، ولكن الاقتصاد العثماني لم يقم على أسس اقطاعية صرفة، فمنذ أن كان السلاطين العثمانيون الأوائل يوطّدون سلطتهم كحكام مستقلين كانوا يؤّمنون لأنفسهم بعض الموارد المالية غير تلك التي خصصت لهم من ايراد ممتلكاتهم، وقد مكنّهم امتلاكهم لهذه الموارد الاضافية من انشاء وادامة رقيق القصر، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم نقداً، والذين سرعان ما صاروا سند السلاطين في فرض سيطرتهم وتوسيع ملكهم .

كانت الموارد الاقطاعية تسد بعضا من نفقات المؤسسات العسكرية والادارية الضخمة التي تطوّر اليها عبيد القصر السلطاني، ولكنها - كما اشرنا من قبل - لم تكن تموّل المؤسسة العسكرية وحدها، وإنما تموّل أيضاً عدداً من المؤسسات الأخرى الإدارية وشبه الإدارية، ولما بدأت هذه الدوائر تشغل بعبيد السلطان، أو عبيد الباب (قابي قولاري) فقد ظلت اجورهم ونفقاتهم تدفع من هذه الموارد الاقطاعية كما كانت تدفع لاسلافهم الاحرار من قبل .

ومن الجهة الثانية فإن الأنظمة العسكرية المختلفة التي انبثقت من القصر السلطاني، وعلى رأسها «الخيالة النظامية»، و«الجيش الانكشاري»، والتي كانت تستند عليها بصورة مطلقة قوة السلطان في الدولة، ظلت وكل قصور السلطان تتقاضى اجورها ونفقاتها نقداً، ولهذا فقد كانت المشكلة المالية التي تواجه الحكومة المركزية دوماً، والتي كانت وحتى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر تنجح في أكثر الأحيان في حلها حلاً مرضياً، هي كيفية تأمين النقد الكافي لدفع رواتب هؤلاء العاملين دون الاضرار بموارد ارزاق الاقطاعيين .

لقد سبق لنا [1] أن عددنا الاعشار والرسوم التي فرض القانون على المزارعين

---

(١) الجزء الأول - ص ٢٨٦ وما بعدها .

وعلى البدو دفعها إلى ملاّك الاراضي . ولكن كل هذه الايرادات، عدا ما يجمع من املاك السلطان، يصرفها ملاّك الاراضي انفسهم (اقطاعيين كانوا أم اوقافاً) دون أن تغل شيئاً إلى الخزينة العامة التي عليها أن تضطلع بنفقات القصر السلطاني والجيش النظامي .

وفي ما عدا غلة الاملاك السلطانية، فإن الموارد الوحيدة التي تصل السلطان هي :

أولاً : اموال الجزية من غير المسلمين . وكان مالك الارض – في بعض الاقطاعيات – يجمع هذه الاموال وينفقها على نفسه . (٢)

ثانياً: خمس ما يجمع من غنائم الحروب والاتاوات التي تدفعها بعض الدول المسيحية المستقلة، وواردات الجمارك وانتاج المناجم والمالح، ومزارع الرز (٣)، وسنفصل الكلام عن كل من هذه الموارد بعد قليل .

ولهذا فتكفينا هنا الاشارة إلى أن كل هذه الموارد – ومثلها الرسوم والاعشار التي تدفع لملاك الارض او للاوقاف – تعتبر موارد شرعية، أي موافقة لاحكام الشريعة الاسلامية، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للعثمانيين المسلمين، ولذلك فقد انصرفت دراسات باحثيهم الماليين إلى التفرقة بين الضرائب الشرعية وتلك التي يأمر بها السلطان في اوقات الحاجة بموجب العرف السلطاني أو السلطات السلطانية(٤)، وتسمى ضرائب أو رسوم عرفية، والتي كانوا يشككون إلى حد ما في شرعيتها (٥)، ويتمنون، وأن تكن أمنيات مستحيلة التحقيق لو أن السلطان اكتفى بموارده المالية الشرعية، ولم يلجأ إلى هذه الموارد العرفية الأخرى .

إن مما لا شك فيه هو أن رقعة الامبراطورية قد اتسعت مساحة، وزادت سكاناً وزادت معها، وبنسب متفاوته غلة الموارد المالية الشرعية، ولا شك أيضاً في أن الخزينة كانت تسعى جاهدة للاكتفاء بهذه الموارد فقط . ولكنها، أي الخزينة، سرعان ما اكتشفت يوما ما، من المحتمل أنه كان في اخريات القرن الخامس عشر، أن هذه

---

(٢) كما هو الحال في الاوجاغات، أنظر ما يلي ص ١٧ .

(٣) عندما عدد السيد مصطفى (ج١ ص١٩) موارد الخزينة لم يذكر من بينها المناجم ومزارع الرز، لكنه عاد واضافها اليها (ص ٦٥) ولا شك في أنه اعتبر مزارع الرز من املاك السلطان وهو ما كان فعلاً في أكثر الاحيان (انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب) .

(٤) عن العرف السلطاني، أنظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٥) مع أن العلماء كانوا يعتبرون الضرائب والرسوم التي تحل محل الموارد الشرعية او تكملها موارد غير شرعية، فإن اقوالهم لم تجد لها سميعاً حتى في القرون السابقة على قيام الامبراطورية العثمانية، إذ ثبت أن الأسر الحاكمة الاسلامية في العصور السابقة كانت تعتمد في القسم الاعظم من ايراداتها على الضرائب العرفية أي غير الشرعية .

الموارد لم تعد تكفي لاحتياجاتها فاضطرت إلى الاستعانة بالعرف السلطاني لفرض ضرائب اضافية على جميع رعاياه في كل انحاء امبراطوريته .

وكانت الحكومة تعمد، بين الحين والحين، إلى الاستعانة بسلطة السلطان العرفية لاثراء الخزينة بطرق شتى منها :

اولاً : فرض ضرائب عامة اضافية .

ثانياً: الحصول على خدمات معينة من بعض الافراد أو الجماعات مقابل اعفائهم من دفع بعض هذه الضرائب وفي العصور المتأخرة دفع مبالغ معينة مقابل الاعفاء من اداء هذه الخدمات .

ثالثاً: الحصول على رسوم أو اجور معينة من فئات معينة لاداء بعض الخدمات التي تعود بالنفع على تلك الفئات .

وقد اطلق مؤخراً، وربما كان ذلك منذ البداية، على جميع هذه الضرائب، اسم عام هو «عوارضي ديوانية»، أي رسوم وضرائب الديوان، لانها كانت تفرض بامر يصدر من الديوان بعد موافقة السلطان عليها .

وقد كانت الاستعانة بهذه الضرائب تتم أول الأمر بين الحين والحين، وفي أوقات الضائقات المالية، إذ يجد السلطان وقت ذاك، من الحاجة ومن المصلحة العامة ما يبرر به فرض سلطته أو عرفه . ولأن هذه الضرائب العارضة تختلف في طبيعتها عن الضرائب العامة الشاملة في كونها تقتصر على فئات معينة من رعايا السلطان، فقد كان لا بد من وضع اسلوب جديد مناسب لجبايتها من هذه الفئات، وكان الأسلوب الموضوع عثمانياً مثالياً .

ففي بلدان الامبراطورية الخاضعة لضريبة ما تقوم السلطات الحكومية بتقسيم الاقضية [٦] إلى ما كان يطلق عليه «عوارض خانات» أي دور خاضعة للضريبة العارضة تدفع كل منها مقداراً متساوياً من الضريبة . وفي رسم هذه الخانات تضع السلطات نصب عينيها طبيعة كل قضاء، وطبيعة سكانه ومقدار مواردهم، ثم تعلن حدود الخانة التي تشمل داراً أو أكثر، وحتى جزءاً من دار في بعض الأحيان . وكانت الضريبة – العوارض – تفرض على كل سكان الخانة من غير العسكريين [٧] فيدفع كل

---

(٦) الاقضية جمع قضاء، وهي المنطقة القضائية التي تقع تحت اختصاص قاض معين . وقد كان هذا التقسيم قضائياً أول الأمر فلما انحسرت سلطة القضاة وحل محلهم الاداريون ظل التقسيم قائماً . وصار القضاء منطقة ادارية من مجموعها تتكون المتصرفية، ومن مجموع المتصرفيات تتكون الولاية أو الايالة . وكان الترتيب الاخير هو المعمول به في العراق حتى السبعينات . أنظر الفصل الرابع في المجلد الاول (المترجم) .

(٧) العسكريت أو العسكرية هم كل موظفي الدولة من عسكريين وغيرهم عدا الكتبة ورجال الدين فيطلق عليهم رعية وبالتركية رعيت .

فرد منهم مبلغاً من المال يتناسب وقدرته المالية، وهم ينقسمون في ذلك حسب التقسيم التقليدي السائد إلى اغنياء وطبقة وسطى وفقراء . وكان تقدير هذه الضريبة وجبايتها يتمان باشراف القاضي .

ويتسم هذا الاسلوب بالمرونة، فإذا ما هبطت الموارد المالية لمنطقة ما، كأن صارت ميدان حرب مثلاً، كما كان يحدث دوماً لمناطق الحدود، يعاد النظر في تقسيم الخانات أي الدور تبعاً لذلك .

ومهما يكن تاريخ بدء العمل بهذا النظام، فإننا نستخلص من وثيقة متبقية عن الوضع المالي (٨) أن هذه الرسوم والضرائب قد اصبحت في منتصف القرن السابع عشر مورداً مالياً سنوياً مستمراً من موارد الخزينة العثمانية المركزية، وانها ظلت كذلك حتى إلى ما بعد عهد التنظيمات . (٩)

مكّن فرض العوارض، ونظام جبايتها - العوارض خانة - السلطات العثمانية من الانتفاع من العرف السلطاني في تأمين الشق الثاني الذي مر ذكره إذ هيأ لها أن تضمن الحصول على بعض الخدمات، أو الحصول على بعض السلع بالمجان - إن جاز هذا التعبير - وذلك باستنباط وسيلة بسيطة هي اعفاء الفلاحين أو ابناء المدن الذين يقدمون هذه الخدمات أو البضائع، من دفع الضرائب المستحقة عليهم . ويبدو أن السلطات كانت تفعل هذا باعفاء «خانة» كاملة في وقت ما، وكأن ساكني هذه الخانات قد فقدوا صفة الرعية واصبحوا عسكريت من النوع البسيط .

ويبدو أن هذا النظام تغير شيئاً ما عما كان عليه إذ نشهد في القرن السابع عشر حالات عديدة وغريبة، توقف فيها سكان هذه الخانات المعفاة من اداء الخدمات أو تجهيز البضائع التي من اجلها اعفي اسلافهم من دفع الضرائب، ولكن وبدلاً من استعادتهم صفة الرعوية، والبدء بدفع الضرائب مثل زملائهم الآخرين، نراهم يدفعون مبالغ معينة بدلاً من انجاز الوظائف المعهودة لهم (١٠) ولهذا فإن «العوارض خانات»

(٨) وهي تقرير رفعه طارخان جي احمد إلى السلطان محمد الرابع عام ١٦٥٥ . وقد نشره عبدالرحمن وفيق في كتابه (تكاليف قواعدي) ج١ ص٣٢٧ . وفي ملحوظة في آخر الوثيقة تذهب إلى أنها قد وضعت عام ١٠٦٤هـ أو ١٦٥٤م، ولكن يبدو أن هذا خطأ إذ تضمن التقرير ايرادات عام ١٠٦٥هـ أيضاً . (وسنشير اليها في ما يلي باسم الخلاصة المالية - المترجم .

(٩) كتب لطفي باشا في عهد السلطان سليمان الأول يقول إن العوارض فرضت مرة واحدة في عهد السلطان سليم الأول . أما بعد ذلك فكانت تفرض مرة كل اربع أو خمس سنوات وبمعدل ٢٠ اقجة للشخص الواحد .ولكن من المؤكد أن نظام «خانات العوارض» ظل معمولاً به إلى أيام حكم بايزيد الثاني على الأقل . بركان ج١ ص١٨ .

(١٠) أنظر وفيق ج١ ص١٠٩ أشار إلى سكان بعض المناطق الذين عهد اليهم بتجهيز الملح الصخري أو الفحم أو الخشب وخيوط الكتان إلى الادميرالية أو بعض المصانع في استانبول وإلى آخرين

المعفاة من الضرائب اصبحت في الواقع تقارب الاوجاق، وقد يشار اليها كذلك في بعض الاحيان . (١١)

هذه المبالغ النقدية التي تدفع إلى الخزينة بدل القيام باداء الوظائف أو تجهيز السلع المطلوبة تعرف باسم البدلات - جمع بدل - ولكن هذا المصطلح لم يقتصر على هذا المعنى فقط، وانما كان يشمل أيضاً مختلف انواع الدفعات النقدية التي تدفع بدلاً عن الالتزامات التعاقدية أو الخدمات الاجبارية التي توافق الخزينة على تسويتها بهذا الشكل . فمن ذلك مثلاً أن الهوسبودار (١٢) كانوا يدفعون مبالغ سنوية ثابته إلى الخزينة مقابل الجزية التي كانت ستجبى من الذميين فرداً فرداً لو انضمت الامارة إلى الامبراطورية كولاية، ولهذا سميت هذه الدفعات «بدل جزية» .

وقد اتسع نطاق هذه الظاهرة، أثر وضع البدلات محل الضرائب والخدمات والواجبات، حتى أن الخلاصة المالية التي اشرنا اليها قبل قليل ذكرت أن نصف بنود الميزانية قد سجلت في القرن السابع عشر على أنها بدلات من نوع أو آخر (١٣)، ولا شك أن اتساع نطاق هذه الظاهرة يعود إلى، وفي الوقت نفسه يدل على، حاجة الحكومة المتزايدة دوماً إلى الايرادات النقدية .

وقد يقال أن الخزينة حين تستعيض بهذه المقبوضات النقدية عن بعض الخدمات أو التجهيزات، فإنها ستضطر آخر الأمر - نظرياً على الأقل - إلى الحصول على هذه الخدمات أو التجهيزات من مصادر أخرى، فتضطر إلى دفع ما قبضته أجراً نقدياً لمن أدى اليها الخدمة المطلوبة . ولكن ولسبب ما، قد يكون اهمالها الأمر، وقد يكون لأن مقدار ما تقبضه من بدلات يزيد عما تدفعه من أجور، ومهما يكن السبب فقد اصبح

ممن اعفوا من دفع العوارض مقابل القيام بصيانة بعض الطرق . كل هؤلاء دفعوا في النهاية رسماً خاصاً بدل القيام بالتجهيز أو اداء الخدمات، ونجد مثلاً على ذلك فرماناً صادراً في نهاية القرن السادس عشر أرغم رعاة الماشية وتجارها في فيليبة على دفع «بدل» أي دفعة نقدية - مقابل فشلهم في تجهيز العاصمة بالماشية .

ومن الجهة الثانية فلربما لم تكن العوارض في بداية امرها دفعات نقدية، وإنما كانت مجرد اداء اجباري لخدمات أو تجهيز بضائع . وفي هذه الحالة فإن العوارض التي تدفع نقداً وتعرف «عوارض اوقجة سي» كانت لها في الأساس صفة البدل . وعلى كل حال فإن المبدأ ظل نافذ المفعول وهو وجوب القيام بخدمات أو تقديم تجهيزات أو دفع مبلغ من المال بدل ذلك .

(١١) تشير الخلاصة المالية المشار اليها من قبل وبصراحة إلى خانة عوارض الجدافين «كروكجية» على أنهم أوجاق .

(١٢) الهوسبودار هم ولاة الامارات المسيحية التي احتلها العثمانيون دون أن تصبح جزء من الامبراطورية، وكانوا من ابناء تلك الامارات - المترجم)

(١٣) هذا إذا اعتبرنا المبالغ التي تدفع عن «تعداد الاغنام» بدلاً، في حين أنها في الواقع ليست بدلاً. أنظر ما يلي ص ٣٥ .

اللجوء إلى هذه الطريقة يتسع يوماً بعد آخر، حتى اصبح العمل باسلوب البدل هو القاعدة العامة والدائمة .

وكان الطريق الثالث الذي لجأت به الخزينة المركزية إلى سلطة العرف السلطاني لتحقيق النفع لها، طريقاً غير مباشر أيضاً، وهو السماح لبعض الموظفين من فئات مختلفة أن يتقاضوا اجوراً من الأفراد الذين يقدمون لهم خدمات معينة . وهذه الأجور لا تدفع للخزينة وانما تبقى ملكاً للموظفين أنفسهم . أما انتفاع الخزينة من ذلك فهو أن هذا الاجراء يعفيها من زيادة رواتب هؤلاء الموظفين في بعض الاحوال، أو حتى دفع اية رواتب لهم في احوال أخرى .

وكان القضاة أول من سمح لهم – ومنذ عهد سحيق قد يصل إلى حوالي القرن – بقبض الاجور بعد أن وجد أن رواتبهم ضاقت عن الوفاء بحاجاتهم، وبدلاً من زيادة الرواتب خولتهم الحكومة حق استيفاء الاجور من كل من يطلب تزويده، بوثيقة قانونية .

وقد منحت رخص مماثلة في اوقات مختلفة لعدد كبير من الموظفين في الادارة المركزية وادارة المقاطعات . ورغم أن شاغلي هذه الوظائف – وقد أسست في العهود القديمة – كانوا يعتاشون أو يفترض أنهم يعتاشون على واردات الاقطاعيات الممنوحة لكل وظيفة، ولكن الوظائف المستحدثة مؤخراً لم تمنح شاغليها مثل هذه الاقطاعيات، ولذلك منح بعض شاغليها وكانوا قليلي العدد جداً رواتب معينة . (١٤)

وأكثر من هذا – فكما راينا – فإن بعض الوظائف انشأت ثم ازدادت أهمية

---

(١٤) رغم كثرة الاشارات إلى الرواتب في عهد محمد الفاتح، فقد كانت كلها تقريباً مخصصة للعلماء من مختلف الطبقات، ولافراد القصر السلطاني والقوات المسلحة والموظفين المتقاعدين، واولاد العلماء والضباط والموظفين .

وفي الواقع فإن موظفي الادارة الحقيقيين الذين أشير اليهم بوضوح على أنهم يقبضون رواتب في بعض الأحيان هم الوزراء والدفتردارية الذين ربما كانوا يقبضون رواتب بدل الاقطاعيات . ومما يدل على أن دفع الرواتب للموظفين ظل نادراً هو كشف الضباط والموظفين والخدم الذين يتقاضون رواتباً حتى أيام مراد الثالث، حيث ذكر أن هناك ٢٦٧ نفراً فقط من هؤلاء المستلمين لا يعودون إلى القوات المسلحة، أو إلى القصر السلطاني وهم :

الهوسبودار قابي كهية سي – ويحتمل اتباعهم أيضاً .

سكرتيرو الديوان .

سكرتيرو الخزينة

موظفو الخزينة (صاغيرد)

سكرتيرو محكمة الدفتردار

موظفون غير محدودين (كانوا يقبضون رواتبهم على أساس شهري، أما بقية المذكورين في الكشف فيقبضونها على أساس يومي) .

السقائون .

دون ما اعتراف رسمي بها (١٥) . ولذلك وحيث لم تكن، وحتى ذلك الحين، لهذه الوظائف المؤسسة مؤخراً رواتب حكومية معينة، فقد وجب العمل على ايجاد طريقة ما لتعويض اصحابها عن اعمالهم، وكان هذا هو السبب في منح الاذن لهذا العدد الغفير من الموظفين من كل صنف بتقاضي اجور عالية من افراد الجمهور مقابل ما يقدمونه لهم من خدمات مختلفة، ولكن هؤلاء الموظفين القائمين بانفسهم بالاعمال لا ينفردوا وحدهم بتلك الاجور بل كثيراً ما يشاركهم بها، بنسب ثابتة، كبار الموظفين وصغارهم في المؤسسة، ولا يقتصر المنتفعون منها على الموظفين الذين لا رواتب لهم، بل أن هناك اجوراً متعددة تدفع إلى الموظفين ذوي الرواتب، بل أيضاً إلى الموظفين الذين تؤهلهم مناصبهم إلى ايراد اقطاعي كالصدر الاعظم وما دون . (١٦)

ولا شك في أن هذا النظام قد اراح الخزينة من اعباء ثقال، ولكنه كان يحمل في طياته ميولاً لا تخطئها العين نحو تقنين «الرشوة»، إذ يبدو أن من الممكن بل وحتى من المرجح أن تكون اصول بعض هذه الاجور – على الأقل – رشاوى مقنعة، ذلك أننا نعرف أكثر من حالة واحدة «قننت» فيها الرشاوى الفعلية، كما حدث – مثلاً – في منتصف القرن السابع عشر مع أحد الصدور العظام (١٧)، الذي اعلن حين رأى شدة حاجة الخزينة إلى المال، أن كل ما يقدم له ولزملائه من هدايا من الراغبين في التعيين بوظائف الدولة تعتبر ملكاً للخزينة العامة . وستتاح لنا الفرصة في هذا الفصل إلى أن نشير إلى بعض نتائج هذه الممارسات .

كما أن الحكومة استعانت بالعرف السلطاني في وضع رسوم أو مكوس تفرض في بعض الاماكن التي تتطلب نفقات معينة خاصة، تستوفى من الاشخاص المنتفعين من الخدمات التي تقدمها لهم تلك الاماكن .

فمن ذلك فرض رسوم معينة على المارة خلال الممرات الجبلية مقابل قيام الحكومة بتأمين الحراسة وصيانة الطرق والجسور وحماية قنوات الماء فيها (١٨)،

---

(١٥) مثل منصب الكهية بك – أنظر المجلد الأول ص ١٥٧ .

(١٦) أنظر مثلاً كشف الرسوم وعددها تسعة فقط، والتي يدفعها الموظفون عند استلامهم الاذن باستلام اجور عن خدماتهم بدل الرواتب (وفيق ج١ ص١٠٠) وهذه الرسوم تدفع – كما هو ظاهر – إلى الموظفين الذين يصدرون الاذن المطلوب . وقد أوضح قانون محمد الثاني كيفية عمل هذا النظام، إذ حدد رسوم التوقيع (حقي أمضا) التي يأخذها الدفتردار من الملتزمين والجباة الذين يجمعون الضرائب في مقاطعات خاصة، بواحد بالمائة عن المبلغ المجموع . كما خوله القانون أخذ عمولة عن الموازين اسمها (كسرى ميزان)، وخول القانون أيضاً معاوني الدفتردار استيفاء رسوم معينة باسم «حقي كتابت» أي رسوم الكتابة أي السكرتارية .

(١٧) كان الصدر الأعظم هو مالك أحمد باشا . أنظر ما يلي ص ٤٨ .

(١٨) أنظر قائمة الرسوم العرفية في : (رفيق ص٩١) حيث وضعت اكثرها لمثل هذه الاغراض تحت اسماء مختلفة، مثل دربندي رسم (رسم المرور) أو صوبولجومصرفي، أي نفقات صيانة قنوات المياه .

كالرسوم التي تفرض على السفن التجارية المقلعة من المضايق [١٩]، وهذه الرسوم تشابه إلى حد كبير رسوماً أخرى تعترف بها الشريعة . ولربما يعود وصف الرسوم بالعرفية إلى ظروف تاريخية لا غير . [٢٠]

ليس ما تقدم ذكره هو كل الاسهام المالي الذي فرضه عرف السلطان على رعيته وإنما سنعود إلى ذكر اشكال أخرى منه عند الكلام عن موارد الخزينة المركزية من كل من الضرائب الشرعية والعرفية . ولكن وقبل الكلام عن نوعي هذه الموارد، التي كانت تعتبر جميعها في العصور الأولى – وكما سبق أن قلنا – موارد شرعية، علينا أن نتكلم ولو بايجاز – على الضرائب الشرعية (غير ما سبق أن ذكرناه من الضرائب ذات الطابع الاقطاعي التي كانت – وإلى حد كبير – تجمع وتنفق في المقاطعات) .

هذه الفرائض تتعلق – من قريب أو بعيد – بالتجارة، ولهذا وفي ما عدا بعض الرسوم المفروضة على مرور قطعان الماشية من بعض مضايق الجبال، فإن جميع هذه الفرائض كانت تفرض في المدن أو أسواق القرى ويتولى المحتسب ومعاونوه جبايتها .

وكما لاحظنا من قبل [٢١]، فقد كان اعضاء الطوائف أو الاصناف المهنية في المدن يدفعون إلى المحتسب رسماً لاستخلاص اجازة العمل يعرف باسم «يومي دكاكين» أي الرسوم اليومية للدكاكين . وكان المحتسب بالاضافة إلى هذا يجبي رسوماً اضافية كان أهمها ما يطلق عليه «باجي بازار» أي رسم السوق [٢٢]، وهي ضريبة تجبى عن بيع الحيوانات الحية وأية سلعة أخرى تدخل السوق من المناطق المجاورة . أما التبن والبرسيم والمنتوجات الأخرى التي تزرع في حدود المدنية نفسها، فكانت

---

(١٩) وتسمى «اذني سفينة» أي اذن أو رخصة السفينة، وكانت تستوفى عند اقلاع السفن، وقد فرضت بفرمان عام ١٧٢٦ .

(٢٠) يلاحظ مثلاً أن هناك فرقاً بسيطاً بين الرسوم العرفية والرسوم الشرعية التي تفرض على المارين في مضايق الجبال من الناس أو من قطعان الماشية . فيذكر رفيق (ج٢ ص٢٦) ثلاثاً من الصنف الأخير (الشرعية) هي : «سلامت اوقجة سي» أي رسم السلامة «وغيجت رسمي» ومعناها الحرفي رسوم المرور، و«طوبراق ماشتي باراس»، ومعناها الحرفي رسوم الوطء على الارض، ويلاحظ أن إسم أحد هذه الرسوم العرفية يشابه كثيراً الاسم الأول وهو سلامتلك رسمي (رسم السلامة) وقد اطلق على بعض هذه الرسوم اسم باج، في حين يعتبر الباج رسماً شرعياً .

(٢١) أنظر المجلد الأول ص ٣٠٥ .

(٢٢) يذهب م.ف.كوبرولو في مقال له عن الباج أنها لفظة فارسية غامضة المعنى وقد تدل على الضرائب بصورة عامة، وليس على ضريبة معينة أو رسم معين . ويرى أنها اللفظ المقابل للفظ رسم في العربية أو رسمي في التركية . ويقال أن الباج بازار قد وضع أيام السلطان عثمان الأول محاكاة لضريبة سلجوقية مماثلة . والتفاصيل في هذا البحث مستقاة من قانون نامة السلطان سليمان العظيم .

تعفى من الضرائب، أما ما يستورد منها من مدن أخرى فكان يخضع للضريبة، إلا إذا بيع خارج السوق، وكانت السلطات لا تنظر بعين الرضى إلى مثل هذه الممارسات وتعمل جاهدة على منعها .

وتختلف مقادير ضريبة الباج على أمثال هذه البيوع باختلاف طبيعة المبيع، وقد حددت مقاديرها بتعريفة معروفة مقدماً .

فالعقارات من دور واراض وبساتين وكذلك المجوهرات والمعادن النفيسة معفاة كلها من ضريبة الباج . ولا يخضع لها أيضاً المشتري الذي يعود إلى بيع ما اشتراه في السوق نفسه، ويستثنى من ذلك بيع العبيد والحيوانات الحية، ففي حين لا يستوفى الباج في معاملات البيع العادي إلا من البائع فقط، فإنه في حالات بيع العبيد والحيوان يستوفى وبقدر متساو من البائع والمشتري معاً . (٢٣)

ويلزم كذلك كل من البائع والمشتري بدفع الباج بمقدار متساو أيضاً، عن كل ما يباع بالوزن في المخازن العامة التي يطلق عليها إسم قابان حيث كانت تخزن بها بعض السلع المعيشية . (٢٤)

ويقوم المحتسب واعوانه، في العصور الأولى، على الأقل، بجباية رسوم الوزن هذه (٢٥)، ويبدو أن ضرائب الباج مضافاً اليها رسوم الختم «تمغة رسمي» والغرامات

---

(٢٣) يبدو أن القانون يتناقض في هذه النقطة، فبينما ينص من جهة وبصورة عامة على أن يدفع البائع والمشتري الرسم عند بيع العبيد والخيل والبغال والجمال والثيران فإنه من ناحية ثانية ينص على رسوم معينة واجبة الاداء على البائع فقط عند بيع الخيل والثيران والخنازير المستوردة إلى استانبول من سنجق «سمندرية» (والذي كان وقت ذاك على الحدود) أما الثيران والخنازير فكانت، بطبيعة الحال، تباع بعد الذبح .

(٢٤) عثمان نوري ١٧٠، وعن قابان أنظر المجلد الأول ص ٣٢٧، وفي العربية قبّان (بتشديد الباء)، وإن يبدو أن الكلمة ليست عربية الأصل . وتسمى مثل هذه المخازن قابان وجرداق وقد تسمى أحياناً ميزان، وهي لفظة عربية الأصل، أو منكنة (من اليونانية) ماكينة وتعني الضغط (بصرف النظر عن أصل كلمة قبان فإنها تستعمل في العربية لتعني الوزان في المخازن المعينة للبيع بالجملة وتكون النسبة لها قبانجي أو قباني، وهو لقب تحمله عدة عوائل في العراق وسوريا . (المترجم) .

(٢٥) أي . وفيق . ج١ ص٤٢ وأخرون : من بين الرسوم التي يجبيها المحتسب ما يسمى ميزان أو اوزان أو اكيال . والميزان، كما رأينا، هو القبان . أما أوزان فهي عربية جمع وزن، أما كيل (أو كيلت بالتركية) وجمعها اكيال فتعني اداة معينة تستعمل بالنسبة للغلال (الحنطة والشعير وما اشبه) ومن الواضح أن هذه هي كل رسوم الوزن كما أن هناك رسماً أخر يسمى قنطار اجرتي أو اجرة القنطار وقد يسمى قنطارية كما يسمى الاكيال رسم اكيالية . (وهناك أيضاً الكثير من العوائل العربية تحمل لقب كيال أو كيالي ووزان) . (المترجم) .

التي تؤخذ من أصحاب الدكاكين الذين يهملون الـ«نيرخ» أو التسعيرة (٢٦)، وهي اغزر مصادر ايراده غلة وتكاثراً، ولأن رسوم الختم كانت لا تفرض إلا على البضائع المنتجة في المراكز المعينة فيمكن اعتبارها رسوماً مكملة لرسوم الباج . ولهذا كان على الحائكين مثلاً أن يقدموا إلى المحتسب كل ما ينتجونه ليتمكنوا من دفع الرسوم عنه وختمه قبل بيعه وكذلك كان يفعل الحدادون، إذ يقدمون له ما صنعوه من نعال الخيل للفحص قبل أن يتمكنوا من بيعها ، وكذلك كان يصنع الصاغة والنحاسون وكل العاملين في المعادن وكان الهدف من هذا الاجراء هو التأكد من موافقة المعادن المتسعملة للمواصفات الموضوعة ، وتأكد المحتسب من دقة الاوزان والمقاييس وتمام استيفاء رسم الختم على البضائع قبل بيعها إلى أصحاب الدكاكين .

وهذه الرسوم الثلاثة هي – كما يبدو – الرسوم النظامية الرئيسية التي يجبيها المحتسب في عموم البلاد . ولكن الضرائب في الاقضية لم تكن على مثل هذا النظام بل كانت تختلف في طبيعتها واسمائها من مكان لآخر باختلاف تقاليد المكان ونوع انتاجه ، وقد وجدت في البلاد العربية التي الحقها السلطان سليم الأول بامبراطوريته عدد كبير من الرسوم فرضها الأمراء المماليك بمختلف الحجج والتبريرات لزيادة بؤس السكان وتعاستهم .

وقد جرى بعد الفتح دراسة هذه الرسوم، والغي منها اشدها ضرراً، ولو أن بعضها ما لبث أن عاد إلى الوجود ولهذا فليس من السهل دائماً أن نحكم بالاستناد إلى الوثائق ما إذا كانت ضريبة ما قد فرضت منفردة، أم أنها قد دمجت بواحدة أو أكثر من الضرائب التي عددناها من قبل . (٢٧)

على أننا نجد في بعض الوثائق ذكراً لرسوم عبور عن البضائع التي تمر عبر بعض المدن وتسمى رسم العبور (باجي عبوري) ولكن ليس من الواضح أن كانت هذه الرسوم تدفع للمحتسب أم لا ؟ ولكنها على كل حال تختلف عن رسوم الجمارك التي سنتكلم عنها بعد حين . (٢٨)

---

(٢٦) أنظر قانون نامة سليمان حيث نص على الغاء البدع (أنظر ص ٢٩ و٣٤ القادمتين) ومن جملة ما أمر القانون بالغائه رسم العساسية (الحراسة الليلية، من العربية عس) وكانت بواقع اوقجة واحدة على كل دكان في بيزيستان قونية (البيزيستان هو مكان خزن المجوهرات والذهب والاحجار والمعادن النفيسة) حيث كانت تعين لها حراسة خاصة، والغي كذلك رسماً قدره اوقجتان يومياً كان مفروضاً على العاملين في صنع الخبز اضافة إلى رسم اسبوعي على ادوات الخبازة . وقد ذكر أن رسوم العساسية أو الحراسة كانت تستوفى في ماردين وديار بكر وارضروم .

(٢٧) مثال ذلك الرسوم العديدة التي عددها قانون نامة سليمان العظيم تحت عنوان «قانون ولاية سمندرية» وكذلك الرسوم التي تستوفى عن ذبح الحيوانات وتهيئة بعض اجزائها للاكل .

(٢٨) ومثال ذلك أن وثيقة تعود للقرن الثامن عشر عن رسوم الجمارك في طربزون اشارت إلى باجي

أما عن ايرادات الخزينة المركزية فإنها تنقسم إلى فرعين اساسيين وهما – كما سبق أن رأينا – الخزينة العامة، أو خزينة الدولة، والتي تقابل في الواقع دائرة أو وزارة المالية، وكانت تعرف باسم «الميري» . والقسم الثاني هو الخزينة الخاصة أو الداخلية وتعرف أيضاً بـ«خزينة الداخل» (٢٩)، علماً بأن هذين القسمين ليسا مستقلين عن بعضهما البعض الآخر، وإنما يكونان وحدة واحدة . ففي حين تختص الخزينة الخاصة بخزن المبالغ النقدية الفائضة وجميع الاشياء النفيسة على اختلاف انواعها، كانت الخزينة العامة – خزينة الدولة – تختص بقبض وخزن الأموال المتجمعة من الضرائب، ثم دفع النفقات الجارية منها، ونقل ما تبقى من أموال إلى خزينة السلطان أي الخزينة الخاصة .

من المحتمل ألا تكون الخزينة المركزية في أول ايامها منقسمة إلى قسمين كما هي عليه الآن، بل كانت كل واردات السلطان تودع في مؤسسة واحدة يسحب منها وزراء المال ما يكفي لدفع – وبالنقد المعدني – رواتب خدم السلطان بما فيهم القوات النظامية، ومن ثم الصرف على المؤسسات الحاكمة في ما لا تغطيه الواردات الاقطاعيـــة.

وحتى بعد انقسام الخزينة المركزية إلى قسمين – هذا على افتراض أنها لم تكن كذلك من البدء – فإن عملهما لم يكن قد نظم بالشكل المتوافق الذي هما عليه الآن .

وعلى هذا فبينما كانت هناك بعض الايرادات التي تدفع إلى الخزينة المحلية مباشرة فإن باقيها يجبى من قبل الميري – أي الخزينة العامة – وكذلك فمع أن الخزينة الخاصة كانت على ما يبدو تتولى دفع بعض نفقات الحريم الجارية، وبعض نفقات الخدمة الداخلية، فإن الخزينة العامة – الميري – تدفع رواتب بقية افراد القصر الامبراطوري وتؤمن للقصر المذكور احتياجاته . (٣٠)

ولكن لم يكن للخزينة العامة حق الاحتفاظ لنفسها بما يتبقى عندها من مال بعد دفع تكاليف النفقات وانما عليها أن تسلمه في نهاية كل عام إلى الخزينة الخاصة .

عبوري (أي رسم عبور) يؤخذ على التبوغ، وهو غير الرسم الجمركي، إذ ورد في الوثيقة : «أن هذا الرسم يجبى مستقلاً عن الرسوم الجمركية» وقد جاء ذكر المرورية (من كلمة مرور بالعربية) وقد يكون هذا الرسم اسماً آخر لرسوم العبور .

(٢٩) خزينة اميري – أنظر ص ١٦٦ و١٧٠ من الجزء الأول، وخزينة خاصة، وايج (داخل) خزنة، وخزنة اندرن – أنظر ص ١٢١ من الجزء الأول .

(٣٠) أنظر الخلاصة المالية لطارخانجي باشا، وما يسمى ايوبي قانون نامة سي، حيث ذكر بنود الايراد والانفاق للعام ١٠٧١ الهجري (١٦٦٠–١٦٦١) الميلادي، وبنود الانفاق تتضمن رواتب معظم العاملين في القصر السلطاني علاوة على نفقات المطبخ الامبراطوري والملابس واجور الخدم (ربما شمل الخصيان أيضاً) لجميع القصور السلطانية .

على أن لها – للخزينة العامة – إذا ما اصيبت في أحد السنين بعجز مالي أن تسحب من الخزينة الخاصة ما يكفيها من مال لسد عجزها المالي .

وعلى هذا فالخزينة الخاصة هي – في الدرجة الأولى – مخزن لجمع الأموال الفائضة عن الحاجة بعكس الميري الذي هو «القسم الفعال» في جمع الأموال .

وفي العهود المتأخرة صارت الخزينة الخاصة تعتبر – إلى حد ما – ملكاً للسلطان، وربما كان هذا تطوراً بدأ منذ القرن السادس عشر حيث صار العجز المالي السنوي، كما سنشرح ذلك، أمراً متكرراً . وكان السلاطين كثيراً ما يترددون في الموافقة على «تفريغ» الخزينة الخاصة لحساب الميري، مما أدى – بطبيعة الحال – إلى نوع من «التعارض» بين الخزينتين، واعتبرت فيه الميري وكأنها خزينة الادارة المركزية منفصلة عن القصر .

وكانت دفعات الخزينة الخاصة تتم بموجب اقرار بالدين يوافق عليه قاضيا العسكر، ويوقعه الصدر الأعظم ثم الدفتردار . وكانت هذه الدفعات تعتبر ديوناً واجبة الاداء ومن دون فائدة، ولكنها تعتبر أيضاً مثالاً واضحاً على عدم الواقعية . ذلك أن مما لا شك فيه أن السلطان يستطيع نظرياً أن يطلب من الميري في أي وقت يشاء اعادة مبالغ القروض إلى الخزينة الخاصة . لكن الميري لا يملك في واقع الحال أي مصدر للايراد عدا ما يصل اليه من واردات الاوقاف (التي بدأ الميري في العهود المتأخرة يستدين منها أيضاً) ولأن كل ما زاد عن ذلك يودع في الخزينة الخاصة نفسها ولهذا فإذا ما اجبر الدفتردار على أن يسدد إلى الخزينة الخاصة ديونها عليه فليس امامه إلا الاستدانة ثانية من الخزينة الخاصة وهو عبث لا طائل تحته .

ولا شك في أن الخزينة الخاصة حين اجبرت أول مرة على اقراض الميري بما يحتاجه من مال انما فعلت ذلك على شرط زيادة الضرائب في العام التالي بحيث تكفي حصيلتها لسداد الدين أولاً ولتأمين فائض مالي يخزن في الخزينة الخاصة كالمعتاد ولكن مثل هذا التصور قد ينفع في حالة عجز مالي طارىء . أما وأن النفقات ظلت تتجاوز الايرادات، فقد سقط هذا التصور .

ومما يجب أن يفهم هنا هو أن سحب المال من الخزينة الخاصة لم يكن عملاً آلياً وحسب الرغبة، وإنما ولكون هذا المال هو – عرفاً على الأقل – قرضاً، فإن اخراجه من الخزينة الخاصة يحتاج إلى تخويلات على جانب كبير من الشكليات، كما يحتاج إلى اثبات القدرة على وفاء الدين، ولا شك في أن هذه الشروط تمنع أكثر الصدور العظام والدفتردارية اسرافاً، من دفع الشؤون المالية إلى أكثر مما هي عليه من اضطراب .

ومع أن احكام الشريعة تقضي بأن تصرف حصيلة كل الضرائب التي تقرها

إلى اغراض معينة، فيبدو مما تبقى من خلاصات الحسابات العثمانية أن كل الواردات المتيسرة للميري – وقت ذاك – وعدا تلك التي كانت تذهب إلى الخزينة الخاصة مباشرة كانت تصرف للنفقات العامة دون تمييز . أما الأموال اللازمة لتنفيذ ما تنص عليه الشريعة من اغراض – واكثرها اعمال خيرية – فكانت تستوفى من غلة الاوقاف . وقد أدى تخصيص الاراضي الزراعية للدولة إلى التفريط باكثر ضرائب الشريعة غلة، في حين أن ايراد الجزية مثلاً كان يمكن أن يخصص لنفقات القوات المسلحة والموظفين، ولهذا فإن دمج الميري لكل الايرادات السنوية في حساب واحد لم يكن في واقع الأمر مخالفة واضحة لاحكام الشريعة تتحمل الحكومة وزر التفريط بها ما دامت غلة هذه الايرادات لا تغطي نفقات الابواب التي يجب أن تنفق عليها .

لم نستطع العثور على وثيقة واحدة تبين بوضوح نوع الايرادات التي يجب أن تدفع للخزينة الخاصة مباشرة، وإن يبدو أن من بينها الاتاوة التي تدفعها «دوبروفك»[٣١] واموال المتوفين من عبيد الباب، والفدية التي تدفع بدل تنفيذ حكم الاعدام بالمجرمين والارباح المتأتية من اعمال دار السك، والمبالغ المتجمعة من ضريبتين تسمى الأولى بدل سفر والثانية بدل عسكرية [٣٢] وتكونان – إن لم تكن بقية الضرائب أيضاً – الاموال الاحتياطية للحرب .

وكانت محتويات الخزينة تزداد باستمرار من الهدايا المقدمة للسلطان من اثرياء رعيته، أو من رؤساء الدول الأخرى، أو مما يختاره من نفائس اسلاب الحرب .

وكان التمييز بين الايرادات التي يجب أن تدفع للخزينة الخاصة، وتلك التي يجب أن تذهب إلى الميري أمراً في غاية الأهمية والصعوبة لكل من الصدر الأعظم والدفتردار لأن طلبات الاقتراض من السلطان لم تكن تحظى منه بالرضى والحماس .

ورغم هذا التداخل القائم بين هاتين الخزينتين، فإن وصفنا للمالية العثمانية قد لا يضطرب كثيراً بسبب عدم تاكدنا في هذا المجال، وبدلاً من الاستمرار بالتخمين في هذا الصدد فإننا سنحاول أن نقرر أياً من هذه الايرادات تذهب بكليتها إلى الخزينة المركزية ككل . وسنبدأ برسوم الجمارك [٣٣] لأنها ستتصل من قرب، بل وربما جمعت في بعض الأحيان مع رسوم الباج التي يجبيها المحتسب والتي تقدم ذكرها .

---

(٣١) يبدو من قانون أيوب أن هذه الاتاوة كانت تدفع إلى خزينة السلطان (أي الخزينة الخاصة) في حين أن بدلات الجزية من الامارات الأخرى كانت تدفع إلى الميري – أنظر ص ١٨ القادمة .

(تقع مقاطعة دبروفنسك اليوم ضمن دولة رومانيا . وكان الاتراك يسمونها دوبرجة، وقد أبقى العثمانيون على استقلالها مقابل اتاوة سنوية تدفع لهم . (المترجم) .

(٣٢) أنظر ما يلي ص ٣١-٣٢ القادمة .

(٣٣) ربما أخذ الاتراك كلمة كمارك من الكلمة اليونانية (كوميركيوم) المأخوذة بدورها من الكلمة اللاتينية (كوميركي) وكلتاهما بمعنى التجارة .

كانت الرسوم الجمركية تفرض على التجارتين الخارجية والداخلية، إلا أن رسوم التجارة الداخلية تختلف عن رسوم باج المحتسب، فبينما تنصب رسوم الباج بالدرجة الأولى على البضائع المنتجة في قضاء المحتسب نفسه، فإن الرسوم الجمركية تفرض على السلع المستوردة براً أو بحراً من أماكن أخرى إلى المركز . وسواء كانت للبيع في ذلك المركز، أو لمجرد العبور منه، كما وتفرض أيضاً على البضائع المصدرة من تلك المراكز إلى الخارج .

وكان اساس هذا النظام اقليمياً وليس عاماً، إذ لم يكن هناك، من حيث المبدأ، فرق ما بين الرسوم الجمركية الداخلية وبين تلك المفروضة على البضائع المستوردة من بلاد اجنبية خارج الامبراطورية، أو المصدرة منها اليها .

ومن جهة ثانية فإن مقدار الرسوم المفروضة يختلف من مكان إلى آخر باختلاف الاعراف والتقاليد، واختلاف انواع البضائع، وكثيراً ما يكون التمييز بينها في بعض الأحيان، لا في كلها، تبعاً لهوية التاجر إن كان مسلماً أم ذمياً أم حربياً . (٣٤)

وكانت الرسوم تستوفى باساليب عدة فقد تكون نسبة مئوية من سعر البيع المحلي أو تكون حسب الوزن أو الحجم أو عدد البالات .

وعلاوة على الرسم الجمركي فإن على التجار أن يدفعوا رسوماً أخرى يبدو كأنها رسوم التسجيل، ومن هذه الرسوم ما يؤخذ على البضائع الواردة وتسمى «درآمدي» أو آمدية رسم، وآخر، ربما ظهر متأخراً، يستوفى من البضائع المصدرة ويسمى «رفتية» (٣٥) وإلى جانب هذين الرسمين ظهر في أوائل القرن السابع عشر رسم ثالث يسمى «المصدرية» (٣٦) يؤخذ من البضائع المستوردة من الخارج للبيع في بلاد الامبراطورية العثمانية .

---

(٣٤) الحربي نسبة إلى دار الحرب، أي البلاد التي لم يدخلها الاسلام بعد . وأنظر مثلاً قانون جزيرة رودس وقوص اده في البلقان، لعام ١٦٥٠ حيث فرض على المستوردين المسلمين دفع ٢٪ ضريبة جمركية، في حين يدفع الحربيون ٤٪ (كانت قبلاً ٣٪) وكان قانون متيلين لعام ١٧٠٠ يقضي أن يدفع المسلم ٢٪ والذمي ٤٪ والحربي ٥٪ بالنسبة للجميع . أما قانون طرابزون لعام ١٧٠٠ فيقضي أن يدفع المسلمون والذميون ٣٪ عن البضائع المستوردة براً للاستهلاك المحلي، و٤٪ للبضائع المصدرة في حين يدفع الحربيون ٥٪ . وفي قانون المورة لعام ١٧١٦ (بعد استعادة الباب العالي لها) يدفع الحربيون ٥٪ عن الحرير مقابل ٤٪ لغيرهم . أما قانون الشام لعام ١٥٤٨ دفع رسم جمركي عن صادرات الفرنجة، في حين لا يدفع الرعية العثمانيون شيئاً منها .

(٣٥) أميدية من الفعل الفارسي آمد بمعنى جاء . والرفتية عن اللفظ الفارسي رفت بمعنى ذهب وغادر .

(٣٦) وتسمى المسطرية أيضاً . وقد ذكر سليمان سود : إن هذا الأسم يعني رسماً اضافياً وانه

وكان يطلق اسم «قارة جمركي» أي الجمرك البري على الرسم المستوفى من البضائع المنقولة براً من مكان إلى آخر داخل الامبراطورية، ويبدو أنه رغم اعطاء هذا الرسم والرسوم المستوفاة في الموانئ ومناطق الحدود (٣٧) في اوائل القرن الثامن عشر بالالتزام لصالح الخزينة المركزية، فإن غلتها كانت قبل هذا تصرف محلياً، وربما كانت تجبى من قبل اصحاب الاقطاع لمنفعتهم الخاصة . فإذا لم يكن الأمر كذلك فإن جباة هذه الرسوم كانوا موظفين حكوميين، يعرف الواحد منهم باسم «اميني» أما بعد التزام هذه الرسوم فصار الملتزمون يقومون بجبايتها . ولم يكن هناك التزام واحد لجميع بلدان الامبراطورية وإنما كان الالتزام الواحد مقصوراً على مدينة أو منطقة ولربما تضمن بعض الرسوم الأخرى أيضاً .

ويبدو أن الباب العالي كان يهدف حين قرر نسب هذه الرسوم الجمركية إلى استهلاك البضائع في اماكن انتاجها، وعدم تشجيع اعادة تصدير أية بضاعة اجنبية من المكان الذي وصلت اليه .

وعلاوة على هذا فقد كان تصدير بعض المواد من الامبراطورية ممنوعاً منعاً باتاً، ومن هذه المواد الاسلحة والمعدات الحربية والقمح وزيت الزيتون والزيت الحيواني والشمع والحرير والصوف والخيوط القطنية ومختلف انواع الاخشاب والجلود والقار والكبريت والرصاص . ولكن الباب العالي لم يتأخر في بعض الأحيان، ومنذ عام ١٦٦٩ عن رفع هذا المنع استجابة لطلب تجار اجانب أو حكوماتهم، ويصدر في امثال هذه الحالات فرمان خاص بالموضوع، وتؤشر البضائع المسموح بها في لوائح دوائر الجمارك في الموانئ ونقاط الحدود .

وكان الهدف الآخر للباب العالي هو تشجيع استيراد البضائع إلى المراكز السكانية الكبرى وبخاصة استانبول . ولذلك فقد اعفى الموردين من دفع الجمارك إلا في المراكز المعنية .

أما البضائع المستوردة براً من اوربا فلا تستوفى منها الرسوم على الحدود أو في أي مركز آخر تمر بها في الطريق .

ولاتساع مهام جباية الرسوم الجمركية في الموانئ والمدن الكبرى، فقد عهد بها

عرف في وقت متأخر بعد الآميدية والرفتية . أما رفيق فيقول : إن المصدرية فرضت على البضائع الأجنبية المستوردة فقط .

ويذهب كل من سليمان ورفيق إلى أن رسوم الآميدية والرفتية والمصدرية هي كل الرسوم الجمركية . ولكن يتبين من قانون مدينة طرابلس لعام ١٧٧٩ أن الآميدية هي رسم تسجيل (قلم رسمي) منفصلة عن الرسم الجمركي . ويذهب آخرون إلى أن هذه الرسوم هي غير الرسوم الجمركية ورسوم النقل .

(٣٧) وتسمى جمارك السواحل وجمارك الحدود .

إلى ادارتين (قلمين) مستقلين، احدهما للبضائع المستوردة، والثانية للمصدرة . وفي استانبول – مثلاً – أدى خزن البضائع لوزنها، ومن ثم تقدير ما عليها من رسوم، إلى انشاء ادارات اضخم وأكثر تعقيداً .

ومن جهة ثانية فقد ادمجت جباية الرسوم الجمركية في المدن والمراكز الصغيرة مع جباية غيرها من الرسوم والضرائب، وبخاصة مع رسم الباج الذي كان يفرض بالاضافة إلى رسم الجمارك في بعض الاحيان، وبعض الاماكن (٣٨)، وفي العصور المتأخرة دمجت – في ما عدا استانبول – رسوم الجمارك ورسوم الاحتساب – أي الرسوم الواجب دفعها للمحتسب – معاً (٣٩)، ولهذا ومع أن المطلوب من التجار دفعه كرسم جمركي صرف لا يزيد عن نسبة ٥٪ من قيمة البضاعة، فإن الوفاء بمتطلبات الرسوم الأخرى اللاحقة به يرفع هذه النسبة إلى حدود ٩٪ .

ومن الطبيعي أن تكون الامتيازات الجمركية الممنوحة للتجار الاجانب أهم ما نصت عليه معاهدات «الامتيازات» التي منحها السلطان إلى الملوك الاوربيين، فقد كانت القاعدة العامة أن يدفع الحربي نسبة أعلى مما تدفعه رعية السلطان (٤٠)، ولكن اسباباً سياسية دفعت السلطان مراد الثالث إلى انقاص الرسم الجمركي عما كان عليه ظاهرياً – على الأقل – وهو ٥٪ إلى ٣٪ وللتجار الانكليز فقط، وهو امتياز نص عليه بعدئذ في الامتيازات التي منحها عام ١٥٩٩ السلطان محمد الثالث إلى الملكة اليزابيث ومن المحتمل أن يكون هذا التخفيض في الرسوم الجمركية السبب الذي دعا السلطان احمد بعد ذلك بقليل إلى فرض رسوم المصدرية . وعلى كل حال فقد استطاع الفرنسيون بعد مفاوضات طويلة، الحصول عام ١٦٧٢ على امتيازات مماثلة، ثم عمت هذه الامتيازات خلال القرن الثامن عشر على كل الممالك الاوربية التي يتاجر رعاياها مع الامبراطورية العثمانية . (٤١)

---

(٣٨) إذا خضعت الحنطة والشعير للرسم الجمركي فلا تدفع بعدها أية رسوم محلية أخرى، ولكن السلع الكمالية كالحرير مثلاً، والترفيهية مثل البن والتبوغ والنشوق، فإنها تخضع علاوة للرسم الجمركي إلى رسوم الميزان ورسوم أخرى تسمى رخصتية وعمالية .

وحين يدفع التجار الرسم الجمركي على البضائع التي لا تخضع لغيره من رسوم يعطون «تذكرة» أي وثيقة تحميهم من الملاحقة وتكرار الدفع . وقد نص فرمان صادر في عام ١٦٩٨–١٦٩٩ وموجه إلى قاضي فيلبة على ما يلي :

«إذا دفع من يعمل في التجارة في بلادنا المحروسة الرسم الكمركي واستلم وثيقة بذلك فليس لأحد أن يطالبه ثانية بالرسم الجمركي أو الباج أو أي رسم آخر، على نفس البضاعة» .

(٣٩) يذهب سليمان سود إلى أنهما كانا يداران بهذا الشكل دائماً . ولكنه ذكر في مكان آخر أن رسوم الجمارك وغيرها في مدينة طوقات كانت كل منها تحصل على انفراد .

(٤٠) الحربي هو من يسكن دار الحرب أي البلاد التي لم يفتحها المسلمون بعد ، أنظر ص١٤ هـ٢٤.

(٤١) ذكر دوهسن أن الرسوم كانت ٣٪ و٤٪ و٥٪ للاوربيين المسلمين والذميين بالتتابع، في حين أن

تعتبر ضريبة الرأس – أو الجزية – [٤٢] أهم مصادر الايراد الاربعة الشرعية التي تصب في الخزينة المركزية . ولكن لأننا سنبحث طبيعتها وطرق جبايتها بتفصيل واف عند الكلام عن الذميين في الامبراطورية العثمانية فإننا نكتفي في هذا المجال بذكر نقطتين هامتين فقط :

اولاهما : أن الخزينة – على ما يبدو – كانت تقوم بجباية القسم الأعظم من وارداتها، وإن اعطتها مؤخراً بالالتزام، وتنفقها نيابة عن ولصالح بعض الاقطاعيات مما كان يطلق عليها اسم «اوجاق لك» [٤٣]، ولذلك فقد كان ينظر إلى أموال الجزية مثلها مثل الرسوم المحلية الأخرى، وكأنها بند من بنود ايراد الاقطاعيات .

وثاني النقطتين : هي أن دوهسن عند بحثه عن الجزية الصرفة كمورد من موارد الايراد، اضاف فقرة عن الاتاوة الواجب دفعها من قبل الغجر الموجودين في الامبراطورية قد يفهم منها أن هذه الجزية لا تستوفى من الغجر المسيحيين فقط، وإنما ممن اعتنق الاسلام منهم أيضاً باعتبارهم أنهم فئة منشقة . [٤٤]

وقد فسرت دراسة حديثة سبب هذا الشذوذ الواضح، فذهبت إلى أن ما اعتبره دوهسن شكلاً من اشكال الجزية التي تفرض على الغجر المسلمين هو في الحقيقة نوع من البدل . [٤٥]

فقد انضم في القرن السادس عشر غجر الروميلي إلى اوجاق المسلمين، فتنعموا بالامتيازات الممنوحة «للعساكر» ولكنهم توقفوا بعد حين عن اداء واجباتهم

هامر لم يذكر إلا نسبتين اثنتين هما ٣٪ للاجانب و٥٪ لأهل البلاد . أما استيف فيذكر أن هناك نسبة اساسية واحدة، وأن مواد التجميل والترفيه كالحرير والبن والخزف والحرير الهندي تدفع نسبة أعلى من البقية وبخاصة في مصر قد تصل إلى ٥ر٨٪ إلى ١٠٪ .

وكان التجار الاوربيون يتخلصون من كثير من هذه الضرائب بما يقدمونه من هدايا وعطايا جزيلة .

(٤٢) نفضل أن نطلق على ضريبة الرأس هذه اسمها الفني وهو «الجزية» وإن كان العثمانيون غالباً ما يفضلون لفظ «الخراج» محلها . وعلى هذا فإن الفقهاء والكتاب الاتراك يشيرون إلى كلمة خراج تشمل كل الضرائب التي يدفعها غير المسلمين، ولكن الفقهاء المسلمين اقتصروا في العصور الوسطى على استعمال لفظ الخراج ليعني ضريبة الارض فقط، أما ضريبة الرأس على غير المسلمين، فكانت تعرف بالجزية وفي مصر – الجوالي – وقد ظل المصطلح الأخير شائعاً في مصر حتى انتهاء فترة هذا البحث .

(٤٣) أنظر المجلد الأول ص ٤٨ .

(٤٤) ليس في الاسلام منشقون عنه، لأن المنشق عن الاسلام يعتبرمرتداً – إن لم يكن كافراً – تجب محاربته، ولكن الظاهر من كلام المؤلفين أنهما يقصدان بالانشقاق المذاهب غير السنية، فإن كان الأمر كذلك، فلا تمييز بالمعاملة بين مسلم وآخر وإن اختلف مذهباهما . (المترجم) .

(٤٥) أنظر ما تقدم ص ٥ .

العسكرية، ففرض عليهم دفع بدل مقابل عدم انزالهم إلى مرتبة الرعية، وقد اعطيت هذه الضريبة بالالتزام أيضاً عام ١٦٢٢ .

أما الغجر المسيحيون فكانوا يدفعون اكثر مما يدفعه الغجر المسلمون، والفرق بين ما يدفعه الطرفان هو مقدار الجزية الحقيقي . (٤٦)

أما الاتاوات التي كانت تدفعها الدول المجاورة، فهي وإن اعتبرناها المصدر الثاني من مصادر الايراد إلا أنها في حقيقتها نوع من انواع الجزية، ولكنها لم تفرض على المسيحيين وأهل الكتاب أفراداً، وإنما فرضت بصورة جماعية على كل السكان الذين التزم امراؤهم بدفعها فاصبحوا بحكم التابعين للامبراطور العثماني الفاتح، وكانت الدول التي ظلت تدفع الاتاوة إلى الباب العالي حتى وقت دراستنا ثلاث وهي – كما سبق أن قلنا – والبشيا ومولدافيا وراكوزا وكانت هذه الاتاوة تسمى «بدلي جزية» أو بدل جزية . وقد بدأت والبشيا بدفعها منذ عام ١٤١٧، وراكوزا منذ عام ١٤٥٦، ومولدافيا منذ عام ١٥١١، واستمرت مملكة ترانسلفانيا على دفع الاتاوة منذ عام ١٥٤٢ حتى عام ١٦٩٩ .

وابتداء من اوائل القرن السادس عشر بدأت الخزينة تعتمد على ايراد آخر ثابت ياتيها من الولايات العربية التي اتم السلطان سليم فتحها، وقد اطلق عليها اسم «ارساليات» (٤٧) وتعد من الناحية الحسابية مشابهة للاتاوات أو بدلات الجزية التي تدفعها الدول المسيحية المجاورة، ولهذا فمن الممكن ادراج هذه الارساليات بعد بدلات الجزية في سلسلة قائمتنا .

ومع هذا فإن لهذه الارساليات طبيعة مختلفة عمّا سبق ذكره من ايرادات، ذلك أنها من ناحية المبدأ مجرد مبالغ محدودة تدفعها الولايات العربية بدلاً عمّا كان يمكن أن تحصل عليه الخزينة من اموال الضرائب من هذه المقاطعات فيما لوخضعت تلك الولايات للحكم المباشر .

وعلى كل فيبدو أن الخزينة قد ارتضت في بعض الأحيان قبض مبالغ مقطوعة، أي محدودة ثابتة، من بعض اقسام الامبراطورية التي كانت تدار بالطريق العادي . وقد فعلت ذلك مثلاً منذ عام ١١٤٢هـ (١٧٢٩-١٧٣٠م) حين فرضت مبالغ مقطوعة

---

(٤٦) كشفت وثائق نشرت حديثاً عن وجود جماعات غجرية في بلاد البلقان ومنذ القرن السادس عشر خلاف ما ذهب اليه دوهسن من اقتصار وجودهم على الاقسام الاسيوية من الامبراطورية.

(٤٧) عن هذه الارساليات وطرق حسابها المختلفة أنظر مما يلي ص ٤١ و٤٢ وقد حددت ارسالية مصر أول الأمر بمبلغ ١٥٠ الف قطعة ذهبية في السنة، وقد تميزت هذه الارسالية عن مثيلاتها في الاقاليم الاسيوية بانها مخصصة للخزينة الخاصة .

على تفليس وهمدان المفتوحتين حديثاً والتي كانت ادارة (او سوء ادارة) ماليتيهما بيد الدفتردارية المحليين .

وقد كشفت الخلاصة المالية التي تقدم خبرها عن مبالغ مقطوعة متساوية واجبة الاداء على دفتردار البوسنة وبيك سنجق الهرسك، في هذه الفترة، ولأن جميع الايرادات قد اعطيت في هذا الوقت بالالتزام . فلهذا فإن الخزينة تتسلم من الملتزم كل اموالها تقريباً على شكل مبالغ ثابته حددتها مقدماً عقود الالتزام، ولهذا فلم يعد يعني المسؤولين عن مال الدولة مصدر هذه الايرادات أو طريقة جمعها سواء كانت بالالتزام أو من حكام الاقاليم .

ولكن وقبل انتهاء القرن السابع عشر، بدأت الآثار السيئة لالتزام الضرائب قصير الامد تظهر واضحة للعيان، وفي سبيل القضاء عليها فقد اعيد العمل بما يعادل ارسالية ايالات مثل البوسنة وتفليس، وقد كشفت وثيقة – إن كانت صحيحة – عن مقدار التشابه في نظر الخزينة بين هذه الارساليات الثابتة، وبدل الجزية من الامارات التابعة، إذ ساوت بين اتاوة هوسبدار ومولدافيا مع ايرادات البوسنة والهرسك . (٤٨)

ولسنا في حاجة إلى تفصيل القول في المصدرين الآخرين الباقيين من الايرادات الشرعية، فمنذ اقدم الايام كانت غنائم الحرب هي اغنى ايراد، ويستحق السلطان الخمس منها بموجب احكام الشريعة، ولأن غنائم الحرب تشمل الأسرى أيضاً فيكون للسلطان أسير واحد من كل خمسة أسرى . وكان السلطان قبل انشاء نظام الدوشرمة يختار عبيد الباب – قابي قولاري – من حصته هذه من الأسرى في حين تعرض الحكومة حصتها منهم إلى البيع، فكانت في القرن الرابع عشر، وربما بعده أيضاً، تخصص ما يتجمع لديها من اثمانهم لصيانة الجوامع والمساجد والانفاق منها على رجال الدين . (٤٩)

---

(٤٨) النص كما طبعه أ. رفيق قد لا يكون صحيحاً ، وهو كما يلي :

«١١٥ كيس وهي ما اتفق على دفعه إلى الجيوش من بيلربكي ومولدافيا (وتسمى بالتركية بغدان) ودفتردار البوسنة وبيك الهرسك . ولكن الاشارة إلى بيكربكي مولدافيا أمر يثير الاستغراب لأن واليها الهوسبودار لا يحمل هذا اللقب ، فهل يمكن أن يكون البلد المقصود بغداد؟ لقرب الكلمة من كلمة بغدان، إذ أن ذلك يحتاج في اللغة العربية إلى تغيير حرف واحد فقط . ويكون الأمر أشد غرابة إذا كانت الوثيقة تعني بحصة مولدافيا بدل الخزينة . والأمر المحير الأخر في هذه الوثيقة أنه يذكر أن الأموال تأتي من البوسنة والهرسك في حين أن الهرسك ما هو إلا سنجق تابع لايالة البوسنة» .

(٤٩) يذهب السيد مصطفى إلى أن الأموال المنهوبة كانت تعني الضباط الاقطاعيين ولكنها لم تكن لهم ولا للسلطان مصدراً دائماً ومضموناً ولم يبق هذا المورد على غناه السابق بعد أن قلت حروب السلطان وصارت جيوشه تمنى بالخسارة فيها .

أما عن المناجم والمالح وحقول الرز فقد كانت منذ قديم الزمان تعتبر من الاملاك العامة، وأي ربح ينتج عنها يعود إلى الخزينة المركزية .

وفي القرن الثامن عشر كان على المجازين بالتنقيب عن الفضة والذهب أن يسلموا إلى دار سك النقود كل ما يحصلون عليه وبسعر اقل بـ٣٠٪ من سعر السوق . ولكنهم في الواقع وبسبب لباقة الخزينة في اغضاء طرفها عن الباعة يستقطعون اجزاء من منتوجاتهم، فيعود بيعها عليهم باجزل الارباح .

ويختلف الأمر مع مستغلي مناجم النحاس إذ أنهم يلزمون بدفع كميات معينة من انتاجهم إلى الخزينة، ولهم الحق في التصرف بما زاد عن ذلك حسب ما يريدون ولذلك كانت مناجم النحاس أحسن ادارة من مناجم الذهب والفضة .

وقد اشار دوهسن إلى «السخرة» أي العمل الاجباري في المناجم وإلى رعب السكان المحليين من احتمال سوقهم للعمل فيها . فإذا كان هذا الاجراء يعني اعطاء الحكومة للمقاولين سلطة تسخير الناس – ولم يكن اللجوء اليه نوعاً من الترتيب الذي اسلفنا ذكره باعفاء مناطق معينة – عوارض خانة – من الضريبة الشرعية – العوارض – مقابل عمل افرادها في مجال ما فإن الحكومة بمنحها المقاولين هذه السلطة تكون قد تجاوزت الحدود المعترف بها لسلطة العرف السلطاني .

ومن جانب آخر فإن المزارعين في حقول الرز (جلتيك جي، وجلتك هو الرز) والعاملين في المالح – أي محلات استخراج الملح توزجي، (وتوز تعني الملح) كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة منها الاعفاء من العوارض – أي الضرائب – في بعض الاماكن على الأقل .

ولم تكن زراعة الرز مقصورة على املاك السلطان فقط، وإنما كان يزاولها الاقطاعيون وبيكوات السناجق والصوباشية .

وكانت القاعدة في توزيع الرز، هي قسمة الناتج مناصفة بين مالك الارض والمزارع، فالأول يستحق نصيبه مقابل تزويد الفلاح بالبذور وتأمين المياه له . ويستحق الثاني نصيبه مقابل اتعابه في الزراعة والادامة والحصاد . وهذه القسمة تصدق في اراضي السلطان أيضاً، إذ يتسلم موظفوه حصته من المحصول عينيا . أما ما يزرع من الرز في غير ارضه فنصيبه منه العشر من مجموع الناتج .

أما بالنسبة إلى الملح فقد كان بيعه حكراً على الحكومة، ولذلك كان على العاملين في استخراجه أن يسلموا لها كل انتاجهم ودون ثمن إلاّ إعفاءهم – لعملهم هذا – من ضريبة العوارض، كما سبق أن بينا من قبل .

وكان يسمح في بعض السناجق لرعايا السلطان المقيمين بالقرب من المالح أن يجمعوا من الملح ما يكفي لاستهلاكهم المحلي دون أن يدفعوا رسم الباج، رغم أن هذا الرسم كان يستوفى عن حمولات الملح الواردة إلى المراكز . وفي سناجق أخرى كانت هذه الحمولات معفاة من الرسم على أساس أن الحكومة نفسها هي البائعة .

ويبدو أن العاملين في الملح بدأوا في العهود الأخيرة يستأجرون عمالاً ليقوموا نيابة عنهم بعمليات استخراج الملح، وعلى هذا فهم يخسرون حق الأعفاء من ضريبة العوارض ويبقى لهم حقهم في بيع الناتج للحكومة، ويكون ربحهم هو الفرق بين ثمن البيع وبين ما دفعوه من أجور للعمال .

هذه هي، وحتى الربع الأخير من القرن السادس عشر، مصادر ايراد الحكومة ومنه كانت تحاول جاهدة سد نفقات متطلباتها . ومع هذا فقد كانت الخزينة أو الحكومة تتعرض إلى ازمات مالية، حين تزيد مبالغ النفقات عن مبالغ الايرادات . وقد حدثت الازمة الأولى في عهد السلطان بايزيد الثاني فعالجها بفرض ضرائب خاصة جديدة، ولأجل محدود .

والعجز المالي وقد تكرر أكثر من مرة في عهد سليمان الكبير (٥٠) ومع هذا فلم يفلت زمام الأمور المالية من يد الحكومة إلا في منتصف عهد حفيده السلطان مراد الثالث، فقد أدت حياة البذخ والترف التي بدأها السلطان سليمان إلى شيوع التفسخ والفساد فبدأ بعض الصدور العظام يبيعون - بالخفاء - مناصب الدولة بالمال . (٥١)

ورغم تولي الوزير القدير صوقيللي باشا مهام الصدارة العظمى وادارته شؤون البلاد وبخاصة شؤون الاموال بكل كفاءة واستقامة في عهد السلطان سليم الثاني، وأول أيام السلطان مراد فإن وفاته (٥٢) اعادت التبذير في الانفاق بحيث لم تعد الخزينة قادرة على مجاراته .

وكان عهد مراد عهد حروب وغزوات مستمرة في اوربا وروسيا مما أدى إلى زيادة عدد الجيش النظامي والذي كان يبدو حتى ذلك الحين، أقل إسرافاً مما كان عليه في الواقع، ولكن هذا التوسع اساء، وعلى المدى البعيد، للجيش النظامي نفسه، إذ قلل من كفاءته وقوته إنضمام افراد غير مؤهلين وغير مدربين إلى صفوفه (٥٣) وليس هذا فحسب بل اساء توسع الجيش أيضاً إلى القوى الاقطاعية، إذ اضطرت الخزينة في

---

(٥٠) وجد من الضروري عام ١٥٦٦ صهر بعض صحون السلطان لسك النقود منها .

(٥١) أنظر ص ٢٠٩ من الجزء الأول .

(٥٢) أنظر ص ١٤٩ من الجزء الأول ، وصوقللي معناه ذو اللحية وكان يلقب بالغول وقد قتله السلطان مراد الثالث غيلة .

(٥٣) أنظر الجزء الأول ص ٢١١ .

سبيل توفير النفقات اللازمة لهذا التوسع إلى وضع يدها على ما يشغر من الاقطاعيات الكبيرة الوافرة الانتاج واضافتها إلى املاك السلطان . (٥٤)

وقد ساعد وضع يد الحكومة بهذا الشكل على هذا الايراد الواسع على انقاذ الخزينة المركزية لوقت ما، ولكن هذا الايراد لم يعد بعد ذلك متيسراً لادامة رجال الاقطاع الذين كانت معيشتهم – درلك – تعتمد على هذه الايرادات، فقد أثر وضع العوارض – ولو بمقدار قليل – على الاقتصاد الاقطاعي، اذ طبقت الضريبة على الافراد الذين كان الاقطاع يعتمد في بقائه ونمائه عليهم، وفي هذا المنعطف عند انحراف النظام الاقطاعي عن اهدافه المرسومة له خرج العداء داخل النظام العثماني بين الفريقين الاقطاعيين وغير الاقطاعيين إلى العلن ولأول مرة .

وقد شهد عهد مراد الثالث أيضاً توسعاً ملحوظاً في نظام التزام الضرائب الذي سبق أن أشرنا اليه عدة مرات . ولم يكن هذا النظام صالحاً بحد ذاته، فإذا نظر اليه من الوجهة المالية الصرفة فإنه شديد الشبه بالنظام الاقطاعي من حيث انه يمنح الملتزم سلطات مشابهة لسلطات السباهية، ولكنه يؤدي إلى التعسف إن لم يضبط وينفذ بدقة وعناية .

ولا يعرف على وجه التحديد تاريخ بدء السلاطين العثمانيين العمل بهذا النظام، وقد تعود جذوره إلى عهد محمد الفاتح، إذ وردت في قانون الفاتح اشارات إلى هذا النظام ولكن من الجائز حصول تحريف في هذه الوثيقة التي نشرت صورة لها عام ١٦٢٠ . أي بعد مائة عام من صدور القانون (٥٥)، واستناداً إلى روايات أكثر الدارسين فإن العمل بهذا النظام بصورة فعالة وواضحة لم يبدأ إلا في أيام سليمان الكبير، وكان وقت ذاك قاصراً على جمع الضرائب من أملاك السلطان فقط، وهكذا

---

(٥٤) أنظر الجزء الأول ص ٢٢٠ .

(٥٥) جاء في مقدمة قانون نامة علي عثمان ما يلي :

«من حق الدفتردارية أن يتقاضوا (١٠٠٠) اوقجة كرسوم توقيع عن كل يوك (١٠٠ الف اوقجة) مهما بلغ عدد اليوكات المستحصلة من املاكي الخاصة، وإن يتسلم المبالغ الأمين بالالتزام وبالامانة»

ومن هذا يفهم أن للامين الذي تعهد اليه الجباية في املاك السلطان أن يسلم ما بعهدته من أموال إلى الخزينة بعد أن يستخلص لنفسه منها راتباً معيناً جزاء اتعابه أو أن يشتري حق الاحتفاظ بما جمع من أموال مقابل التعاقد على أن يدفع للخزينة منها مبلغاً معيناً كل عام يتفق عليه مقدماً . وكان النظام الأخير هو الشائع والمعروف باسم «الالتزام» والاسم الآخر المستعمل لالتزام الضرائب هو «المقاطعة» . ويبدو أن اسم – المقاطعة – كان يطلق على جباية الايرادات من أملاك السلطان . أما النوع الآخر من الالتزام ويطلق على التعهدات التعاقدية بين الدولة والمتعهد على جباية الرسوم الأخرى . والقائم بالعمل يسمى ملتزم في الحالة الأولى، والمقاطعة جي في الحالة الثانية .

فإن ما كان يقوم به، أول الأمر، موظفون يتقاضون رواتب عن عملهم هذا، بدأ يؤجر إلى الضباط الذين برزوا في الحروب، ووفقاً لهذا فقد تعاقد هؤلاء الضباط على دفع مبلغ محدود إلي الخزينة يقدر على أساس غلة الأرض المستأجرة . ولهم مقابل ذلك حق تسلم كل الاعشار والرسوم والضرائب، التي كان على السكان أن يدفعوها إلى صاحب الأرض (وهو هنا السلطان نفسه) وبهذا فإن المستأجر يوفر على الخزينة عناء الجباية ونفقاتها، كما يضمن لها العلم مقدماً بما سيتحقق لها من ايراد من هذا المصدر . على أنه لا يجوز للمستأجر أن يتقاضى من سكان الأملاك السلطانية رسوماً أو ضرائب أكثر مما قرره القانون عليهم . ولكن عقود الايجار سمحت للمستأجرين بهامش واسع من الارباح في حالات غزارة الغلة والناتج . وهامش الربح هذا هو اجرهم على هذه الخدمات (٥٦) التي كثيراً ما كان المستأجرون يتكالبون عليها .

وقد نجح هذا النظام نجاحاً ملحوظاً حين كان مقصوراً على أملاك السلطان فقط، ولكن متاعب السيطرة عليه وتنظيمه بدأت تتسع وتزداد حين قررت الخزينة أن تضيف إلى هذه الأملاك الاقطاعات العسكرية التي تضع يدها عليها، والتي بدأت تقوم بالزامها أيضاً . وقد كانت منافع التزام الضرائب واضحة جداً للخزينة، وكانت فائدتها للمستأجرين الملتزمين عظيمة أيضاً، مما حدا بالخزينة إلى تطبيقه على كل مواردها الأخرى، حتى بدأ وكأن جميع ايراداتها قد خضعت لهذا النظام .

وكانت عقود الالتزام تعرف باسم «مقاطعاتي ميري» أي التأجير من الخزينة، وقد اشارت الخلاصة المالية التي قدمنا ذكرها إلى أن واردات الالتزام تكوّن أكبر مورد من موارد الخزينة .

ولكن نتائج هذ التطور عادت بالوبال على المزارعين وعلي القوات المسلحة أيضاً، وكما سبق وبينا ذلك من قبل (٥٧)، فقد أدى إدخال نظام «عقود المالكانة» في نهاية القرن السابع عشر، والذي يقضي بمنح الملتزمين حق الانتفاع من عقودهم مدى الحياة إلى تحسن ملحوظ في أحوال دافعي الضرائب . ولكن سرعان ما كان لهذه البدعة ردة فعل عنيفة عند الباب العالي الحريص كل الحرص على عدم التفريط في بسط سلطته في حين أن الحكومة متى ما منحت عقد المالكانة، أو الايجار مدى الحياة، لم تعد قادرة على الغائه أو ابداله مما يعطي الملتزم قوة ونفوذاً بين دافعي الضريبة لا يرتاح لهما السلطان . (٥٨)

---

(٥٦) كانت تسمى خدمت .

(٥٧) أنظر المجلد الأول ص ٢٢٠ و٢٧٨ وما بعدها .

(٥٨) عقود المالكانة تعني عقود شبه التملك . يعود ظهور نفوذ الاعيان (المجلد الأول ص ١٩٥ و٢٥٦)، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بصورة رئيسية إلى الأخذ بنظام المالكانة

واضافة إلى ذلك فقد سبب ارتفاع الاسعار المتزايد في هذه الفترة زيادة كبيرة في ارباح الملتزمين، في حين ظل ايراد الحكومة، رغم زيادة نفقاتها، كما هو عاماً بعد عام، ولا خلاص لهذا الحال إلا بوفاة المستأجر، ومن ثم التعاقد مع مستأجر جديد بشروط جديدة افضل من الشروط السابقة .

ولربما كان هذا هو السبب في لجوء الخزينة أيام مصطفى الثالث في منتصف القرن الثامن عشر إلى وسيلة مريحة أخرى لزيادة وارداتها، وهي اصدارها سندات بفائدة قدرها ٥٪ من عائدات واردات جهة ما كالجمارك مثلاً، ولمدة ثمان أو عشر سنوات . وهذه العائدات تحصل من العقود القائمة – المالیكانة – وغيرها، ولكن الشروط التي كانت تفرضها كانت تغطي أكثر من الفائدة المطلوب دفعها . في حين تعفى فائدة سنة واحدة باعتبارها رسوم خدمات لانهاء الصفقة .

ويبدو أن هذا الاسلوب كان من أحسن الاساليب لانقاذ الخزينة العاجزة دوماً . وقد ظل العمل به وبالمالیكانة وبالتزام الضرائب جارياً حتى تاريخ دراستنا هذه .

لم تكن الخزينة عند منح الالتزام تتعامل مع الملتزمين مباشرة، إنما تضع موضوع الالتزام بمزايدة عامة يتولاها دلال الخزينة «ميري دلال باشي»، وعلى من رست عليه المزايدة – ومهما كان غنياً أو ذا مركز مرموق – أن يقدم كفالة مصرفية أو كفالة من أحد الصيارفة تضمن سداد المبالغ المستحقة عليه إلى الخزينة في اوقاتها المعينة . ولا تقبل امثال هذه الكفالات إلا من مصارف وصيارفة تعترف الخزينة بهم، وفي سبيل اعتراف الخزينة بمصرف ما فعليه أن يقدم للسلطات المختصة اسمه ورغبته في كفالة شخص ما، وتقوم السلطات بالتحقيق عن وضعه المالي ومؤهلاته، فإن اقتنعت بذلك رفعت اسمه إلى الباب العالي للإذن لها بتسجيله . فإذا وافق الباب العالي على ذلك اصدر له رخصة رسمية تسمى «قيور قلي براءت» (٥٩)، يكون له بعدها حق التعامل مع الخزينة في الشؤون الرسمية كقضايا الالتزام وغيرها .

يجوز أن تنتقل هذه البراءت بالوراثة (إذا اراد الأبن الاستمرار في ممارسة مهنة أبيه) ولا تنظر الدعاوى المقامة منهم أو عليهم إلا في محاكم الخزينة، ولذلك فقد كوّن أصحاب هذه البنوك صنفاً خاصاً ممتازاً مرغوباً فيه، ولا يمكن الدخول اليه إلا بعد دفع رسم كبير للسلطات قبل اصدار البراءة .

فما دام الأعيان هم وحدهم الاغنياء الذين يستطيعون الاستفادة من هذا التأجير، فإن هذا الوضع يجعل لهم يداً كبيرة في الشؤون المحلية بحيث يقف الباب العالي أمامه عاجزاً عن بسط سلطته عليهم

(٥٩) قيورقلي معناه «ذات الذيل»، وقد سميت هذه الرخص أو البراءات بهذا الأسم لأن توقيع السلطان عليها ينتهي بخط زخرفي يمتد إلى الأسفل شبيه بالذيل .

وعلى البنوك حين يكفلون التزاماً ما أن يدفعوا رسماً مناسباً للمبلغ الواجب دفعه للخزينة بموجب عقد الالتزام وذلك عند توقيع العقد وعند انتهاء مفعوله . (٦٠)

لا يعرف على وجه التحديد تاريخ البدء بقيام البنوك المرخصة بكفالة الملتزمين . ففي الأيام الأولى، وحين كان الالتزام مقتصراً على بعض الموارد فقط كانت هناك طبقة من الموظفين يطلق عليهم اسم «المبصرون» أي المراقبون يقومون بجباية الضرائب باسم الخزينة، ولكننا لا نعلم إن كانوا من موظفي البنوك أم لا ؟

وكان من أهم السمات الغريبة في هذا النظام هو اقتسام الارباح الناتجة من التزام الضرائب بين المسلمين والذميين .

فلأن حق الالتزام كان مقصوراً على المسلمين فقط، فإن أصحاب البنوك كانوا جميعاً من اليهود أو المسيحيين فقط، وإذ لا يجوز للمسلم العمل في اقراض الاموال بالفائدة في حين أن ارباح البنوك من عمليات التمويل هذه تكمن في الفوائد المرتفعة التي يفرضونها، بل وعلى الأموال التي يقرضونها للملتزمين ليسددوا بها التزاماتهم .

وقد انتفعت هذه البنوك من الضيق المزمن الذي كانت تعانيه الخزينة في العهد المتأخر، ويبدو أن الدفتردارية، أي الموظفين الماليين المسؤولين لم يحاولوا يوماً ما أن يقدروا مقدماً مقدار نفقاتهم السنوية، فإذا غطى الايراد النفقات أو فاض عنها فهو المطلوب . وفي أيام عز الامبراطورية العثمانية كانت الايرادات تزيد بكثير على النفقات فكانت الخزينة الداخلية أو الخاصة تمتلئ دائماً بالفائض من الايراد . ولكن حين قل الايراد عن النفقات كما بدأ ذلك يتكرر منذ نهاية القرن السادس عشر صار الدفتردار يعمد إلى اقتراض مبلغ العجز على أن يقوم بتسديد القرض وما يترتب عليه من فوائد من ايرادات العام التالي التي تزاد حصيلتها بفرض ضرائب جديدة على السكان، ولا شك في أن هذا الاسلوب قد حقق للبنوك ارباحاً جزيلةً جداً .

ولكن ما نجهله – مع الأسف – هو كيف كانت تفرض هذه الضرائب، فمع أنها «عُرفية» دون شك، فقد كان الدفتردار حريصاً على استحصال موافقة القاضي سواء كانت عن طريق العوارض أو طريق آخر غيره . (٦١)

أما مقدار العجز المالي الذي سببه في الربع الأخير من القرن السادس عشر، ازدياد عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الدولة، فيمكن تقديره من فقرة وردت في دستور العمل – لحاجي خليفه الكاتب – ذكرت أن عدد الموظفين كان عام ١٥٦٢ –

---

(٦٠) المبالغ المدفوعة عند انتهاء العقد تسمى «ردية تمسك» أي اعادة الوثائق . أما المدفوعة عند بدء العقد فتسمى «تعهد تمسكاني» أي وثائق التعهد .

(٦١) ذكر احمد رفيق اربعة انواع من الضرائب المستحدثة لتغطية العجز المالي وفوائد الديون وهي صرافية واوقجة باشي وكرسيسته (فائدة) وسنة الك نامة (سنوية) .

١٥٦٣ (قبل وفاة سليمان باربعة اعوام) ٤١ ألف موظف ثم ارتفع عددهم إلى ٩١ ألف عام ١٦٠٩ (بعد ست سنوات من عهد احمد الأول) . فإذا علمنا أن العجز المالي في آخر سنة من حكم السلطان سليمان قد بلغ ٦ ملايين اوقجة (٦٢)، فإن العجز قد وصل إلى حدود ٦٠٠ مليون اوقجة في عام ١٥٩٧ . ومع أن موارد جديدة قد انعشت الخزينة نوعاً ما في عهدي محمد الثالث واحمد الأول بين عامي ١٦٠٦ و١٦١١ إلا أنها عادت فانتكست من جديد . (٦٣)

ففي المدة المنصرمة بين وفاة السلطان احمد عام ١٦١٧ وبين تولي مراد الرابع العرش عام ١٦٢٢ شهدت البلاد تتويج مالا يقل عن أربعة سلاطين، وفي كل مناسبة تتويج لا بد من منح الجيش النظامي الهبات التقليدية التي تتجاوز في كل مرة الايراد السنوي للخزينة . كما انفقت – دون طائل – أم السلطان مصطفى الأول مبالغ كبيرة في سبيل ضمان التأييد لابنها المجنون (٦٤)، ولهذا فلما تولى مراد الرابع العرش اقترضت هبات الجيش النظامي من البنوك، ولم يمكن سدادها إلا باذابة صحون السلطان، وسك النقود منها (٦٥)، ولم يتمكن مراد من اخذ زمام الأمور بيديه إلا بعد بلوغه العشرين من عمره عام ١٦٣٢ إذ أقدم دون مبالاة على تقليص حجم الجيش النظامي الذي كان يتحكم في مصائر الحكومات واعادة الوضع المالي إلى حال مستقر مرض، وقد ظل الأمر كذلك طيلة عهد أخيه وخليفته ابراهيم المختل عقلياً، ولكنها عادت للفوضى من جديد اثر قتل الصدر الأعظم «كمانكش قره مصطفى باشا» عام ١٦٤٢ إذ أخذ عدد الجنود ذوي الرواتب يزداد، كما بدأت رواتبهم تزداد أيضاً . وظل الأمر كذلك حتى رفع السلطان محمد الرابع إلى مقام الصدارة العظمى عام ١٦٥٦

---

(٦٢) اشار حاجي خليفة إلى حدوث عجز مالي قبل سنتين يقدر باكثر من ٦ ملايين اوقجة، ومما يجب ملاحظته أن الارقام التي يوردها بهرينور في ترجمته هي في الحقيقة عشرة اضعاف الرقم الحقيقي وذلك بسبب عدم تمييزه بين اليوك الذي هو ١٠٠ الف وبين المليون .

(٦٣) هذا ما اقتبسه حاجي خليفة عن المؤرخ علي . ويبدو هذا الرقم عالياً إلى حد الشك فيه . ولكن إذا كان حاجي خليفة مصيباً في قوله أنه حتى في زمن مراد الرابع حيث عادت الأمور المالية إلى نوع من الاستقرار والنظام، فإن النفقات بلغت حوالي ٦٠٠ مليون فيكون الرقم ٩٠٠ مليون لعام ١٥٩٧ صحيحاً أيضاً . ولكن المسألة كما لاحظنا من قبل، هي في مقدار الثقة بارقام حاجي خليفة .

(٦٤) خلع السلطان مصطفى بعد أشهر من اعتلائه العرش عام ١٦١٨ بسبب جنونه، ولكنه أعيد اليه ولمدة عام واحد فقط أثر اغتيال كوجك عثمان الثاني عام ١٦٢٢ .

(٦٥) يذكر السيد مصطفى (ج٢ ص٩٧) أن الهبات التي كانت توزع عند تتويج كل سلطان تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون اوقجة، وكانت تسمى «جلوس بخشيشي» (هبة الجلوس) وآخر رقم للايراد بين ايدينا يعود لعام ١٥٩٧ وكان ٣٠٠ مليون أيضاً، والرقم الآخر أورده حاجي خليفة وهو ٣٦١ مليون لعام ١٦٤٨ .

«كوبريللي محمد باشا» وكان أول من تولى هذا المنصب من أفراد عائلته العظام فاستطاع أن يضغط مصروفات الدولة إلى الحد الذي لا تزيد فيه عن الواردات. (٦٦)

ومنذ هذا التاريخ وحتى انتهاء فترة دراستنا هذه فإن الخزينة العثمانية لم تمر بعجز كبير أحرج الحكومة إلا في فترة واحدة فقط هي فترة السبعة عشر عاماً من الحروب المتصلة والممتدة منذ اندحار جيش السلطان أمام فيينا عام ١٦٨٢ وحتى صلح كارلوفتش عام ١٦٩٩ .

ورغم أن السلطان خاض خلال العقود الأولى من القرن الثامن عشر حروباً عدة في اوربا وآسيا إلا أنها كانت قصيرة الأمد، لم تنهك الخزينة كثيراً . وفي خلال فترة الثلاثين عاماً من السلم في اوربا، وهي الفترة التي تسبق نهاية دراستنا هذه، فإن الدفتردار ظل يجمع من الايرادات اكثر من نفقاته حتى انه استطاع بالتعاون مع السلطان مصطفى الثالث (حكم من ١٧٥٧ إلى ١٧٧٤ في نهاية فترة هذه الدراسة) أن يوفر لخزينة السلطان الخاصة مبالغ جسيمة .

واضافة إلى مصادر الايراد الاصلية التي عددناها كانت الخزينة المركزية تلجأ إلى موارد أخرى تداري بها حاجتها إلى المال نتيجة زيادة التزاماتها . وفي ما عدا ايراد الاقطاعيات التي تشغر فتحولها إلى الاملاك السلطانية، فإن أول ما فكرت فيه هو وضع ضريبة على الخمور وعلى اموال الموظفين المصادرة قبل مماتهم أو بعده .

أما موقف السلطات العثمانية من انتاج الخمور واستهلاكها فمحكوم، بطبيعة

---

(٦٦) وفيق (ج١ ص٣٢٤) وكذلك سيد مصطفى (ج٢ ص٩٨-٩٩) وهو لا يتفق مع ما جاء عند حاجي خليفة فالأخير يقفز من عام ١٥٩٧ إلى أيام مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠) في حين أنه يذكر - وكما رأينا من قبل - أن المصروفات السنوية تزيد عن ٦٠٠ مليون اوقجة، ولكنها انخفضت عام ١٦٤٣ (وهي السنة التي تلت اعدام كمانكش باشا) إلى حوالي ٥٥٠ مليون وظلت ثابتة علي هذا الحال حتى عام ١٦٤٨ . واستناداً إلى الارقام التي نشرها أحمد راسم في السنة الأخيرة فإن العجز كان ٢٢٩، وفي سنة ١٦٥٠ صار ١٥٤ مليون . وفي عام ١٦٥٣ صار ١٦٠ مليون . وقد ورد في خلاصة تارخنجي باشا (المؤرخة ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م، أنظر ما تقدم ص ٤ إن مصروفات ذلك العام كانت ٦٥٦ مليون اوقجة مقابل ٥٨٠ مليون اوقجة ايرادا فالعجز كما يبدو هو ٥٦ مليون اوقجة فقط (أي ١٨٩٧ أو حوالي ٢٠٠٠ كيس) وعلى هذا فيبدو من هذه الارقام أن الوضع المالي في تحسن في الفترة بين وفاة مراد الرابع وتعيين كوبريلي باشا . ولكن الأمر لا يستقيم لنا إذ أننا نعرف أن عهد ابراهيم كان عهد اسراف وبذخ هائلين ولهذا فليس لنا إلا أن ننتهي إلى القول بأن ارقام الحاج خليفة غير موثوق بها .

ومن جهة أخرى فإن الارقام التي ذكرها ايوبي قانون نامة عن عام ١٠٧١هـ/١٦٦٠م أي بعد تعيين كوبريللي باربع سنوات، تبدي تحسناً كبيراً بالنسبة إلى أرقام تاريخنجي باشا، إذ بينما بلغت النفقات وقت ذاك ٥٩٢ مليون اوقجة كانت الواردات ٥٨١ مليون، أي أن العجز هو مجرد ١٢ مليون اوقجة فقط (الواقع انه ١١ مليون فقط - المترجم) .

الحال بموقف الحكومات الاسلامية السابقة منه، وهو موقف غير واضح . فمع أن القرآن الكريم والسنة النبوية قد حرما الخمور بشكل واضح وحاسم، فإن الافكار الحلولية لدى الصوفية اوهنت هذا التحريم إلى حد ليس بالقليل، وإن اتخذ السلاطين موقفاً متشدداً ضد شرب الخمور بعد أن انصرفت ميولهم من الصوفيين إلى السنيين .

ومن جهة ثانية فما من أسرة حاكمة مسلمة كانت كالدولة العثمانية تضم بين اطرافها هذا العدد الوفير من الذميين الذين تبيح لهم دياناتهم شرب الخمور، ولهذا فالظاهر أنهم، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، وربما قبل ذلك، اختطوا لانفسهم سياسة جديدة ذات حدين بالنسبة إلى الخمور والمسكرات، فتمنع في حدها الأول الرعايا المسلمين من الانغماس بالفساد السائد بين جيرانهم الذميين، وتنتفع مالياً في حدها الثاني من ادمان الذميين على انتاج الخمور وشربها .

وقد مال السلطان سليمان في اخريات ايامه إلى العبادة والورع، فلم يكتف بنبذ لبس الملابس الحريرية فقط بل أمر أيضاً بالغاء منصب «أمين الخمور» واغلاق جميع محلات بيع الخمور في العاصمة . (٦٧)

ومع أن ولده السلطان سليم الثاني اشتهر بلقب السكير، فإن خلفاءهما اكثروا من التشديد على القضاة في الاقاليم بوجوب عدم السماح للذميين ببيع الخمور للمسلمين ووجوب عدم اخلال السكارى المسيحيين بطقوس العبادات عند المسلمين، ثم صدر في ادرنة عام ١٦٩٥ - ١٦٩٦ أمر بعدم تشجيع الابقاء على حوانيت بيع الخمور. (٦٨)

ولكن الحاجة إلى المال دفعت السلطان مراد الثالث إلى البحث عن موارد جديدة، فاقدمت الحكومة على خطوة مناهضة تماماً للسياسة السابقة، وهي وضع رسوم على الخمور سميت برسوم المسكرات «مسكرات رسمي» وهذا يعني اهتمام الحكومة بترويج وتطوير صناعة الخمور وتجارتها رغم مخالفة ذلك للاحكام الدينية .

ولم يتقبل الذميون بطبيعة الحال هذه الرسوم التي أنفردوا دون غيرهم بدفعها ولا شك أيضاً في أن هذه الرسوم كانت تؤخذ - وإن لم ينص على ذلك - بالنسبة إلى مقادير الخمر والكحول المصنوع والمباع من قبلهم .

ورغبة في التخفيف من اعباء هذه الرسوم طلب الذميون من السلطان أن يأمر

---

(٦٧) احمد راسم (ج١/٢٦٥-٢٦٦) لم نعثر على أية اشارة إلى أمين الخمور هذا في مكان آخر .
(ويقصد به الموظف المختص بجباية الرسوم المفروضة على الخمور - المترجم) .

(٦٨) ومما جاء في الأمر السلطاني أنه «مما يخالف رغبتنا الامبراطورية أن تزاول محلات بيع الخمور اعمالها، وإن يجري سراً أو علنا جلب وبيع الخمور والنبيذ والمسكرات الأخرى التي هي أم الخبائث والفجور، فإننا نمنع ذلك في املاك امبراطوريتنا المحروسة ...» .

بجعل هذه الرسوم مبلغاً سنوياً محدداً يدفعونه مع أموال الجزية في كل سنة . وقد اجاب السلطان طلبهم فبدأ العاملون منهم بصناعة الخمر وتجارتها، وبصرف النظر عن قدراتهم المالية سواء كانوا اغنياء أم فقراء، يدفعون رسوم المسكرات بواقع نصف مبلغ الجزية المفروض عليهم . وبدأ هذا المورد الجديد يثري الخزينة المركزية التي اسرعت فالزمته شأنه شأن الضرائب والرسوم الأخرى .

أما مصادرة أموال واملاك الموظفين المتوفين وغيرهم لصالح الخزينة فلم تكن أمراً جديداً وإنما كانت «المصادرة» أمراً معمولاً به منذ القدم لا للموظفين الموتى فقط، وإنما كانت تشمل ومنذ أيام الخلافة العباسية الموظفين المعزولين من وظائفهم أيضاً (٦٩) ولاعتياد الناس على أمثال هذه المصادرات فلم تكن تثير معارضة قوية . وكان الفقهاء يبررونها على أنها استعادة الدولة لاموال اغتصبت منها اضراراً بالصالح العام . وكان الرأي العام يراها جزاءً عادلاً – وإن كان متأخراً وقاسياً في كثير من الأحيان – للتعسف باستعمال السلطة .

وقد اضاف سلاطين آل عثمان إلى هذه المبررات مبرراً آخر أكثر قوة، فعند كلامنا عن «القابي قولاري» أو عبيد الباب أو عبيد السلطان وجدنا أن هؤلاء العبيد ومن شابههم في أوضاع الرقيق قد استأثروا بجميع المناصب الرئيسية في الهيئات الحاكمة (٧٠) . ولأن الشريعة الاسلامية، كالشريعة الرومانية، تجعل السيد مالك الرقيق ووريثه الوحيد، لذلك فقد صار من المتفق عليه أن تدعي الخزينة وراثة كل رقيق السلطان، ويبدو أن الخزينة في بحثها الدائب عن مصادر ايرادات اضافية بدأت في عهد السلطان مراد، ولأول مرة، تضع يدها، بصورة اعتيادية، على أملاك (وتسمى مخلفات) الموظفين والضباط الكبار عند وفاتهم . وقد أيد القانون هذه الممارسة فنص على أن أملاك كل موظفي الدولة وكل من يتقاضى منها راتباً أو اجراً تعود إلى الباب العالي سواء خلف المتوفى وريثاً أم لم يخلف (٧١) في حين كانت املاك الرعايا المولودين أحراراً – وربما وحتى هذا الوقت – املاك عبيد الباب أيضاً لا تؤول إلى الخزينة إلا عند انعدام الوارث .

ومع هذا فالظاهر أن الخزينة، وحتى هذا الوقت، وكقاعدة عامة، كانت لا تضع يدها على كل ما يخلف عبيد الباب، إذ يبدو أن هناك تمييزاً بين نوعين من المخلفات .

---

(٦٩) أسس في بغداد ديوان سمي ديوان المصادرة ويذكر الفقهاء أن الخليفة عمر بن الخطاب صادر نصف اموال احد عماله المعزولين .

(٧٠) أنظر القسم الاول ص ٨٠ – ٨٣ .

(٧١) في الواقع أن القانون نص على ايلولة الميراث إلى بيت المال، ولأن بيت المال مندمج في الخزينة فإن الميراث سينتهي في النتيجة إلى السلطان .

فقد دأب عبيد الباب على جمع الثروات الكبيرة، والتي كانوا يستطيعون تحقيقها من وارداتهم الوفيرة، ودون الحاجة إلى اللجوء إلى الاعمال المريبة أو المعيبة، فإذا اشتروا بهذه الأموال دوراً أو اراضي فإن هذه العقارات تؤول إلى ورثتهم، وكأنهم احرار . أما الذي تضع الخزينة يدها عليه فهي كل ما تجده عند موته من نقود واشياء ثمينة ومعدات عسكرية (كالاسلحة والخيام والحيوانات) . ومن جانب ثان كان السلاطين (أو ربما عبيد الباب الآخرون الذين اخذوا يفكرون في ما سيحل بثرواتهم عند موتهم) حريصين على أن لا يتركوا اقارب كبارهم يعانون الفقر المدقع . ولذلك فإذا مات احدهم دون أن يترك املاكاً من النوع الذي يمكن أن يؤول إلى ورثته قامت الدولة بتخصيص معاش تقاعدي لهؤلاء الاقرباء .

وقد تقدم الخزينة في بعض الأحيان، مدفوعة إما بحاجتها الشديدة إلى المال أو بارشاد أو اجتهاد بعض الدفتردارية عديمي الذمة بالاستيلاء على كل ما يخلفه احد العبيد الاثرياء .

وكذلك فلم يكن من النادر الاستيلاء على أموال واملاك عبيد الباب في حال حياتهم، وهذه هي المصادرة بمعناها الصحيح . وكانت هذه المصادرات تكون مصدراً اضافياً من مصادر الايراد للخزينة، ولكنه مصدر غير منتظم، ويلجأ اليه حين يثبت أن الموظف أو الضابط قد جمع ثروة كبيرة بطرق غير مشروعة أو حين يراد عقاب الموظف لسبب ما .

ولكن الخزينة لم تستطع أن تجد مبرراً لوراثة المسلمين الاحرار من رعايا السلطان إلا إذا مات احدهم دون وريث، وعلى هذا الاساس فإن بعض الممتلكات كانت عرضة للضبط لجهة بيت المال . ولذلك فقد انشيء في كل ولاية منصب أمين أو ضابط بيت المال وظيفته الختم على هذه الاملاك وادارتها .

وكان اصطلاح «عرضة للضبط» قد فسر تفسيراً واسعاً، فلم يقتصر على ضبط املاك الاغوات، والباشوات [(٧٢)]، وإنما شمل الكثير من الناس من مختلف الاجناس، بما في ذلك الشيوخ من ذوي الثراء [(٧٣)]، على أن من الصعب معرفة مقدار الاعتباطية في هذه الاجراءات فقد وجد أنها طبقت لا بحق العائلات الثرية من التجار وإنما بحق كبار موظفي الدولة أيضاً [(٧٤)] . وقد يبدو أن لهؤلاء الموظفين حق المطالبة بمحاسبتهم

---

(٧٢) وفي بعض الأحيان يرسل مندوب – قابجي – من استانبول لتدقيق الحسابات – المرادي ج٢ ص٦٢ وج٣ ص١٦ و٢٨٦ .

(٧٣) المرادي ج٣ ص٢٣٠ وقد ضبطت أموال الشاهبندر (رئيس التجار) في مصر – الجبرتي ج٤ ص٦

(٧٤) روى المرادي في ج٣ ص ٢٨٦–٢٨٧ أن والي دمشق أسعد باشا العظم رشى السلطان بالف كيس ليبيح له قتل موظف من موظفي الخزينة والاستيلاء على ماله .

عن أموالهم عند تركهم وظائفهم درء لما يمكن أن ينال املاكهم من المصادرة بعد وفاتهم . (٧٥)

وفي فترات متفرقة من القرن السابع عشر اشتدت اكثر من أي وقت مضى حاجة الباب العالي إلى المال فاخذت الخزينة تفتش مستميتة عن مصادر جديدة للايراد، وقد توصلت إلى فرض ضرائب متفرقة استمر العمل ببعضها والغي بعضها الآخر الصدور العظام الذين نجحوا في اعادة الوضع المالي إلى طبيعته . ومن بين الضرائب الأولى – أي التي ظلت قيد التطبيق – ضريبة تسمى «بدل نزول» (٧٦) وكانت تستوفى مع العوارض، فيقال نزول وعوارض خانة سي .

وقد حلّ هذا البدل النقدي محل الخدمات والتجهيزات التي كان يقدمها السكان للضباط والموظفين الكبار اثناء سفرهم من مكان إلى آخر . فإذا أخذنا برأي دوهسن في هذا الخصوص مع علمنا أنه جانب الصواب في نقطة واحدة (٧٧)، فإن قسماً من غلة هذا البدل تذهب إلى ولاة الاقاليم، ويذهب قسمها الآخر إلى الموظفين المسافرين الذين كانوا يتمتعون قبلاً بالخدمات والتجهيزات التي حل البدل محلها . وعلى كل فنحن نعلم أن غلة هذا البدل أو قسماً منه على الأقل كانت ابتداء من عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨) تذهب إلى الخزينة المركزية، وكان مقداره ١٢٠٠ كيساً سنوياً، كما جاء في خلاصة تارخنجي باشا التي تكررت الاشارة اليها .

وفي تعليق للصدر الأعظم على هذه الخلاصة ذهب إلى أن غلة بدل السفر وبدل الجيش الهمايوني (٧٨) لا تسد النفقات الجارية، لانهما تذهبان إلى صندوق احتياط الحرب . وربما افترضنا أنه يعني أن غلته تذهب للخزينة الداخلية، أي الخزينة الخاصة بالسلطان، على أننا لم نعثر على اشارة أخرى لبدل الحرب هذا، ولعله اسم آخر لضريبة أخرى تسمى معونة الحرب (٧٩)، والتي كانت نوعاً من ضريبة العوارض التي يلجأ اليها حين الحاجة إلى الانفاق على حملة حربية معينة، وقد تحولت، مثل بقية العوارض، إلى ضريبة دائمة بعد أن اسمتها السلطات «معونة الحرب» أو «معونة السلم» (٨٠)، حسب مقتضى الحال .

---

(٧٥) المرادي ج٤ ص ٣٨ .

(٧٦) بدل النزول أو بالتركية بدلي نزول، أي بدل السفر أو الترحال ويقصد بالنزول هنا ما يقدم للضيف من عناية وطعام وفراش . وهي من الكلمة العربية نزل في المكان أي حل به .

(٧٧) أخطأ دوهسن في قوله أن الخزينة بدأت بالاستيلاء على غلة بدل النزول ايام السلطان احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) .

(٧٨) بدل اوردو همايوني .

(٧٩) امدادات سفرية أو السفر في التركية معناها العملة الحربية، ويذهب احمد راسم إلى أنها اول ضريبة عرفية فرضها العثمانيون .

(٨٠) امدادات حضرية .

وقد نجد في ما ذكره السيد مصطفى ما يؤيد رأينا من أن ضريبة الجيش الهمايوني هي اسم آخر لضريبة معونة الحرب . فقد ذهب إلى أن ضريبة العوارض وبدل النزول، وواحدة أو أكثر من ضرائب المعونات كانت تجمع سوية، ولكن غلة ضرائب المعونات كانت تصرف في الاقاليم وللحاجات المحلية، مثل صيانة الطرق والجسور ومحطات تبديل الخيول . (٨١)

ومن المعتاد جداً في الحكم العثماني أن تستولي الخزينة المركزية على الايرادات التي كانت مخصصة بالاصل للمقاطعات . بل إنها – وكما رأينا من قبل – قد فعلت هذا بالنسبة إلى ضريبة النزول، كما أن اسم ضريبة بدل الجيش الهمايوني قد يوحي بأن هذه الضريبة قد حلت بدل ضريبة أخرى .

وكان من بين الاجراءات الأخرى التي عمدت اليها الخزينة في القرن السابع عشر لزيادة ايراداتها ما يعتبر في الواقع ضربة أخرى وجهت لكفاءة القوات الاقطاعية وكان هذا الاجراء يقضي باستيفاء ضريبة نقدية من كل اصحاب الاقطاع الذين سبق وأن جردوا مما يساوي نصف مواردهم . وقد اطلق على هذه الدفعا النقدية اسم «بدلي تيمار» أي بدل اقطاع . وقد فرض دفع هذا البدل النقدي في عام ١٦٥٠ ولكن من غير المعلوم أن كان قد تحول مؤخراً إلى ضريبة دائمة أم لا ؟ فهو وإن ظهر بعد خمس سنين كبند من بنود الايراد في الخلاصة المالية لـ«تارخنجي احمد باشا»، وكانت غلته ٦ ملايين اوقجة (٨٢)، فإن من الممكن أن يكون من ضمن الضرائب التي الغاها كوبريللي محمد باشا ضمن اصلاحه المالي بالغاء الضرائب التي لم يثبت جدواها أو التي تضر بالدولة .

ويبدو من المحتمل أن ثبوت نفع بدل التيمار هذا قد شجع الحكومة على العودة اليه كلما ضاقت بها الأمور . ويبدو أيضاً أن من المحتمل أن الرسم الذي يسميه دوهسن «بدل المحارب» (٨٣) والذي يصفه بأنه ضريبة موقته فرضت أيام الحرب كان هو نفسه بدل التيمار، وإنما بأسم آخر . (٨٤)

---

(٨١) ذهب السيد مصطفى إلى أن حصيلة العوارض والنزول كانت في زمانه قليلة جداً بالمقارنة مع الضرائب الأخرى .. وإن السفرية والحضرية كانا يصرفان محلياً . ولكن هذه المعونات – الامدادات – كانت ضمن الـ٩٦ تكليفاً عرفياً التي ذكرها «تكاليف قواعدي» أي قواعد الضرائب، مما يدل على أن حصيلتها لم تكن ترسل إلى العاصمة دائماً .

(٨٢) ويساوي ١٥٠ كيس، إذ أن الكيس كان في هذه الفترة يحتوي على ٤٠ الف اوقجة .

(٨٣) بدل جيبه لي .. والجبه لي اصلها جبه لي، أي صاحب الجبة، والجبة لباس معروف واصطلاحاً معناها الرجل المحارب الذي يتوجب على الاقطاعي تقديمه في الحروب – أنظر المجلد الأول ص٨٩ وما بعدها .

(٨٤) دوهسن (ج٧ ص٢٥٨) وردت الاشارة إلى دفع الاقطاعيين لبدل المحارب في بيان وزارة صاري

والاجراء المستميت الآخر الذي لجأت اليه الخزينة بعد ارجاع السلطان مصطفى الأول عام ١٦٢٦ إلى العرش، هو الاستيلاء على فائض غلة الاوقاف (٨٥) لكن هذا الاجراء كان مؤقتاً، كمثيل له فرضه بعد عشر سنوات أحد الصدور العظام باسم اموال الجزمة واموال الدجاج واموال الشعير . (٨٦)

وقد اعيد فرض ضرائب عديدة مختلفة أثر اندحار القوات العثمانية أمام فيينا عام ١٦٨٣ ولكنها الغيت جميعاً خلال فترة العام الواحد الذي تولى فيه كوبريللي مصطفى باشا مهام الصدارة العظمى، ولكنها ما لبثت أن عادت أيام خلفه . (٨٧)

ولكن ومن جهة ثانية وجد كوبريللي باشا في الانهيار المستمر في قيمة النقد مبرراً لأن يرفع نسبة الجزية . (٨٨)

محمد باشا . وكان من الواضح - في أيام السلطان مراد الثالث - أن هذا البدل كان يدفعه اصحاب الاقطاع الذين لا يستطيعون أو يعجزون عن تقديم المحاربين الذين يوجب عليهم القانون تقديمهم اليه . وإذا كان بدل التيمار هو هذا البدل نفسه، وإنما تحت اسم آخر، فإن من الممكن أن يكون اصحاب الاقطاع قد استعاضوا بهذه الضريبة عن تجهيز المحاربين أو بالعكس، فإن الضريبة فرضت عليهم لعجزهم عن تقديم المحاربين والاشارة إلى بدل التيمار يفيد بانها ضريبة عامة مفروضة على اصحاب الاقطاع، بصرف النظر عن التزاماتهم القانونية الأخرى . ولكن إذا كانت ملايين الاوقجات المجباة تصل حقاً إلى نصف ايراد الاقطاعات، فهذا يعني شمول البلد لعدد محدود من اصحاب الاقطاع . إذ أن ايراد التيمار والزعامة يتراوح كما نعلم (المجلد الأول ص ٤٧ وما بعدها) بين ٢٠٠٠ إلى ١٩٫٩٩٩ اوقجة سنوياً، لذلك فحتى إذا اخذنا معدل الايراد ٥٠٠٠ اوقجة إذ أن من كان ايرادهم دون هذا الحد فهم معفوون من الالتزامات العسكرية، فإن الستة ملايين تكون نصف ايراد عدد محدود مهم قد يزيد قليلاً عن الـ ٢٠٠٠ اقطاعي .

(٨٥) أرخوا ذلك بحساب الجمل بقولهم : يخربوا الاوقاف
١٠+٦٠٠+٢٠٠+٢+١+٦+١٠٠+١+٨٠=١٠٣١هـ (١٦٢١/١٦٢٢م)

(٨٦) جزمه بها وطاورق بها واوربه بها ، ومن المحتمل ألا تكون الجزية بها هي نفسها التي تدفع لبعض موظفي الاوقاف . أنظر ما يلي ص ١٧٧ هـ ١٧ .

(٨٧) السيد مصطفى (ج٣ ص٩٧) :
كان مصطفى باشا هو الابن الثاني لكوبريللي محمد باشا . وقد قتل في إحدى المعارك بعد أحد عشر شهراً من توليه الصدارة العظمى . وكان هو واخوه الاكبر احمد الذي خلف اباه في الوزارة (١٦٦١-١٦٦٧) قد لقبا بلقب الفاضل .

(٨٨) نفس المصدر ص ١٠٠ . الواقع انه اعاد النسبة إلى ما يتفق وآراء الفقهاء المسلمين الاوائل، حيث يدفع الذمي الغني ٤٨ ومتوسط الحال ٢٤ والفقير ١٢ درهماً من الفضة كل عام، وفي هذه الأيام فإن قطعة الشريفي الذهبية (أنظر ص٥٢ في ما يلي) كانت تساوي ١٢ درهماً، وعلى هذا فالنسبة الجديدة صارت ٤ شريفات، وشريفين اثنين، وشريف واحد، من الغني ومتوسط الحال والفقير . أنظر الفصل ١٥ فيما يلي .

وفي عهده أيضاً اعطيت بالالتزام ضريبة التبوغ التي كانت موجودة من قبل . وفي عهده أو عهد السلطان سليمان الثاني الذي تولى الصدارة العظمى في عهده، وضعت ضريبة سميت «رسم البدعة» ومقدارها ثمان اوقجات على المسلمين، وعشر اوقجات لغيرهم على كل «حقة» (٨٩) من القهوة التي ترد إلى استانبول . وكانت الجالية اليونانية قد اعتادت شرب القهوة من ايام سليمان العظيم، حتى أن أحد الشعراء ربط بين هذه البدعة الجديدة، أي ضريبة القهوة وبين أوامر السلطان باغلاق محلات بيع الخمور، كما تقدم بنا ذكر ذلك (٩٠)، ولكن شرب القهوة لم ينتشر بين المسلمين إلا في القرن السادس عشر في نفس الوقت الذي اصبح استعمال التبوغ في النارجيلات(٩١) أمراً شائعاً أيضاً . وقد أثار انتشار هذه الغوايات قلق العلماء، أي رجال الدين، ولكن لأن الشريعة لم تتطرق بطبيعة الحال إلى هذه الأمور، ولأن باب الاجتهاد قد اغلق فلم يكن في امكانهم الاتيان بشيء ما، وإن لم يمنعهم ذلك من الاعلان عن شجبهم الشديد لها، وقد ذهب إلى تحريمهما بعض السلاطين، ومنهم السلطان مراد الرابع الذي وإن كان هو نفسه من المدمنين على شرب الخمر، فإنه اغلق كل محلات القهوة ومنع تدخين التبـــوغ .

لكن هذه الاجراءات لم تعمر طويلاً، وكما كان الشأن مع الخمر، فسرعان ما قررت الحكومة الانتفاع من غلة هذا الضلال المؤسف، ففرضت الضريبة عليهما، كما سبق وقلنا، وقد وضعت ضريبة القهوة في بند مستقل في كشف دوهسن، ويسميها بدعة القهوة، في حين أن ضريبة التبوغ قد خلطها مع ايرادات الباج .

وفي القرن الثامن عشر اخذت رسوم الاسواق والاوزان التي كانت تجبى في الاصل من قبل دوائر الاحتساب تنتقل جبايتها إلى الحكومة المركزية وتوضع بالالتزام، ولربما ظلت هذه الرسوم تغطي نفقات الحاجات المحلية التي انشئت هذه الرسوم لجبايتها ما يفيض عن ذلك يرسل إلى الخزينة المركزية .

وما عدا بعض الرسوم التي اوردتها خلاصة طارخنجي باشا (٩٢) والتي لا نعلم

---

(٨٩) الحقة أو الاقة معيار للوزن .

(٩٠) ابيات الشعر هي :

لقد حطموا اباريـــق الخمـــر فالكؤوس فارغة والخمر مفقود
فتعالي يا قهوة لجلاء الهم عنا فلــولاك لــم يبـق لنـا وجـود

(٩١) النارجيلة في العراق، وفي لبنان ارجيلة، وتلفظ بقلب الجيم كافاً، وهي اداة التدخين التقليدية المعروفة . وقد اقتبست اسمها من شجرة النارجيل، أو جوز الهند، لأن «الجوزة» كانت الاناء الذي يوضع فيه الماء . ومن هنا سميت في مصر «الجوزة» . وإن صار هذا الاسم يعني في مصر ولبنان اداة تدخين الحشيش (المترجم) .

(٩٢) هناك ثلاث فقرات في خلاصة طارخنجي باشا هي بدل طوب همايوني، أي بدل المدفع

عن طبيعتها شيئاً عدا ما ذكره دوهسن عن وضع الرسوم على القطن وخيوطه وعلى الشمع في سمرنه وهو ما يسميه دوهسن «بدعة سمرنه» فإن ما تقدم ذكره من ضرائب ورسوم هو كل مصادر الايرادات التي استطاعت الخزينة المركزية أن تفرضها ما عدا مورد آخر ذي صفة خاصة تسمى «تعداد الاغنام» (٩٣) والذي نملك عنه بعض المعلومـات .

وأول مـا يجب أن يلاحظ هو عـدم المزج بين تعداد الاغنام وبين رسوم الاغنـام (٩٤)، والذي قد يوحي به تشابه الاسمين . ففي حين أن رسوم الاغنام ضريبة اقطاعية تجبى من قبل صاحب الاقطاع ولمنفعته الشخصية، فإن تعداد الاغنام ضريبة فرضت في الروميلي فقط، وغرضها تأمين تجهيز القصر السلطاني والجيش بلحوم الاغنام، وهذه الاغنام موضوعة البحث هي الموجودة في مزارع معينة وبأسم رعاة معينين . (٩٥)

وقد ذكرت هذه الرسوم في كثير من وثائق القرن السادس عشر، والتي يظهر منها أن تربية الاغنام هذه كانت عملاً جذاباً بحيث منع من مزاولتها العساكر ما عدا المسجلين منهم في الاوجاق . وإن عدد الرعاة والاغنام كان اقل من المقدار المطلوب . وكما هو الشأن في الضرائب الأخرى، فقد تغيرت انماطها بمرور الزمن، فبدلاً من تجهيز اللحوم بدأ الرعاة يدفعون للخزينة بدلها مبالغ محددة من المال . وفي سبيل توفير المال الواجب دفعه للخزينة، فإن رعاة الغنم بدأوا يبيعون اغنامهم إلى الجزارين المحليين، وقد اعتادت الخزينة منذ منتصف القرن السابع عشر على امداد الجزارين الحكوميين باموال نقدية ليشتروا بها الاغنام اللازمة لمطابخ السلطان والانكشارية .

ولهذا فإننا نجد في كل من خلاصة تارخنجي باشا وايوبي قانون نامة سي بندا من بنود الايراد، كانت غلة الالتزام تجبى بموجبه لهذا الغرض . ومع اختلاف الاسم في كلتا الوثيقتين (٩٦)، فإن هذا هو الرسم المشار اليه لا سيما وانه يغل نفس المبلغ –

الامبراطوري، وبدل معونات، أي بدل المعاونة، وبدل شايع . والمفروض أن هذه الرسوم كانت تدفع بدل خدمات معينة اعفي اصحابها من ادائها مقابل هذه البدلات . وقد يكون البدل الأول مقابل خدمات تؤدي إلى مسابك المدافع، ولكننا لا نستطيع أن نقطع بطبيعة المعاونات في البدل الثاني، أما بدل شايع فإن لفظة شايع تعني في العربية أما الاشاعة أو الشيوع، أي المشاركة في ملكية شيء ما .

(٩٣) اعدادي اغنام، أي عدد أو تعداد الاغنام .

(٩٤) رسوم الاغنام : عادتي اغنام .

(٩٥) يسمون «جلب كبشان» وجلب كلمة عربية قد تكون بمعنى الفعل جلب يجلب أو تحريف لكلمة طلب . أما كبشان فاصلها فارسي ساق ويسوق وجلب أيضاً .

(٩٦) الاسم في الوثيقة الأولى هو جلبي كبشان اغنامي مال أي اموال رعاة الغنم، وفي الوثيقة الثانية هو مقاطعتي اغنامي قلمي، أي ادارة التزام الاغنام .

تقريباً – في السنتين موضوعتي البحث . [٩٧]

ويبدو أن المبالغ المدفوعه للجزارين كانت أقل بكثير من غلة هذا الالتزام، فهو فوق الثلثين حسب الوثيقة الاولى [٩٨]، وأقل من نصفه حسب الوثيقة الثانية [٩٩] . وكان الفائض من المال يصرف للشؤون العامة . وهذا ما يفسر لنا السبب في اللجوء إلى نظام البدلات النقدية بدل الخدمات وسبب ترحيب الخزينة به .

وظل «تعداد الاغنام» وحتى أيام دوهسن يدرج ضمن البنود التي تكون واردات الخزينة المركزية . ولكن الظاهر أنها تحولت منذ ذلك الحين، إلى ضريبة عامة على الاغنام لا يعفي من ادائها إلا العلماء والانكشارية والامراء الذين يملكون أقل من ١٥٠ رأس .

وفي هذه الفترة أيضاً، فإن الوصف الذي كان يطلق أولاً على اعضاء الاوجاق الروملي المسؤول عن تجهيز الاغنام للحكومة، انتقل إلى الملتزمين الذين يتعهدون بجمع الضرائب .

وقد اتخذت الحكومة اجراءات معينة لتجهيز العاصمة – القصر والجيش وسكان استانبول – بالمواد الغذائية، ولهذا فقد اجبرت بعض المناطق على إرسال كميات معينة من الحنطة والشعير إلى العاصمة سنوياً . وكانت هذه المواد تجلب من قبل وكلاء يعينهم أمين الشعير [١٠٠]، باجور مقطوعة وواطئة جداً، وفي العهود المتأخرة، إن لم يكن منذ الأيام الأولى، وحين اصبح الفرق بين هذه الاسعار واسعار بيع القمح في الاسواق كبيراً جداً، لم تعد الكميات المعينة تصل إلى العاصمة بتمامها مما اضطر الناس إلى أن يدفعوا إلى هؤلاء الوكلاء، الفرق بين السعرين لتأمين حصولهم على القمح لبيعه محلياً .

وقد وصف أحد الكتاب الاتراك المعاصرين هذه العمليات بانها استبداد صرف، ويبدو من المحتمل أن هذا النظام كان في الأصل يختلف قليلاً عن وصفنا المتقدم له حيث كانت «خانات الضرائب» تقدم الخدمات والحاجيات مجاناً مقابل اعفائها من الضرائب . والفرق في هذه الحالة هو أن سعراً ثابتاً كان يدفع للمجهز . وإذا ما كان الملتزمون قد عانوا الأمرين من جشع الوكلاء وقسوتهم، كما حدث لهم مثلاً في القرن الثامن عشر، فلا يعود السبب إلى عدم عدالة النظام وإنما إلى الانغماس في مضمار الجور والتعسف .

---

(٩٧) هو ٢٩٧ كيس في الوثيقة الأولى و٢٩٥ كيس في الثانية .

(٩٨) ١٨٨ كيس .

(٩٩) ١٣٠ كيس .

(١٠٠) الوكلاء : يسمون مبايعة جي، أي المشترون بالجملة . وأمين الشعير، اورية اميني .

ومنذ القرن الثامن عشر، إن لم يكن قبل ذلك أيضاً، بدأت الحكومة تعاني من صعوبات الحصول على الكميات الكافية من مواد الغذاء لسكان العاصمة . ذلك لأن جموع الفلاحين البائسين الذين ارهقتهم الرسوم غير القانونية التي يغتصبها منهم الموظفون، والفوضى الضارية اطنابها في الولايات، بدأت تهجر املاكها واراضيها وتهاجر افواجاً إلى استانبول ليعملوا حمالين أو جدافين أو حرفيين في العاصمة الكبيرة .

وقد فشلت المحاولات المتكررة لمنع هذه الهجرة التي اشاعت الفوضى في صفوف الاصناف المهنية في العاصمة، كما قللت من الزراعة فالانتاج الزراعي في المناطق التي تجهز العاصمة بها . ولهذا كان الاقلال من الانتاج الزراعي قد عمل بدوره لا على زيادة الاسعار إلى خمسة اضعاف ما كانت عليه في بعض الأحيان فحسب بل وادت إلى انصراف البضائع عن استانبول إلي المناطق المحتاجة اليها، إلى درجة أن السلطان اصدر عام ١٧٣٠ فرماناً إلى القضاة في جميع الموانيء بوجوب فرض عقوبات صارمة على كل من ينقل حبة قمح واحدة إلى الاناضول أو أية أيالة أخرى بدلاً من جلبها إلى «اعتاب دار سعادتنا» .

ومن جهة ثانية، لم نجد في السجلات ما يوضح طرق انفاق الخزينة المركزية على الاغراض العامة، من المبالغ البديلة التي يدفعها الفلاحون المجبورون على تقديم الذرة بسعر معين حين استعاضوا عن ذلك ببيع الذرة محلياً بسعر أعلى من السعر المحدد، ثم دفع الفرق بين السعرين إلى الخزينة .

ومن الممكن أن ايرادات هذه الموارد كانت تصرف من قبل مأمور الشعير لتجيهز العاصمة منه، ومن البضائع الأخرى مباشرة .

(٢) الاقاليم العربية

أما وقد انتهينا، وعلى قدر استطاعتنا، من البحث عن الضرائب والرسوم التي تجبى من رعايا السلطان، وطرق جبايتها لمصلحة الخزينة المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى، فعلينا الآن أن نستكمل هذا البحث ببيان طرق عمل هذا النظام في الاقاليم العربية .

تختلف النظم الادارية التي اقامها سلاطين آل عثمان في البلاد العربية من حيث التفاصيل لا من حيث المبدأ عن نظمها التقليدية السابقة .

فقد رتبت الايالات في النظام العثماني لتكون كل واحدة منها مكتفية بذاتها، مستقلة عن الايالات الأخرى، وعليها أن ترتب احوالها بحيث تستطيع أن تدفع من مواردها المحلية نفقات الادارة والجيش فيها مع وجوب ايجاد مبلغ سنوي معين هو

«حصة الخزينة الامبراطورية»، وهذا المبلغ عرضه للنقصان – بعد استئذان السلطان طبعاً – إذا ما تعرضت الايالة إلي حال طارىء معين، تحتاج فيه إلى نفقات اضافية، كالعمليات الحربية المحلية مثلاً . ولكن من الجهة الثانية لم يقم شاهد واحد على قيام السلاطين بتمويل الايالات بأي مبلغ من المال حين تحتاج اليه .

وعلاوة على الاتاوة العالية المدفوعة نقداً فقد طلب إلى بعض الايالات أن ترسل إلى خزينة السلطان منتوجات عينية لاغراض معينة، وعلى هذا فالنظام بشكله القائم وبجوهره نظام استغلال لموارد المقاطعات لمصلحة القصر الامبراطوري والخزينة المركزية والجيش مقابل التزاماتهم بالدفاع عن حدودها والحفاظ على دار الاسلام . في حين ظلت مهمة حفظ الأمن الداخلي ملقاة على عاتق الدارات المحليين .

ويبدو من دراسة القوانين، ولا سيما قانون نامة أو تعليمات مصر، أن المشرع العثماني كان مهتماً بحماية الفلاحين من الظلم والاجحاف، ولكن عواطفه هذه لم تصدر عن عقيدة ليبرالية وإنما كان مصدرها الرغبة في حماية الخزينة من احتمال خسارة الايراد أو قلته .

فكانت الاوامر من جهة تصدر للباشا ليزود كل قرية ببيان مفصل واضح بالرسوم التي يجب عليها دفعها لمنع استغلال الملتزمين . على أن ينص في البيان على أن المبالغ التي تدفع من قبل شاهد القرية (١٠١) بالتعاون مع الجباة، تعتبر بينة قانونية على دفع الضريبة، ومن جهة ثانية فقد شددت الاوامر على وجوب عدم ترك الاراضي القابلة للزراعة بوراً (١٠٢)، كما نصت على وجوب قيام الملتزم والكاشف (١٠٣) بتسليف المزراعين ما يحتاجونه من بذور أو حتى زراعة الارض لحسابهم . أما الفلاح الذي يهرب من قريته فيجب أن يعاد اليها قسراً، فإذا كان هروبه وقت استحقاق دفع الضريبة فإن عقوبته تكون الموت . أما القرى المهجورة فيجب أن يعاد سكناها، ويعفى ساكنوها من الضريبة في السنة الأولى، وإن التعليمات المطولة الموجهة إلى الكاشف وشيوخ العرب فهي على هذا النسق نفسه :

«إذا أهمل الكاشف سقاية الارض المزروعة أو تسبب في هلاك قرية ما أو تعسف في فرض التكاليف – أي الضرائب – أو – والعياذ بالله – عجز عن اصلاح السدود والترع لتسهيل جريان المياه للاراضي الزراعية، فلا يحكم عليه بالتعويض عن جميع الاضرار التي سببها للمزارعين وغيرهم فحسب، بل ويحكم عليه الباشا بالموت

---

(١٠١) الشاهد : احد ابناء القرية ممن يلمون بالقراءة والكتابة ويسمى محامي القرية، إذ يشهد على جميع معاملاتها القانونية والادارية ويرافق جباة الضرائب كشاهد أيضاً (المترجم) .

(١٠٢) يعاقب باشد العقوبات من يترك ارضه بوراً وتستوفى عنها نفس الضريبة التي تستوفى عنها لو انها كانت مزروعة .

(١٠٣) الكاشف هو ممثل البك في اجزاء من مقاطعته، وهو المسؤول عنها ادارياً (المترجم) .

وينفذ فيه الحكم بشكل علني شائن» . (١٠٤)

وإذا لم يسلم ناتج الحصاد بالكامل وبالوقت المناسب فيكون الشاهد والملتزم مسؤولين عنه بالتضامن، والملتزم الذي يتأخر عن تسليم الكميات المعينة من القمح يستبدل به من «هو أكثر منه حرصاً على الزراعة، أو من يدفع حاصلاً أكثر» .

وتطبق هذه التعليمات نفسها بالنسبة إلى مخازن القمح الامبراطوري وتسمى بالتركية «شونة»، وكما تطبق بالنسبة للجمارك أيضاً .

ومن جملة التدابير المتخذة لمكافحة الغش والفساد شنق الوزان على باب المخزن - الشونة - إذا وجد أنه غش في الوزن . ومع أن كميات الحنطة والشعير المخصصة للاستهلاك المحلي محددة تحديداً مضبوطاً، فالمفروض أنها لا تستوفى كلها .

وكانت التعليمات لمأموري الجمارك تمنعهم - عند تقدير اقيام السلع - من محاباة التجار على حساب الاضرار بالخزينة أو الاضرار بهم بادعاءات ظالمة . فإذا تجاوز احدهم حدوده وفرض ضريبة أو رسماً فعقابه الحبس واسترجاع المال منه .

وقد عهد بالاشراف على تنفيذ هذه القرارات إلى القاضي المحلي الذي امر بأن يراقب سفن البضائع القادمة، وتقدير اثمان السلع المحمولة واستيفاء الرسوم منها والتأكد من قانونية أي رسم جديد يفرض عليها وأي أمر آخر يتعلق بهذا الجانب من الواردات . وفي الوقت نفسه فقد اوعز إلى الباشا أن يراقب تصرفات القضاة ومنع أي تلاعب من جانبهم .

وكان تكرار هذه الأوامر والتحذيرات في كل فقرة من القانون مع التأكيد على وجوب الاسراع في دفع الأموال الواجبة الدفع للخزينة وبالكامل، قد حمل الموظفين الاداريين على الاقتناع التام في أن الهدف الأول والرئيس للدولة هو فرض الضرائب وجبايتها .

وقد انفردت مصر دون الاقطار العربية الأخرى بوجود ارقام تفصيلية فيها عن توزيع الضرائب (١٠٥) فكان مجموع الضرائب يتكون من رسوم متعددة، كرسم الارض

---

(١٠٤) ويطبق نفس العقاب على شيخ البلد إذا ما أهمل اصلاح قنوات الري فينفذ به حكم الاعدام بعد أن يعوض الفلاحين عن خسائرهم .

(١٠٥) تستند المعلومات التالية على تقارير لانكريت وايستيف، في كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية (المجلد الأول ص ١٥) ويلاحظ أن الارقام المصرية تذكر البارة، رغم أن البارة، وكما سنلاحظ ذلك بعدئذ (ص٥٤ هـ١٦٥) لم تصبح عملة مسكوكة بصورة عادية إلا في القرن السابع عشر، فقانون نامة مصر نفسه (ص٤٠ هـ١١٠ القادمة) استعمل لفظ الاوقجة بالنسبة للمسكوكات النقدية في مصر . ولكنه اضاف إلى ذلك أنه إلى جانب كل مائة درهم من الفضة تسك ٢٥٠ قطعة بارة، وكانت هذه القطع تدعى محلياً معايدي، أو ميدي، ويسميها الاوربيون مادن، ويبدو أن العثمانيين كانوا يسمونها بارة ومعناها «فلوس» .

ورسم الجمارك ورسوم الجزية ورسوم المراكز الوظيفية حسب غلة كل مركز . وقد مسحت اراضي مصر عام ١٥٢٦، ثم اعيد مسحها عام ١٥٥٠ وقدر لكل بقعة رسم معين .

وقد حدد السلطان سليمان رسم الميري على الارض بمقدار ٧٠٨٩٨٥٩٨ بارة، ثم أخذ الرسم يزداد حتى بلغ ٧٨٣١١٤٩١ بارة [(١٠٦)] وقد خوّل الملتزمون بجباية بعض المبالغ الاضافية المحددة لتدفع إلى الحكام المحليين، وتدرج تحت باب خدمات خاصة وادامة الجيوش المحلية [(١٠٧)] وكانت هذه المبالغ تعرف باسم «الكشوفية» ومجموعها ١٧٥٦٤٩١٤ بارة، كما خوّل الملتزمون جباية مبالغ تناسب وحاجاتهم وتختلف – نظرياً – باختلاف حالة الري، ولذلك سميت بالفائض . وقد قدّرت هذه المبالغ على أساس ١٨٠١٥٨ بارة في عام كامل، أو أقل بقليل من ضعف ضريبتي الميري والكشفية مجموعتين معاً .

وكانت مجموع هذه المبالغ تسمى المال الحر [(١٠٨)] وكان رسم الميري يجبى أولاً بواسطة اوجاق الجاوشية، ولكن الملتزم واعوانه تولوا في السنين الاخيرة هذه الجباية، وهم يقومون بدفعها إلى الخزينة . [(١٠٩)]

ولما كان القانون نفسه قد حدد النسبة على أساس أن كل ١٠٠٠ بارة تساوي ٣٣٥ درهم فضة، ولهذا فإن مجموع المبالغ المتحصلة من ناتج الارض يساوي ما قيمته ٩٣ مليون درهماً فضياً، وهو ما يعادل في العملة الحالية ١٢ مليون دولار هنغاري أو ما يقارب اربعة دولارات عن كل شخص من السكان . [(١١٠)]

---

(١٠٦) يعود سبب هذه الزيادة إلى ازدياد تكاليف حملة الحج إلى مكة (ايفنتست ٣٨٥) وقد وضع أيضاً رسمان اضافيان، الأول وقدره (٦٣٢٨٩١) بارة على حساب اصحاب الزوارق لدفع اجورهم عن رفع الاوساخ من القاهرة إلى البحر . أما الثاني فيبلغ (١٠٧٣٥٠٨) بارة كدفعة اضافية إلى اوجاق الجاوشية . مقابل جمعهم الضرائب، وحين كان الملتزمون يقومون بجباية الضرائب بالقاهرة يجمعون هذه الرسوم يسلمونها إلى الخزينة المركزية في القاهرة لتدفعها إلى ضباط الاوجاق وتقدر ضريبة الارض حوالي (٨٠٠٩٧٨٩) بارة .

(١٠٧) كان المفروض على الكاشف، أي المسؤول عن المنطقة أن يرسل الرصيد الباقي إلى الخزينة المركزية في القاهرة بعد أن يستقطع منها سنويته، أي اجره السنوي «سالي تانه» .

(١٠٨) المال الحر يعني المال المستحصل حسب الشرع أو القانون .

(١٠٩) كانت الجباية تسمى «حق الطريق» وكانت تؤخذ من دافع الضريبة، وقد اقر المذهب الحنفي هذا الاجراء في حين شجبه المذهب الشافعي، وربما كان حق الطريق هذا هو نفسه بدل النزول المشار اليه من قبل .

(١١٠) الواقع أن كل ١٠٠ درهم من الفضة نقاوة ٨٤٪ تسك منها (٢٥٠) بارة والدرهم التركي وزن ١٦ قيراط يساوي ٥٠ حبة (٢ر٣) غرام، وعلى هذا فالبارة المصرية كانت تقارب الاوقجة التركية (أنظر ص ٥١ القادمة)، وبالنظر إلى الاندثار التدريجي في الاوقجة اصبحت البارة في

وكان الفلاحون في مصر السفلى ومصر الوسطى يدفعون ضرائبهم نقداً، في حين كان فلاحو مصر العليا يدفعون بعضاً من ضرائبهم عيناً، ويتضمن هذا شحن القمح بالسفن إلى مخازن الحكومة في القاهرة القديمة .

واضافة إلى ضريبة الارض فإن هناك محاصيل أخرى تدخل ضمن الحصة المصرية مثل تجهيز الرز والسكر والمخضرات للسراي، وكذلك القنب والكتان وملح البارود ودهن بذور الكتان والملابس للاسطول .

ولم يكن الميري (١١١) يقدّر بالنسبة للتجار والحرفيين تقديراً مباشراً وإنما كان يفرض ما يجب عليهم دفعه بصورة غير مباشرة وذلك بفرض مبلغ ١٩٤٤٥٤٨٠ بارة عن مجموع رسوم الجمارك، ومبلغ ١٠٨٧٠٧٧٣ بارة على اصحاب الوظائف (١١٢) الذين هيأ لهم هذا الاجراء مجالاً لاعفاء انفسهم من كثير من الضرائب العرفية (١١٣) والتي انتقل عبؤها إلى كاهل التجار والحرفيين وحدهم . (١١٤)

واضافة إلى ذلك فقد منحت بعض الاوجاقات المعينة التي كانت تخضع للميري عدداً من الامتيازات ومنها مثلاً حق فرض الرسوم على جميع السفن التي تمخر المياه المصرية، وحق احتكار أو التزام أو بيع أو انتاج العديد من البضائع والصناعات مثل اللحوم والاسماك ومختلف انواع التوابل (١١٥) وصياغة الفضة والذهب وغيرها .

وكانت مجموع الضرائب المفروضة في القطر المصري هو ١١٦٦٥١٧٢٧ بارة، ولكن ما يرسل منها إلى استانبول كان الاقل من الربع أي حوالي ٣٠٨٨٣٨٧٦ بارة

ذلك الوقت تساوي ٥ر١ درهم، وسعر التحويل لها هو ٢٤ بارة للدولار الهنغاري الفضي، وكان الدولار الهنغاري الفضي لعام ١٥٥٠ يساوي ٣٥ر٢٣ غرام . ولهذا فإن ٩٣ مليون درهم تعادل ٣٠٢ مليون غرام أو ٤٦٥٠ مليون غرام .

(١١١) كان لفظ الميري يعني أول الأمر الخزينة المركزية، أي الحكومة، وبمرور الأيام صار يعني بصورة رئيسية ضريبة الارض الواجب دفعها للخزينة المركزية ثم اتسع مدلوله فصار يعني الضريبة بصورة عامة .

(١١٢) فمن ذلك مثلاً أن الباشوية قدرت بـ ١٦٢٥٠٠٠٠ بارة، وبيكوات أي حكام الاحد عشر اقليمياً بمبلغ اجمالي عام قدره (١٥٨٢١١١٩) بارة . وقدرت وظيفة مدير الشونة (أي مخازن الغلال الحكومية) بمبلغ (٢٩٤٣٣٢) .

(١١٣) الرسوم العرفية أو القانونية هي كما تقدم بنا التي تفرض بقانون من السلطان على خلاف الضرائب الشرعية، أي التي أمرت بها الشريعة .

(١١٤) كانت اصناف غزّالي الكتان في الفيوم مثلاً تدفع ٢٠ الف بارة سنوياً .

(١١٥) قدر مجموع الميري من هذه الموارد بحوالي (٣١٧٢٨٤٦) بارة . وكان على ملتزم التوابل (اميني بهار) أن يرسل إلى استانبول حصة عينية من التوابل والبخور والعطور وغيرها .

وهذا هو كل ما تدفعه مصر للخزينة السلطانية الخاصة . (١١٦)

أما بقية المبلغ فينفق محلياً وتحت اسماء بنود عدة كانت اول امرها معقولة وعادلة، وكانت اهم بنود الانفاق هذه هي التكاليف العسكرية من رواتب وعتاد ويبلغ مجموعها ٢٠٨٧٢٩٩٤ بارة (١١٧)، ثم مبلغ ٨٤٣٨٩٩٤ بارة معاشات للعلماء والارامل واليتامى، ومبلغ ١٣٨٩٢١٣٩ بارة للخدمات الدينية (١١٨)، ثم هناك نفقات حملة الحج وارسال المحمل إلى مكة، وكانت أول الأمر بحدود مبلغ ١١٣٢٠٥٤٣ بارة، ولكنها ارتفعت بعد ذلك (كما ارتفع معها ما يؤخذ من الميري عيناً في مصر العليا) .

أما ما يتبقى بعد ذلك فيخصص لاغراض مختلفة مثل علاوات شخصية للباشا

---

(١١٦) أنظر ما تقدم ص ١٨ هـ٤٧، ويقدر لطفي باشا هذا المبلغ بـ ١٥٠ ألف قطعة ذهبية وهذا غير مفهوم، فإذا أخذنا سعر التحويل الأصلي على أساس أن القطع الذهبية المعروفة باسم «الشريفي» أو «السلطاني» أو «الكلبي البندقي» هو : ٣٦ بارة لكل قطعة ذهبية، فيجب أن يكون المجموع (٨٥٠) ألف قطعة ذهبية .

ويذهب كامب (ص٣٧) إلى أن المبلغ حدد أولاً بـ ٨٠٠ ألف كلبي، ولكن المبلغ بدأ خلال القرن السادس عشر يتذبذب بين ٨٠٠ و٦٠٠ ألف، حتى نزل في الأخير إلى ٤٠٠ ألف . أما مبلغ الـ ٦٠٠ ألف فقد تضمنه فرمان صادر إلى محمد باشا (١٥٥٣-١٥٥٥) ذكره المسيو مارسيل في كتابه «مصر منذ الفتح العربي» باريس ١٨٤٨، ويقول الفرمان :

«ونجلب اهتمامكم إلى وجوب أن تضعوا تحت اقدام سدتنا الامبراطورية كل عام مبلغ (٦٠) ألف قرش (بياستر؟) من حصة الخزينة عن باشويتك . فإذا كانت هناك صعوبة في ايجاد القطع الذهبية الكافية، فإننا نرضى أن تدفع قسماً منها بالبارات، وأخر بالقروش (بياستر)، وسنرسل خمسة رجال من اوجاقنا لحراسة هذا المال» .

أما انخفاض المبلغ في الأيام الأخيرة إلى (٤٠٠) ألف فسببه انخفاض قيمة البارة عام ١٥٨٤ إلى نصف ما كانت عليه قبلاً . (أنظر ما يأي ص ٥١) وجدول اسعار التحويل الصادر رسمياً عام ١١٠٢هـ (١٦٩٠-١٦٩١م) والذي ذكر أن قيمة البارة هي ١/١٨ من قيمة الشريفي الذهبي. وقد اعطى دوهسن رقماً مقارباً وهو (١٢٠٠) كيس مصري . ولأن الكيس يحتوي على ٢٥ ألف بارة فيكون المجموع ٣٠ مليون بارة .

ملاحظة : إن قول المؤلفين أن البارة انخفضت إلى نصف قيمتها فصارت تساوي ١/١٨ من الشريفي، أي أن الشريفي يساوي ١٨ بارة، يتعارض مع ما قدماه في أول هذا الهامش من أن الشريفي يساوي ٣٦ بارة . فسعر البارة اذن ازداد ولم ينخفض في حين أن ما انخفض هو سعر الشريفي – المترجم .

(١١٧) عدا نفقات الجيوش الاقليمية التي يدفعها حكام الاقليم من ما يجمعه لهم الكاشفون (جمع كاشف)، وتبلغ (٢٠٣٣٥٥١٨) بارة .

(١١٨) خصص من هذا مبلغ (١٢١٠٩٣٥٨) بارة لايدامة وصيانة الجوامع وبعض المعابد في فلسطين وتكايا الدراويش والمستشفيات . أما باقي المبلغ فيصرف على المقابر والأعياد وشراء عمائم لمن يدخل الاسلام .

وبعض كبار الموظفين، أو صيانة مقياس نهر النيل والترع والجسور (١١٩)، وبعض التجهيزات للباب العالي . وتدفع هذه المستحقات لاصحابها بخمس حوالات تسمى جامكية تسحب على الخزينة العامة وتدفع بانتظام مرة كل ثلاثة أشهر . (١٢٠)

وعلى العكس من هذه الارقام الدقيقة في مصر التي ندين بها إلى خبراء الحملة الفرنسية الذين بذلوا الجهد الكبير في جمعها فإن الارقام في الولايات الاسيوية كانت تخمينية وغير موثوق بها فقد منحت في اغلب هذه البلدان في القرن السادس عشر مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية على شكل تيمارات وزعامات يستأثر أصحابها بكل ما تدره من الضرائب والرسوم (١٢١) ومع هذا فقد ظلت اراض زراعية واسعة ملكاً للدولة فالزمتها واوجبت ملتزميها على أيصال حصة الخزينة بكاملها اليها، وقد بحثنا سابقاً عن استعادة الحكومة لبعض الاقطاعات وعن نشأة نظام المالكانة . (١٢٢)

أما في سوريا والعراق فالوضع يختلف عمّا هو عليه في مصر، ففي ما عدا الاختلافات الادارية الناشئة عن وجود التيمارات، فإن هناك اختلافات في بعض النقاط التفصيلية أيضاً .

فمصادر الايراد الرئيسية هي - كما كانت من قبل - الميري والخراج (أو الجزية) والرسوم على البضائع المستوردة والمصدرة، ورسوم العبور والمرور والطرق لقطعان الماشية المملوكة للقبائل الرحالة في هجرتها السنوية اضافة إلى بعض الاحتكارات والامتيازات ورسوم الاسواق : .

أما رسم الميري على الارض فيتكون اعتيادياً إما من مبلغ محدد (١٢٣) أو

---

(١١٩) فمن ذلك مثلاً أن مبلغ ١٦ الف بارة خصص إلى بيك البحيرة لصيانة وايصال المياه إلى الاسكندرية، وتأمين المياه الحلوة للمدينة .

(١٢٠) من المفيد أن ننقل هنا ما ذكره الجبرتي عن الجامكية (ج٢/٥١٩) :- ومنها أيضاً الجامكية ومرتبات الغلال بالانبار، وذلك أن من جملة الأسباب في رواج حال أهل مصر المتوسطين وغناهم ومدار حال معاشهم وايرادهم في السابق، هذان الشيئان وهما الجامكية والغلال، التي يقال لها الجرايات رتبها الملوك السالفة من الاموال الميرية للعساكر المنتسبة إلى الاوجاقات والمرابطين بالقلاع الكائنة حوالي الاقليم، ومنها ما هو للأيتام والمشايخ والمتقاعدين وغيرهم، وخصوصاً أهل الطبقة التي ليس لهم أقطاع ولا زراعات ولا تجارات، كأهل العلم وسائر أهل البلد . وثبت وتقرر ايرادها وصرفها في كل ثلاثة شهور، من أول القرن العاشر (هـ) إلى أواخر القرن الثاني عشر، بحيث تقرر في الاذهان عدم اختلالها أصلاً .. ولما صارت كذلك تناقلوها بالبيع والشراء .. (المترجم) .

(١٢١) الصفحات ٢٣٠ و٢٧٢ من المجلد الأول .

(١٢٢) ص ٢٣ مما سبق .

(١٢٣) يسمى في سوريا (دموس) أو دومس، ويبدو أن النظام واسمه موروثان من الادارة البيزنطية .

كضريبة تحسب على أساس نسبة معينة على الفواكة والاشجار الأخرى [١٢٤] وفي بعض المناطق في سوريا استعيض عن ذلك بوضع ضريبة على الارض الزراعية بواقع معين عن كل فدان . [١٢٥]

وتختلف الضرائب المفروضة على المزارعين المسلمين عن الضرائب المفروضة على غيرهم من المزارعين، إذ تكون - اعتيادياً - أثقل على الآخرين منها على الاولين، ولا يبدو أن هناك تنسيقاً واضحاً في ادارة الارض والضرائب، إذ ابقى العثمانيون الاعراف السائدة على حالها .

أما بالنسبة إلى رسوم السوق، ورسوم المخازن وما شابهها، فالقوانين ايدت إلى حد كبير القواعد التي وضعها السلطان المملوكي قايتباي (١٤٦٨ - ١٤٩٦) ما عدا حذف بعض الرسوم الاعتباطية والتعسفية . ففي سوريا كانت ضريبة الاسواق تتكون من ضريبة قليلة تؤخذ عن كل «حمل» من البضائع الواردة، ثم نسبة مئوية على المبيعات . [١٢٦]

وفي بغداد كان التجار يدفعون شهرياً ضريبة الدكان، وهي، كما يظهر، بديل عن الضرائب السابق ذكرها . [١٢٧]

أما احتكارات الحكومة وامتيازاتها فتشمل الملح والتبوغ [١٢٨] - في بغداد فقط

---

(١٢٤) وتسمى قسم، أو قاسم، ولعل الفرق بينه وبين الدموس فرقاً لفظياً، إذ أن القانون يمنع وضع الضرائب على الاشجار والفواكه في حالة وجود الدموس، وفي اغلب التيمارات كان القاسم يدفع عيناً .

(١٢٥) كانت في حمص مثلاً ٤٠ إسبير، اوقجة عن كل فدان .

(١٢٦) كانت الضريبة في دمشق إسبير (اوقجة) واحدة عن كل كيس خضروات . ومن ٢ إلى ٤ إسبرو عن كل «حمل» من الفواكة، ومعدل خمسة اسبيرات عن كل حمل يطرح في الوكالة . أما ضرائب البيع فهي كما يلي : ٦ إسبيرات عن الحصان و٨ عن الجمل أو الجاموس، و٤ عن الحمار، و٥ر٢ عن الاغنام، و٣٠ عن بيع الرقيق (رجالاً ونساء) و٤ عن كل لفة حرير، و٥ عن المبيعات الأخرى عامة .

(١٢٧) كانت الضريبة كما يلي : ٣ إسبير في الشهر للدكان الكبير، و٢ للدكان الصغير، والعطارين والخبازين والطباخين ٣٠٠، والبقالين والقصابين ٢٠٠، وللقزازين والبرازين ١٤٤، ولبائعة اللوبات ٣٦، ولباعة الفخار الطيني ٥، ومما يجب الانتباه اليه هو أن هذه الرسوم قد فرضت بموجب القانون في القرن السادس عشر ومع بقاء الأسس كما هي، فمن المؤكد أنها اختلفت وزادت في القرن الثامن عشر .

(١٢٨) كان احتكار التبوغ في اللاذقية يدار من قبل موظف يخضع مباشرة إلى الملتزم العام للتبوغ في استانبول (أنظر ص ٣٤ السابقة) وقد قدّرت غلة هذا الايراد في نهاية القرن الثامن عشر بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف بياستر (قرش) وكانت الضريبة بمعدل ٢٢ قرش للقنطار الواحد .

- ورسم الدمغة [١٢٩] على الأقمشة الممتازة، ويلاحظ عدم وجود ضرائب واضحة على الصناعات الرئيسية كصناعة النسيج، ولربما كان مفهوماً أن ضرائب النقابات تبقى مستمرة حتى تبدل .

وكانت القاعدة أن يعطي الباشا ومديرو السناجق - سنجق بيكي لر - مقاطعته بالالتزام إلى أطراف ثانية، ويستطيع هذا الملتزم الثاني - والأول بالنسبة للباشا - أن يلزم كل قرية على حدة إلى ملتزمين ثانويين، وكان الباشا مصحوباً بقوة عسكرية يقوم كل عام بجولة في ايالته لجمع المال من الملتزمين الأوائل، ومن مدراء السناجق وكان يلجأ عند الضرورة إلى أساليب قاسية لاجبار الملتزمين على الدفع .

ولا تتوفر لدينا معلومات صحيحة مضبوطة عن مقدار الايرادات والنفقات في كل من سوريا والعراق منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر ، أما المعلومات المتفرقة فاكثرها مضللة وغير موثوق بها .

وبالنظر للمساحات الكبيرة الممنوحة تيمارات واقطاعيات فإن المبالغ التي تدفعها الحكومات المحلية للخزينة العامة تبدو أقل بكثير مما هو الحال في مصر وقد قدمت الارقام التالية على أنها الارقام الرسمية لكل ايالة في القرن السادس عشر :

الايالـــة	خاص للباب والبيكات (أوقجة)	ايراد التيمار (أوقجة)	مجموع ايراد الضرائب	
			اوقجـة	يـارة
الموصل	١٥١٣٢٨٤	٢٤٠٠٠٠	١٦٦٠٣٤٦	٤١٥٠٨
شهر زور	-	-	١١١٠٠٠٠	-
بغداد	٤٢٨٦٧٧١	-	٧٣٤٩٨٨٧	١٨٣٧٤٧
ديار بكر	٧٦٢٥٢٩١	١١٤٠٠٠٠٠	-	-
الرقة	١٧٩٧٣٨٨	-	-	-
حلب	٣٦٧٦٠٨٢	٧٧١٣١٢١	١٠٢٢٨١٩	٣٥٠٥٧٠
الشام	٢٩٣٤٤٠٣	٦٥٥٨٦٦٠	٦٣٣٧٥٨٨	١٥٨٤٣٠
طرابلس	٢٠٨٦٣٣٥	٥٦٠٨٤٠٠	٦٤١٨٨٥٦	١٦٠٤٧١

* ايراد سبعة سناجق من أصل ثمانية

(١٢٩) عن ضريبة الختم - الدمغة - أنظر ما سبق ص ١٠ . وفي بغداد كانت تستوفى ضريبة الدخول إلى المدينة والخروج منها بواقع اسبير واحد للرجل الفارس و٤ للمرأة .

ولكن هذه الارقام لا يمكن أبداً أن تمثل ايراد ونفقات الايالات في القرن الثامن عشر . ومن الممكن في غياب الارقام الرسمية، اتخاذ الارقام التي قدمها فولنيي أساساً للبحث وإنما مع التحفظ الشديد .

فقد قدّر مجموع ايراد مدينة حلب بحوالي ٦ر٦٥ مليون قرش، يرسل منها إلى استانبول ٨٠٠ كيس (أي ٤٠٠ ألف) [١٣٠] عن «التزام» الباشوية وكان واليا طرابلس وصيدا [١٣١] قد التزم كل منهما بتقديم ٧٥٠ كيساً اتاوة إلى استانبول اضافة إلى وجوب تجهيز حملة الحج بما يقابل هذا المبلغ من المال والمؤون، وكان ٤٥ كيساً من نفقة الحج ترسل كهدية رمزية إلى الباب العالي وينفق الباقي على شؤون حملة الحج، ومنها دفع الاتاوات لرؤساء القبائل العربية لتأمين سلامة مرور الحجاج بين الشام ومكـة .

ولم يكن سهل فلسطين من ضمن أي من الباشويات المذكورة، وإنما قسم إلى ثلاث ملكانات هي اللد، ويافا وغزة، وقد منحوا بالالتزام مقابل ٣٥ و٢٠ و١٨٥ كيس لكل ملكانة . [١٣٢]

أما باشوية بغداد فقد قدّر روسو ايرادها بـ٥ر٧ مليون قرش، ويتكون من واردات الجمارك، ومن الضرائب العادية، وغلة التزام الضرائب ودفعات الولاة والموظفين الآخرين والاتاوات المفروضة على القبائل العربية . [١٣٣]

وكانت مدينتا البصرة والموصل من الجهة الثانية لا تتمتعان إلا بايراد معتدل وكانت واردات البصرة تصرف على شؤون الدفاع عنها بما في ذلك بعض المساعدات المالية للقبائل المحيطة بالمدينة . [١٣٤]

---

(١٣٠) الكيس التركي والسوري في هذه الايام يساوي (٥٠٠) قرش، أو ٢٠ ألف بارة، في حين كان الكيس المصري يساوي ٢٢ ألف بارة .

(١٣١) سبق أن أشرنا (المجلد الأول ص ٢٥٠) أن باشوية صيدا انشئت عام ١٦٦٠ باقتطاع القسم الساحلي الشمالي من ايالة الشام، وكانت غلة ملتزميها الثانويين تتضمن ايرادات الدروز والمارون وعرب شمال فلسطين .

(١٣٢) المبلغ الأخير (١٨٥ كيس) كان مقدار التزام الجزار باشا لمدينة جبيل (أنظر ما يلي ص٦٧-٦٨) وكانت بعض المدن السورية الداخلية مثل بعلبك وحمص وحماة تعتبر من اقطاع السلطان . وقد وضع باشوات دمشق اليد على حمص وحماة، ومن فقرة اوردها المرادي (ج١ ص٦٩) يبدو أن ايراد بعلبك يشمل مصانع الحرير فيها أيضاً .

(١٣٣) اعفي الاكراد من دفع مبالغ معينة بسبب انتساب اكثرهم للخدمة العسكرية، ويبدو أن المبلغ المذكور يشمل ايالتي ماردين وشهرزور، وكانتا تابعتين إلى ايالة بغداد، وإلا فإن ١٥ ألف كيس (يساوي ٣٠٠ مليون بارة) مبلغ كبير في العراق في تلك الايام ويذكر مصدر آخر أن ايراد ايالة بغداد كان ٤٠٠٠ كيس ترسل منها إلى استانبول اقل من ٥٠٠ كيس .

(١٣٤) قدر روسو صافي ايراد الموصل بـ١٠٠ كيس .

وكان جمع هذه الايرادات وتوزيعها وارسال حصة الباب العالي منها من مسؤولية الباشا ويساعده في ذلك الدفتردار (١٣٥)، وبطبيعة الحال فإن عمليات الجمع والتسجيل والتوزيع والمحاسبة تقوم بها شعبة خاصة في الادارة .

وفي مصر، وكذلك إلى حد كبير في الايالات الأخرى، كانت دائرة المالية تتكون من المدير العام (روزنامجي) (١٣٦)، ويعينه السلطان لمدى الحياة وتعاونه هيئة من الافندية الذين يتولون مناصبهم بالوراثة (١٣٧)، وكان كل افندي مسؤولاً عن قسم معين من شؤون المحاسبة (بما فيها الاوجاق) وله اربعة افندية مساعدون بالاضافة إلى ماسك الحسابات والصراف وموظفين صغار آخرين (١٣٨)، وكلهم يتقاضون رواتبهم من واردات الميري . وكانت الحسابات تحفظ في دفتر يسمى القرمة (١٣٩)، وكان هذا الدفتر هو عماد الادارة المالية العثمانية، ويبدو من فقرة اوردها المؤرخ الجبرتي أن هذا الدفتر كان يراجع ويدقق على نسخة أخرى مكتوبة بالعبرية ويحتفظ بها كتبة يهود.(١٤٠)

وكان الروزنامجي يقدم هذه الحسابات للباشا وللدفتردار، وبعد تدقيقها والموافقة عليها ترسل إلى استانبول، وفي بعض الحالات كانت تدقق من قبل آغا يرسل من استانبول لهذه الغاية .

ويبدو أن العرف جرى على أن يحاسب الباشا المعزول أو المنقول قبل مغادرته مصر، بعد أن ينتقل من دار الباشوية إلى دار خاصة تخصص لاقامته حتى ينتهي فحص حساباته فأما أن يدفع ما تبقى في ذمته أو أن يقدم من يكفل ذلك .

ويجرى مثل هذا أيضاً على الأمراء المماليك، فإذا حكم على أحدهم بالنفي خارج البلاد فلن يسمح له بالمغادرة إلا بعد أن تصفى حساباته، وقد يؤدي هذا إلى

---

(١٣٥) عن الدفتردار أنظر المجلد الأول ص ١٦٥-١٦٦، ومما يستحق الذكر هنا هو أن التجار استغلوا نقل الميري إلى استانبول فكان الموظفون يدفعون الميري نقداً إلى التجار الاجانب ليحصلوا منهم على حوالة بتحويل المبلغ مقابل عمولة يتقاضاها التجار .

(١٣٦) أنظر عن الروزنامجي المجلد الأول ص ١٦٤ وكانت أهم وظائفهم هو حفظ سجلات التيمار .

(١٣٧) يسمون مقاطعجية، أي محاسبو المقاطعات، أنظر المجلد الأول ص ١٣٢ وقد ذكر المرادي محاسبين ومقاطعجية تولوا وظائفهم بالوراثة . وكان الافندية مسلمين وليسوا اقباطاً (الجبرتي ج٣ ص٢٥٨) وكان الروزنامجي يختار من بينهم وكانت وظائفهم تباع بشرط أن يكون المشتري على شيء من التعلم، وأن يوافق عليه الروزنامجي .

(١٣٨) كان الصرافون وبعض الموظفين الصغار يهوداً .

(١٣٩) قرمة معناها مكسورة وكانت اللغة المستعملة في هذه الوثائق خليطاً من التركية والفارسية .

(١٤٠) الجبرتي ج٣ ص ٣٩٣، وفي دمشق أيضاً كان ضبط الحسابات بايدي الصرافين اليهود .

بيع املاكه وممتلكاته الشخصية، وكانت ادعاءات الباشا والملتزم وغيرهما تنتهي في اغلب الاحيان بتسويات دفترية دون دفع شيء من المال .

إن من الشطط أن نزعم أن هذا النظام الذي أسسه السلاطين العثمانيون رغم كل حسناته قد حمى المزارع والحرفي والتاجر من النهب والاضطهاد . فقد بدأت المفاسد تتسلل اليه من أول أيامه . ومن هنا يجب أن نذكر بأن هناك تجاه كل مفسدة من المفاسد الكثيرة الذي سجلها المؤرخون عشرات غيرها مما لم تسجل . ولم يكن الخطأ في القواعد الموضوعة نفسها، وإنما كان الخطأ في العاملين على تطبيق تلك القواعد من الموظفين والملتزمين وفي جميع المستويات تطبيقاً خاطئاً ومستهتراً، هدفه تأمين مصالحهم الخاصة فقط، ودون اهتمام بالصالح العام، وقد ساعد على استشراء المفاسد والاخطاء، ومن ثم إثقال كاهل الرعية بالمظالم والتكاليف غض الحكومة النظر عنها شريطة ألا يفتضح أمرها .

وقد زادت الممارسة التي اوجدها سليمان القانوني نفسه، في القضاء على كل أمل في قيام حكومة قوية ونزيهة، وهذه الممارسة هي جعل التعيين في كل مناصب الدولة الادارية مقابل مبلغ من المال يدفع إلى جهة التعيين . وقد أدت هذه الممارسة إلى أن يكون لكل وظيفة سعر خاص بها يدفع سنوياً وفي تاريخ معين (١٤١)، وقد أكد تقرير لأحد قناصل البندقية في أوائل القرن الثامن عشر أن باشوية سورية كانت تساوي ٨٠ ألف دوكات، ووظيفة الدفتردار نصف هذا المبلغ، ووظيفة قاضي القضاة أقل من ذلك قليلاً (١٤٢)، وكان الموظفون الأقل درجة والملتزمون يمنحون الاقطاعيات والامتيازات بسعر معين . (١٤٣)

ومن الطبيعي أن يؤدي مثل هذا النظام بالموظفين والملتزمين إلى أن يعوضوا لأنفسهم ما دفعوه ثمناً للوظيفة بالنهب والاغتصاب ممن هم دونهم وبخاصة وهم يعرفون أنهم عرضة للنقل أو العزل من وظيفتهم، إذا ما وجد من يدفع لها ثمناً أكبر .

ومع هذا ولأن بيع الوظائف قد نظم إلى حد ما ضمن اسعار معينة فإنه ورغم اساءته للادارة فإنه لم يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للولايات لا بسبب تنظيمه لعمليات الغصب . وانما بسبب ما عرف عن المجتمع الاسلامي من قدرة على تكييف الظروف الجديدة مع أنماط العمل القديمة، فقد أمكن تحويل أكثر المخالفات إن

---

(١٤١) أنظر المجلد الأول ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(١٤٢) ذكر فولني أن أحد المحصلين في حلب دفع بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف فرنك إلى الوزير سعراً للتعيين .

(١٤٣) الجبرتي ج٢ ص ٤٩٦، والمرادي ج١ ص ٢٧٤ .

لم يكن كلها إلى ضرائب ورسوم معينة اضافية (١٤٤)، وعلى هذا فقد أصبح أمراً معتاداً لأي باشا جديد يصل إلى مركز ولايته أن يطلب من مدنها وقراها «هدايا مالية» (١٤٥) وسوف نلاحظ أمثلة أخرى على هذه الممارسات في أخريات هذا الفصل.

ومن الواضح فإن ضحايا أمثال هذه الممارسات هم التجار والاغنياء والموظفون الذين يتعرضون دائماً إلى طلب القروض أو السلفات «الاوانيا» التي شملت التجار الاوربيين أيضاً .

ولم تصل هذه التصرفات غير القانونية إلى حد التهديد للنظام الاقتصادي في الايالات إلا في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، حيث تزامن ضعف رقابة الحكومة المركزية، مع ازدياد جشع الولاة بسبب تزايد كلفة جيوشهم ومع الانخفاض المستمر لسعر العملة في عموم الامبراطورية . ولذلك وقبل الخوض في تفاصيل هذه التطورات لا بد لنا من أن نلتفت إلى دراسة النظام النقدي العثماني .

(٣) النظام النقدي العثماني

مع أن ليس من مهمتنا البحث مطولاً في تاريخ العملة العثمانية، إذ يحتاج مثل هذا البحث إلى مؤهلات معينة، هي خارج قدراتنا، إلا أن أهمية الموضوع وصلته الوثقى بدراستنا هذه يضطرنا إلى محاولة التعرف على تطوراته العامة بشكل مفصل. (١٤٦)

كان المتداول بين الناس منذ تأسيس الدولة العثمانية حتى تاريخ دراستنا هذه بعض العملات الاجنبية المعترف بها قانونياً، وإلى جانبها أيضاً بعض ما كان يسكّه السلاطين من نقود .

ومع أن الاوقجة – واسمها الكامل هو «اوقجة سي عصماني» – أي القطعة العثمانية الفضية الصغيرة (١٤٧)، كانت قد سكّت أيام السلطان اورخان، إلا أن العملة

---

(١٤٤) في دمشق وضع الدفتردار رسماً جديداً اسماه «القلمية» يدفعه اصحاب المالكانات والملتزمون. (المرادي ج٣ ص ٢١١) .

(١٤٥) من أظرف ما يذكر عن هذه الضريبة أن المؤرخين لم يذكروها إلا في معرض الاشارة إلى شكوى من أن أحد الولاة الذي بالغ في قيمتها، علماً أن قانون سليمان قد الغاها بصورة تامة.

(١٤٦) أهم المؤلفات الرئيسية التي رجعنا اليها هي كتاب : ايس . لين بول «العملات التركية» في المتحف البريطاني (لندن ١٨٨٣) واسماعيل غالب : «تقويمي مسكوكاتي عصمانية» (استانبول ١٢٠٧هـ/١٨٨٩م) ثم مؤلفات السيد مصطفى، ومؤلفات احمد راسم، وبعض المقالات في دائرة المعارف الاسلامية التركية . كما انتفعنا من ابحاث بيلن في كتابه : «مقالات في التاريخ الاقتصادي» رغم عدم شمولها .

(١٤٧) كلمة الاوقجة تتألف من أق ومعناها ابيض، وجه وهي اداة تصغير فارسية، فيكون معناها

الذهبية لم تسك بدار الضرب العثمانية إلا بعد فتح القسطنطينية .

وكانت الاوقجة - كما اتضح من اشاراتنا العديدة لها - العملة الرسمية السائدة حتى نهاية القرن السابع عشر، ولكن مرور الايام خفض من قيمتها الشرائية، فترك هذا الانخفاض أثراً بارزاً في تاريخ الاقتصاد التركي، ولذلك فمن الأفضل أن نبدأ بحثنا بالالمام ببعض النقود الفضية والذهبية الأخرى التي حافظت - إلى حد ما - على قيمتها لنتبين المدى الذي تدهورت اليه الاوقجة .

ونبدأ أولاً بعملتين اجنبيتين هما من الفضة أيضاً ويطلق عليهما الاتراك اسم قرش، وكلمة قرش تحريف الكلمة اللاتينية «كروشيس» وهو اسم يطلق على عدد من الدنانير (ديناريوس) التي كان يسكها بعض الحكام الاوربين في القرن الثالث عشر. (١٤٨)

وكان القرش المفضّل في أوائل أيام العثمانيين هو القرش الالماني أو الفلمنكي، ولأنه كان يحمل صورة أسد، فقد سمي الأسدي أو الارسلاني . (١٤٩)

وفي القرن الخامس عشر بدأ تداول «الاسدي» يخف بالتدريج ليحل محله القرش النمساوي والمسمى «ريال» (١٥٠) أو القرش الأسود (قرة قوروش) (١٥١)، وكان وزنه أكبر من الأول بمقدار جزء واحد من ثمانية عشر جزء أي ما يعادل ٥ره بالمائة . (١٥٢)

الابيض الصغير أو البيضاء الصغيرة، ويقصد بالبياض كونها من الفضة، وقد كان لفظ الاوقجة متداولاً منذ أيام السلاجقة والايلخانيين (وفي مصر يطلق عليه اسم فضة - المترجم) .

(١٤٨) تختلف اسماء القرش باختلاف الدول واللغات والزمان، ويبدو أن الاتراك اشتقوا اسم القرش من اللفظة الالمانية كروش شين (كما يجب أن يلاحظ أن كلمة دينار ومثلها درهم من أصل يوناني أيضاً - المترجم) .

(١٤٩) ارسلان في التركية معناها الاسد .

(١٥٠) ريال أو ايريال من اللغة الاسبانية، ريل ومعناها القطعة ذات الثمانية اضلاع .

(١٥١) معناها القرش الاسود أي الذي لا يتغير لونه بالاستعمال دلالة على الجودة (أي أن كمية الفضة فيه اكثر من كمية النحاس، على العكس من القرش الاحمر قزل قرش الذي يزيد فيه النحاس على الفضة) .

(١٥٢) يذهب بولن (ص ٤٣٩-٤٤٠) إلى أن اسمي الريال والقرة قرش استعملا أول مرة عام ١٦٤٢ أما اشارة السيد مصطفى اليهما فيبدو أنها مرتبكة، فهو يقول في إحدى فقراته (ج٣/١٠٦) «أن الدركلي والقوشلي المعروفين بالقرش الاسدي والقرش الاسود» وكأن الدركلي (أي ذو الصارية) هو الاسدي، وأن القوشلي (أبو الطير) هو القرش الاسود، ولكنه يعود في مكان آخر فيشير إلى «قرة قرش او دركلي ريال - رابطاً الدركلي بالنقد النمساوي دون الالماني . هذا وإننا لم نجد نقداً باسم دركلي (ذو الاعمدة أو الصواري) إلا أن يكون الدولار الاسباني الذي اطلق عليه في مصر اسم ابو مدفع .

وكان إلى جانب هذه العملات الأجنبية الفضية عملتان ذهبيتان كانت لهما الأفضلية في العهود الأولى وهما أولاً : الدوكات البندقي أو السكوين والذي يسميه الاتراك «فيلوري» (١٥٣)، أو يلدزا التوني (١٥٤) وثانياً : الدوكات النمساوي وكان يسمى «مجري التوني» (١٥٥) وتقليداً لهذه النقود اقدم محمد الفاتح على سك أول عملة ذهبية عثمانية (١٥٦) . وقد ظلت هذه العملات تسمى باسماء شبيهاتها الاجنبيات، وبعد فتح السلطان سليم لمصر اطلق على هذه النقود اسم شريفي (١٥٧) وظلت تعرف بهذا الاسم طيلة فترة تداولها، أي خلال الـ ٢٠٠ سنة التالية، ولكن مع اختلافات بسيطة خلال هذه الفترة بوزنها الرسمي البالغ ٥٣ حبة (١٥٨) أو بنقاوتها . وحتى بعد دخول الذهب والفضة الاجنبيين فلم يكن يسمح لهما بالتداول إلا بعد فحصهما وختمهما بختم «صح» .

وقد حافظت الاوقجة – أو العصماني، كما كانت تعرف – ومنذ سكها أول مرة أيام السلطان اورخان وحتى فتح القسطنطينية على معدل وزنها وهو أكثر بقليل من ثلث وزن الدرهم الفضي، ذي فضة نقاوتها ٩٠٪ .

وفي خلال المدة من الفتح وحتى عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠) بدأت الاوقجة تنتكس بالتدرج إلى ما يقارب نصف قيمتها الحقيقية وظلت ثابتة على قيمتها الجديدة هذه من عهد السلطان سليم وحتى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٥) (١٥٩) وتكاد تجمع كل المصادر على أن سعر التحويل في منتصف

---

(١٥٣) الفلورين : قطعة ذهبية تحمل صورة زهرة، وفي الانكليزية فلور، فسميت فلورين، وقد ضربت في فلورنسة بايطاليا عام ١٢٥٢، وحذت البندقية حذوها فسكت عملة مشابهة عام ١٢٨٤ كانت تحمل صورة كلب فعرفت أول أمرها باسم دوكات (دوك معناه كلب) ثم عرفت بعد ذلك باسم زيجين أو سكوين وربما اشتق هذان الاسمان من اللفظ العربي «سكة» (وفي مصر كان الفلورين يعرف باسم الذهب البندقي أو الفندقلي، أما الدوكات فقد عرف باسم قروش الكلاب – المترجم) .

(١٥٤) يلدزالتون : معناها الذهب البراق وهي تسمية تدل على القيمة الرفيعة لهذا النقد .

(١٥٥) معناها الذهب المجري أي الهنغاري .

(١٥٦) اتخذت الدوكات النمساوية أو الفندقلي نموذجاً لها .

(١٥٧) اشرفي أو شريفي، ونسبة إلى الاشرف هو اسم ثلاثة من سلاطين المماليك في مصر، أما التجار الاوربيون فكانوا يسمونه السلطاني .

(١٥٨) الـ٥٣ حبة قمح تعادل درهم واحد، أي قيراط واحد، أما الدرهم ذو الـ ١٦ قيراط فيساوي ٥٠ حبة أو ٣٫٢ غرام .

(١٥٩) ليس هناك اتفاق عام بعد، عن اسباب هذا التدهور ولكن يمكن تلخيص التاريخ الاول للاوقجة كما يلي، وعلى أساس الاوقجات الموجودة بالمتحف البريطاني :

القرن السادس عشر كان حوالي ٤٠ اوقجة للقرة قرش (فضة اجنبية)، و٥٠ اوقجة للدوكات النمساوي (ذهب) و٦٠ اوقج للدوكات البندقي والشريفي العثماني .

وخلال عهد مراد الثالث وصلت إلى البلاد العثمانية الازمة المالية التي انفجرت في النصف الغربي من منطقة البحر الأبيض المتوسط، عام ١٥٦٠ بسبب انتشار الفضة الامريكية .

وقد زاد من أثر هذه الأزمة الزيادة الطائشة لعدد جيش هذا السلطان والتي تزامنت على ما يبدو مع انخفاض بالعملة الفارسية بواقع ٥٠ بالمائة فادى كل هذا في عام ١٥٨٤ إلى خفض كمية الفضة في الاوقجة وفي البارة المصرية إلى حوالي النصف، وانخفضت قيمتها بالنسبة للعملات الاجنبية وبالنسبة للشريفي العثماني الذي لم تتأثر قيمته بهذه التغييرات . (١٦٠)

وكان هذا الانخفاض في العملة هو الاجراء الرئيسي الثاني الذي عمدت اليه الخزينة (والاجراء الآخر هو وضع اليد على الاقطاعات العسكرية الشاغرة) لتدارك الزيادة غير المتوقعة وغير المسبوقة في نفقاتها . ولكن نفع هذا الانخفاض كان مؤقتاً وما لبثت سلبياته أن عادت بالوبال الكبير إذ سرعان ما أرتفعت تكاليف المعيشة، واندفع الجيش نحو التمرد والعصيان مما جعل الحكومة تحت رحمته طيلة الخمسين سنة التالية، ثم ما لبث أن أدى إلى اقدامه ولأول مرة على قتل أحد السلاطين هو السلطان «الشاب» عثمان الثاني، وبالتالي إلى ضعضعة كيان الدولة . (١٦١)

من عهد اورخان حتى مراد الثاني كانت تزن ما معدله ١٨٠ حبة انكليزية .
وفي عهد محمد الفاتح كانت تزن ١٤ حبة أو حوالي ٢ر٧ من الدرهم .
ومن عهد سليم الاول حتى اوائل عهد مراد الثالث تزن حوالي ١٠ حبات أو حوالي نصف الدرهم .

(١٦٠) ارتفع القرش الاسود إلى ٨٠ اوقجة والشريفي إلى ١٢٠ اوقجة بينما هبطت البارة المصرية (أو المارن) إلى ٨٥ للشريفي الواحد .

(١٦١) ويسمى السلطان الشهيد أيضاً . ويكوّن هذا الحادث منعطفاً خطيراً في تاريخ الدولة العثمانية فقد تولى هذا السلطان العرش عام ١٦١٨ وهو في الرابعة عشرة من عمره، إلا أنه أبدى وجوداً أغاظ العلماء وبخاصة مفتي الاستانة . كما اراد أن يقضي على الجيش الانكشاري الذي امتنع في ساحة القتال عن الحرب ونكص على اعقابه . واحس الانكشارية بما يدبره السلطان ضدهم فهاجوا وماجوا واتفقوا على عزل السلطان، وتم لهم ذلك يوم ٢٠ مايس من عام ١٦٢٢ .. ولم يكتفوا بعزله بل هجموا عليه في سرايه وانتهكوا عرشه وقبضوا عليه بين جواريه وزوجاته وقادوه قهراً إلى ثكناتهم موسعيه ضرباً وسباً وشتماً مما لم يسبق له مثيل في دولتنا العلية .. ثم نقلوه إلى قلعة بدي قلة حيث كان بانتظاره كل من يدعي .. و .. فاعدموا السلطان الحياة . من كتاب (تاريخ الدولة العلية العثماني) تأليف الاستاذ محمد فريد بك المحامي، تحقيق الدكتور احسان حقي – دار النفائس لبنان ص ٢٧٧-٢٧٩ .

ولم تستطع الاوقجة النهوض من هذه النكسة فقد كانت الخزينة العثمانية تفتقر إلى الوسائل التي تلجأ اليها الحكومات الغربية لتخفيف وطأة أمثال هذه الازمات، وكان أكثر ما استطاع الصدور العظام الاكفاء عمله هو اعادة الاوقجة إلى معدلها هذا بعد أن هبطت إلى ما دون ذلك بكثير .(١٦٢)

وقد زاد في مصاعب الخزينة أيام محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣) وخلفائه من بعده ظهور أزمة مالية عاصفة في الغرب سرعان ما امتد أثرها إلى الامبراطورية العثمانية فوقفت امامها الخزينة تتناوبها الحيرة والذهول، وقد تمثلت هذه الازمة العاصفة بظهور نقود مزيفة مما انقص من قيمة الاوقجة إلى معدل ٢٥٠ للشريفي الواحد . وكانت الاوقجات التي سكت أيام محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧) حيث كانت الفوضى على أشدها، تتكون من خليط من المعادن الرخيصة حتى اطلق عليها استهزاء اسماء جنجن أو الميخانة أو قيزل (أي الغجري وحانة الشراب والاحمر أي النحاس) واسماء استهزائية أخرى، وقد فشلت جهود الخزينة باقناع الجنود وغيرهم على قبول هذه النقود التي اضحت لا قيمة لها مما أدى بدوره إلى زيادة السخط والاضطراب .

وكما لاحظنا من قبل (١٦٣) ففي عهد سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١) وفي خلال فترة العام الواحد التي تولى فيها كوبرولي فاضل مصطفى باشا رئاسة الحكومة هبطت قيمة الاوقجة الواحدة من ١٠ قمحات في عهد سليم الثاني إلى قمحتين ونصف وهذا يعني أن القرش الأسود كان يساوي وقت ذاك ١٦٠ اوقجة، والشريفي العثماني يساوي ٢٦ اوقجة ومعنى ذلك أيضاً أن الاوقجة قد هبطت إلى حوالي سبع قيمتها الاصلية وربما بسبب غشها إلى أقل من ذلك أيضاً .

لا شك في أن الاوقجة تستحق اسمها التصغيري (١٦٤) فقد كانت قطعة فضية صغيرة الحجم ونادراً ما تكون اعتيادية في شكلها، فالمعروف عنها أنها دائرية الشكل وإن كانت هناك قطع على شكل مربع ربما كانت قد سكت في امارات شمال افريقيا وعدت اوقجة وكانت كل ما قل وزنها قل استعمالها اداة للتعامل التجاري، ولهذا ظهرت

(هذا هو النصر الأول للانكشارية وما زال العالم العربي وهو في نهاية القرن العشرين يعاني من، وبقايا الانكشارية، وما حركات الجيش العراقي منذ عام ١٩٣٦ حتى ١٩٩١ إلا صدى لهذا النصر الانكشاري الأول - المترجم) .

(١٦٢) اعادها إلى هذا المستوى عام ١٦٠٠-١٦٠١ يامشجي حسن باشا بعد أن هبطت إلى ١٦٥ بالنسبة للذهب واعادة مرة ثانية عام ١٦٤١ كمانكش قره مصطفى باشا بعد الفوضى المشار اليها فيما بعد .

(١٦٣) ما سبق ص ٣٢ هـ ٨٧ .

(١٦٤) قلنا من قبل أن كلمة اوقجة تتألف من مقطعين الأول وهو تركي ومعناه الأبيض والثاني جه وهو فارسي وتعني التصغير .

الحاجة إلى قطع نقدية أكبر قيمة، ولذا ظهرت في القرن السابع عشر قطعتان جديدتان من العملة الفضية هما : البارة وكانت تساوي أول الأمر اربع اوقجات ثم خفضت إلى ثلاث وقطعة أخرى ذات عشر اوقجات . (١٦٥)

وقد وجدت في بعض المقاطعات الآسيوية والافريقية نقود فضية اثقل من الاوقجة، ضربت أيام سليمان الأول (١٦٦)، ولكن العلاقة بينها وبين العملات غير واضحة عدا عن أنها لم تكن في التداول العام . وعلى كل حال ففي نهاية القرن السابع عشر ظهرت حاجة ملحة إلى وجود نقود محلية صحيحة سهلة الاستعمال، ولهذا ظهرت ايام سليمان الثاني ولاول مرة عملة نقدية محلية سكت في دارسك عثماني وهي القرش(١٦٧) وقد سكت على غرار النقد الاجنبي الذي يحمل هذا الاسم، ورغم كبر حجمه فقد كانت قيمته اقل، اذ يساوي حوالي ثلثي القرش الاسود . (١٦٨)

وفي عهد السلطان احمد الثالث سك قرش أكبر يزيد بمقدار الثلث، وبهذا يكون مساوياً تقريباً للاسدي . ولكن الاصدارات التالية من هذا الـ «طغرالي قرش» كما كان يسمى (١٦٩) كانت اخف حتى إذا ما وصلنا إلى نهاية فترة بحثنا هذا، فإن القروش

---

(١٦٥) يبدو من غير الممكن تعيين تاريخ ظهور البارة لأول مرة ويربط السيد مصطفى بينها وبين قطعة ١٠ اوقجات، والتي نعرف انها ظهرت في عهد عثمان الثاني، فإذا كانت كما يقال من أن وزنها الأصلي كان ١٦ قمحة وكانت تساوي ٤ اوقجات فيكون هذا التاريخ صحيحاً إذ أنها من عهد محمد الثالث وحتى ارتفاع قيمتها قليلاً وموقتاً أيام مراد الرابع فإن الاوقجة هبطت قيمتها أكثر من مرة إلى أقل من ٤ قمحات، وكان العهد حتى عهد عثمان الثاني عهد غلاء فاحش، وبعد ذلك فإن البارة خفضت قيمتها أكثر من الاوقجة حتى صارت بنسبة ١ إلى ٣، وظلت على هذا السعر حتى توقف سك الاوقجة في القرن الثامن عشر .

(١٦٦) أنظر حولها بولين . وعن البارة المصرية أو المادن ما سبق ص ٣٩ هـ ١٠٥ . فهناك مثلاً قطع فضية سكت أيام سليمان في آمد وصور تزن ٦١ر٤٠ قمحة لكل من البلدين (وكانت الاوقجة آنذاك تزن ١٠) في حين سكت وحتى عهد محمد الرابع قطع في حلب وبغداد تزن ٣٠ر٤٥ . ويمكن القول أن انشغال دار الضرب في استانبول بسك البارة والاوقجة و١٠ اوقجات دفع بالاقاليم إلى سك هذه القطع .

(١٦٧) هذا هو الرأي السائد، وهو أن أول قرش عثماني ضرب عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م، لكن هناك اشارات محيرة إلى وجود تخفيض في قيمة القرش عام ١٦٥٤، إذ كان يحوي قدراً متساوياً من النحاس والفضة، كما وردت اشارة إلى «قرش مقصوص وناقص الوزن «مقصوص كام عيار»، مما يدل على أن العثمانيين دابوا على تقليد العملات الاجنبية إلا أن القرش العثماني الحق في اصله وصنعه صدر عام ١٦٨٨ .

(١٦٨) كان يزن ٦ دراهم (حوالي ٣٠٠ قمحة) في حين كان الاسدي (الالماني) يزن ٥ر٨ أي حوالي ٤٢٥ قمحة، والقرش الاسود والنمساوي يزن ٩ دراهم أي ٤٥٠ قمحة .

(١٦٩) سمي الطغرالي لأنه يحمل طغراء السلطان في القسم الأعلى من ظهر العملة .

المتداولة لم تكن اثقل من القرش العثماني الأول الذي صدر ايام سليمان الثاني .

وفي هذه الاثناء حددت العلاقة بين اسعار العملات الثلاث على أساس أن كل ثلاث اوقجات تساوي بارة، وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً .

ولكن هذا التحديد يغفل قطعة نقدية فضية أخرى ضربت أيام سليمان الثاني وتسمى – خطأ – زولتا (١٧٠)، ولكن هذه القطعة النقدية وإن تميزت باسم خاص فإنها انتهت إلى أن تكون احدى مضاعفات البارة، إذ صارت تساوي ٣٠ بارة أو ثلاثة ارباع القرش .

وقد سكت مضاعفات عدة أخرى للبارة، ومضاعفات كسور للقرش في القرن الثامن عشر حتى امتلأت الاسواق بقطع نقدية فضية عدة . ولم تكن أية عملة عثمانية وحتى القرن التاسع عشر تحمل ما يدل على قيمتها . أما ما قبل ذلك فقد كان الاصدار اعتباطياً دون ما قاعدة . ولهذا فليس من المفيد تماماً حصر الكلام في عملة ما، وكل ما يمكن عمله هو الحكم عليها بوزنها .

أما العملات الذهبية فقد بدأ اصدارها في نهاية القرن السابع عشر أيضاً، فقد وجد في عهد مصطفى الثاني أن الشريفي المنخفض والمنتشر في مصر والامارات الافريقية قد طرد من التداول العملات المضروبة في استانبول . وبين عامي ١٦٩٦ و١٦٩٧ جمعت العملة الأولى وحلت محلها قطعة ذهبية جديدة (١٧١) تشابهها تماماً، وربما كانت النموذج الذي ضرب القرش بموجبه أيام احمد الثالث، أي أنه يحمل في القسم الأعلى من قفاه اسم السلطان وابيه في طغراء حقيقية (١٧٢)، وتحتها تاريخ الجلوس وتاريخ السك . وكان وضع الطغراء على النقود أمراً جديداً، ولذلك سميت النقود بالطغرائية – طغرالي – وقبل ذلك كان اسم السلطان واسم أبيه ينقشان باحرف عادية على الوجه الثاني للعملة الذهبية، في حين يكتب على الوجه الأول وحتى أيام مراد الثالث ما يلي : «ضربه (نو) النظر صاحب العز والنصر في البر والبحر» . وقد حلت صيغة جديدة بدأت في مصر ومنها انتشرت، وهي كما يلي : «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان ..» وكانت العملة الذهبية الجديدة أو طغرائية مصطفى الثاني تزن، كالشريفي القديم، ٥٣ قمحة وتساوي ٣٠٠ أوقجة .

---

(١٧٠) نقول خطأ لأن الكلمة مشتقة من جذر سلافي معناه الذهب، في حين أن القطعة العثمانية كانت من الفضة، ولعلهم اتخذوا الكلمة لتعني النقود فقط .

(١٧١) يذهب البعض إلى أن النقود المضروبة في استانبول أيام سليمان الثاني واحمد الثاني والمعروفة باسم «فندقلي التوني، ذهب البندقية» كانت أخف من العملة القديمة الشريفي بحوالي ٠٥ر٠ غرام (أو ٣/٤ قمحة)، وقد عولج هذا النقص بصدور الطغرالية .

(١٧٢) كانت الطغراء المنقوشة على النقود متداولة منذ أيام مراد الثالث حتى أيام احمد الثالث مجرد رسم لا يتضمن اسم السلطان أو توقيعه .

وبعد خمسة عشر عاماً وفي عهد السلطان أحمد الثالث، طرأ تعديل جديد على العملة الذهبية، فبالاضافة إلى الطغرالي أعيد الشريفي أو السلطاني إلى التداول بعد أن زيد وزنه وصار ذهبه أكثر نقاوة (١٧٣)، ولكن اختلافه الظاهري الوحيد هو أن الطغراء انتقلت إلى الوجه الامامي للعملة في حين ظل تاريخ اعتلاء السلطان العرش وتاريخ ضرب العملة عام (١١١٥) على الوجه الآخر .

وقد اطلق أول الأمر على هذه العملة الجديدة اسم ذهب استانبول (١٧٤)، ولكن الاسم الشائع لها كان «الزنجيرلي» «الزنجير، هو السلسلة» (١٧٥) في حين كان يسمى في مصر الفندوقي، وفي التركية (فندوق لي)، ويبدو أنه عرف في الأخير بهذا الاسم .

وبالاضافة إلى ما تقدم فقد ضربت عملة جديدة تماماً وبوزن أخف على غرار الطغرالي، ولكنها تزن ٤٠ قمحة فقط، وقد سميت «زيري محبوب» (١٧٦)

وفي عهد السلطان احمد وخلفائه من بعده استمر «الزنجيري» أو الفندقلي والمحبوب (١٧٧) ومضاعفاتهما وكسورهما بالتداول كما استمر اصدارهما من العاصمة، في حين كان الطغرالي يضرب في القاهرة فقط .

وقد تعرضت القطع الذهبية المضروبة في القاهرة والتي كانت موضع التداول في العاصمة أيضاً للانخفاض في القيمة . (١٧٨)

وفي الجدول الذي اصدره عام ١٧٢٥ الداماد ابراهيم باشا باسعار الصرف

(١٧٣) اصدر السلطان احمد الثالث قطعاً ذهبية ذات شريفين وأخرى ذات خمسة شريفي .

(١٧٤) سميت كذلك لأن الكتابة فيها تقول «ضربت في استانبول» بدلاً من الجملة السابقة «ضرب في القسطنطينية» - أنظر المجلد الأول ص ٢٤٥ .

(١٧٥) الزنجير معناه السلسلة وسميت كذلك لوجود تعرج في اطار العملة يحتمل أن يكون فتحةُ لربط السلسلة في العملة، وقد ظل اسم الفندق لي هو الشائع مع شيوع اسم زنجيرلي، بينما يطلق عليهم الجبرتي دائماً اسم فندقلي (الواقع أن الجبرتي يذكر الزنجيرلي ولكنه يسميه «جنزرلي» - المترجم) .

(١٧٦) زير بالفارسية تعني ذهب وكلمة محبوب عربية ويسميها الجبرتي الزر أو زر محبوب -. المترجم.

(١٧٧) اصدر السلطان محمد الأول قطعة نقدية ذهبية أكبر من الفندقلي سميت باسم «المحمدية» وتزن ٥ر١ درهم ولكنها لم تنتشر كثيراً .

(١٧٨) كانت دار الضرب بالقاهرة تحت اشراف موظف تركي يطلق عليه اسم امين دار الضرب وقد حدد القانون وظائفه ومنها التأكد من مطابقة العملة المضروبة في القاهرة لمواصفات العملة المضروبة في العاصمة، وكان عليه أن يدفع (٥٨٢٤٤٧) بارة إلى الباب العالي بالاضافة إلى هدية مقدارها ١٥ كيساً للباشا، وكان ذهب العملة المصرية يجلبه إلى مصر من السودان سماسرة يهود .

بالاوقجة أو البارة لمختلف العملات الذهبية المتداولة، نجد أن قيمة ذهب استانبول (وربما هو الزنجيرلي) قد حددت قيمته بـ ٤٠٠ اوقجة، في حين حددت قيمة الزنجيرلي المصري بـ٣٣٠ اوقجة (أو ١١٠ بارة) والطغرالي المصري بـ٣١٥، بينما ظل اليلدز التوني على قيمته السابقة وهو ٣٧٥، والمجري التوني بـ ٣٦٠ .(١٧٩)

وفي عام ١٧٣٣ اوقف – بامر سلطاني – سك الفندق لي واقتصر على ضرب الزيري محبوبي (١٨٠) وفي الوقت نفسه استمر هبوط العملة الفضية كما يبدو ذلك من تقييم ذهب استانبول ذات الـ٥٣ قمحة بـ٤٥٠ اوقجة، والمحبوبي بـ٣٣٠ . وقد ظل الأمر كذلك في مصر حتى أن العاصمة ارسلت عام ١٧٦٣ مندوباً لتفتيش العملة وقد اعيد تقييم البارة فزادت أكثر بقليل من ثلث قيمتها الاصلية .

هذه هي أنواع العملات المضروبة من قبل السلاطين أو تحت اشرافهم(١٨١) وقبل أن نترك هذا البحث لا بد من أن نلتفت قليلاً إلى العملة المصرية في عهد بيكات المماليك .

كانت التجارة في مصر تشكو دائماً من عدم وجود عملة وسط بين البارة والقطع الذهبية مما أدى إلى ضرورة استيراد العملات الاوربية للعمليات التجارية الضخمة .

وعلى هذا الأساس فلما تولى علي بك الاشراف على دار الضرب في القاهرة سك قطعة نصف قرش وأخرى قرش بـ٢٠ و٤٠ مدنه (بارة)، والاخيرة تزن ٥ر٤ درهم أي نصف درهم أقل من القيمة المقررة قبل ثمان سنوات .(١٨٢)

ولما استعاد العثمانيون الرقابة الاسمية على دار الضرب عينوا لها باشا على حساب الميري، وكان الباشا يبيع امتيازاته إلى شيخ البلد (١٨٣) مما أدى إلى استمرار انهيار العملة . وكان معدل الذهب في العملات المضروبة في القاهرة يتراوح بين ٧١ إلى ٦ر٩٩، ولكن الحكومة كانت تصر على اجبار التجار بقبوله بسعره القديم . مما أدى إلى تذمرهم واستيائهم، واعلانهم زيفها .

---

(١٧٩) في حين حدد الطغرائي المصري بـ٣١٩ اوقجة، فإن اسم الزري محبوبي لم يرد .

(١٨٠) الجبرتي ج١ ص ٢١٨ .

(١٨١) تعمدنا اغفال الكلام عن العملة المعدنية المسماة مانكير، وهو اسم مشتق من لفظة مونكون المغولية، ومعناها النقود .

(١٨٢) الجبرتي ج١ ص ٣٣٤ . وقد جلب علي بك إلى مصر آلات تثقيب ولكنها خربت جميعها بعد وفاته . وسحبت عملته من التداول (الجبرتي ج١/٤١٦) ويقال أن سبب هذا هو وضع شعاره على النقود .

(١٨٣) الجبرتي ج١ ص ٥٤٨ .

وحوالي عام ١٧٨٩ نقصت نسبة الذهب في النقد، فنقصت وبصورة أشد النقود المضروبة في القاهرة، رغم الفرمان السلطاني . (١٨٤)

وفي الوقت نفسه انخفضت قيمة البارة ففي عام ١٧٨٩ نزل الوزن إلى ١٠٠ درهم عن كل الف بارة وحين اراد السلطان أن يأمر باستعادة قيمتها نصح بأن يزيد في خفضها وعلى ذلك فما أن حل عام ١٧٩٩ حتى كانت قيمة البارة قد خفضت عدة مرات حتى وصلت إلى ٧٣ درهم أي أنها نزلت بنسبة ٢/٣ ر٤١ بالمائة خلال سبع وثلاثين عاماً .

وفي هذا الوقت أيضاً هبط معدل الفضة إلى ٣٤ر٨ بالمائة، ومع هذا فقد ظلت قيمة المدنة (البارة) أكثر بكثير من قيمتها الحقيقية، لانها كانت العملة الرئيسية المستعملة بالمعاملات الكبيرة والصغيرة على حد سواء، وفي التجارة الداخلية والخارجية، وإن كانت الكميات المضروبة لا تكفي لهذه المعاملات الكثيرة الضخمة .

وتشير معلوماتنا عن العراق وسوريا رغم ندرتها إلى انخفاض كبير في قيمة العملة . وكانت العملة المصرية هي الرائجة في القدس، ولكن الشام وحلب وبغداد كانوا يضربون نقودهم في بلادهم . (١٨٥)

وقد اشتدت عمليات انخفاض العملة عند الجزار باشا في عكا عام ١٧٩١ رغم أن سعر التحويل ظل أعلى مما هو عليه في القاهرة . وقد اشار روس، دون أن يعطي التفاصيل، إلى انخفاض في تجارة بغداد نتيجة الانخفاض في عملتها .

أما وقد انتهينا من بحث العملة، فعلينا الآن أن نلتفت إلي خاصية فريدة في نظام المحاسبة المعمول به في الخزينة المركزية، وهي أن الاوقجة والعملة الذهبية يحسبان بالاكياس التي تختلف في قيمتها (١٨٦) وهي اكياس حقيقية توضع فيها النقود وتختم بالشمع ثم تودع في الخزينة . ومنها تؤخذ النقود ليوزعها الدفتردار إلى مستحقيها . ولهذا فقد وجد في الخلاصة المالية التي كررنا ذكرها أن الميزانية تحسب بالاكياس وبانصاف اكياس، الاوقجات، عدا المبالغ التي لا تصل إلى نصف كيس فتذكر بعددها .

---

(١٨٤) الجبرتي ج٢ ص ٨٠، يذكر صدور فرمان في هذه السنة حدد فيه سعر العملة الذهبية المصرية بـ١٩ قيراط وانقص اسعار الصرف فصارت كما يلي ١٢٠ بارة للعملة الذهبية المصرية ١٤٠ بارة للاستانبولي (أي زير محبوب) و٢٠٠ للفندقلي و٩٥ لابو مدفع (الدولار الاسباني) .

(١٨٥) كانت عملة بغداد تعتبر في القرن السابع عشر تلي عملة استانبول في القوة .

(١٨٦) الكيس هو الاسم الشائع، وقد استعملت كلمة الصرة في الايام الاولى لتعني كيس الذهب، وعلى ذلك فقد سمي الموظف المختص بشؤون الهدايا التي يرسلها السلطان إلى اشراف مكة باسم «صرة اميني» .

وقد اختلف محتوى الكيس من عصر إلى عصر، ففي أيام محمد الفاتح وبايزيد الثاني كان كيس الفضة يحتوي على ٣٠ الف اوقجة، أما كيس الذهب فيحتوي على ١٠ الآف فيلوري (وهو يساوي وقت ذاك ٤٠ اوقجة) .

وفي عهد سليمان العظيم – القانوني – كانت الاكياس ذات الـ ٢٠ ألف هي الشائعة في حين ارتفع هذا الرقم في نهاية القرن السابع عشر إلى الـ ٤٠ ألف ثم إلى الـ ٥٠ ألف .

وقد زاد من تعقيد الحسابات في الازمنة الأخيرة وجود عدة أنواع من الأكياس في التداول تحتوي على مقادير مختلفة ومنها كيس استانبول والكيس الديواني واليوناني والمصري . وكان إلى جانب ذلك في الامارات الافريقية اكياس أخرى يحتوي الواحد منها على ١٠٠٠ قطعة ذهب . (١٨٧)

وإلى جانب الاكياس فقد كانت الاوقجات تحسب بالاحمال (١٨٨) التي لا تحمل عدداً معيناً من الاكياس لاختلاف احجامها ومحتوياتها . وهكذا ففي سجل حسابي واحد يجد المرء حساب الاكياس والاحمال، وكذلك حساب الاوقجات أيضاً . ولا شك أن كتاب اقلام الحسابات كانوا يجدون التعامل مع دفاترهم سهلاً ولذيذاً كما نتعامل نحن بالنسبة إلى نقودنا . ولكن حين نعلم أن القرمة لم تعلن بعد كل اسرارها، فيبدو وكأن الحساب المالي للعهد الماضي ربما كان أكثر مما يستطيع حله التلميذ الجدي، إذ أن عليه أن يحيل الاكياس والاحمال إلى اوقجات لتبدو قابلة للفهم والاستيعاب . (١٨٩)

وبعد، فما تزال هناك هوة مظلمة واسعة في معلوماتنا عن المالية والنظام المالي في الدولة العثمانية . ويبدو لنا واضحاً مما توفر لنا من معلومات أن النظام المالي قد وضع لتأمين الاغراض التي أسس من أجلها، وهو وأن يكن مثل كل النظم العثمانية اشتقاقياً، فإن الحكام الذين تبنوه أول الأمر حددوه ليوافق تماماً سمات الدولة العثمانية التي لم تكن على غرار النماذج الاسلامية . وقد انهار هذا النظام بسبب تزامن انخفاض قيمة الفضة في اخريات القرن السابع عشر مع بدء سريان الفساد بالمؤسسات العثمانية . ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها الصدور العظام والدفتردارية للائمته تدريجياً للظروف غير المرئية حين تشكيله . فإن هؤلاء الموظفين ومعهم

---

(١٨٧) وقد قدم دوهسن التفاصيل عن الثلاثة الأخيرة، فقد كان الكيس اليوناني (كيس رومي) هو الشائع في زمانه ويحتوي على ٥٠٠ قرش (تساوي ٦٠ ألف اوقجة)، أما الكيس الديواني فيحتوي على ٤١٦ قرش (يساوي ٥٠ ألف اوقجة أو نصف يوك)، أما الكيس المصري فيستعمل في مصر فقط ويحتوي على ٦٢٠ قرش (يساوي ٢٥ ألف بارة)، أنظر ما تقدم ص٤٦ هـ١٣٠ .

(١٨٨) الاحمال جمع حمل . وفي التركية يوك والحمل يعني أيضاً ١٠٠ ألف اوقجة .

(١٨٩) وهذا ما يقوله السيد مصطفى عن غموض الخلاصة المالية لتارينجي باشا .

السلاطين أيضاً لم يكونوا قادرين إلا على رؤية النتائج الواضحة التي ستنتهي اليها اجراءاتهم . وربما كان من حسن حظهم أن التقاليد كانت من القوة بحيث حصرت اجراءاتهم في نطاق محدود، إذ لم يكن في وسعهم وبسبب عدم المامهم بالشؤون الاقتصادية إلا توجيه تجاربهم الجزئية إلى ما يعود عليهم بالنفع الحلال، ولكن لو انهم في جهلهم حادوا عن الطريق التقليدي لكان من المحتمل أن يكونوا أكثر نفعاً مما كانوا عليـــه .

إن من الغريب أن نجد الحكومة المركزية وكأنها لم تحاول أن تعيد النظر في جداول الضرائب إلا في الحدود الضيقة التي شرحناها (١٩٠) وسواء كان مرد هذا إلى احترام «القوانين نامة» أو إلى النفع الذي كان يعود على الموظفين من التزام الضرائب ما دامت الجداول باقية على حالها السابق، فإن هذا أو ذاك لا يستلزم ابقاء الرسوم والضرائب المفروضة على الرعية ثابته دون تغيير .

ولأن أكثر المعلومات المتيسرة لنا حول هذا الموضوع تقتصر على مصر وسوريا فعلينا إذن أن نلتفت إلى وصف تطور الاحوال في هاتين المقاطعتين في القرن الثامن عشر .

(٤) مصر وسوريا في القرن الثامن عشر

اعتاد الملتزمون المصريون منذ العام ١٧٠٠م وربما قبله أيضاً، أن يتقاضوا من فلاحيهم مبالغ اضافية بحجة سداد بعض النفقات، أو لتهيئة «الهدايا» المعتادة . وقد اطلق على هذه المبالغ اسماً عاماً هو «مضاف»، ثم صارت تعرف باسم «ايسكي براني»، البراني القديم، ولكن هذه الاضافات المالية صارت مع مرور الأيام رسوماً ثابتة مألوفة، وقد أدى تزايد حاجات الملتزمين في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى ظهور رسوم جديدة عرفت باسم «البراني الجديد» (١٩١) كما زاد حكام الاقاليم وخاصة في أيام علي بك، وبصورة اعتباطية، رسوم الكشوفية، وقد وحدت هذه الاضافات الجديدة في عام ١٧٧٥ في ضريبة جديدة سميت استبشاراً باسم «رفع المظالم» ولكن البشرى لم تتم فلم تمض إلا بضع سنوات حتى فرضت ضريبة جديدة أدت إلى رفع الرسوم الاقليمية إلى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه أول الأمر . (١٩٢)

---

(١٩٠) الصفحات السابقة ٢٦ وما بعدها .

(١٩١) ظل المسجلون وحتى نهاية القرن يسجلون الاغراض الظاهرية للرسوم كشراء الابل أو الماشية أو تقديم هدايا للملتزم . وكان مجموع الرسوم الاضافية التي فرضها الملتزمون هي : (٤٧٣٥٠٦٧٣) بارة للبراني القديم، و(٤٨٧١٨٤٩) للبراني الجديد .

(١٩٢) ايستيف ص ٣٠٨، والجبرتي ج١/٥٨٢، وقد بلغت مجموع ما جبي من رفع المظالم حوالي (١٦٢٧٤٩٣٩) بارة . والضريبة الثانية (فرضة التحرير) ومجموعها (٧٠٩٦١١٩٤) بارة، يضاف

وقد حاول القبطان العثماني حسن باشا عندما قدم مصر عام ١٧٨٦ ابطال المظالم، وهي المحاولة المعروفة بحملة رفع المظالم، غير أنه لم يستطع ذلك فكثرت بذلك - كما يقول الجبرتي - المظالم والحوادث وما كان يفعل سراً صار قانوناً مقرراً .(١٩٣)

وقد حدثت مثل هذه الزيادة في الضرائب في سوريا أيضاً، إذ ابتدعت خلال قرن واحد انواع عديدة من الضرائب الحديثة والتي أريد بها ملاقاة العجز المالي وتوفير المال اللازم لشراء الالتزام أو ايجاره . (١٩٤)

هذه الزيادات المستترة في الضرائب يبررها إلى حد كبير الانخفاض الكبير في قيمة العملة، فقد كان الدولار يساوي في مصر في منتصف القرن الثامن عشر ٨٥ بارة ولكنه صار عام ١٧٩٨ يساوي ١٥٠ بارة، ورغم سرعة تزايد الضرائب فإنها لم تستطع مجاراة الانخفاض في سعر العملة . وقد قدّر استيف أن مجموع الضرائب عام ١٧٩٨ وإن كان ضعف مجموع ما حصل عام ١٥٢٦، إلا أنه في واقع الأمر أقل منه في قيمته الشرائية بمقدار ٢٥٪ (١٩٥) . ولذلك فلم يكن الخطأ في زيادة الضرائب وإنما كان في عجز الادارة العثمانية عن تنظيم هذه الزيادة وتركها بايدي الافراد من ولاة وملتزمين . وقد ثبت أن هذه الضرائب إذا ما نظم وضعها وجبايتها فهي أقل ضرراً من تركها دون تنظيم وحسب الرغبات والأهواء .

«فما دام المسجل لا يسجل المصروفات الطارئة والعادية، كما لا يسجل المبالغ التي يفرضها الجيش ولا يدخلها في حساب التقييم لكل قرية، وبما أن طغيان البيك وجشع الملتزم وحاجات الحكومة ونهب الاعراب تزداد كل عام فتزيد من هذه الرسوم زيادة كبيرة تعادل ما تجمعه الضرائب الرسمية من أموال، فمن السهل بعد هذا أن نبرر ما سبق أن قلناه عن ضآلة الرسوم والضرائب المكتوبة بالنسبة لما يفرض من ضيم وتعسف على فلاحي أخصب «بلاد العالم» . (١٩٦)

كان الكاشف - وهو ممثل البيك - ومعه مساعدوه من المماليك في طواف دائم بالقرى التي كان بعضها تحت ادارة القائم مقام المقيم فيها . والذي كان البيك يضطلع - نظرياً - بدفع راتبه في حين أن الواقع إن الفلاحين يجهزونه بأكثر حاجاته .

إلى ذلك رسوم التحصيل البالغة (٨٩٤٤٥٤٧) بارة، المجموع حوالي اكثر من ٢٤ مليون بارة . ويجب أن نتذكر أن البيك يتسلم حكم المقاطعة لسنة واحدة فقط .

(١٩٣) الجبرتي ٢/٢٢ و٣٢ .

(١٩٤) كرد علي - خطط اسام ج٢/٢٩٢، وقد اشار إلى تكرار عجز الملاكين عن دفع الرسوم في اوقاتها المعينة مما كان يدفع الحكومة إلى استعمال القوة العسكرية ضد المتخلفين .

(١٩٥) ايستيف - ص٣٢٠-٣٢١ .

(١٩٦) ايستيف ص ٣٢١ . وقد لاحظ أن فلاحي مصر العليا أقل تأثراً بهذا التعسف من فلاحي مصر السفلى والوسطى .

وأكثر من هذا فمنذ أيام علي بك ونازلا لم تمض سنة واحدة دون أن تفرض ضرائب جديدة مرهقة على القرى لتسديد نفقات التسليح ونفقات الحروب المستمرة بين البيكات . (١٩٧)

وإذا كان الفلاحون في الارياف قد عانوا أشد الويل من هذه التصرفات التعسفية، فإن الحرفيين والتجار في المدن لم يكونوا أقل منهم معاناة .

ومن المحتمل أن يكون الارتباط بالاوجاق - أي بالانكشارية - قد اضفى على المهنيين والتجار نوعاً من الحماية حتى أيام علي بك في مصر، والجزار باشا في سوريا . ولكن هذه الحماية لم يعد لها أثر بعد التغيير الذي حدث في طبيعة القوة العسكرية (١٩٨) وصارت أخبار الثلاثين سنة التالية من حكم المماليك ملأى باخبار وضع اليد على البضائع والحيوانات والنقود بمبرر أو بدون مبرر .

وبعد فما نظن أننا في حاجة ملحة إلى وصف الشرخ الكبير الذي احدثه هذا النظام المعيب نظام منح جماعات غير مسؤولة حق فرض ضرائب غير قانونية لمنفعتها الخاصة، وبخاصة حين اصبحت هذه الامتيازات ومثلها مثل بقية مصادر الايراد، بايدي المماليك الاقوياء الأثرياء .

ويبرهن استمرار الاحتكار والضرائب على أن عدداً كبيراً منها لا يدفع الميري على الارباح وفي أن عدداً قد انشيء تعسفياً بعد تنظيمات ١٥٢٦ وكان أهمها احتكار الملح وفرض عدد لا يحصى من الضرائب على الاطعمة والحيوانات في اسواق القرى .

«قد يكون من المستحيل أن نجد فرعاً من فروع الصناعة أو الاستهلاك معفياً من أمثال هذه الرسوم واشباهها .. وكان الملتزمون والبيكات وقواد القوات المحلية والاغوات، يضاعفها كل منهم في منطقة حكمه أو نفوذه، حالما يجد فرصته لذلك . وهذا هو سبب الارتباك المعقد الذي لم يدع إلا مجالاً ضيقاً للتمييز بين الضرائب الكثيرة المفروضة من أصحاب النفوذ هؤلاء على المصريين . ولكن على الاجمال فإن التجار والفلاحين كانوا ينوءون تحت اعباء التزامات مالية ثقيلة» . (١٩٩)

---

(١٩٧) أنظر في الجبرتي أخبار السنين ١١٨٥ و١١٩١ و١١٩٧ و١٢٠٢ و١٢٠٣هـ الموافقات للسنين ١١٧١ و١٧٧٧ و١٧٨٢ و١٧٨٧ و١٧٨٨م عن هذه الحروب . وقد فرضت ضريبة خاصة بمناسبة زواج ابنه ابراهيم بك (الجبرتي ج٢ ص ١٣٦) . وكان كهنة سانت تيرا الذين التزموا ضرائب الناصرة يجبرون على دفع ١٠٠ كيس هدية إلى ظاهر العمر كل ما تزوج امرأة . وكان يتزوج مرة في كل اسبوع تقريباً .

(١٩٨) أنظر المجلد الاول ص ٢٥٠ و٢٥٦ .

(١٩٩) ايستيف ص ٣٦٤، وقد وضع الملتزمون رسماً على البضائع المستهلكة في قراهم اسموه «الحملة»، وكان هذا في نهاية القرن الثامن عشر . وكان يعطي بالالتزام سنوياً بالمزايدة - (الجبرتي ج٢ ص٤٠٠) وقد غل عام ١٨٠١ مبلغاً قدره ١٨٠٠٠ كيس (أي ٤٥ مليون بارة

تسمح لنا مصادرنا أن نتعقب – ولو باختصار – المراحل المتعددة التي جعلت من الافانيا، أي السلف، في بعض الاوقات ضريبة اعتيادية تفرض بالقوة أو بالسوابق. (٢٠٠)

وإذا تركنا – مؤقتاً – ازدياد الاحتكارات فيبدو لنا أن الاغتصاب واستيفاء القروض الاجبارية من التجار (٢٠١) قد لا تكون بحد ذاتها سبب الخراب لو لم تصاحبها سياسة جاهلة جشعة بالنسبة إلى رسوم الجمارك .

فقد اصيبت ادارة الجمارك بعد منتصف القرن بقليل بالتعسف الشديد، إذ كان التزام الجمارك في مصر (وربما في سوريا أيضاً) بيد اليهود الذين كانوا يدفعون الميري المناسب مقابل هذا الالتزام (٢٠٢) . ولكن علي بك خرق هذه القاعدة واعطى التزام جمارك مصر إلى مسيحي سوري اسمه حسن فخر، وظل الالتزام بيد السوريين(٢٠٣) حتى السنوات الثمان الأخيرة من حكم المماليك في مصر، حيث قام مراد بك بادارة الجمارك بنفسه بوساطة وكلاء له في الموانيء (٢٠٤)، فارتفعت في الحال رسوم التصدير، وكان انتعاش التجارة أيام علي بك القصيرة قد خفف من آثار هذه الزيادات (٢٠٥) ولكن وفي الخمس والعشرين سنة التالية جرّد تجار مصر بالتدريج من الارباح ورأس المال وبدأت التجارة البحرية بالاضمحلال، أما في الداخل فقد كانت القوافل تتعرض إلى العديد من الرسوم المرهقة غير المشروعة، علاوة على تقديم الهدايا لرؤساء القبائل البدوية المنتشرة على طول الطريق . (٢٠٦)

(الجبرتي ج٢ ص ٤٩٤) وكان سوق مدينة الفيوم قدالزم بمبلغ ١٤٠ الف بارة .

(٢٠٠) مثل استيفاء ضريبة من زوار الاهرامات الاوربيين مقابل حمايتهم من القبائل البدوية . أو وضع رسوم معينة على النقل النهري (الجبرتي ج٢/٨٢) .

(٢٠١) أنظر مثلاً على ذلك الجبرتي ج١ ص ٣٠٩، وج٢ ص ٥٩ و٧٣ و١٢٢ و١٢٣، وج٣ ص ١٥، وج٤ ص ٨٢ و١٠٣ و٢٥٠ و٢٥٤ .

(٢٠٢) أنظر المجلد الأول ص ٣٢٥ .

(٢٠٣) قدرت ايرادات التزام الجمارك في سوريا لعام ١٧٨٥ بمبلغ ١٠٠٠ كيس والتزم الجزار باشا عام ١٧٨٤ ايرادات جمارك ولايته بنفس المبلغ .

(٢٠٤) كان وكيله في الاسكندرية هو السيد محمد كريم وقد بدأ عمله قباناً يزن البضائع في حانوت بالثغر (الاسكندرية) .. وقلده مراد بك امر الديوان والجمارك بالثغر .. وزاد في المكوسات والجمارك ومصادرات التجار خصوصاً على الافرنج .. (الجبرتي ج٢/٢٨٠) .

(٢٠٥) ازدهرت تجارة فرنسا مع مصر في المدة بين ١٧٦٨ و١٧٧٤ رغم خشونة معاملة علي بك للتجار الفرنسيين وقد بلغ وارد التجارة بين ٣,٥ إلى ٤,٥ مليون ليرة مقابل ٢,٥ إلى ٣ مليون ليرة قبل هذا التاريخ وبعده .

(٢٠٦) كان الرسم المدفوع علي البن عام ١٧٨٣ في السويس ٥٩ قرشاً عن البالة الواحدة (وكلفتها الاصلية في مخا هو حوالي ٩٥ قرشاً) وفي هذه السنة نفسها زاد الرسم حوالي ١٤ قرشاً . وفي ايام مراد بك وابراهيم بك كان تجارة البن في السويس قد انهارت تماماً .

وقد اضرّت هذه الاجراءات التعسفية بالتجار الاوربيين، ولكن أقل من اضرارها بالرعايا العثمانيين فقد كان القنصل الفرنسي في مصر وحتى عام ١٧٣٠ يتمتع - بثمن طبعاً - بحماية اوجاق الانكشارية، ولكن السلف المالية الواجب عليهم دفعها اخذت تزداد تكراراً ومقداراً . (٢٠٧)

وقد انسحب التجار الانكليز من مصر في الثلث الأخير من القرن (٢٠٨) في حين كان منافسوهم الاوربيون يحصلون على منافع جمة من جراء اشرافهم على الجمارك ويتمتعون بحظوة كبيرة عند البيكات (٢٠٩)، وقد حسمت حكومة مراد بك الأمر، إذ ساوت بين التجار الفرنسيين والرعايا العثمانيين واخضعتهم إلى أنواع الابتزاز التي سرعان ما اوصلت تجارتهم إلى حافة الانهيار . (٢١٠)

ولم تكن الاحوال في سوريا أحسن منها في مصر، فقد كان في حلب حوالي خمس وعشرين بيتاً تجارياً اوربياً، ولكنها بدأت بالتناقص حتى إن اوليفر لم يجد فيها إلا تسع بيوت فرنسية وبيتين ايطاليين عاملة . (٢١١)

ولم تنجح محاولات ظاهر العمر في جذب التجار الاوربيين إلى عكا لكثرة المشاكل والخلافات واستمرارها، وقد شارك باشا دمشق في هذه المحاولة ولكن وكيل البندقية في يافا تعرّض عام ١٧٦٥ إلى ضرب مبرح من قبل رجال عثمان باشا العظم لارغامه على دفع مبلغ ٦٠٠٠ ليرة .

ويجب الاعتراف هنا أن التجار الاوربيين بمنافساتهم الحاقدة وسوء سلوكهم وتهربهم من الأوامر بل.وحتى مخالفتهم لها قد ساعدوا السلطات المحلية على موقفها المتشدد منهم .

وقد تأثرت دوائر الحسابات بالتردي السريع للمنظمات الاقتصادية، ورغم أن الحسابات في مصر كانت ما تزال لا تختلف إلا قليلاً عمّا وضعه السلطان سليمان إلا أنها كانت مثالاً مجسماً للواقع السيء وقت ذاك . ورغم زيادة رسوم الكشوفية فإنها نادراً ما كانت تصرف للاغراض المخصصة لها، وإنما كان يستأثر بها البيكات

---

(٢٠٧) كان السلف التي يتعرض لها التجار الاوربيين على شكل قروض اجبارية أو الامتناع عن دفع اقيام البضائع المجهزة لهم .

(٢٠٨) عين عام ١٧٧٣ احد اليونانيين للقيام باعمال المدير الانكليزي في الاسكندرية .

(٢٠٩) شجع الحقد القائم بين الاقباط واليونان البيكات في سياستهم نحو «الفرنج» ولكن ليس هناك من دليل على اشتغال الاقباط بالتجارة الاوربية وربما كان المقصود هنا هم السوريين - أنظر المجلد الأول ص ٣٢٤ .

(٢١٠) من المعلوم أن نابليون اتخذ هذا الوضع حجة لغزو مصر .

(٢١١) اغلقت الوكالة الانكليزية تماماً عام ١٧٩١ وإن ظل بعض التجار الانكليز في حلب بعد ذلك لسنوات قليلة .

لانفسهم، مما أدى إلى ضعف القوات العسكرية وخراب الترع واقنية الري، وكانت السندات على الخزينة «الجامكية» تعتبر ومنذ زمن بعيد نقداً قابلاً للتداول فكان الناس يتناقلونها بالبيع والشراء على أنها سندات قابلة للدفع إلى حاملها، ولكن اختلال الاحوال اضعف شأنها ورخص سعرها بسرعة مذهلة فباعها اصحابها بابخس الاثمان واشتراها المماليك الذين كانوا الوحيدين القادرين على اجبار الخزينة على سداد اثمانها لهم (٢١٢) ولذا أصبحت الموارد المسجلة في دفاتر الحسابات لا علاقة لها مطلقاً بالمصير الحقيقي للاموال، فمن بين الـ ٣٠ مليون بارة المخصصة لرواتب الجيش والـ٥ر٨ مليون بارة المخصصة لمعاشات الشيوخ والارامل والايتام، والـ١٤ مليون بارة المخصصة للخدمات الدينية (٢١٣) كان القسم الأعظم منها يذهب إلى جيوب البيكات واتباعهم . والتغيير الرئيسي الذي حدث كان في حصة السلطان وفي مخصصات قوافل الحج السنوية إلى مكة، ففي حين نقصت الأولى إلى ١٦٧٨٣٤٥١ بارة زادت الثانية إلى ٤٢ مليون بارة، وسبب هذه الزيادة هو أن أحد ثنائي الحكم من البيكات في هذه الفترة لا بد وأن يكون هو أمير الحج أما دائماً أو بالتناوب مع شيخ البلد .

ولكن حصة السلطان صارت في الغالب ارقاماً صورية فقط . فقد امتنع علي بك عن ارسال الاموال إلى استانبول، ومع أن خلفاءه قد عادوا إلى دفعها فإن كمياتها أخذت تتناقص بالتدريج وبشكل واضح وبمختلف الحجج والاعذار ولهذا فقد نقصت عام ١٧٩١ بمقدار ٥ر٢ مليون بارة، نتيجة الزيادات المتتابعة في نفقات الحج والمحمل حتى بلغت مخصصات أمير الحج مبلغ العشرين مليون بارة . (٢١٤)

وفي خلال العقد الأخير من القرن لم يكن يسمح للفائض السنوي أن يزيد عن ٥ر٧ مليون بارة، وكان يحتج بمختلف الاعذار الوهمية لانقاصه . (٢١٥)

---

(٢١٢) الجبرتي ج٢ ص ٥١٩ . وكانت الجامكية وحتى منتصف القرن الثامن عشر تباع وكثيراً ما كانت ترصد على جهات خيرية مثل اصلاح الصهاريج والمساجد وعلى نفقات أهل الحرمين وأهل بيت المقدس (أنظر الفصل ١٢) . وص ٦٥ هـ .

(٢١٣) أنظر ما سبق ص ٤٢ .

(٢١٤) ايستيف ص ٣٨١-٣٨٩ : وكانت هذه المبالغ تدفع في ظاهر الأمر اجوراً للحراس المرافقين لموكب المحمل ورشاوي للقبائل البدوية . ولما ازداد ضعف الدولة العثمانية ازدادت اعتداءات البدو على قوافل الحجاج، وقد نهبت قافلة المحمل باجمعها عام ١٧٨٦م/١٢٠١هـ واعيد نهبها عام ١٧٩٢م/١٢٠٧هـ .

(٢١٥) من ذلك مثلاً ثلاث ملايين بارة لترميم قلعة القاهرة، و٥ر١ مليون بارة لقلاع أخرى، و(٤٥١ر١٦٧٨٣٤٥١ر٢) بارة . «نفقات صرفت بأمر من شيخ البلد» وقد اوقف امر ارسال القمح والاموال العينية الأخرى . أنظر في كتابات «الفرمانات الامبراطورية العثمانية»، الفرمان رقم

ومع أن السلطان سليمان قد وضع قواعد محكمة لنقل حصة السلطان إلى استانبول، فقد اصبح الباب العالي في تلك الايام يسأل عن حصته ويوفد من يتحرى أمرها ويؤمن ارسالها إليه . (٢١٦)

ولعل اسطع مثال على تغيير الاحوال هو موضوع المعاشات النقدية في مكة والمدينة والتي كان مجموعها في أول الأمر في حدود ٥ر٥ مليون بارة . ولكنها بلغت الآن الستة عشر مليوناً، يدفع منها حوالي الـ ٨ ملايين إلى الشيوخ والرجال النافذين في القاهرة، ممن يستطيعون أن يحولوا سند التحويل التافه (جامكية) إلى نقود.(٢١٧)

إن ما قدمنا من حقائق يؤدي بنا حتماً إلى نتيجة لا يمكن التهرب من الاقرار بها وهي مسؤولية الافندية عمّا عمّ البلاد من فساد، وما وصلت اليه من تدهور وانحطاط في العقود الأخيرة من السنين . فما كان لاحد أن يتلاعب باموال الدولة ويبعثرها ويختلسها وعلى هذا الشكل الفاضح لولا مشاركتهم أنفسهم في النهب والسلب وبالتالي سكوتهم وتشجيعهم (٢١٨)، ولعل أحسن مثال على شيوع روح النهب والاستغلال عند الافندية هو التلاعب بالاموال المخصصة لاصحاب الزوارق «كروكجية» في مصر، إذ كانت هذه المبالغ قد خصصت لنقل القمامة بالنهر من القاهرة إلى رشيد أو دمياط . ولكن الخدمة أهملت إهمالاً تاماً منذ زمن بعيد في حين ظلت أموالها تذهب إلى الجيوب . (٢١٩)

ومما يجري هذا المجرى وله دلالته الكبرى أيضاً أن وظيفة الروزنامجي صارت في أخريات أيام المماليك تعرض للبيع وتتداولها أيد كثيرة . (٢٢٠)

---

١٩ الصادر عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م وفيها يشار إلى أن حصة الرز والعدس لم تعد ترسل بانتظام منذ زمن طويل، ويأمر بارسالها على الفور .

(٢١٦) كانت آخر مرة ارسلت فيها «الخزينة» إلى استانبول حسب العادات القديمة عام ١١٨٠هـ/١٧٦٧م . الجبرتي ج٢/٥٢٦ . قبل هذا وفي عام ١١٧٣هـ/١٧٦٠م اوسل الباب العالي وفداً إلى مصر لجمع المتأخر من رسوم الميري . المرادي ج٤/٢٤٩ والجبرتي ج٢/٩٩ . وج٣ ص ٤٠٤ .

(٢١٧) ولكن دون ما أثر كبير، إذ يذكر ايستيف (ص ٣٨٤) أن الـ(٤٤٠ر٩٢٥ر٧) بارة التي حولت إلى هذا الباب لم تعد تدفع أيام حكم مراد بك وابراهيم بك، أي أنها كانت تذهب إلى المماليك واعوانهم .

(٢١٨) المقصود بالافندية رجال الدولة، وقد ذهب لانكريت إلى أنهم كانوا يتمتعون بالسمعة الحسنة والنزاهة والمعرفة، ويعطي الجبرتي صورة جيدة لآخر روزنامجية مراد بك (ج٢/٢٥ هـ وأنظر أيضاً ج٣/٢٨٨) .

(٢١٩) وتسرب نفس هذا الاهمال إلى تنظيف الترع والاقنية والجسور – أنظر الجبرتي ج١/٤٣٧ .

(٢٢٠) الجبرتي ج٢ ص ٤٧ .

وإضـافة إلى اقدام البيكات إلى تحويل القسم الأعظم من الموارد المتيسرة وقت ذاك إلى منافعهم الشخصية، فقد اقدموا عند حلول نهاية عهد المماليك على خطوتهم الجريئة الأولى نحو الاستقلال الكامل بموارد القطر . فبدأوا بمحاولات مترددة ما لبثت أن تكررت مراراً – بطرد الملتزمين واستصفاء أموالهم والاستيلاء على أعمالهم (٢٢١)، وإلى جانب ذلك زيد عدد الاحتكارات في مصر، وزاد اللجوء إلى القسر في ترويج منتجاتها .

وقد بدأت بالظهور قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر بقليل ظاهرة جديدة أدت إلى اهدار النظام الاقتصادي حين بدأ مراد بك الذي كان – كما سبق أن عرفنا – قد احتكر الجمارك (٢٢٢) بشراء أكبر كمية ممكنة من القمح باسعار واطئة أو بالنسيئة ومن ثم بيعه نقداً بافدح الاسعار، ولعل مراد بك استقى هذه الفكرة من الجزار باشا الذي بدأ حملة احتكارات واسعة شاملة لكل المنتوجات الصالحة للبيع في ولايته .

وفي نظام المماليك إذ يزاول البيك الحاكم (على غرار سلاطين المماليك من قبلهم) سلطة قلقة على البيكات الآخرين، فإن انداده، أو من باب أولى، منافسيه يحاولون عرقلة الجهود الرامية إلى تحويل الموارد العامة إلى مصلحة شخص واحد . ومع هذا فإن دارس التاريخ لا يستطيع أن يتجاهل الشبه بين النظام الاحتكاري والقمعي الذي كان سائداً قبل القضاء على حكم السلاطين المماليك في القرن السادس عشر وبين الاحوال الاقتصادية في مصر في السنين الأخيرة السابقة على القضاء الثاني والأخير على سلطة المماليك في مصر، إذ نجد نفس الاهمال للزراعة والصناعة والتجارة ونفس الابتزاز المالي للضرائب، ونفس الاحتكارات للبضائع التجارية من أجل الضغط لابتزاز أكبر قسط من المال من البلد وأهله للانفاق على ميزانيات متضخمة لجيش لا نفع فيه، ونفس الموظفين الفاسدين، ونفس التدخل في القيم والعادات التقليدية للسكان، وكانت هذه انذارات واضحة بقرب وقوع أزمة جديدة في الشؤون المصرية .

ومع هذا فقد كان الحكم الابتزازي الذي كان يمارسه احمد باشا الجزار في أيالة صيدا هو المثال التقليدي لنظام الاحتكارات في القرن الثامن عشر . وكانت القدوة قد وضعها ظاهر العمر – أو بالاحرى – وزيره السوري اليوناني ابراهيم الصباغ، الذي استحوذ على كل انواع التجارة، فكان وحده يبيع القمح والقطن والسلع الأخرى، وكان وحده يشتري الاصواف والاصباغ والسكر وكل ما تستورده البلاد من سلع .

---

(٢٢١) يتهم الجبرتي علي بك بانه هو «الذي ابتدع المصادرات وسلب الاموال من مبادي ظهوره، واقتدى به غيره – ج١ ص ٣٦٣ .

(٢٢٢) أنظر ما سبق ص ٦٣ .

وقد تبنى الجزار هذا الاسلوب بعد أن زاد فيه ووسعه، فقد استولى على كل الاراضي الزراعية وبدأ بزراعتها لمنفعته الخاصة، وفرض نفسه على الحرفيين والتجار، وصار هو الصراف الذي يقرضهم المال، ويتحكم باسعار سلعهم والزم الجمارك باعلى الاسعار [٢٢٣]، ولذلك فقد زادت رسوم الجمارك، وقد اسكت احتجاجات التجار الفرنسيين (الذين كانوا في واقع الأمر يحتكرون كل تجارة صيدا) بتهديدهم بالطرد من البلاد . ورغم اقتضاب مؤرخ الشام في اخبار الجزار في دمشق فإن الطريقة التي اورد اخباره بها لا تدع مجالاً للشك في أنه طبق في الشام طرق الابتزاز والاغتصاب والاحتكار نفسها التي طبقها في صيدا، وكان القتل أو الطرد مصير كل معارض أو محتج . [٢٢٤]

وبالاضافة إلى الارباح التي تدرها هذه الاساليب، فقدعمد الجزار إلى رفع ايراده من الضرائب المباشرة، بمنح مدنه ومناطق من امارته بالالتزام بمبالغ جسيمة تكاد لا تصدق . فمن ذلك مثلاً أن امراء الدروز في جنوب لبنان كانوا – وحتى ذلك الحين – يدفعون إلى باشا صيدا ثمانين كيساً كل عام [٢٢٥]، ولكن الباشا استغل المنافسة على الزعامة بين اولئك الامراء فظل يرفع مبلغ الالتزام على مراحل متتابعة حتى اوصله إلى ٣٠٠ كيساً [٢٢٦]، وكان مسيحيو بيروت قد التزموا مدينتهم بـ(٥٠٠) كيس . كما حمل المدن والقرى الصغيرة المحاطة بالاراضي الزراعية على أن تدفع إلى خزينته مبالغ جسيمة . [٢٢٧]

ومن المحتمل أن يكون الجزار هو الذي ابتدع نظام الضريبة العينية، أي أخذ كميات من الناتج الزراعي عيناً اضافة إلى الضرائب النقدية . [٢٢٨]

---

(٢٢٣) قدر ماسون (ج٢ ص ٢٩٣) ايراد الجزار من الجمارك فقط بين ٧ إلى ٨ الاف كيس .

(٢٢٤) الحقيقة أنه خلال حكم الجزار الذي دام حوالي خمس سنوات لم يشهد الناس شهراً واحداً من الراحة، فمن الجور في فرض الضرائب وجمعها إلى التخفيض المتكرر لاسعار العملة الذي كان يؤدي إلى خسائر اقتصادية جمة، ثم البيع القسري لانواع مختلفة من السلع المنهوبة من مختلف الجهات والموصوفة في الاسواق .. الخ، تاريخ دمشق ص ٦ .

(٢٢٥) وقد اضطر الأمير يوسف في عام ١٧٨٣ إلى اضافة ثلاثين كيساً إلى التزامه السابق للمنطقة المارونية في كسروان .

(٢٢٦) بعد أن طرد الجزار الدرزي يوسف عرض عليه أن يعيده إلى مكانه مقابل ١٢٠٠ كيس سنوياً. لكن الأمير بشير عرض عليه مبلغ ٢٥٠ كيساً في الشهر مقابل المنصب ففاز به .

(٢٢٧) الزم جبيل إلى المارونيين مقابل ١٢٠ أو ١٥٠ كيس، والزم حصبيا إلى امير الدروز مقابل ٦٠ كيساً، وقد اشتكى أهل الناصرة إلى الباب العالي من تعسف الجزار فاصدر الباب العالي فرماناً يأمر الجزار باعادة ما سلبه من الناصرة إلى أهلها، فكان رد الجزار على ذلك هو قتل ترجمانهم

(٢٢٨) وسنرى هذا النظام يعاد تطبيقه في صيدا على عهد عبدالله باشا (١٨١٨-١٨٣٢) وهو الخلف الثاني بعد الجزار .

وبهذه الطرق لم يعد الجزار يحمل هم التفكير في كيفية جمع ما مقداره (١٥٠٠) كيس، وهو ما يجب عليه دفعه سنوياً إلى الباب العالي ثمناً لولايته، وكان فعلاً جد حريص على الالتزام بالوفاء به بصورة منتظمة .

ويختلف الجزار عن ظاهر العمر من جهة أخرى أيضاً، ذلك أنه كان يختار مساعديه ومحاسبيه من بين مماليكه، ورغم ما عرف عنه من معاملة وحشية قاسية للصيارفة اليهود في دمشق فإن من الغرابة بمكان كبير أن نجد صرافه الأول يهودياً يدعى «حاييم فرخي» .

إلا أن النتائج المباشرة لاجراءات الجزار كانت أقل أثراً وخطراً من نتائجها غير المباشرة . فقد كان مسلمو السواحل السورية الجنوبية متفرقين في جماعات متنافرة متباعدة جغرافياً ومسحوقة اقتصادياً . ولسوء حظها فقد صانها بعدها وانعزالها عن جسم الأمة الاسلامية من تأثير زعازع الاضطرابات عليها .

فعمليات القمع والاضطهاد التي انصبت على مجموعات المتاولة في جبل عامل [٢٢٩]، والتي انتهت بالقضاء عليهم، لم تجد ردة فعل أو تعاطفاً على الضحايا، إذ كان المتاولة عنصر اضطراب دائم في لبنان وفي شمال فلسطين .

وعلى العكس من هذا فإن عمليات القمع المماثلة التي جرت في لبنان قد أدت إلى نتائج هامة سواء كانت مباشرة، وهي فرض الحكم التركي، أم غير مباشرة، وهي تحويل الأمراء الدروز إلى أدوات للابتزاز المالي نيابة عن السلطات التركية .

لقد هيأ الجزار الظروف لانهيار النظام الاقطاعي وللتوسع اللبناني الذي حدث في القرن التاسع عشر . كما أن تدخله بالتنظيم الاقتصادي في دمشق، رغم قصر مدة توليه الحكم في ايالة الشام يجب أن يعتبر نقطة البدء في عمليات التفكك الاقتصادي في سوريا، والذي ازداد وضوحاً في القرن التاسع عشر، وقد صارت طريقة حكمه قدوة اتبعها إلى جانب المماليك المصريين مقلدون آخرون [٢٣٠] ولذلك فإن موجات الفرح والاستبشار التي انطلقت مع خبر وفاة الجزار عام ١٨٠٤ لم يكن لها ما يبررها، إذ لم يقتصر الاخذ بسياسته مع اختلاف في العنف تبعاً لاختلاف الطبائع والامزجة على خلفائه من الاسر المملوكية في صيدا وعكا وحسب، بل إن عدداً من باشوات دمشق في العقود الأولى من القرن التاسع عشر اتبعوا بثبات سياسة

---

(٢٢٩) المتاولة هو اللفظ المحلي – غير الودي – الذي يطلق على شيعة جبل عامل – المترجم .

(٢٣٠) قلده في حياته الآغا الذي التزم موارد غزة، وقام باحتكار المادة القلوية المستعملة في صناعة الصابون، وكان من نتيجة ذلك هدم تلك الصناعة ذلك أن البدو الذين يجلبون هذه المواد رفضوا بيعه بالسعر الذي فرضه الآغا كما أن أهل المدينة لم يستطيعوا شراءه بالسعر المقرر له .

الاحتكارات [٢٣١] ومع هذا فقد ترك لتلميذه الشهير محمد علي أن يمضي في تطبيق نفس سياسة الجزار بالاحتكارات إلى أقصى مداها في سوريا ومصر .

---

(٢٣١) وبخاصة يوسف باشا (١٨٠٧-١٨١٠) وسليمان باشا والي عكا (١٨١٠-١٨١٢) .

الفصل الثامن

المؤسسة الدينية

يعني مصطلح «المجتمع الاسلامي» حين ينصرف إلى التنظيمات الاجتماعية التي نعني بدراستها في هذا الكتاب، أن الخصائص المميزة لذلك المجتمع مستمدة، من قريب أو بعيد، من الديانة الاسلامية .

ومع هذا فلم يكن في ما قدمناه من دراسات للنظم والاوضاع الاجتماعية . إلا الشيء القليل مما يمكن اعتباره عنصراً اسلامياً خالصاً، بل ربما كان العكس هو الأصح، فإن نظم القرى ونظم الحياة الصناعية مثلاً تعود إلى حقبة متأخرة من التطور الاجتماعي الذي يجد مشابها له في كثير من الانظمة غير الاسلامية في آسيا واوربا .

وكذلك الأمر بالنسبة لانظمة القصر والجيش، فإنها رغم طابعها المنفرد الخاص، اقيمت على أسس واشكال لا يبدو فيها العنصر الاسلامي إلا نادراً ولماما .

وعلى هذا وقبل أن نمضي قدماً في دراسة الوظائف المختلفة التي عهد بالاضطلاع بها إلى المؤسسة الدينية على وجه التخصيص، ولكي نفهم ونقيّم فهماً وتقييما صحيحين مكان هذه الوظائف ومداها وما أسهمت به من ادوار، فإن من المستحسن قبل ذلك أن نسأل عن الطريقة التي تركت فيها الديانة الاسلامية - باستثناء جانبي العبادات والمعاملات منها - بصمات اصابعها على المجتمع من جميع نواحيه .

ومع أننا سبق أن اجبنا على بعض من هذا السؤال في الفصل الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب عند بحثنا عن مكان الشريعة في الامبراطورية العثمانية فإن ما ستكشفه لنا الفصول التالية سيضيف معلومات اكثر وتفاصيل اوفر إلى هذا الموضوع، ولو أن التقييم الشامل لوظائف الاسلام الاجتماعية لا يمكن تحقيقه إلا بعد اكمال مسحنا هذا . (١)

وهنا أيضاً لا يمكن فهم الاوضاع إلا على ضوء مسيرتها التاريخية، وعليه يجب أن ننص منذ البداية على أن الاسلام في نظر معتنقيه ليس مجرد عقيدة دينية وحسب بل هو بالاضافة إلى ذلك دعوة إلى قيام أمة اسلامية يدفعها ايمانها بهذه العقيدة إلى

(١) مع الأسف فإن هذا المسح الموعود لم يكمل، إذ اقتصر المؤلفان على نشر المجلدين الأول والثاني من الجزء الأول من هذا البحث . (المترجم)

العمل الجاد المخلص على اذاعتها ونشرها بين الناس . وكانت الدعوة السياسية الأولى للنبي محمد (ص) هو انكم خير أمة اخرجت للناس، ولهذا فالدين والأمة، من الناحية النظرية، كل لا ينفصل احدهما عن الآخر، ولم يكن في أول الأمر حد فاصل بين السلطات الدينية والسلطات الزمنية للحكومة . فكان للامام الحاكم سلطان شامل على السلطتين وظل هذا الازدواج يبدو للعين المدققة حتى في الحكومات المتأخرة زمنيا، وهي وأن لم تدع لنفسها بالسلطة الدينية ولكنها كانت تتعدى الحدود الزمنية إلى القضايا الدينية، فقد كان على الدين أن يوجه الأمة ويوسعها ويوحدها ولم تكن هذه المهمة بالأمر السهل، ودار الاسلام مقصورة على بقاع محدودة في الجزيرة العربية، ولهذا فمن المؤكد أن المهمة ستكون اصعب تحقيقاً وابعد منالاً بعد أن امتدت بقعة دار الاسلام نتيجة الفتوحات من اواسط آسيا حتى مشارف المحيط الاطلسي في شمال غرب افريقيا .

ولكن هذه الامبراطورية الواسعة التي حققتها فتوح الخلفاء لم تكن في حقيقة أمرها إلا ضماً اعتباطياً لعدد كبير من الشعوب والاقاليم لا رابط بينها ولا ماسك لها إلا قوة الجيش وسلطة الحكومة المركزية .

وقد قضى دخول هذه الشعوب والاجناس الاسلام على كل امل في توحيد الامة بسبب ما كان بينها من اختلافات واسعة بيّنة في اللغات والثقافات والعادات والتقاليد وفي ما كانت عليه من معتقدات وشعائر دينية قبل دخولها الاسلام . ولذلك ظلت الامة تمثلها جماعة صغيرة نسبياً غالبها من العرب الذين كانوا يشكّلون «طبقة حاكمة» صغيرة وسط هذا الجمع الغفير المتنوع من الشعوب التي استكانت لحكمهم .

هذه الحقيقة التاريخية ادت إلى نتيجتين على جانبين كبيرين من الخطورة اولاهما ارتباط فكرة الاسلام في اذهان العرب وغيرهم من «الرعية» أيضاً بفكرة العروبة .

والنتيجة الثانية هي اضفاء فكرة دين الدولة أو الدين المعتمد رسمياً على الاسلام الذي ترعاه هذه الطبقات الحاكمة في مواجهة الطوائف والمذاهب الدينية المتعددة التي بدأت بالظهور وحتى بين العرب انفسهم .(٢)

وقد ادت النتيجة الأولى بدورها إلى وضع «العروبة» قبل الاسلام عند دمج عناصر الامبراطورية الاسلامية في وحدة دينية شاملة .

(٢) في هذا الصدد يستعمل المؤلفان مصطلحات كنسية فيقولان (The Church) أو الكنيسة، ويقصدان الدين بعامة و (Orthodox Church) ويقصدان مذهب أهل السنّة . ولذلك فإننا نستعمل الدين الرسمي والدين المعتمد ومذهب أهل السنّة أو السنية في معان متشابهة متقاربة لترجمة الاصطلاحات التي اوردها المؤلفان . (المترجم) .

أما النتيجة الثانية فقد انصب اثرها على الذين وإن رضوا بالاسلام ديناً فإنهم لم يرضوا عن الطبقة الحاكمة، ولم يقروا بسلطانها مما دفع بهم إلى التحفظ على قبول التفسير الرسمي المعتمد للدين أو مذهب أهل السنّة والميل إلى الأخذ بتفسيرات الطوائف الأخرى التي كانت قد بدأت بالظهور .

وكان ابرز مثال لهذه الظاهرة هم الفرس الذين دخلوا الاسلام . فقد اخذ نبلاؤهم ووجوه قومهم بمذهب الدولة، ومذهب الارستقراطية العربية، أي مذهب أهل السنّة في حين فضّل عامة الناس من سكان المدن وأهل الارياف المذهب الشيعي بل والمذاهب الاكثر تطرفاً مثل مذهب الخوارج . (٣)

ولذلك فلم يكن الانتشار الواسع والسريع للاسلام بين جماهير الامم يعني تحقيق وحدة الامة الدينية وبنفس القوة والسرعة والشمول . بل كان العكس هو الاصح، فلأن الخلافات بين العرب انفسهم كانت في اساسها خلافات سياسية أكثر منها دينية، كان التسلل الخارجي اليها يزيدها سعة وعمقاً . ولهذا فمن المفارقة الواضحة أن نجد ان قدرة الاسلام على توحيد المسلمين تقل كل ما ازداد عدد معتنقيه، وأن كل ما ازدادت محاولة السلطات الحاكمة فرض الدين الرسمي والذي نالت الآن منه الخلافات الداخلية، ازدادت تحديات الشيعة العنيفة وتحديات الصوفية المسالمة لها .

ومع كل هذا فقد كانت هذه الخلافات أمراً محتوماً، بسبب سرعة انتشار الدين في زمن بدأت فيه الثقافة المادية بالانتشار، عدا عن أن هذه الخلافات كانت في الواقع وبالنسبة إلى اصحابها مظهراً من مظاهر الحماس للدين، والاهتمام بامره، وإن كان أهل السنّة يرون أن هذا الحماس والاهتمام ليسا في موضعهما الصحيح .

وفي نهاية القرن التاسع للميلاد وصل الخلاف بين السنية ومعارضيها من الشيعة إلى حد الثورة المسلحة التي قادها القرامطة (٤) فقد كان أهل السنّة وقت ذاك هم عليّة القوم، وكانت لهم السيطرة على الجيش والقضاء والادارة . وكان منهم كل «العلماء»، الذين يسيطرون على المؤسسات الدينية الرسمية في البلاد، وكل من يلحق بهذه الهيئات وبالمؤسسات الحاكمة في حين كان المعارضون يمثلون الطبقات الفقيرة من أهل المدن والارياف والعرب الرحالة .

---

(٣) لعبت رواسب الاديان السائدة قبل الاسلام في هذه البلاد دوراً كبيراً في هذا الأمر آثرنا اهمال بحثها الآن .

(٤) كانت حركة القرامطة حركة معارضة مسلحة ورغم جذورها الشيعية البعيدة فإنها لا تعتبر حركة شيعية بالمفهوم الخاص، ومهما يكن من امرها فإنها لم تكن أول الثورات المسلحة ضد السلطة، وإنما كانت حلقة متاخرة زمنياً إلى حد ما في سلسلة ثورات الفئات المعارضة كالشيعة والخوارج وغيرهم بل وحتى بعض الانتفاضات السنّية أيضاً . (المترجم)

وبسبب هذا التوزع غير المتوازن للقوى السياسية فإن اندلاع الثورة كان امراً محتوماً متوقعاً ولم يكن القمع العسكري للثوار ليحل المشاكل المستقرة في الاعماق .

إن القوة الحقيقية للسنية تكمن – كما يمكننا أن نتبين ذلك الآن – لا في قوتها العسكرية وحسب وإنما في مثاليتها الواقعية، ففي حين لم تتوقف الشيعية عن النظر إلى نفسها على أنها حركة مذهبية معارضة، كان «علماء» أهل السنّة يدعون بكل ثقة وتصميم بانهم ممثلو الدين الحق (٥)، وإن على عواتقهم تقع مهمة الانتقال بتوحيد الأمة من حيّز النظريات إلى حيّز التطبيق العملي .

وقد سبق أن رأينا (٦) أثر سعيهم الحثيث في هذا السبيل على النظرة السياسية :وقد ظلوا يعملون بنفس روح التسامح والانفتاح وبنفس النظرة الواقعية، فاستطاعوا تذليل بعض الموانع غير المرغوب فيها .

وقد يوصف مسلكهم هذا بالميوعة وعدم الصلابة، لكنه وعلى كل حال قد جنبهم – إلا في حالات محدودة خاصة – الوقوع في الخطأ الجسيم، خطأ اضطهاد مناوئيهم ولذلك فلا يملك المرء إلا الاعجاب بالروح التوفيقي مع الثبات على المبدأ الذي سلكوه لتحقيق اهدافهم . (٧)

يقوم جوهر التفكير السنّي على أن كل ما ثبت بالصحيح من السنّة، أي من أقوال الرسول محمد (ص) وافعاله، فهو واجب الاتباع ولا يجوز مخالفته . وقد خفف من أثر هذه النظرية المحافظة – أو الرجعية (كما يسميها البعض) – وجود فئات من العلماء تتمتع بانفتاح ذهني يستطيعون به تمييز ما هو الصحيح والصالح عن الغالط والطالح .

وهذه المرونة مكّنت السنّية في القرون التالية من أن تجمع حولها – وإن لم يخل ذلك من ثمن – كل فئات الأمة عدا مناوئيها الاشداء .

ومع أن الدخول في تفاصيل هذه المسيرة ليس من مهام بحثنا هذا إلا أن القاء

---

(٥) تعني السنّية أو مذهب أهل السنّة اتباع سُنّة رسول الله (ص) (أي اقواله وافعاله) واصحابه وتابعيه، وتعني أيضاً – وهو المقصود هنا – اتباع نهج الأمة، لكن الكتاب الشيعة يصفون من يترك صفوفهم إلى صفوف أهل السنّة بانه «انضم إلى الاكثرية» . (مع الاعتراف بصحة تفسير المؤلفين للسنّية، فإن الشيعة بدورهم، وكل مسلم مهما اختلفت طائفته، يتبعون السنّة قولاً وفعلاً أيضاً، وإنما يختلفون عن أهل السنة بالتفسير والرواية . ومن جهة أخرى نعتقد بوقوع خطأ في الشق الثاني من الهامش إذ لا يعقل أن يصف الشيعي من يخرج من صفوفه بانه عاد إلى الاكثرية .. مما يتضمن معنى الهداية والرشاد – المترجم)

(٦) أنظر ص ٥٦ وما بعدها من المجلد الأول من هذا الكتاب .

(٧) مع الأسف فإن ما تمتلاء به كتب التاريخ الاسلامي يبرهن على عكس هذا الرأي – المترجم .

نظرة سريعة على الطريق الذي سلكته هذه المسيرة لا يخلو من نفع لنا يساعدنا على فهم الوضع الديني في القرن الثامن عشر من جهة ولانها من جهة ثانية صارت سوابق لمزيد من التطورات التالية .

كانت اولى مهام العلماء السنّة هي العمل على سد الثغرات التي احدثها في صفوفهم تسلل الافكار الفلسفية اليونانية إلى افكارهم . وكان رد الفعل الاول للاكثرية المحافظة هو رفض هذه الافكار الجديدة الغريبة (٨) رفضاً مطلقاً، والرفض المطلق للتعامل مع الافكار الاسكولاتية (٩) . ولكن الاسكولاتية استطاعت الانتصار حين ثبت بعد قرن من الزمان وبعد جدل طويل ما تزال اصداؤه تتردد في الفكر الاسلامي، انها يمكن ان تكون سلاحاً نافعاً للدفاع عن السنّة . (١٠)

أما مشكلة الشيعة فكانت اكثر تعقيداً فقد شارك جمهور السنّة وعلماؤها، ومنذ الايام الأولى للاسلام، الشيعة في حب علي بن ابي طالب (رض) وابنائه من بعده وان خالفوهم في آرائهم الفقهية والسياسية .

وفي القرنين الخامس والسادس للهجرة، وحين استنفذت الثورات الشيعية قواها صار حب آل البيت اداة استطاعت به الحركة السنّية (بالاتفاق مع الحركة الصوفية التي سيأتي الكلام عنها بعد حين) أن تستعيد إلى صفوفها اعداداً غفيرة ممن كان المذهب الشيعي، ولاسباب سياسية واقتصاديه مختلفة، قد استهواهم وامالهم اليه . وبهذا بدأت الشيعية تخفت وتتهافت حتى جاء الشاه اسماعيل الصفوي في القرن السادس عشر الميلادي فنفخ في رمادها واعاد لها لهيبها وجعلها الدين الرسمي لبلاد فارس، في حين انحصرت في أنحاء الامبراطورية العثمانية الاخرى ببقع صغيرة متباعدة في جبال الاناضول وسوريا واليمن، مع استثناء انتشارها الواسع في جنوب العــراق .

وفي كلا الامرين فإن السنّية الرسمية لم تخسر إلا قليلاً في مقابل ما حصلت عليه، ومع انها لم تتخل ابداً عن تمسكها الشديد بالأسس التقليدية للدين، فإنها سمحت لنفسها بالارتباط العاطفي مع آل البيت، كما قبلت شيئاً من السكولاتية . ولكن المهمة الثالثة – وهي الاكثر صعوبة والاشد خطراً – التي واجهتها السنّية الرسمية، هي في علاقتها مع المذاهب الصوفية الغامضة واضطرارها إلى كثير من المساومة والتوفيق كادت في نهاية المطاف أن تقضي على الحركة السنّية قضاء كاملاً ومع كمون هذا الخطر منذ البداية فإنه لم يظهر واضحاً للعيان في أول الأمر .

---

(٨) المقصود بذلك افكار المعتزلة واخوان الصفا .

(٩) السكولاتية : باختصار هو منطق ارسطو، والذي عرف عند العرب بعلم الكلام (المترجم) .

(١٠) اقترنت هذه الحركة باسم الاشعري في العراق، والماتردي في خراسان في القرن الرابع للهجرة أو العاشر للميلاد .

فالصوفية في مفهومها العقائدي خليط من الزهد والغنوسطية [١١]، وفي وجهها الاجتماعي تدعو وجدان الافراد إلى العدالة الاجتماعية والمساواة، ولذلك فإنها كالشيعية تجد انصارها في الطبقات الوسطى والفقيرة (وقد ظلت آثار هذا التحالف واضحة حتى القرن التاسع عشر) ولكنها، وعلى خلاف الشيعية كانت تتوسل إلى تحقيق اهدافها بالوسائل السلمية، كما كانت تفتقر إلي التنظيم الدقيق، وما دامت الصوفية تعتمد على الاقناع الديني لتحقيق اهدافها، فقد اعترض رؤساؤها على المظاهر الدنيوية التي كان يمارسها علماء السنّة في حياتهم، وكان هذا الاعتراض هو العقبة الكبرى التي حالت دون تحسن العلاقات بين الفئتين .

ومن ناحية ثانية ظهرت في بعض الاوساط السنّية في القرنين الرابع والخامس بوادر دفعت بعض العلماء الزاهدين إلى اعتناق الصوفية كأداة لتطهير النفس وتعميق العقيدة الدينية، فكانوا بذلك اداة وصل بين الفئتين، ولهذا فقد وافق علماء السنّة – بعد لأي وتردد – على تأييد الفئات الصوفية ما دامت تراعي الشعائر والتعاليم التي وضعها واقرها اولئك العلماء .

ولا يعني قولنا هذا وجود اتفاق رسمي بين الطرفين حول هذا الموضوع أو حتى احتمال قيام مثل هذا الاتفاق، فالبناء الديني للاسلام والقائم على البساطة والمساواة يرفض أي شكل من اشكال الترتيب الوظائفي أو التسلسل الهرمي . ورغم أن الاسلام يعترف بمبدأ الاجماع مصدراً من مصادر التشريع، وهو أن تتفق كلمة كبّار العلماء في بلد ما على رأي معين لم توضحه مصادر التشريع الأخرى حق وفائه . ومع هذا فلم تكن هناك مجالس أو لجان لاقرار هذه الآراء ونشرها، وإنما كانت تستمد قوة الزامها من عنصر الاختيار الذي كان سائداً في المؤسسات الاسلامية قبل العهد العثماني والذي يعتمد على الاقناع ومناجاة الوجدان لا على التقنين المتقن للواجبات والسلطات .

وكان الاخذ بالسوابق من ابرز اشكال التشريع الاسلامي ومنذ ايامه الاولى وقبل ان يعرف البريطانيون الدستور غير المدون بقرون طويلة .

وكانت كل خطوة تتحقق في هذا الميدان تعرض على العلماء المؤهلين لامتحانها والموافقة عليها قبل حمل الناس على اتباعها، دون أن يمنع ذلك الافراد الآخرين من حق معارضة الرأي الجديد، ومن حق جمع الناس حولهم لمعارضته، ولكن مثل هذه المعارضة تتلاشى بطبيعة الحال بعد جيل أو جيلين، وعلى هذا فإن كثرة الآراء الجديدة

---

(١١) الغنوسطية أو المعرفة الروحانية : مذهب مسيحي يرى المعرفة الروحانية طريقاً للخلاص من الشرور، ويجدر التنبيه هنا على أن الكتاب العرب استعملوا – وما زالوا – لفظ الغنوسطية في كتبهم . (المترجم) .

وسير الاحداث ادتنا إلى ظهور معارضة قوية وبخاصة في صفوف المذهب الحنبلي(١٢) (وهو اشد المذاهب محافظة ومعارضة للبدع) دامت قروناً عديدة، ولكنها تلاشت في نهاية المطاف بانكماش المذهب الحنبلي وتفرق اتباعه، حتى اعادت احداث القرن التاسع عشر اليه رمقه في الحياة من جديد .

وقد انتج الوفاق مع المتصوفة مجالاً ضيقاً للتفاهم، ومجالاً اوسع للتفاؤل . فقد قدّر العلماء انهم سيكونون في وضع افضل يستطيعون منه التحكم في سير الحركة الصوفية وكبح جماح الاندفاع المتطرف فيها، وانهم على كل حال، قد اصبحوا حلفاء مهمين جداً يساعدونهم في مهمتهم وهي العمل على توحيد الامة . وقد كانت في الواقع فرصة سانحة، وكانت بوادر نجاح الفكرة تلوح للعيان بوضوح .

فقد تولى شيوخ الصوفية، وضمن الاطار الاسلامي الصحيح، زعامة حملة جديدة استطاعت ان تستقطب حولها عدداً كبيراً من الفئات الشيعية، وبالتالي ان تجمع اعداداً متزايدة من جمهور المسلمين حول السنّة الرسمية، واضافة إلى ذلك فقد كان هؤلاء الشيوخ حملة الدين إلى البلدان التي كانت في طريقها إلى الانضمام إلى دار الاسلام في الاناضول وآسيا الوسطى والهند واندونيسيا .

ومع ما كان لقادة هذه الحملات من دور كبير في تيسير سبل اعتناق الاسلام لهذه الامم والشعوب، ورغم النجاح الذي حققته حملاتهم، فقد شابت هذه الحركة شوائب زعزعت ثقة العلماء بها . فقد كان قادة هذه الحملة، ورغم الاقرار التام بصدق تقواهم واستقامة خلقهم، على شيء من خشونة الطبع وصعوبة المعاشرة وربما كانوا في بعض الاحيان، لا يعيرون الطقوس والشعائر السنّية الصرفة كبير اهتمامهم .

ذلك أن قادة هذه الحملات انفسهم كانوا في كثير من الاحيان من ابناء البلاد المفتوحة حديثاً، والتي يعملون على نشر الاسلام بها، وقد نشأوا وترعرعوا مع نفس الناس الذين يحاولون وعظهم وهدايتهم ولذلك فهم، من قريب أو بعيد، يشاركون اولئك الناس في بعض ما يحملونه من رواسب معتقداتهم الدينية السابقة، مما يميل بهم إلى التساهل في تطبيق الاحكام والمبادىء الاسلامية كما تقررها السنّية الرسمية، وإلى محاولة التقريب بينها وبين آراء وافكار غريبة عنها، وتتنافى معها . ولذلك وجدت في كل انحاء العالم الاسلامي جماعات صغيرة أو كبيرة اندمجت في الجماعات الاسلامية، ولكنها اخذت افكارها الدينية من امثال هؤلاء الدعاة واتباعهم، فصاروا يحترمونهم ويجلونهم يرفعون مقامهم فوق مقام العلماء، بل وإلى مرتبة القديسين والاولياء .

وهكذا ظلت رواسب من الوثنية والحلولية والنصرانية والهندوسية حية في قلوب

---

(١٢) إن مؤسس الطريقة القادرية - الشيخ عبدالقادر الكيلاني - كان حنبلي المذهب، وما يزال مقامه في بغداد يعتبر من المقامات الحنبلية .

هؤلاء الاتباع وانما تحت ستار رقيق من الاسلام .

وفي هذا الوقت نفسه بدأت الصوفية – في البلاد الاسلامية العريقة – تنتظم في مجموعات خاصة بهم فقط . إذ بدأ شيوخ الصوفية المشهورون يجتمعون بمريديهم في مراكز معينة، ثم ما لبثت هذه المراكز أن انشأت لها فروعاً في المدن والبلدان الأخرى والارياف . وهكذا وبطريق عفوي لم يسبق له نظير انتشرت في المدن والارياف على حد سواء اعداد كبيرة من «الطرق» المتعددة ولكل منها مدارسها المستقلة ومراكز اجتماعها ولها تنظيمها وطقوسها ولها شيوخها ومريدوهم الذين يأملون منهم القيادة الروحية لهم .

وهكذا اصبحت الصوفية حركة مهمة وبدأ شيوخها يزاحمون العلماء في المكانة والتأثير، وربما زادوهم مكانة واثراً، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة وبين الحرفيين .

وكان لا بد لهذا النجاح من رد فعل بدأ يظهر بالتصلب والمغالاة في الطقوس والشعائر اللتين اخذا يسمان الحركات الصوفية، وتتسابق اليها الطرق العديدة فلم يمض على ذلك وقت طويل حتى بدأت بوادر التفسخ والانهيار تبدو للعيان .

والعامل الثالث الذي اسهم في جعل الصوفية حركة منظمة تنافس السنّية التقليدية في القوة والانتشار هو تطور فكرها الديني على أسس مستقلة . وكان الفضل في هذا المجال لابن عربي (٦٠هـ – ٦٣٨هـ/ ١١٦٢–١٢٤٠م) وهو من مسلمي الاندلس وقد استمد ميوله الروحانية من حركات احياء الدين التي بدأت بين البربر في القرن السابق، وما يزال قبر ابن عربي يعتبر من المزارات المهمة في دمشق . وقد وسّعت افكاره من ميل الصوفية الطبيعي لنظرية وحدة الوجود، وهيأت المجال في القرن الحالي لحركة فلسفية واسعة النطاق .

ورغم أن الفقهاء رحبّوا بالحركة الصوفية أول مرة، إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا ضعفهم عن مقاومة التيار الآتي الذي حملته معها، وإذ لم يكونوا قادرين (ولا دليل على أنهم راغبون) في قطع العلاقة القائمة بينهم وبين الحركة الصوفية، وإذ فشلوا في ضبط الحركة وابقائها تحت اشرافهم فلم يكن امامهم من سبيل للحد من تطرّف الحركة الصوفية إلا توثيق العلاقة مع الطرق الصوفية المعتدلة – مثل الطريقة القادرية – وتقويتها، وإلا العمل على زيادة الوعي الديني الصحيح ونشره بين الناس عن طريق المدارس الدينية (١٣) وما العدد الضخم من المدارس التي انشأت خلال القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر في جميع انحاء العالم الاسلامي إلا دليلاً واضحاً على التصميم الجاد على تنفنيد هذه الافكار .

(١٣) كان الغرض الأول من انشاء المدارس هو الحد من انتشار الشيعية .

في هذه الفترة من الزمان ظهرت الامبراطورية العثمانية إلى الوجود، وسنبحث في اماكن عدة وبتفصيل واسع علاقاتها مع هذين التنظيمين الدينيين المتنافسين (١٤)، ونكتفي هنا بالقول بانها اسبغت رعايتها وبالتساوي على كلتا الحركتين، في حين أن السياسة التي سنشير اليها بعد حين، دفعت بالفقهاء إلى أن يضفوا أهمية بالغة على الاتفاق مع الصوفية، وكانت النتيجة ظهور نوع من التعايش بين هاتين الحركتين المختلفتين . والاعتماد المتبادل لكل حركة على الأخرى فكل منهما ترفد الأخرى وتستند عليها وإن لم يخل ذلك من الاحتكاك المتكرر بينهما .

ولم تكن العلامة الواضحة لتعاونهما الوثيق هي مجرد الانتشار الواسع للطرق الصوفية الرئيسية كالقادرية والنقشبندية والخلوة تية (١٥) في جميع المناطق الوسطى من بلدان الامبراطورية العثمانية بقدر ما كانت تلك العلامة تتمثل في اندماج الفقهاء تدريجياً في واحدة أو اكثر من هذه الطرق .

وقد بلغت هذه الحركة دورتها في القرن الثامن عشر حين صار الانتماء إلى إحدى الاخوانيات (١٦) يعتبر مرادفاً لاعتناق الدين الاسلامي، وصار وجود اعداد قليلة من الفقهاء خارج هذه الحركة امراً مثيراً للانتباه والاهتمام . (١٧)

وكانت للكثيرين من الأسر الشيخية (١٨) البارزة تنظيماتهم الخاصة بهم والتي تتصل بطريق أو بأخر باحدى الطرق الصوفية المعروفة . وحتى الحنابلة لم يستطيعوا البقاء في منجى من هذا التيار . (١٩)

وفي المقابل بدأ اصحاب الطرق الصوفية يعلّمون مريديهم الشعائر والطقوس السنّية، ويطلبون اليهم اتباعها . وكدليل على الاحترام المتبادل بين الطرفين كان الفقهاء والدراويش ومريدوهم يشتركون سوية في الاحتفالات والاعياد وعلى قدم المساواة .

وهكذا امكن في فترة الحكم العثماني فقط تحقيق الوحدة المثالية داخل الاطار السنّي مقابل بعض التنازلات وفي شكل لم يكن يتوقعه السلف الغابر .

ولا يهمنا في الوقت الحاضر من هذا التوفيق في المبادىء والعقائد إلا أن

---

(١٤) أنظر الفصل - ١٣ .

(١٥) أنظر ص ١٩٧ - ١٩٩ من هذا الكتاب .

(١٦) الاخوانيات أو الاخوان وتعني جماعة من افراد طريقة معينة مقيمين في مكان واحد (المترجم) .

(١٧) المرادي ج٣ ص ١٤٨ .

(١٨) الاسر الشيخية تعني العوائل التي يتوارث ابناؤها الوظائف الدينية (وفي العراق تعني الشيخلي الفرد الساكن بجوار مرقد الشيخ عبدالقادر الكيلاني، وهي تنصرف على الأكثر لغير العرب من مجاوري مرقد الشيخ الكيلاني - المترجم) ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الكتب الصوفية التي عددها كل من الجبرتي والمرادي قد كتبها العلماء .

(١٩) عبدالقادر الكيلاني نفسه كان حنبلياً أنظر الهامش ١٢ في اعلاه . (المترجم)

نلاحظ أن الشكل العام للتعليم كان متأثراً إلى حد كبير بالآراء الصوفية، وإن تكن هنا، كما هو الحال في الاديان الأخرى، فجوة واسعة بين الافكار والمبادىء والقيم التي يبثها وينادي بها شيوخ الدين وكباره، وبين الآراء والتطبيقات التي يزاولها عامة الافراد وعلى كل، فقد كان الأثر الاجتماعي كبيراً أيضاً إذ اصبحت النظم الدينية تضم جميع طوائف المجتمع الاسلامي .

وقد قلنا في ما سبق (٢٠) أن المجتمع الاسلامي كان يتكون من عدد كبير من جماعات اجتماعية قليلة العدد تمارس كل منها حكماً شبه ذاتي وتكاد ان تكون احداها مستقلة عن الأخرى مع وجود هوة واسعة تفصل بين الطبقات الحاكمة من ضباط وجنود وموظفين وبين الطبقات المحكومة المكونة من التجار والحرفيين والمزارعين، ولهذا فقد اضطلعت النظم الدينية بمهمتين أولاهما وجوب ازالة هذه الهوة بين الحكام والرعية. وثانيهما ايجاد رابط مشترك من المثالية والتنظيم يربط بين هذه الجماعات الصغيرة المتباينة وايجاد نوع من الولاء العام المشترك بينها يعلو على ولاءاتها الخاصة.

وكانت المؤسسة الادارية – كما رأينا – تعمل من اجل خلق هذا الرابط المشترك إلا انها كانت مؤسسة سلبية وقمعية فلم يكتب لها النجاح .

وقد ربطت الضرورات الاقتصادية بين هذه المجموعات وربما بشكل اقوى مما فعله الدين، ولكن مداها كان ضيقاً محدوداً، وحتى اللغة كانت عامل فرقة لا عامل اتحاد فقد كان العرب والاتراك شعبين متنافرين، ولكل منهما لغته الخاصة، وكان لكل اقليم بل لكل منطقة لهجة خاصة بها، تحول دون تفاهم متكلميها مع سكان المناطق الأخرى الذين يتكلمون لهجات أخرى غريبة متباينة .

وهكذا فقد اصبح الدين وحده هو الحلقة الشاملة التي مكنت الاتراك والعراقيين والمصريين من الشعور بشعور مشترك واحد . وجعلت الفلاح يحس بالارتباط بالسلطان .

ومع ذلك فلا يكفي اعتبار هذه العلاقة نتيجة للاشتراك في الدين فقط رغم ما كان للدين من أثر واضح في خلق ارضية مشتركة، وفي التخفيف من قسوة موظفي الدولة، كما لا يمكن المبالغة في عامل الالتزام المشترك باحكام الشريعة، إذ أن لذلك حدوداً أيضاً كما سنرى، فقد تعدت وظيفة القاضي أمر القضاء وتأمين العدالة إلى مجالات أخرى، كما أن تعاليم الاسلام الاصيلة في سعيها نحو العدالة والمساواة وبالتالي تأكيدها على كرامة الفرد المؤمن، كان لها أثر انفصالي بين المزارعين وابناء

---

(٢٠) المجلد الاول الفصل الرابع .

الارياف، فإذا كان الجميع غير متساوين فإن مثل هذا الحال يخلق مجتمعاً غير متماسك وغير قادر على العمل .

إن أكبر نفع حققه تعاون الفقهاء والصوفية هو ايجاد تنظيم متماسك شمل جميع فئات المجتمع، إذ صار لكل قرية أو حرفة أو جماعة رباطها (٢١) الخاص الذي يرتبط بطريقة من الطرق الشهيرة، وفي هذه الاربطة أو التكايا وجد كل فرد من افراد المجتمع مكاناً له، وتحت اعلام هذه الطرق كان الجميع يشاركون في الاعياد والاحتفالات الدينية التي كانت ترمز إلى أن الجميع سواسية ومن طينة واحدة، وإلى أن التعاون ينمو ويستمر .

ولقد سبق لنا وصف الرابطة القائمة بين النقابات المهنية والطرق الصوفية (٢٢) وكانت امثال هذه الروابط في جميع المستويات الاجتماعية هي الوثاق الذي يمسك هذه الوحدة . (٢٣)

وهنا يجب الاعتراف بانه رغم وجود كل هذه العوامل، فإن المؤسسة الدينية لم تستطع تحقيق الوحدة الكاملة، لأن الطرق الصوفية رغم تنظيمها الداخلي المتقن، وفي ما عدا كونها اعضاء في الأمة الاسلامية، فإنها كانت تفتقر إلى تنظيم خارجي يربط في ما بين الواحدة والأخرى، ذلك أن كل طريقة كانت تكّون وحدة مستقلة بذاتها، والاخطر من هذا وجود خطوط انقسام واضحة بين الواحدة والأخرى .

وكما سيظهر بصورة اوضح في فصل تال، فإن الطرق المعتدلة كانت تعارض الطرق المتطرفة الباطنية مما أدى إلى النتيجة الوبيلة وهي أن الانكشارية وهم من اتباع طريقة البكتاشية المتطرفة، قد ابتعدوا، إلى حد كبير، عن مركز النظام الديني .

وكان المظهر الآخر للانشقاق هو الخلاف بين الطرق الصوفية التركية مثل المولوية والبكتاشية وبين الطرق المنتشرة في العالم العربي مثل القادرية والرفاعية والشاذلية وغيرها من الطرق المحلية الأخرى، وقد حاولت الخلوة تية في القرنين السابع عشر والثامن عشر رأب هذ الصدع بين هذه الطرق، ورغم النجاح الذي لاقته أول الأمر – وبخاصة بين الفقهاء – فإنها لم تستطع لتغيير الحال سبيلا .

وزيادة على ما تقدم فإن الحقد الذي كان يكنه العلماء للصوفية بسبب غرابة شعائرهم وسعة انتشارهم وكثرة اتباعهم كان عائقاً حال دون التعاون التام بينهم .

---

(٢١) الرباط وجمعها اربطة، والتكية وجمعها تكايا، وهي اماكن تجمع الصوفية .

(٢٢) أنظر المجلد الاول ص ٢٧٧ .

(٢٣) من الغريب أن يغفل عن هذا الأمر المراقبون الاوربيون ومع أن لين نص على أن «جميع الدراويش في مصر هم تجار وحرفيون ومزارعون» واشار إلى حقيقة واقعة هي أن اكثر افراد الطريقة القادرية هم من صيادي السمك ولكنه لم يستطع أن يتبين أهمية هذه العلاقات .

ومع اعطاء عوامل الضعف والفرقة مكانتها، فالحقيقة تبقى واضحة وهي أن المؤسسة الدينية قد نجحت إلى حد كبير في خلق شعور بالوحدة بين الفئات العديدة المختلفة اجتماعياً وعنصرياً، والذي شمل حتى العناصر المعارضة، ويمكن قياس هذا النجاح بالموقف الذي اتخذته الفئات التي ظلت خارجه . وإذ قررت الحكومة العثمانية أن تترك أمر التوحيد الاجتماعي بيد المؤسسات الدينية الرسمية، فإنها قد قضت – ضمناً – على الجماعات غير المسلمة والجماعات المسلمة المعارضة من رعاياها بعدم اندماجهم في الكيان الاجتماعي العثماني .

ولهذا السبب – وليس بسبب السياسة المتخذة ضد المسيحيين – انتهى نظام «الملة» إلى الفشل .

وينطبق هذا الحال على شيعة العراق وسوريا، وعلى اليزيدين في شمال العراق وكل الجماعات الاسلامية الأخرى المعارضة للجماعة السنّية، مع الانتباه إلى أن عداء هذه الجماعات كان منصباً على الطرق الصوفية واتباعها وليس على اعمال الحكومة التي قضت عليهم بالعزلة وعدم الاندماج .

وإذ اصبح الانتساب – بطريق مباشر أو غير مباشر – إلى المؤسسات الدينية الرسمية هو السبيل الأوحد لتحقيق طموح الافراد في الدخول إلى العمل الحكومي فقد ازدادت المؤسسة الدينية قوة ونفوذاً، وكانت كل ما ازدادت قوتها في هذا المضمار ازداد استبعادها للفئات الأخرى عنها، وحرمانها من منافعها، ومن ثم استئثارها بها .

ومع أن الامبراطورية العثمانية كانت – من الوجهة الرسمية – حامية الدين والشريعة وراعيتهما، إلا أن التطورات الأخيرة التي تتبعنا ظهورها لم تكن تسمح بذلك، وعلينا هنا أن نتجنب وبدقة متناهية الخلط بين المؤسسات الدينية في اطارها الاجتماعي وبين الكيان السياسي للدولة .

فالاسلام من الناحية النظرية دين ودولة، ولا شك في أن المؤسسة الدينية لم تقتصر على الادعاء بوجوب فرض رقابتها واشرافها على الدولة وحسب وانما كانت تدعي انها الدولة نفسها . ومع ذلك فقد اضطرتها التجارب المريرة إلى الاعتراف بوجود سلطة مدنية لا سبيل لها للاشراف عليها أو التدخل في شؤونها . ومن هنا اتسمت المؤسسة الدينية السنّية بسمة خاصة بها صاحبتها منذ عصور الاسلام الاولى تتمثل لا في أضطرارها إلى الوقوف بعيداً عن الدولة فحسب، وانما في اظهار المزيد من علامات السخط عليها . ومع أن الخوف من الفوضى اضطر العلماء – كما رأينا من قبل – إلى التغاضي عن تعاظم القوة العسكرية، وعن اغتصاب السلاطين الحكم بالقوة العسكرية، إلا أنهم زادوا من تصميمهم على بناء مؤسساتهم على أسس مستقلة. وكان شعور العداء للدولة اشد وضوحاً في الاوساط الصوفية، إلا أنه كان

سلمياً وهادئاً . لكن الروابط التي قامت بين الصوفية والسنّية قوّت من تيار المعارضة ضد تدخل الدولة .

وقد ادى هذا الوضع بالتدريج إلى ظهور حد فاصل بارز بين مؤسسات الدين ومؤسسات الدولة فكان لكل من الطرفين وظائفه وواجباته التي لا يتعداها إلى وظائف ومهام الطائفة الأخرى . فكانت الدولة تعنى بالشؤون العسكرية والادارية والاقتصادية، في حين انصرفت المؤسسة الدينية إلى شؤون التعليم والقضاء والحياة الفكرية والعلاقات الاجتماعية . ولذلك فقد ظلت المؤسسة الدينية تنعم باستقلال بعيد تماماً عن الاوضاع السياسية المحلية . ومع أنها كانت تدعو إلى الخضوع المطلق للسلطة القائمة وبخاصة – كما هو الحال في الامبراطورية العثمانية – إذا كانت تلك السلطة تحاول أن تقيم حكمها على أسس الشريعة الاسلامية، إلا أنها لم تكن تعنى بتوجيه الناس نحو نظام سياسي معين، أو على الاقل ما كان بعيداً منها من تلك النظم . بل على العكس من هذا فقد كان هم العلماء الأول هو الحفاظ على سلامة المؤسسة الدينية، وما تقوم عليه من أسس وما تدعو اليه من مثل، بصرف النظر عمّا يحدث من تغييرات سياسية .

وقد تعلم السلاطين المسلمون وكذلك ولاة الولايات، كل في منطقة حكمه، أن يتعايشوا مع هذا الوضع مما أدى بهم إلى اتباع سياسة ثنائية تجاه رجال الدين، فكان الحكام – من جهة – حريصين على اعلان مظاهر تعلقهم بالدين وبرعاية النشاط الديني وبناء المساجد والمدارس، وحبس الاوقاف لها، وتجنب – قدر الامكان – اية مخالفة للشعائر الدينية، أو أي اختلاف في الرأي مع اشخاص رجال الدين، ولكنهم كانوا من جهة ثانية يحاولون تأمين شيء من الرقابة والاشراف على اعمال رجال الدين عن طريق الموظفين الذين «انابوهم» عنهم في اداء وظائفهم الدينية . وكان لاثنين من هؤلاء الموظفين ابلغ الخطر في هذا المجال، وهذان الاثنان هما القاضي والمحتسب ومع أن مهمات هذين الرجلين هي من الناحية الدينية مهمات دينية صرفة فاولهما مسؤول عن حسن تطبيق الشريعة وتأمين العدالة . وثانيهما مسؤول عن حماية الآداب .

فالقاضي مثلاً – وكما سنرى في فصل لاحق – لم يعد يمارس من شؤون القضاء إلا النزر اليسير، وإنما صار يمارس رقابة صارمة على جميع الاعمال الادارية، ولانه كان نفسه من العلماء فقد صار الوسيط في العلاقة بين الحكومة والعلماء .

أما المحتسب فكان موظفاً قضائياً صغيراً لكن مهام وظيفته وهي منع المخالفات، واعمال الغش والتزوير ومعاقبة فاعليها جعلت منه اداة هامة في الرقابة على نقابات الحرفيين، وعلى الاسواق التجارية وغيرها .

هذه السياسة الثنائية ورثتها الامبراطورية العثمانية، من بين ما ورثته من نظم الدول الاسلامية السابقة عليها، ولكن سلاطين آل عثمان طوروا هذه السياسة تطويراً شاملاً .

وبما أنه لا مجال مطلقاً للشك في صدق عقيدتهم الدينية، وفي صدق رعايتهم للاسلام فليس من المستبعد أن يكونوا قد حاولوا أن يمدوا نزعتهم الشديدة نحو المركزية الادارية التي كانت الطابع المميز لكل اعمالهم الادارية إلى المؤسسة الدينية لاخضاعها إلى رقابتهم وتحكمهم . أما مدى نجاحهم في هذا المجال فهو ما سنبحثه في الفصول القابلة .

الفصل التاسع

العلماء

علمنا من الفصل السابق أن وظيفة العلماء هي الحفاظ على «الأمة» هيئة متحدة في عقيدتها، متماسكة في كيانها، دون ما نظر إلى اجناس افرادها وشعوبهم، ودون ما اعتبار للسلطة السياسية التي تحكم بين حين وأخر هذا الجزء أو ذاك من بلاد الاسلام.

وعلى العكس من المؤسسات الحاكمة التي تستمد سلطتها وشرعيتها من الفتح أو قوة الجيش، فإن المؤسسة الدينية تقوم على اقناع الناس بها ورضاهم عنها، واختيارهم بمحض ارادتهم - الالتزام بالمبادىء والقيم التي تبثها بينهم .

ولهذا فإن قوتها كمؤسسة، وما يستطيع افرادها تحقيقة من قوة وأثر في المجتمع، يعتمدان على امرين اثنين، أولهما : مدى استمرار اقتناع الناس بما تدعو اليه المؤسسة من اهداف وافكار دينية . وثانيهما : هو مدى قدرة العلماء على الابقاء على احترام الناس لهم، واعترافهم بهم كممثلين لهم ومدافعين عنهم .

وعلى هذا فالمهمة الاولى للمؤسسة الدينية هي التبصير الدائم، ولكل فرد من افراد المجتمع، بما في ذلك افراد الهيئات الحاكمة، بشؤون الدين وتوجيههم إلى اساليب العمل والسلوك والتفكير التي يدعو اليها هذا الدين وحثهم على الأخذ بها .

أما المهمة الاساسية الثانية، وهي ضرورة تستوجبها المهمة الاولى، فهي وجوب العمل، وباستمرار على تهيئة مجموعات من الوعاظ والمدرسين والدعاة المعروفين بالاستقامة والورع والحائزين على احترام الناس واكبارهم لهم والمؤهلين علمياً لنشر تعاليم الاسلام، واقناع الناس على دوام العمل به . ولتحقيق هذين الهدفين كان لا بدّ من وجود هيئات تعليمية تتولى التدريس واعداد العلماء ورجال الدين، ولهذا فسنخصص للتعليم فصلاً خاصاً به .

إن الاساس الذي تقوم عليه المؤسسة الدينية هو «العلم» والمقصود به معرفة احكام الدين الاسلامي وتعاليمه والاحاطة - ولو ببعض من هذا العلم - هو الشرط الاساس لدخول المرء في زمرة العلماء، أي الذين يعلمون .

ومع أن العلم ظل من ناحية المبدأ علماً واحداً غير قابل للانقسام، فإن نمو المؤسسة الدينية واتساعها اديا إلى تعدد وظائفها وخدماتها، فالى ظهور تمايز بين هذه

---

(١) ينصح بمراجعة اسماء الاشخاص والوظائف في دائرة المعارف الاسلامية التي اعتمدها المؤلفان مرجعاً لهما في هذا البحث - المترجم .

الوظائف والخدمات، وما تقتضيه كل منها من «علم» خاص بها .

وقد بدأ يظهر، ومنذ العصور الاسلامية الاولى، تمييز واضح بين اصناف العلماء نتيجة انصراف البعض منهم إلى دراسة احكام الشريعة، أي القانون الأساسي للاسلام، نظرياً وعملياً . وقد عرفت هذه الدراسة باسم الفقه، وعرف القائمون بها باسم الفقهاء، ومع هذا فلم يؤد ظهور الفقه إلى تفرقة جامعة مانعة بين العلماء والفقهاء، إذ كان شرطاً على كل عالم أن يلم بشيء من اصول الفقه كما لا يصير الفقيه فقيها إن لم يلم بالمبادىء الأساسية التي تقوم عليها الثقافة الاسلامية .

وكان الفقهاء ينقسمون بدورهم إلى فريقين، احدهما فريق الفقهاء الاكاديميين الذين يدرسون الشريعة لاستخلاص الاحكام والمبادىء القانونية منها، أما ثاني الفريقين فهو فريق القضاة الذين يطبقون الاحكام والمبادىء ويقضون بها في شؤون الناس في دور المحاكم وبموجب ما خولهم به الإمام الحاكم من سلطان .

وإلى جانب هذين الفريقين فإن اداء شعائر الصلاة الجامعة وغيرها من الطقوس الدينية العامة اوجدت طبقة أخرى من العلماء ذوي الاختصاص الوظيفي الذين الحقوا بخدمة الجوامع، كما سنشرح ذلك بعد قليل .

ومن جهة أخرى أيضاً أدى انتشار مراكز تدريس العلوم الدينية، أي المدارس(٢) ووقف الاملاك عليها إلى انصراف جماعة العلماء إلى التدريس فيها مما ادى إلى نشوء وظائف مهنية جديدة، فظهرت طبقات جديدة من العلماء المنصرفين إلى هذه الوظائف .

ومع هذا فلم تكن الفروق في هذه الاختصاصات العلمية والمهنية حاسمة مانعة بل كان من المألوف حتى في أيام الامبراطورية العثمانية بل وحتى ايامنا هذه، انتقال الفقهاء والمدرسين والقضاة والوعاظ وغيرهم من وظيفة إلى أخرى بكل سهولة ويسر، ومع هذا فإن اسباباً سياسية واقتصادية أدت إلى تقوية هذه الفروق وتعميقها . فقد كان المبدأ السائد في العصور الاسلامية الأولى هو ألا يتخذ اداء هذه الوظائف وبسبب صفتها الدينية سبيلاً للكسب والانتفاع، ولذلك فإن لم يكن للعالم مورد مالي مستقل، كان عليه أن يجد لنفسه مهنة ما يتعيش منها .

وكان الخرق الأول لهذا المبدأ حين قرر الخلفاء العباسيون منح من يعينونهم من

(٢) كان لفظ المدرسة – وجمعها مدارس – ينصرف إلى مراكز تعليم العلوم الدينية ودراستها ، ثم توسع به في اللغة العربية ، فصار يشمل كل مراكز التعليم دينية أم غير دينية في حين ظل الاتراك يقصرون لفظ المدارس على المراكز الدينية فقط ، أما غيرها من مراكز التعليم فيطلقون عليه لفظ «مكتبي» ، أي مكتب فيقولون اعدادي مكتبي ، وحقوق مكتبي ، أي المدرسة الاعدادية ومدرسة الحقوق – المترجم .

القضاة اجراً معيناً مقابل ادائهم لوظائفهم (٣)، وبتتابع الأيام تتابعت الخروق واتسعت. فقد أدى إزدياد الاقبال على وقف الاملاك على خدمة الجوامع والمدارس، إلى ايجاد دخول ثابتة لجمهور العلماء القائمين على ادارة تلك الاوقاف، بل وإلى شيء من الثراء عند البعض منهم .

ولكن هذا الوضع الجديد أدى بدوره إلى فقدان العلماء للشيء الكثير من استقلالهم، وحرية تصرفهم . فالقضاة مثلاً بوصفهم موظفين اجراء عند الحكومة كانوا اكثر الفئات تعرضاً لضغط السلطات الحكومية، في حين أن طبيعة عملهم تتطلب منهم الاستقلال والاستقامة في الرأي والصلابة في الحق ومقاومة امثال هذه الضغوط، ولذلك فقد فقدوا في عيون أهل الورع والتقوى ما كان لهم من تجلة واحترام، ولهذا أيضاً، ورغم أن وظيفة القضاء كانت - باستثناء هذه الحالات الطارئة التي مرّ وصفها - من الوظائف الرفيعة والنافعة لجمهور الأمة، إلا أن كثيراً من العلماء الذين اشتهروا بالاستقامة والصلابة، وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة، كانوا يرفضون هذ المنصب حرصاً منهم على نقاء سمعتهم .

ومع أن هذه الاخطار أقل وضوحاً في فئات العلماء الأخرى، فإن قيام الحكومة بدفع الرواتب والاجور للقائمين بالخدمات في الجوامع من جهة، ثم قيامها من جهة أخرى بانتظام العلماء في مجموعات أو هيئات تخضع لادارة «رئيس» له صلاحية قبول الراغبين في الانتساب اليها، أو رفضهم، فسحا المجال للحكومة للتدخل وممارسة الضغط أيضاً .

وفي بعض الاحيان، وفي بعض البلدان، وبخاصة لدى سلاطين المماليك في مصر بلغ تدخل السلطة الحاكمة اقصى مداه، ولم يكن يخفف من اثره بعض الشيء إلا مناعة النظام الديني، وروح التكاتف بين العلماء وما يتمتعون به عند جماهير الناس من مكانة رفيعة واحترام كبير بسبب ما عرفوا به من الاستقامة والصلاح . ومع هذا فقد قدّر للسلاطين العثمانيين أن يقوموا بتغيير تنظيمي كامل في كيان المؤسسة الدينية فقد طغت وكما لاحظنا ذلك من قبل مراراً، على الحياة الدينية في الامبراطورية العثمانية الآخذة بالاتساع في القرن الأول من حياتها، آثار هرطقية - أي انحرافات دينية - تختلف شدة وضعفاً، امتدت آثارها إلى حد ما إلى العلماء أيضاً . ولكنهم

---

(٣) لعل السبب في ذلك أن قضاة المدن كانوا في عهد الاسلام الأول يعينون من ابناء تلك المدن ، فهم يعيشون في مدنهم ويستمرون على حياتهم القديمة ويقومون بالقضاء دون اجر ، ولكن عدم وجود من يصلح للقضاء في الاقاليم الكثيرة التي فتحها المسلمون اضطر الخلفاء إلى ارسال قضاة إلى تلك المدن من عاصمة الخلافة ، فكان لا بد للدولة من أن تهيىء لهم مورداً مالياً للعيش منه ، ومن جهة ثانية فإن تعدد الخدمات واتساعها استدعتا التفرغ لادارتها ، فصار لا بد لهؤلاء الموظفين أيضاً من رواتب يتعيشون منها - المترجم .

بوصفهم القيمين على شؤون الشريعة، كانوا يحاولون التوفيق بين هذه الآثار وبين التعاليم الدينية، وإذ كان السلاطين مضطرين إلى تعيين هؤلاء العلماء للوظائف الدينية فقد جعل هؤلاء العلماء هدفهم دفع الحكومة إلى الأخذ بالآراء الدينية الاصولية (٤)، إلا أن نجاحهم في هذا السبيل كان بطيئاً .

وكان السلطان العثماني قد اضطر إلى تعيين القضاة في المدن التي تحتاج اليهم فلما تولى السلطان الثالث مراد الأول الحكم وجد من الضرورة تعيين «رئيس للقضاة» عرف بـ«قاضي عسكر» أي قاضي العسكر، وسبب هذه التسمية أن رئيس القضاة هذا يكون إلى جانب السلطان، ويتبعه إلى ميادين القتال بدلاً من استقراره في العاصمة.(٥)

وقد وجد السلاطين أن عدد المتعلمين من رعاياهم وحتى بداية القرن الخامس عشر كان من القلة بحيث لا يكفي لسد حاجات الامبراطورية العثمانية من الوظائف الدينية لذلك فقد عمد السلاطين إلى جلب العلماء من البلاد المجاورة من غير تبعيتهم وذلك لتعليم رعايا السلطان للتدريس في مدارسه من جهة، ولاستخدامهم من الجهة الأخرى لملء الوظائف الدينية المتكاثرة . وعلى هذا فما أن انتهى هذا القرن حتى كانت في بلاد السلطان طبقات من العلماء يكفون بعددهم ومؤهلاتهم لسد حاجات البلاد .

ولما كان وجود المدارس ضرورياً لتحقيق هذه الغايات، فقد انصرفت عناية السلاطين إلى الاكثار من هذه المدارس، وتمويلها وبخاصة في عواصمهم الثلاث وهي بورصة وادرنة واستانبول، حيث كانت لمدارس هذه المدن شهرة ومكانة رفيعتان . وكانت مدارس استانبول – بطبيعة الحال – اكثرها شهرة وبروزاً لكثرة عددها، وعلى هذا فإذ اراد أحد المتعلمين الحصول على الوظيفة الحكومية التي يطمح اليها فعليه لا أن يدرس وحسب، بل وعليه أيضاً أن يدرس ويتعلم في احدى المدارس والحصول منها على اجازة تؤهله للتعيين . وللحصول على وظيفة اكبر واعلى فعليه أن يتدرب في احدى مدارس العواصم السلطانية التي مر ذكرها، وان يضيف إلى ذلك عدداً من الدروس يتلقاها من مدارس استانبول نفسها .

وفي زمن السلطان سليم كان على من يطمح من العلماء إلى منصب عال أن يعمل تلميذا أولاً ثم مدرساً في اثنتي عشر مدرسة من هذه المدارس وبترتيب معين(٦)

---

(٤) الآراء الدينية الاصولية ترجمة لكلمة (ARTHODXY) أما الهرطقة أو الانحراف فهي ترجمة كلمة (HETERODOX) .

(٥) كان من عادة السلاطين المماليك في مصر تعيين قضاة للجيش في مصر وسوريا ، ولكن رتبهم كانت اقل من رتبة قاضي القضاة .

(٦) سنفصل الكلام عن هذا الترتيب في ص ١٥٢ من هذا الكتاب .

وهي عملية قد تستغرق اربعين عاماً (٧) . ولأن الارتقاء من منصب إلى آخر اعلى يتم بالاسبقية في القدم وبعد ثبوت كفاءة المرشح، وتجنباً لجهد الدراسة المضني، فقد اقتصر بعض العلماء على عدد محدود من هذه المراحل الدراسية، وبالتالي قنعوا بوظائف صغيرة تتناسب مع محصولهم الدراسي .

وفي هذه الفترة بدأ التسلسل الهرمي للوظائف الدينية في الظهور، وهو أمر لم يعرفه الاسلام من قبل، وقد ذهب البعض إلى القول بأن أخذ العثمانيين بهذا الترتيب يهدف إلى اقامة «دين الدولة الرسمي» على غرار التسلسل الهرمي في الكنيسة الارثوذكسية اليونانية في بيزنطية .

وكان مركز «قاضي عسكر» قد حقق لنفسه - قبل الفتح - مركزاً سياسياً مرموقاً اكبر مما كان لقاضي القضاة في العصور الاسلامية الأولى الأمر الذي اغاظ الصدر الأعظم ودفعه إلى اقناع السلطان محمد الثاني بإنشاء وظيفة «قاضي عسكرلك» ثانية يكون مركز قاضيها في الاناضول في حين يبقى مركز قاضي العسكر الأول في الروميلي . (٨)

ومع أن هذا الاجراء قد قلل من مركز العلماء أمام المؤسسات الحاكمة، فقد استطاع العلماء في فترة حكم السلطان سليمان العظيم أو القانوني أن يستعيدوا مكانتهم حين تم الاعتراف بمفتي استانبول رئيساً اعلى للمؤسسة الدينية تحت اسم «شيخ الاسلام» .(٩)

ويبدو أن هناك اكثر من سبب واحد لهذا التطور، فقد قيل أن لقب شيخ الاسلام قد اوجد ليقابل لقب البطريرك المسيحي . وقد يكون اختيار المفتي (وهو ما يعني

---

(٧) يذهب السيد مصطفى إلى أن مدة الدراسة كانت في القرن السابع عشر تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ سنة .

(٨) كان الصدر الاعظم هو قراماني محمد باشا ، وقد تم الاجراء عام ١٨٤٠م .

(٩) انظر عن المفتي الفصل التالي ، ويبدو أن الرأي الراجح هو أن ظهور منصب شيخ الاسلام كان أيام السلطان سليمان . وكان قانون نامه الفاتح قد اشار اليه بلقب رئيس العلماء في حين لم يذكر القانون شيئاً عن علاقته بقاضي عسكر . ولو أن الآراء تذهب إلى أن شيخ الاسلام وخوجة (أي مدرس) السلطان (أنظر ص ٩٥) هما في مرتبة أعلى من جميع الوزراء وكانا يتقدمانهم في المناسبات الرسمية في حين يتقدم الوزراء قاضي العسكر . وزيادة على ذلك فقد كان مقامهما - الشيخ والخوجة - يقارب مركز الصدر الاعظم ، وقد قيل انه كان يتقدمهما من «باب الرعاية» . ومع وجود ادلة على حدوث تنقيح لاحق لنصوص القانون نامه وبخاصة عند ذكر مضاعفة قضاة العسكر في حين أن وظيفة قاضي عسكر (قاضي عسكرلك) الاناضول لم تكن قد وجدت بعد ، ومع هذا فإن من الصعب أن نعتقد أن النصوص المذكورة اعلاه قد حرفت. وفي القسم المخصص لاشكال الالقاب التي تخاطب بها مختلف الشخصيات الكبيرة ، والمنصوص عليها في نفس القانوننامه ، فإن شيخ الاسلام (وقد اشير اليه هنا بالمفتي)

المستشار القضائي) لمقام المشيخة بدلاً من القاضي – كما تقضي بذلك السوابق الاسلامية – انما يعود إلى انهماك السلاطين – منذ أيام الفاتح وحتى عهد سليمان – بوضع القوانين التي كان يفترض فيها – كما سبق أن قلنا ذلك مراراً من قبل – أن تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية، لهذا كان لا بد لواضعي هذه القوانين من افراد المؤسسات الحاكمة من ان يستفتوا مفتي العاصمة عن مدى التوافق والانسجام بين احكام قوانينهم الوضعية واحكام الشريعة الاسلامية وتبدو ممارسة طريقة الاستفتاء هذه واضحة في الاشكال التي وضعت فيه بعض – لا كل – القوانين، إذ كانت عبارة عن مجموعة من الفتاوى، أي مجموعة أجوبة المفتي على الاسئلة التي توجهها اليه السلطات الحكومية .

وهناك نظرية ثانية تعلل المركز الممتاز الذي يحتله شيخ الاسلام، بانه محاكاة غير كاملة لمركز الخليفة العباسي ايام حكم المماليك في مصر . فقد كانت الرواية المختلقة تذهب إلى أن سلطة المماليك كانت، وحتى فتح السلطان سليم الأول لمصر مستمدة من سلطات اولئك الخلفاء، وكان الخلفاء العباسيون (القاهريون) يستمدون شرعيتهم المزعومة من مجرد الولادة وعلى كل فقد كانوا يضفون في شكل ما المبرر الشرعي لحكم المماليك في مصر . ولعل من الممكن القول أن بقايا التقاليد الغامضة التي قامت على أساسها الامبراطورية العثمانية في ايامها الأولى ظلت حتى بعد انتشار السنية، حية ومؤثرة بدرجة قوية، جعلت سلطات السلطان المدنية تحتاج إلى أن تدعمها قوة رجل دين كبير يوازي في مقامه مقام الوزير الأول .

وإذا ما نظرنا إلى وظيفة شيخ الاسلام من الناحية المثالية وجدنا أن سلطتها تفوق في الواقع سلطة السلطان نفسه طالما كان في استطاعة الشيخ أن يفتي بعدم صلاح السلطان ووجوب خلعه عملاً باحكام الشريعة الاسلامية، وطالما لم يكن في وسع السلطان اتخاذ أي قرار هام – مثل اعلان الحرب أو ذبح جميع اقربائه الذكور – إلا بموافقة الشيخ .

ولكن من الناحية العملية فإن تفوق سلطة السلطان تظهر في قدرته على عزل

والخوجه ، وقاضيا العسكر (بالتثنية) قد وضعوا في نفس هذا الترتيب .

ومما يجب ملاحظته أن ثاني مفتي لاستانبول وهو ملا خسرو كان أول قاضي عسكر (قبل الفتح) ومن ثم قاضيا لاستانبول واخيراً ، وبعد فترة تقاعد ، صار شيخاً للاسلام ، وكذلك كان الأمر مع خلفه شمس الدين كوراني فقد اصبح شيخاً للاسلام بعد أن كان قاضياً للعسكر ولذلك يبدو أن وظيفة الافتاء (مفتي لك) كانت في القرن الخامس عشر تعتبر اعلى من وظيفة قاضي العسكر ، ولذلك فمن المحتمل أيضاً أن التغيير الذي احدثه السلطان سليمان هدف إلى بسط سلطة شيخ الاسلام فوق الملالي .

أما عن مصطلح شيخ الاسلام فقد كان منذ قرون احد القاب الشرف التي تمنح لكبار العلماء قبل أن يقتصر مدلوله في العهد العثماني على مفتي استانبول .

الشيخ إذا ما خالف رغبات السلطان واوامره، وتعيين آخر غيره أكثر انقياداً له .

وحين فقد السلاطين الهيمنة على الأمور في القرنين السابع عشر والثامن عشر استطاع شيوخ الاسلام ان يستردوا شيئاً من قوتهم السابقة فاستطاعوا أن يستقطبوا تاييد بعض افراد الهيئات الحاكمة وتأييد سكان العاصمة لهم، وان يقفوا بوجه السلاطين ويعارضوهم بنجاح ولكن كثيراً ما عاد عليهم هذا النجاح بالاذى بعد حين .

ومنذ عهد السلطان سليمان اصبحت رتبة شيخ الاسلام مساوية في الواقع لرتبة الصدر الأعظم فكانا الموظفان الوحيدان اللذان يخلع عليهما السلطان الكسوة بيده، وكانا في الحفلات الرسمية يسيران معاً بحيث لا يتقدم احدهما على الآخر . وحين يزور احدهما الآخر زيارة رسمية كانا يستقبلان بنفس مراسم الحفاوة والاحترام وعلى قدم المساواة، وكان الصدر الاعظم بطبيعة الحال - اكثرهما سلطة ونفوذاً، ولكن شيخ الاسلام كان يتمتع باحترام وتقدير اكثر، ولأن عمل الشيخ كان خارج «خدمة السلطان» فقد قضى العرف على السلطان أن يقوم بزيارته في اوقات معينة .

وكان لشيخ الاسلام من النفوذ والقوة بحيث أنه والوزير الاعظم لايأمنان على بقائهما أو بقاء احدهما في مركزه إلا إذا ساد الوفاق بينهما، وإلا فإن مؤامرات احدهما على الآخر لا بد وأن تنتهي بسقوط احدهما .

وكان على الصدر الأعظم أن يتصل بالشيخ ليباحثه حول شؤون الدولة، ولأن الشيخ لم يكن عضواً في الديوان فكان على الصدر الأعظم أن يذهب لزيارته متنكراً في اغلب الاحيان تجنباً للمراسم .

وحين كان يراد استفتاء شيخ الاسلام في أمر ما كانت تسبق الطلب الرسمي اتصالات غير رسمية بين وزراء الدولة من جهة وبين شيخ الاسلام ومع كبار العلماء أيضاً .

ولانشغال الشيخ الواسع في الأمور السياسية فقد اضطر إلى الاستعانة بمعاون خاص له يسمى تلخيصة جي (١٠) - أي القائم بالتلخيص - ليكون الوسيط بينه وبين الباب العالي وهو في الوقت نفسه السكرتير العام لديوانه أيضاً .

وكان ديوانه يدار- مثل ديوان الصدر الأعظم - من قبل كهية يقوم أيضاً بادارة الاوقاف الخيرية التي يعهد اليه بالرقابة عليها .

وكانت هناك دائرة خاصة تنظر في الفتاوى الخاصة، وهي غير الفتاوى الحكومية - والتي يطلب رأي الشيخ فيها - وكانت تسمى دائرة الفتوى (الفتوى خانه)

---

(١٠) أنظر الجزء الأول ص ٣٦٩ وهوامشها .

ويسمى القائم على أمرها امين الافتاء أو الفتوى اميني . وكانت جميع هذه المناصب تملاء من العلماء الكبار، وبدرجة خاصة . (١١)

ويلي شيخ الاسلام في الهرم الديني قاضيا العسكر في الروميللي والاناضول، ويليهما في القدم عدد من القضاة، والذين يكونون مع قاضيي العسكر وشيخ الاسلام اعلى طبقة في الهرم الوظيفي للعلماء، وكان قضاة العسكر والقضاة الآخرون يعرفون باسم الملا، ويعني السيد، ولكن لأن هذا اللقب صار يطلق مؤخراً على بقية اصناف القضاة، فإننا نفضل من اجل التمييز بينهما أن نطلق على الطبقة الأولى منهم لقب الملالي الكبار . (١٢)

وكان لقضاة العسكر امتياز لا يتمتع به شيوخ الاسلام، وهو وجود مكان لهم في الديوان الامبراطوري، وكانوا في بعض الاحيان، كما كان بعض اعوانهم من طبقة الملالي الكبار في احيان اخرى، يساعدون الوزير الاعظم في اداء وظيفته كمحتسب، كما أنهم ظلوا يتمتعون بما كان لهم من امتيازات قبل انشاء وظيفة شيخ الاسلام .

وعندما انشأ السلطان الفاتح منصب قاضي العسكر الثاني، وزع بينه وبين زميله الاسبق وبصورة متساوية إلى حد ما، ما كان يمارسه الأول من سلطات، وإن ظل قاضي عسكر الروميلي، بحكم سبق ظهوره، يتمتع بامتيازات كانت له من قبل، وظلت تزداد وتتسع .

وعلى هذا فقد كان قاضي عسكر الروميلي يرافق الجيوش إلى ميادين القتال عند حروبها في اوربا، كما منح حق تعيين جميع القضاة في البلاد الاوربية المفتوحة عدا من كان في درجة الملالي منهم إذ يعود امر تعيينهم إلى شيخ الاسلام، وكذلك حق تعيين أئمة المساجد والقائمين بخدمة الجوامع .

وكان لقاضي عسكر الاناضول وظائف مماثلة يمارسها في البلدان الآسيوية .

وبالاضافة إلى ما سبق فقد كان للقاضيين كل في حدود منطقته صلاحية الفصل في قضايا الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والنفقة والميراث وعتق العبيد والجواري والخاصة بالعساكر أي جنود الجيش فقط، أما البت في مثل هذه القضايا بالنسبة للرعية (غير الجند) فمنوط بالملالي المحليين أو القضاة .

---

(١١) دوهسن – ج/٤٩٠–٥١٤ وتعطى هذه المناصب لمن بلغ درجة الافتاء من العلماء .

(١٢) الملا أو المنلا ، تحريف لكلمة «مولى» العربية ومعناها السيد ، واعيد تحريفها في افريقيا الشمالية فصارت «مولاي» وصارت نفس الكلمة تشير إلى معان أخرى في اللغة التركية وتلفظ منلا ، ودائرة الملالي صارت تعرف باسم «المولوية» في اللغة العربية ، والمفلوفية باللغة التركية ، وقد اشتق اسم طريقة الدراويش المولوية من لفظ مولانا أي سيدنا الذي كان يطلق على مؤسس هذه الطريقة جلال الدين الرومي (أنظر ص ١٩٤ من هذا الكتاب) .

وبالاضافة لما يخصص للقضاة العاديين من مساعدين فإن لكل من قاضيي العسكر ثلاثة مساعدين رئيسيين [١٣]، يتولون شؤون القضاة التابعين لمنطقة كل منهما كالتعيين، ودفع الرواتب وحفظ السجلات، وهناك مساعد آخر ويسمى (روزنامجي) يتولى الاشراف على تعيين العاملين في الجوامع والمساجد، وبالاضافة إلى هؤلاء، فإن لكل من القاضيين سكرتيرا عاماً ويسمى (مكتوبه جي) يتولى تنظيم المراسلات وقد يتولى النظر في بعض الدعاوى الطفيفة أيضاً .

وفي القرن السابع عشر جرد قاضي عسكر الاناضول من كثير من وظائفه، وفي نفس الوقت جرد القضاة الآخرون من صلاحية النظر في القضايا القانونية، وانتقل أمر النظر في ما كان يقع تحت اختصاصهم من قضايا إلى الديوان الامبراطوري الذي كان يحيلها إلى قاضي عسكر الروميلي في حين لم يبق لزميله قاضي عسكر الاناضول من عمل إلا الظهور الرسمي والا ما كان يعهد اليه الصدر الاعظم بصورة خاصة من مهام .

وفي القرن الثامن عشر ونظراً للاقبال الذي كاد أن يكون شاملاً من قبل التجار والحرفيين للانضمام إلى اوجاق الانكشارية، اصبح لفظ «عسكري» مرادفاً للفظ مسلم وبالتالي وبسبب فقدان قاضي عسكر الاناضول جميع سلطاته السابقة فقد اصبح النظر في قضايا الميراث الخاصة بالمسلمين من اختصاص قاضي عسكر الروميلي وحده، ولربما لهذا السبب صارت هذه القضايا تعرف باسم شؤون عسكرية، أي تتعلق بالهيئات الحاكمة، أي من اختصاص الهيئات الحاكمة وكذلك كان الأمر مع القضايا التي تكون الخزينة طرفاً فيها .

وفي ما مضى كان لكل من قاضيي العسكر، وكما كان الحال مع القضاة الآخرين أيضاً مساعد لشؤون الميراث يعرف باسم «القسام» [١٤]، ومساعد آخر يتولى الشؤون الادارية ويسمى النائب [١٥] وثالث لحفظ السجلات وتنظيمها ويسمى «وقائع كاتبي» أي مسجل الوقائع أو الاحداث . أما الآن فقد انفرد قاضي عسكر الروميلي وحده بهؤلاء المساعدين، وانضاف اليهم مساعد آخر هو «اميري كاتبي» أو كاتب

---

(١٣) ويسمون التذكرة جي والمطلب جي والتطبيقجي ، ويتولى الأول أمر توزيع الرواتب في حين يحتفظ الثاني بسجلات باسماء القضاة مرتبة حسب اقدميتهم ويقدم اسماء المرشحين منهم لتولي وظائف أعلى عند شغورها ، أما الثالث فيحتفظ بصور من تواقيع واختام القضاة لمضاهاتها (أي مطابقتها) مع ما يرد اليه من رسائل القضاة واحكامهم للتوثق من صحتها . (واسمه مشتق من طبق أو طابق العربية .

(١٤) ما زالت وثيقة حصر الوراثة في العراق تسمى «القسام الشرعي» كما ما زالت أسر عربية تحمل هذا اللقب – المترجم .

(١٥) كان نائب قاضي العسكر يسمى «شريعتى» .

الدولة، ويتولى باسم قاضي العسكر كل ما يتعلق بشؤون اموال الدولة .

وأخيراً فقد كان لقاضي عسكر الروميلي حق وضع اليد على أية دعوى تاخر الفصل فيها في المحاكم الأخرى في العاصمة، كما كان له الحق في وضع الختم على املاك المتوفين حفظاً لاموال المتوفى من السطو عليها أو التلاعب فيها، ومن ثم تسليمها للورثة الشرعيين أو لخزينة الدولة إن كان المتوفى من عبيد الباب – قابي قولاري – وكانت هذه الاجراءات تتم بسرعة وحماس شديدين سببهما وجود رسم معين يدفعه الورثة إلى الموظفين مقابل استعادة ممتلكاتهم اليهم، وتكون هذه الرسوم من نصيب الموظفين انفسهم .

ومن الجانب الثاني فمع احتفاظ قاضي عسكر الاناضول بامتيازاته، فقد توقف في الواقع عن ممارسة أي من وظائفه السابقة التي ما زال زميله في الروميلي يتمتع بها، ويكفي للبرهنة على هذا الواقع عدم وجود قسام ونائب وكاتب وقائع في امرته .

ولم يكن لبقية الملالي مهام معينة محدودة ما عدا قاضي استانبول الذي يلي في القدم قاضي العسكر وعدا قضاة قلطة وايسكي دار وايوب، وهم على درجات اقل من درجة قاضي استانبول (١٦)، وكان هؤلاء القضاة الاربعة يجلسون في الديوان في يوم الاربعاء من كل اسبوع لينوبوا عن قاضي العسكر في مساعدة الصدر الاعظم في نظر القضايا وينفرد قاضي استانبول في وجوب مرافقة الصدر الاعظم في جولاته الاسبوعية في الاسواق كل يوم اربعاء وما عدا ذلك فقد كان الملالي قضاة عاديين، وسنشرح بعد قليل وظائف القضاة العاديين .

في النصف الثاني من القرن السابع عشر كان هناك ثلاثة واربعون ملا فقط، وكان الاحد عشر الملا الاوائل منهم يعرفون باسم «باية منصب» أي المناصب العليا، إذ كانوا مرشحين وبالتتابع حسب القدم للارتقاء إلى درجات أعلى، أما الاثنان والثلاثون ملا الآخرون فيبدو أنهم كانوا ينقسمون بدورهم إلى فئتين، تضم الأولى اثني عشر ملا، ويكوّن العشرون الاخرون الفئة الثانية، وكان هؤلاء العشرون على قدم المساواة في ما بينهم . (١٧)

وفي القرن التالي، وعلى الاكثر خلال عهد السلطان احمد الثالث، اعيد تنظيم

---

(١٦) ربما كان هؤلاء القضاة الاربعة وبسبب وجودهم في العاصمة استانبول هم الذين اطلق عليهم قانون نامة الفاتح لقب «تخت قاضي سي» أي قضاة العرش ، على أنه يجب ألا يخلط بينهم وبين الـ«تخت باشي» الذي سيأتي ذكره في ص ١٢٢ .

(١٧) لم ترد في قانون الرتب الدينية الذي اصدره محمد الفاتح أية اشارة إلى ملالي المجموعة الوسطى ، ولم يذكر أن كانوا على درجة واحدة أم لا . وفي ذكرنا للاحد عشر ملا من الدرجة الأولى ادخلنا ضمنهم قاضي استانبول في حين أنه لم يذكر في قانون الفاتح .

مراتب الملالي، فخفض عددهم إلى سبعة وعشرين ملا فقط، وقد اعتبر السبعة عشر الاوائل منهم من ذوي الدرجات العليا، والعشرة الآخرون من الدرجات الاقل . (١٨)

وفي هذا الوقت نفسه انقسمت «المولوية الكبرى» (١٩) إلى ست درجات، يتم الارتقاء من درجة إلى أخرى اعلى منها بالقدم والكفاءة .

وكان قاضيا العسكر وقاضي استانبول يمثلون الدرجات الثلاث الأولى، ويليهم في القدم وفي درجة واحدة قاضيا الحرمين الشريفين، وتشمل الدرجة الخامسة قاضيي العاصمتين السابقتين : «بورصة وادرنة» وقاضيي عاصمتي الخلافة الاسلامية السابقتين، وهما دمشق والقاهرة . وفي الدرجة السادسة والأخيرة يندرج قضاة ضواحي استانبول الثلاث (اسكي دار، وقلطة وأيوب)، ومعهم قضاة القدس وسمرنة وحلب وسلانيك ويني شهر، ويطلق على قضاة هذه الدرجة الأخيرة من طبقة الملالي الكبار اسم «المخرج»، لأنهم وصلوا إلى مراكزهم هذه بعد أن درسوا في الأثنتي عشرة مدرسة من مدارس العاصمة، وبعد حصول الواحد منهم على أحد المناصب الثمانية التي تتضمنها الدرجة وصار مرشحاً للترقيه إلى الدرجة الأعلى منها، وقد يصل إلى رتبة شيخ الاسلام . (٢٠)

وكان الملالي الكبار حتى القرن السابع عشر يعينون لمدى الحياة، ولم يكن من سبيل إلى اقصاء الملا عن وظيفته إلا بسبب اخطاء فظيعة يرتكبها، ولذلك فإن الملا الكبير يحتفظ بوظيفته وبالدرجة التي هو فيها، حتى تشغر - بالوفاة على الأكثر - وظيفة في الدرجة الأعلى فيرفع اليها .

وبعد، فبالاضافة إلى شيخ الاسلام والقضاة السبعة عشر الذين ذكرناهم فإن هناك خمسة من العلماء يعتبرون من افراد الطبقة العليا، وأن كانوا من موظفي الحاشية السلطانية وقد تطرقنا إلى ذكرهم عند البحث عن القصر السلطاني . (٢١)

أول هؤلاء العلماء هو المعلم أو الخوجة، وهو الذي يدرس السلطان مبادىء الدين، وكان الخوجة أيام محمد الفاتح يتمتع بمقام رفيع لا يقل عن مقام شيخ الاسلام

---

(١٨) يذكر دوهسن أنه في عام ١٧٢٠ وضع السلطان احمد الثالث قاضي المدينة المنورة - الذي كان ترتيبه في القانون نامه هو الثامن ، إذا ادخلنا قاضي استانبول في التعداد - على قدم المساواة مع قاضي مكة الذي كان ترتيبه في القانون هو الرابع واستمرا كذلك .

(١٩) في التركية (بيوك مغلفيت) ويقصد بها مجموعة الوظائف الملائية العليا أو بتعبير هذه الايام الدرجات الخاصة ، وقد ورد هذا الاصطلاح في قانون الفاتح ، وينصرف إلى السبع عشرة ملالي الذين تقدم ذكرهم فقط .

(٢٠) لعل المقصود أن المخرج ، قد خرج من نطاق الطبقات السفلى ، وانه طالما وصل صنف الملالي الكبار فقد انفتح امامه المجال ، ولعلهم كانوا يقصدون به المتخرج أي الخريج - المترجم .

(٢١) الجزء الأول ص ١٢٤ وما بعدها .

إلا قليلاً، وقد أشير اليه في قانون الفاتح باسم سردار العلماء، أي رأس العلماء، في حين أشير إلى شيخ الاسلام باسم رئيس العلماء . (٢٢)

وقد احتفظت هذه الوظيفة بمركزها الرفيع حتى بداية القرن الثامن عشر حين عين السلطان مصطفى الثاني من كان خوجته قبل توليه العرش، شيخاً للاسلام(٢٣)، ومنحه سلطة ونفوذاً عظيمين عادا بالخراب على وظيفة الخوجة، فتقلص نفوذها وافقدها مركزها الممتاز حتى صارت ترقيةالخوجة إلى رتبة المولوية الكبرى تعتبر عملاً استثنائياً .

والوظيفة الثانية في هذه المجموعة هي وظيفة امامي الامبراطور، وكانت وظيفتيهما – كما هو بين – أن يؤما المصلين في مسجد السراي أو أي جامع آخر يؤدي فيه السلطان صلاة الجمعة .

وكان الموظفان الآخران هما رئيس الاطباء حكيم باشي ورئيس المنجمين (منجم باشي) وكان لرئيس الاطباء عدد من المساعدين والجراحين وجميعهم يعتبرون من العلماء . (٢٤)

وكانت وظيفة المنجم اعداد بيان بالاوقات المناسبة للقيام باعمال معينة، حتى أن السلطان كان يؤخر تعيين الوزراء حتى يعلن المنجم الوقت المناسب لذلك . وقد ظل للتنجيم مكانه القوي هذا إلى ما بعد تاريخ دراستنا هذه .

وكان للملالي الكبار امتيازات عدة منها أن لهم ما للصدر الاعظم من حق ارتداء جبب مصنوعة من فرو السمور (٢٥)، ومنها أيضاً أن يكون لكل منهم عدد من المحضرين على رأسهم رئيس لهم يسمى «محضر باشي» وكان يختار عادة من بين حراس باب قصر السلطان – قابي جيه –، ومن امتيازات الملالي الكبار أيضاً أنهم كانوا يدعون مع مدرسي مدارس استانبول إلى حفلات مبايعة السلاطين الجدد، وإلى حفلات تجديد البيعة لهم والتي تقام كل سنة في أيام العيدين (٢٦)، وكان لهم ولمدرسي مدارس استانبول وحتى منتصف القرن السابع عشر أن يقابلوا مجتمعين الصدر الأعظم كل يوم جمعة بعد صلاة الفجر، وقبل انعقاد مجلس الديوان .

---

(٢٢) تقارب كلمة سردار الفارسية في معناها كلمة رئيس العربية ، أما خوجة فلربما كان اصلها خواجه ، أنظرالجزء الأول ص ١٧٢ (الخواجة في مصر تعني الاجنبي وبخاصة اليوناني ، أما كلمة خوجه فظلت تستعمل في عهد ليس بالبعيد بمعنى معلم الكتاتيب ، ويطلق عليه في العراق اسم الملا أيضاً . والكلمتان مترادفتان حتى قيل : «خوجة علي ملا علي») – المترجم .

(٢٣) كان اسمه فضل الله افندي .

(٢٤) عن الاطباء اليهود في قصور السلاطين ، أنظر ص ٢١٧ و٢٢٠ من هذا الكتاب .

(٢٥) أنظر ص ٣٢٩ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢٦) وتسمى معايدة .

وكان لقاضي العسكر امتياز المثول بين يدي الصدر الاعظم بكسوته الرسمية، كما كان له حق النظر بما يناط به من القضايا في مقره الرسمي دون الانتقال إلى دار المحكمة في حين كان على الملالي الآخرين - شأنهم شأن القضاة العاديين - أن ينتقلوا إلى دورالمحاكم لنظر القضايا فيها . وكان لشيخ الاسلام امتياز مماثل، إذ كان ينظر القضايا في دار سكناه، إذ لم يخصص له في الواقع حتى القرن التاسع عشر مقر رسمي، وقد سمح لشيخ الاسلام، ولقاضيي العسكر بركوب العربات في المواسم والحفلات الرسمية، كما سمح لهم برفع «الطاغات» فوق خيامهم . (٢٧)

وكما قلنا من قبل فقد كانت هناك في القرن السابع عشر طبقتان من الملالي تليان في المركز، طبقة الملالي الكبار، أما بعد اعادة التنظيم فقد ظلت هناك طبقتان من القضاة - وإن كانتا اعلى من القضاة العاديين طبقة إلا أنه لا يمكن - أن اردنا الدقة - اعتبار افرادهما من الملالي . أما افراد الفئة الأولى من هاتين الطبقتين فقد ارتضوا لانفسهم لقب الملالي الصغار، لان اسلافهم ارتضوا هذا اللقب لانفسهم . وعلى كل حال فإن وظائف هؤلاء صارت تدعى الآن حسب ما يقول دوهسن «منصبي دورية» أي المناصب الدورية (٢٨) وكما سنشرح ذلك عند الكلام عن تفسخ العلماء في القرن الثامن عشر، فإن نظاماً غريباً ظهر للوجود جعل التعيين في هذه المناصب - وكذلك في غيرها - يمنح سنوياً لبعض الوجهاء، وهذه الوظائف هي القضاء في عشر مدن مهمة، أربع منها في اوربا وست في آسيا . (٢٩)

أما الفئة الثالثة الأخرى للملالي الكبار فقد كانت في القرن الثامن عشر تتألف من خمسة قضاة من نوع خاص ويسمون «مفتشي» أي المفتشون، وكانت مهمتهم الوحيدة هي النظر في القضايا المتعلقة بالاوقاف السلطانية . وقد كانت ادارة بعض هذه الاوقاف بيد شيخ الاسلام، وبعضها بيد الصدر الأعظم، وكان باقيها وهي اوقاف الحرمين الشريفين بيد القزلار اغاسي، أي رئيس الخصيان السود . (٣٠)

وكان ثلاثة من هؤلاء المفتشين الخمسة يقيمون في العاصمة، ويتولى كل منهم ادارة ما يخصه من اصناف الاوقاف الثلاثة المذكورة اعلاه . (٣١)

---

(٢٧) عن الطاغ ، أنظر الجزء الأول ص ١٧٦ .

(٢٨) ومع هذا فإن دوهسن نفسه يشير اليهم على أنهم ملالي .

(٢٩) هذه المدن هي : مرعش وبغداد وبوسنة (سيراجيفو) وصوفيا وبلغراد وعينتاب وقوتاهية وقونيا وفيليه (فيليب بولس) وديار بكر .

(٣٠) هذا ما كان في القرن الثامن عشر أما قبل ذلك وحتى قرابة نهاية القرن السادس عشر فقد كانت ادارة اوقاف الحرمين الشريفين بيد رئيس الخصيان البيض ، وفي القرن السابع عشر كانت الادارة مشتركة بين الاثنين .

(٣١) وكان هؤلاء المفتشون الثلاثة الاوائل يدعون شيخ الاسلام مفتشي سي ، ووزيري اعظم مفتشي سي ، والحرمين مفتشي سي .

أما المفتش الرابع فيقيم في ادرنه، ويقيم الخامس في بورصة، وعدا ما تقدم فهناك فئتان من القضاة العاديين (٣٢) ومعاونيهم أي النواب، سنبحث امورهم في الفصل العاشر من هذا الكتاب .

وبالاضافة إلى هذه الوظائف العادية، فإن هناك غيرها ذات صفة مؤقتة مفتوحة للقضاة من كل صنف . فقد كانت القاعدة أن يعين ملا دمشق الكبير قاضياً للمحمل الشريف – محمل قاضي شريف – ليرافق قافلة الحجاج من دمشق إلى مكة المكرمة . وهناك قاض آخر يعينه قاضي عسكر الروميلي بترشيح من القبطان باشي (آمر البحرية)، ليرافق الاسطول العثماني في جولاته السنوية في المضايق

ولأن قاضي عسكر لا يبارح العاصمة إلا برفقة السلطان حين خروجه لقيادة جيوشه في ميادين القتال، لذلك فقد كان الصدر الاعظم يصطحب معه عند خروجه للقتال أحد كبار الملالي السابقين ليكون القاضي في معسكره ويسمى اورطه قاضي سي .

وهناك وظيفة هامة أخرى كانت منذ نهاية القرن السابع عشر تشغل من قبل احد قاضيي العسكر، وقاضي استانبول، وهي منصب نقيب الاشراف .

والاشراف هي احدى التسميات التي تطلق اصطلاحاً على احفاد النبي محمد (ص)، ولأن شرف هذه العلاقة يتوارثه الابناء والبنات جيلاً بعد جيل، لذلك فقد زاد عدد حاملي هذا اللقب – حقاً أم ادعاء – في الامبراطورية العثمانية إلى حد كبير جداً.

ولم يكن كل هؤلاء الاشراف من العلماء أو رجال الدين بل كان بينهم من يزاول التجارة والمهن الأخرى(٣٣)، بل كان بينهم من يعيش في وضع مالي حرج (٣٤)، ولكن ورغم كل هذا فقد كانت لهم منزلة رفيعة بين الناس، ويتمتعون باحترامهم وتقديرهم ويكونون طبقة ممتازة خاصة يتميزون عن سائر الناس بعمائمهم الخضر . (٣٥)

---

(٣٢) اطلق عليهم القانون نامه اسم قاضي قصبات ، أي قضاة المدن تمييزاً لهم عن الملالي الكبار الذين يسميهم القانون قضاة مولويت ، أي قضاة ملالي .

(٣٣) يطلق لفظ الشريف وكذلك السيد وفي بعض الاحيان أمير أو مير على احفاد النبي من ابنته فاطمة وزوجها الإمام علي ابن عم النبي (ص) ، ومن نسل ولديهما الحسن والحسين ، وفي بلاد العرب ينصرف لفظ الشريف إلى احفاد اولاد الحسن بن علي ، ولفظ السيد إلى اولاد الحسين بن علي .

(٣٤) ذكر المرادي (ج٢ / ص١٣٢) أن أحد افراد عائلة الكيلاني كان سرّاجاً في مدينة حلب .

(٣٥) تذهب دائرة المعارف الاسلامية إلى أن اتخاذ العمامة الخضراء لم يبدأ إلا في اخريات القرن السادس عشر ، ولو أن اللون الاخضر كان يعتبر اللون المفضل عند الرسول (ص) ، (ذكر الجبرتي في ج ١ ص ٣٤ أن الملك الاشرف هو الذي أمر الاشراف في مصر بوضع العلامة الخضراء في عمائمهم – المترجم) .

ويتولى نقيب الاشراف رئاسة هذه الجماعة وادارة شؤونها، وكما كان الأمر مع القابي قولاري، أي عبيد الباب، لم يكن في الامكان معاقبة احد افراد هذه الجماعة إلا من قبل افراد آخرين منها، ولا يمكن تنفيذ حكم الاعدام بالشرفاء إلا بعد موافقة نقيب الاشراف .(٣٦)

وقد اوجد منصب نقيب الاشراف لوضع رقابة محكمة تمنع الادعياء من انتحال صفة الشرافة لانفسهم . وقد اوجده العثمانيون أول مرة أيام السلطان بايزيد الثاني محاكاة لما كان جارياً أيام العباسيين والمماليك (٣٧)، وظل السلطان خلال القرنين التاليين يعين لهذا المنصب من يختاره هو من اكابر الاشراف . ثم صار المنصب يمنح هبة إلى أحد الملالي الثلاثة الكبار، فإذا حدث، ونادراً ما كان يحدث هذا، أن كان الملالي الثلاثة من غير الاشراف فتصير النقابة إلى ملا آخر من الصنف الاقل .

وكان التعيين لمنصب النقيب يتم لمدى الحياة ولا يتخلى النقيب عن منصبه إلا إذا اختير شيخاً للاسلام، وذلك خوفاً من أن يؤدي الجمع بين المنصبين إلى طغيان مقام صاحبهما، وإذ يكون – وقد جمع العلم والنسب اعلى من مقام السلطان الذي لا يحمل في عروقه – لسوء حظه – دماً نبوياً .

وقد لوحظ أن النقيب كان يلي شيخ الاسلام مباشرة في بعض المناسبات . وللنقيب السلطة العليا على جميع نقباء المدن والاقاليم، وإن كان لبعض نقباء الاقاليم نفوذ في مناطقهم اكبر واوسع مما لدى النقيب الكبير من نفوذ في العاصمة .

هذا النظام القضائي المعقد والذي لم نتطرق، رغم كل ما قدمنا في وصفه، إلى تفاصيله بعد، لم ينشأ مرة واحدة، وإنما نشأ وتطور على مر الايام . وكما قلنا من قبل فقد اعيد تنظيمه في القرن الثامن عشر، واكثر ما قدمناه من اوصاف لهذا النظام انما يقتصر على مرحلته الأخيرة فقط .

ويبدو واضحاً من قانون نامه السلطان الفاتح أن الخطوط الرئيسية لهذا النظام قد وضعت في القرن الخامس عشر، وقد اشار القانون إلى زيادات تدريجية في رواتب

---

(٣٦) روى اوليفير ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩ ما يلي : لم يكن في مقدور الباشا أو أي موظف آخر أن يجلد أحد احفاد الرسول إلا بعد أن يتقدم نحوه ويرفع عن رأسه العمامة الخضراء ويعد أن يقبلها بكل خشوع يضعها في مكان محترم ثم يبدأ «عملية الجلد» وفي مصر كان هناك سجن خاص بالاشراف .

(٣٧) أول عرض لمهام النقيب فصلها الماوردي (ت ١٠٥٨) في الفصل الثامن من كتابه «الاحكام السلطانية» ، ويذهب دوهسن إلى أن السلطان بايزيد الأول – بعد اندحاره أمام تيمور – عين احد ابنائه نقيباً للاشراف باسم ناظر الاشراف ، أما غير دوهسن من المؤرخين فيذهب إلى أن بايزيد احتفظ بالمنصب لنفسه ثم الغى المنصب بعد ذلك حتى اعاده السلطان سليمان العظيم .

المدرسين العاملين (٣٨)، في المدارس الموجودة في العاصمة وقت ذاك (٣٩)، كما اشار إلى امكان التعيين في مراتب القضاة الصغرى حتى من بين الدرجات السفلى(٤٠)، كما اشار القانون إلى قضاة آخرين ذوي اربعة اصناف من الدوائر(٤١)، وإن أعلى اثنين منهم راتباً، يحملان لقب الملا . (٤٢)

وفي هذا الوقت بدا واضحاً شيوع انخراط العلماء للعمل في المؤسسات الحاكمة بوظائف الخوجة بدرجاتها المختلفة . فكان مدرسو المدارس الثلاث الأولى في العاصمة يعينون بوظيفة دفتردارية أو نيشانجية (جمع دفتردار ونيشانجي) في حين يعين الملالي من الدرجة التالية بوظيفة دفتردار بالاقاليم، وفي العصور المتأخرة اصبح تعيين العلماء لهذا المنصب أمراً استثنائياً .

وإذا اعتبرنا الملالي والقضاة هم الصنف الأول من اصناف العلماء، فالصنف الثاني منهم هم المفتون (جمع مفتي) وكانوا يعملون تحت امرة شيخ الاسلام، وكان لهم نظام مشابه إلى حد ما لنظام القضاة . وسنعود إلى بحثه بالتفصيل في فصل قادم .

وكانت الطبقة الأخرى هي طبقة المسؤولين في المساجد والجوامع، وقد كانت منهم في العصور المتأخرة خمسة أنواع تختلف في ما بينها أهمية ونوعاً .

ومما يجب ملاحظته هنا أن هؤلاء الرجال القيمين (٤٣) على شؤون المساجد والجوامع لا يشبهون رهبان الكنائس في شيء البتة فهم لا يقيمون القداس ولا يوزعون النذور، ولا تشترط فيهم العزوبية الدائمة، كما لا يشترط بقاؤهم في وظائفهم مدى الحياة .

وأخذاً بسنة من سنن الرسول (ص) يفضل المسلمون، ما تيسر لهم ذلك، اداء

---

(٣٨) زيدت الرواتب من ٢٠ إلى ٣٠ اقجه باليوم .

(٣٩) كانت درجات المدارس المذكورة هي داخل وخارج وصحن (أنظر ص ١٥٢هـ٢٦) وكذلك الحال في مدارس أيا صوفيا . وهناك أيضاً اشارة إلى مدارس ايج ايل ، وتعني مدارس استانبول وكذلك المدارس الموجودة في ادرنه وبورصة أو بالقرب منهما . أما مدارس الصحن فيه التي بناها محمد الفاتح (الثاني) بالقرب من جامعه ، وكان تاريخ القانون نامه يتقرر على الاكثر من اشارته إلى بناء هذه المدارس فمن ذلك مثلاً الفقرة التالية من القانون :

«انني اسميت المدرسة الكبيرة التي بنيتها منذ عهد قريب باسم الصحن (أي الساحة)»

(٤٠) قد يعين المدرس في أية مدرسة من مدارس ايج ايل قاضياً فيرتفع مرتبه من ٢٠ إلى ٤٥ اقجة يومياً .

(٤١) الاصناف هي : ٤٥ و١٥٠ و٣٠٠ و٥٠٠ اقجة في اليوم .

(٤٢) كان المدرسون بمدارس استانبول يحملون لقب الملا كذلك .

(٤٣) اطلق عليهم المؤلفان لفظ (Mosque Minister) ولفظ (Minister) يعني هنا الراهب أو المسؤول الكنسي ، ولهذا ذهب المؤلفان إلى تبيان الفروق بين رجال الكنيسة والعاملين في الجوامع الاسلامية . (المترجم) .

الصلاة مجتمعين في مكان معين يعرف باسم «المسجد» (٤٤) ولذلك انتشرت في المدن اعداد من المساجد حسب حاجة السكان وعددهم .

ومن سنن الاسلام أيضاً أن يجتمع أكبر عدد من المصلين في اكبر مساجد المدينة لاداء صلاة الجمعة فيه، ولذلك سمي هذا المسجد بـ«المسجد الجامع» أو اختصاراً الجامع فقط .

وتقضي شعائر الاسلام بوجوب وجود رجل ما يؤم، أي يقود، الجماعة في الصلاة ويسمى الامام .

ومن الناحية النظرية الصرفة يحق لكل مسلم أن يتولى الامامة للصلاة دون حاجة إلى مؤهلات معينة إلا رضى الجماعة عنه وثقتها في استقامته وتقواه، ولكن من الناحية العملية صارت الامامة والخطابة من صميم واجبات خليفة المسلمين يؤديهما بنفسه فيؤم المسلمين للصلاة ويخطب بهم وبخاصة أيام الجمع . ولكن اتساع رقعة دار الخلافة الاسلامية وامتدادها إلى بلدان بعيدة عن مقر الخليفة اضطرته إلى أن يندب عماله أو ولاته على تلك البلدان ليقيموا الصلاة، ويلقوا الخطبة فيها بانفسهم نيابة عنه وباسمه

ثم توقف الخلفاء بمرور الأيام عن اداء هاتين الوظيفتين – الامامة والخطابة – بانفسهم وصاروا يعهدون بها إلى من يثقون به من رجالهم، وسرعان ما حذا ولاة الاقاليم حذوهم، فاختاروا من رجال البلد من يخولونه امامة المسلمين في الصلاة نيابة عنهم .

وهكذا فإن لقب الامام وإن ظل نظرياً على الاقل، ينصرف إلى الخليفة الامام، إلا أنه في حقيقة الأمر وفي عرف الناس لم يكن يعني إلا امام المسجد أو الجامع لا غير . ومن المحتمل أن يكون تعيين هؤلاء الائمة قد اقتصر أول الأمر على الجوامع فقط، ثم ما لبث أن شمل المساجد والجوامع على حد سواء .

وبسبب كثرة جموع المصلين في الجوامع اثناء صلاة الجمعة، فقد تشعبت ومنذ العهود الأولى للاسلام، الوظائف في الجامع وتعددت . ومع أن الامام ظل يؤم الناس للصلاة، فقد انتقلت رئاسة الجامع إلى شخص آخر هو الخطيب .

ووظيفة الخطيب أن يخطب المسلمين في الجامع اثناء صلاة الجمعة، وتبدأ الخطبة عادة بحمد الله وشكره على نعمه والآئه، ثم تثني بالصلاة والسلام على النبي محمد (ص) وآله وصحبه وتابعيهم، وبعد بعض الارشادات والبيانات تنتهي بذكر ولي الأمر والدعاء له بالنصر والتوفيق، فيردد المصلون كلمة آمين وراء كل ما يقوله الخطيب

---

(٤٤) حرفت كلمة المسجد إلى (Mosches) ومنها اشتقت كلمة (Mosque) الانكليزية .

من الادعية .

وكان الرسول (ص) والخلفاء الاوائل من بعده، يقومون بانفسهم بالقاء خطبة الجمعة في الوقت الذي كانوا يؤمون فيه الناس للصلاة . فلما انصرف الخلفاء عن امامة الناس للصلاة وعهدوا بها إلى امام يعينونه لهذا الغرض انصرفوا في الوقت نفسه عن القاء الخطب بانفسهم وعينوا لادائها موظفاً معيناً هو الخطيب .

ولأن الخطيب يذكر ولي الأمر في خطبته، ويحث الناس على الدعاء بالنصر والتأييد له مما يعني اعترافاً رسمياً بالقائم بالحكم، لذلك فقد اكتسب الخطيب أهمية سياسية وصارت مكانته في صلاة الجمعة أعلى من مكانة الامام . ولأن الصلوات تتكرر مراراً في اليوم الواحد في حين تؤدى صلاة الجمعة مرة واحدة في الاسبوع، فقد اقتضت الحاجة أن يكون في الجوامع الكبرى أكثر من امام واحد يتناوبون العمل، في حين لا حاجة لأن يكون في الجامع اكثر من خطيب واحد [٤٥] . على أن هذه التطورات لم تنزل بمنزلة الامام إلى ما دون منزلة الخطيب فحسب بل انزلتها إلى ما دون منزلة عامل آخر في المساجد والجوامع هو الواعظ، رغم أن ليس لوظيفته ما لوظيفة الخطيب من الأهمية .

وتقتصر وظيفة الواعظ، ويعرف عادة باسم الشيخ، على الوعظ والارشاد والحث على التمسك بالدين وبمكارم الاخلاق، ويقوم بها بعد صلاة أيام الجمع، وفي الصباح أو المساء في أيام الاسبوع الأخرى .

وكان لا بد من وجود واعظ في كل جامع، بل وربما وجوده في المساجد أيضاً، وقد يكون هناك اكثر من واعظ واحد في بعض الجوامع إذا سمحت بذلك موارد اوقافه التي ينفق منها على ادارة الجامع وصيانته، وتدفع منها رواتب العاملين فيه .

أما العاملان الآخران في المساجد والجوامع فهما المؤذن والقيم، ووظيفة الأول هي الدعوة للصلاة، في حين أن وظيفة الثاني هو الاشراف علي اعمال الخدم في الجامع ولا يشترط أن يكون هذان الموظفان بالضرورة من العلماء أي من المتخرجين في المدارس فأما المؤذن فينظر بالدرجة الأولى عند اختياره إلى حسن صوته .

وقد وجد المؤذنون منذ الأيام الأولى للاسلام وقبل ظهور المآذن سمة بارزة في الجوامع، وكان عملهم وقت ذاك يتعدى الاعلان عن موعد الصلاة إلى ارغام الناس على تلبية الدعوة للصلاة .

وكان الاذان نفسه بسيطاً أول الأمر، ثم تطور بمرور الأيام حتى صار في أيام الدولة العثمانية يؤدى بالحان مختلفة . ويقوم المؤذن بالاضافة إلى الاذان بقراءة

(٤٥) ذكر دوهسن : أن بعض الجوامع كان لها في العهود السابقة اكثر من خطيب واحد .

الادعية والابتهالات .

ويعمل في كل مسجد وجامع عدد من الحراس والسقائين والكناسين، يختلف عددهم باختلاف حجم المسجد وثروته . وهذان العاملان يقرران عدد القيمين المراقبين لهؤلاء العمال ويقرران كذلك عدد المؤذنين في كل جامع، والذي قد يصل في الجوامع الكبيرة إلى حوالي الاثنين عشر مؤذناً . (٤٦)

ويجب أن يلاحظ هنا أن المساجد الصغيرة قد لا تحوي أحداً غير الامام، إذ يقوم بنفسه بوظائف الواعظ والمؤذن والقيم .

ويتم ترشيح جميع رجال الجوامع والمساجد للتعيين من قبل المتولين لشؤون اوقافها، والتي تصرف رواتبهم منها، والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هم وعاظ الجوامع السلطانية في استانبول، إذ يعينهم شيخ الاسلام . ولهذا فقد كون هؤلاء الوعاظ طبقة خاصة بهم، ولانهم نقلوا من هذه الجوامع المنشأة حديثاً إلى الجوامع القديمة، وإلى جامع أيا صوفيا بالذات، فقد صارت لهم الاقدمية على خطباء تلك الجوامع، في حين ظلت الاقدمية في الجوامع الأخرى للخطباء على الوعاظ .

فإذا رشح هؤلاء العاملون في المساجد والجوامع للتعيين فعليهم أن يحصلوا على خطابات تأييد من دائرة شيخ الاسلام أن كانت الجوامع التي يعملون فيها في العاصمة أو من أحد قاضيي العسكر حسب موقع الجامع، أن كان في آسيا أو اوربا .

وعلى اساس من هذه التوصيات، يصدر الديوان الامبراطوري براءة التعيين(٤٧) باستثناء الخطباء فبوصفهم ممثلي السلطان في صلاة الجمعة فإن امر تعيينهم يوشح بتوقيع السلطان نفسه، ويسمى «خط شريفي» .

أما اوامر تعيين العلماء الآخرين، سواء كان ترشيحهم تم من قبل شيخ الاسلام أم من قبل احد قاضيي العسكر، فتصدر من الديوان الامبرطوري أيضاً، ولأن الصدر الاعظم يرأس هذا الديوان، لهذا قيل ان الصدر الاعظم يملك بين يديه كل سلطات تعيين جميع العلماء (٤٨) . لكن هذا القول لا يعني انه يقوم باختيار المرشحين لهذه

---

(٤٦) كان هو الحل في جميع الجوامع السلطانية في العاصمة ما عدا جامع السلطان احمد الذي بني في بداية القرن السابع عشر والذي وصل عدد مؤذنيه إلى الستة والثلاثين مؤذناً ، إذ أصبح هو المسجد السلطاني الرسمي .

(٤٧) بعد الحصول على أمر التعيين يجب على المعين أن يقدمه إلى ادارة في الخزينة العامة تسمى «حرمين محاسبة سي» أن كان التعيين في آسيا ثم إلى ادارة اخرى هي «ملية قلمي» حيث يحصلون على «براءات» تخولهم قبض رواتبهم .

(٤٨) خول السلطان الصدر الأعظم حق تعيين الائمة والخطباء والملالي كما خوله حق التعيين والعزل لجميع المناصب العسكرية والمدنية .

المناصب بنفسه وانما يعني ان جميع اوامر التعيين تصدر عن ديوانه (٤٩)، علماً أن التعيين للمناصب الكبرى يتم بالتشاور بينه وبين شيخ الاسلام .

وإذا ما قورن التنظيم الهرمي الصلب للعلماء في استانبول والاقاليم التركية بما هو جار في مصر والبلدان العربية نجد أن الاحوال في البلدان العربية ما تزال تحتفظ بالمرونة التقليدية وبالسمة الاسلامية الاصيلة، وهي العزوف عن المظاهر الخارجية، على أن الاوضاع لم تكن متشابهة في كل البلدان العربية .

وكانت حرية العلماء تعتمد إلى حد كبير على مقدار بعد بلادهم عن العاصمة استانبول، أو قربها منها، ولذلك فقد كان الأثر التركي في حلب واضحاً قوياً بسبب كثرة عدد الاتراك فيها وانتشار اللغة التركية بين سكانها . أما في دمشق الشام فقد كان ارتباطها بالنظام العثماني شكلياً فقط، وقد ساعد على الابقاء على هذا الشكل ارتباط فخري بالدرجات العلمية العثمانية وكون العثمانيين يدفعون رواتب بعض وظائفها العلمية .

أما في مصر، وفي مكة والمدينة فلا يشاهد لهذه العثمانيات إلا أثر ضئيل يتمثل بنوع من التنسيق الظاهري . فكان كبار رجال الدين في المقاطعات هم القضاة العثمانيين ويعينون على أساس سنوي من استانبول . وكذلك كان نقيب الاشراف يعين أو يعاد تعيينه كل عام ببراءة تصدر من استانبول وكذلك الأمر أيضاً مع مفتي الحنفية ورئيس العلماء .(٥٠)

ولكن ورغم استمرار السيطرة العثمانية على هذا الشكل فإن الامتحان الحقيقي لقوة هذه السيطرة تكمن في مدى قدرة السلطات في استانبول، أو في المقاطعات نفسها على دفع مرشحيها للمناصب الثلاثة الأخيرة أو اضطرارها إلى الأخذ بمن يختاره العلماء المحليون .

وكان هذا الاستقلال النسبي اكثر وضوحاً في مصر . فكان التدخل المباشر للسلطات المدنية مقتصراً على الخدمة القضائية، أما ما عدا ذلك من فعاليات الهيئات الدينية فلا لاستانبول ولا للسلطات المحلية التركية - رغم احتفاظها بسلطة التاييد المباشر أو غير المباشر - بقادرة على التدخل المباشر في الهيئات المحلية التقليدية أو

(٤٩) لاوامر التعيين اسماء عدة منها : ما كان للمدرسين تسمى رؤوس «ما كان للملالي تسمى توجيه فرماني » ما كان للقضاة تسمى تذكرة أو منصب كاغدي (أي ورقة المنصب)» ما كان للمفتشين تسمى اذن نامه، ما كان للنواب تسمى مراسلة

(٥٠) بالنسبة للنقيب والمفتي - أنظر ما سلف في ص ٩٣-٩٤ و١٠٠، وكان مفتي الحنفية في بعض الاحيان (كما في دمشق مثلاً) هو نفسه رئيس العلماء المحليين ، في حين أن منصب رئيس العلماء في اماكن ومناطق أخرى يعود إلى طبقة أخرى مختلفة تماماً ، كما هو مثلاً - شيخ الازهر في القاهرة ، وكذلك شيخ الحرمين في مكة والمدينة وامام القدس ، (المرادي ج٣/٨٩) .

في اختيار افرادها وطرق العمل فيها .

وقد ادرك المشرع العثماني ضرورة استرضاء المصالح الدينية النافذة في القاهرة (٥١) فسمح لها، اضافة إلى امتيازات أخرى، بالابقاء على استقلالها كاملاً غير منقوص تحت امرة زعمائها المحليين . (٥٢)

ويبدو أن هيئة العلماء في مصر كانت أقل تماسكاً من هيئات التجار والحرفيين فيها فكان شيخ الازهر يعاونه مجلس من كبار العلماء يمارس الاشراف العام على المشايخ ويطرد من حظيرتهم من يشك في ايمانه أو سلوكه، ويحكم في مخالفاتهم .

ولكن الاسباب المالية الدافعة إلى التماسك الاداري القوي كان مفقوداً، إذ لا يدفع العلماء شيئاً من المال إلى الدولة . ومن الجهة الثانية فإن توزيع الايرادات والمعاشات (٥٣) يشير إلى نوع من التنظيم، وهناك من الدلائل ما يشير إلى انضمام العلماء في حواضر الاقاليم إلى تنظيمات مختلفة .

وليس ادل على استقلال العلماء المصريين في ادارة شؤونهم وعدم تدخل السلطات العثمانية فيها من أن اكبر منصب ديني في مصر وهو مشيخة الازهر ظل وحتى قدوم نابليون بيد الشافعية رغم أن المذهب الحنفي كان هو المذهب الرسمي للسلاطين العثمانيين . (٥٤)

ومن جانب ثان يبدو وكأن التدخل العثماني كان قوياً جداً في الاقاليم الآسيوية

---

(٥١) يجب الانتباه إلى أن مصر ، وحتى سقوط السلطنة المملوكية فيها عام ١٥١٧ كانت هي المركز الديني للعالم الاسلامي لا بسبب الاحياء الصوري للخلافة فيها ، ولكن بسبب تركز الدراسات الدينية في مصر بعد زوال المدارس الدينية المنافسة لها في العراق وبلاد فارس .

(٥٢) الاسلوب الذي حوفظ به لا على استقلال الازهر من التدخل فحسب (أنظر ص ١٦٠) بل ومنع قيام منافس في استانبول فهو أمر يستحق الاهتمام . فمع أن افراد المؤسسة الدينية العثمانية كانوا وحتى القرن الثالث عشر يتم اختيارهم وتعيينهم في استانبول ، إلا أن الاتراك كانوا ينظرون إلى مصر على أنها مصدر الفضائل والعلوم (الجبرتي ج١ ص ٢٧٦) .

(٥٣) ليس هناك ما يدل على أن العلماء كانوا يدفعون مالاً (ويسمى المعلوم) إلى شيخ الازهر ، ولا يعرف بالضبط من كان المنتفع من بيع وشراء الوظائف الدينية ، فقد روى كابرول : أن الائمة كانوا تحت اشراف القاضي . ومن المحتمل انهم والموظفون الدينيون الآخرون كانوا يدفعون رسماً ما للقاضي عند التعيين (أنظر ص ١٣٠ من هذا الكتاب) الاشارة الوحيدة عند الجبرتي تذهب إلى أن منصب الخطيب فقط في مساجد القاهرة كان يشترى لحساب بعض المشايخ ثم يعاد شراؤه ربما من مالكه (الجبرتي ٤٢٨/١) .

(٥٤) في عام ١١٩٢هـ/١٧٨٨م قام مفتي الحنفية وبمساعدة السوريين والمغاربة بمحاولات جادة لتولي منصب شيخ الازهر ، ومع أنه عين فعلاً لهذا المنصب ايام ابراهيم بك ، ولكن المشايخ المصريين ارغموا مراد بك على اخراجه من المشيخة واعادتها إلى الشافعية (الجبرتي ج١/ص٥٤١) .

وربما كان مرد ذلك إلى أن افتقار هذه الاقاليم إلى مؤسسات دينية قوية فعالة، كالازهر في مصر، قد ادى إلى ازدياد نفوذ القاضي والمفتي المعينين من استانبول . ومن المشكوك فيه وجود تجمعات أو هيئات على غرار ما هو موجود في مصر، والشواهد تذهب إلى انها موزعة بين عدة هيئات دينية لكل منها رئيسها أو شيخها.(٥٥)

ولم تقتصر السلطات في استانبول على التعيين المباشر لوظائف الجوامع والمدارس (٥٦) وحسب بل انها لم تكن تتردد في بعض الاحيان عن بيع أو منح حق التعيين إلى جهات أخرى . (٥٧)

ويبدو أن حقوق التعيين هذه، وتسمى تولية، تعتبر من جملة مصادر الايراد لبعض المتنفذين، ويكفي لتقدير مقدار ارباح هذه المصادر أن نعلم أن التولية على الجامع الاموي في دمشق كانت تباع بالفي قطعة ذهب . (٥٨)

وتذهب مصادرنا إلى أن هذا الحال كان ينطبق، وإلى حد كبير، على منصب نقيب الاشراف (٥٩)، وكانت مدة التعيين لهذه الوظيفة سنة واحدة فقط، فكان شاغلها يعين أو يعاد تعيينه من قبل النقيب في استانبول، وبطبيعة الحال، فإن على من يعين أو يعاد تعيينه أن يدفع المبلغ المناسب لهذا المنصب الكبير، مضافاً اليه هدايا سنوية.(٦٠)

وفي مصر كانت النقابة – على وجه العموم – دائمة لمدى الحياة، وكانت تتداول بين مختلف العائلات المصرية وغالباً ما كانت تنتقل بالوراثة . (٦١)

وفي بعض الاحيان لم يكتب للنقباء القادمين ببراءة تعيينهم من استانبول، النجاح في تولي مهام مناصبهم، فقد اغتيل احد النقباء حال وصوله القاهرة، واعفي

---

(٥٥) مثال ذلك رئيس الفقهاء في حلب ورئيس الخطبة في القدس ، وكان في الحرم المدني رئيس لعلماء الحنفية وشيخ للخطبة ، وقد استعملت بعض المصادر لفظ «الصدر» ويعني : الصدارة أو الرئاسة ، مثل صدر العلماء في الشام .

(٥٦) المرادي ج٤/١٥ و١١٨ و١٤٢ .

(٥٧) يضرب المرادي مثلاً عن تولي احد الضباط حق التولية . أما صنوف التولية للوظائف الدينية في بعض المساجد .. الخ ، فيبدو أنها كانت تمنح لعوائل معينة (المرادي ج٣ ص١٢٧ و١٣٥ و٢٧٥) .

(٥٨) المرادي ج٤/٢٣٥ ، أما عن التولية على الاوقاف أنظر الفصل الثالث عشر .

(٥٩) أنظر ما سبق ص ٩٨-٩٩ .

(٦٠) يحدد جبرول سعر هذه الوظيفة بحوالي اربعين الف بارة (وأنظر الجبرتي ج٣ ص ٥٠٣) .

(٦١) ابتدات عائلة البكري في توارث النقابة في مصر منذ عام ١٨٢٦ .

آخر من منصبة مقابل منحه معاشاً ثابتاً من واردات النقابة [٦٢] وأرغم أشراف القاهرة نقيباً ثالثاً على التنحي من منصبه حال وصوله اليها، ورغم أن الباشا اعاده إلى منصبه، فإنه طرد منه ثانية بعد اسابيع . [٦٣]

وعدا عمّا حققه الاشراف لانفسهم من حق لرفض النقيب فقد كان مما يحد من سلطاته وجود شخصية دينية كبيرة إلى جانبه هي شخصية شيخ السادات، أو شيخ جماعة الاشراف الوفائيين [٦٤]، وكان لبعض المدن التي تضم عدداً كبيراً من السادة مثل دمنهور ودمياط ورشيد نقيبها المحلي الخاص بها .

ومع أن النقابة في مصر كانت منصباً دينياً واجتماعياً فقط، فقد كان لها في كثير من المدن السورية جوانب سياسية وعسكرية أيضاً . فقد تقدم بنا بأن القوات العسكرية في كل من حلب ودمشق كانت تضم بين افرادها الكثير من السادة الذين كانوا في خصام مستمر مع قوى الانكشارية المحلية . [٦٥]

ومع أن النقيب يكون عادة ذا ثقافة ومؤهلات دينية [٦٦]، فإنه كثيراً ما ينجر إلى المشاركة في الخلافات السياسية . فقد كان مكانه من الأهمية والخطورة بحيث لا يمكن أن يستقر هذا المنصب بيد رجل واحد لمدة طويلة . وكان من الواضح أن التغييرات السياسية تؤدي حتماً إلى نقل النقابة من شخص إلى آخر دون أن يمنع ذلك من عودة شخص معين إلى هذا المنصب اكثر من مرة . [٦٧]

وكما هو الحال في مصر فقد عرف عن الاشراف في سوريا عداؤهم الظاهر للغرباء الذين يقدمون إلى بلادهم حاملين براءات تعيينهم من استانبول . [٦٨]

فقد ثار الناس في حلب عام ١٦٨٥ على النقيب ولما تمكنوا منه رجموه حتى الموت [٦٩] وكان النقباء يلعبون دوراً سياسياً في المدن الصغيرة، ففي حماه في سوريا

---

(٦٢) كانت موارد النقابة تأتيها مما تملكه من قرى عديدة في الريف المصري .

(٦٣) أنظر اشارات عن النقيب في القاهرة في الجبرتي منها :
ج/٢-٤٩٦، ٦-٥، ٦١٠ . ج/٣ - ٢٥٨ و٢٦٥ و٢٨٤ . والمرادي ج١/ ١٦٩-١٧٠ .

(٦٤) السادات جمع تركي ويقصد به التعظيم لكلمة سيد وجمعها الصحيح هو سادة أو اسياد .

(٦٥) قدر اوليفر عوائل الاشراف في حلب وحدها بحوالي ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ عائلة ، واشارة أيضاً إلى تكبرهم وغطرستهم .

(٦٦) قد يجمع النقيب أيضاً بين منصبه ومنصب مفتي الحنفية مثل آل حمزة في الشام والمؤرخ المرادي نفسه .

(٦٧) المرادي ج٢ ص ٦٧ و٢٠٧ .

(٦٨) كان الضحية في هذه الحالة احد افراد عائلة الكيلاني في حماة . وكان احد النقباء المطرودين من مصر من عائلة الكيلاني أيضاً . (الجبرتي ج١ ص ٦٠٦) .

(٦٩) اتهم هذا النقيب باخذ الرشوة من تجار القمح وبدس السم للوالي . كما طرد نقيب آخر من حلب عام ١٧٦٦ لقسوته وجبروته .

وكذلك في بغداد كانت النقابة وراثية في آل الكيلاني، وهم احفاد الشيخ عبدالقادر مؤسس الطريقة القادرية، وكانوا يتمتعون بمقام رفيع في جميع انحاء آسيا الغربية(٧٠)، وقد استطاعت هذه العائلة الحصول من الباب العالي عام ١٧٠٠ على ولاية حماه لكن قسوتهم وسوء ادارتهم اثارتا ضدهم سكان المدينة، فطردوهم منها عام ١٧٣٠، وانتقلت تبعاً لذلك نقابة الاشراف إلى عائلة أخرى . (٧١)

وفي عام ١٧٠٦ ثار نقيب مدينة القدس على والي المدينة وطرده منها، وتولى مهام الامور بدله، ولكن سرعان ما ارسلت الحكومة قوة عسكرية القت القبض على النقيب وارسلته إلى استانبول حيث اعدم هناك . (٧٢)

ومع أن المشايخ ورجال الدين كانوا يتداولون وظائفهم بالوراثة على الاكثر، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الجماعات الحرفية، إلا أنهم لم يكونوا طبقة متميزة مغلقة، فما كان الحد الفاصل بين الشيخ والتاجر وموظف الحكومة وغيرهم من المهنين ظاهر الوضوح دوماً بسبب غلبة الصفة الدينية في ثقافة جميع هذه الطبقات (٧٣) ولذلك فلم يكن الانتقال من الاصناف الأخرى إلى صنف المشايخ بالأمر النادر أو العسير .

وهناك امثلة كثيرة على نبذ الكثيرين من اولاد الضباط وكبار الموظفين خدمة الحكومة والانتساب إلى صنف المشايخ (٧٤)، كما أن هناك الكثيرين من المشايخ الذين بدأوا حياتهم غزالين أو صباغين أو ذوي مهن أخرى .(٧٥)

ومن جهة ثانية فقد كان من القليل النادر أن يزاول الشيوخ العلماء تجارة أو صنعة لا يقرها الشرع الاسلامي، اذ أن من الحرام شرعاً أن يقبلوا ربحاً أو ريعاً من عمل لا تقره الشريعة . (٧٦)

---

(٧٠) عن الطريقة القادرية أنظر ص ٢٠٥ . والمرادي ج١/٢١٩ وج٣/٤٦ و٢٤٧ .

(٧١) المرادي ج٢ ص ٤٧ و٢٦٠ .

(٧٢) يروي محمد كرد علي في كتابه خطط الشام ج٢ ص ٢٨٧ أن نقيباً آخر من نقباء القدس اختلف مع باشا دمشق فطرد من النقابة وعهد بها إلى ولده . المرادي ج٣/١٢٦ ، والجبرتي ج١ ص ٤٧٢ .

(٧٣) الجبرتي ج٤ ص ٢٥ والمرادي ج٢ ص ٢٠ و١٥٨ و٢٢٩ و٢٣٠ .

(٧٤) مثلاً المرادي ج١ ص ٢٥٦ ، وج٣ ص ٥٧ و١٧٠ ، والجبرتي ج٤ ص ٢١٥ ، ولكنه لم يذكر ما إذا كان الدخول إلى الفئات الدينية يتطلب مراسم معينة كما هو الحال في تركيا .

(٧٥) يروى المرادي امثلة كثيرة من ذلك أن شيوخ آل الطباخ في حلب بدأ جدهم حياته طباخاً وجمع ماله من بيع قدور النحاس ولكن يبدو - من الجهة الثانية - أن من النادر أن يصير اولاد الفلاحين شيوخاً حتى أن المرادي يروي أن احد الشيوخ في دمشق كان عرضة للسخرية بسبب اصله القروي . المرادي ج١ ص ٢٥٦ ، وج١ ص ٣٠ و٢٨١ وج٣/٢٧٦ .

(٧٦) لذلك كان من المعتاد أن يمنح العلماء رواتب من الاموال التي تجمع من غير المسلمين أي من

كما كان من النادر أن يهجر اولاد المشايخ المشيخة إلى وظيفة أخرى إذ يعتبر مثل هذا العمل، ومهما علا مقام الوظيفة التي ينقلون اليها، هبوطاً بالمقام الاجتماعي للعائلة . وقد رويت في هذا الصدد حالة خاصة، فقد عين أحد الشيوخ – وخلافاً لارادته – كهية لوالي صيدا، وقد قتل هذا الرجل في حرب ضد الفرس في البصرة.(٧٧)

غير أن هناك حالات أخرى ورث فيها الشيوخ مناصب عسكرية نتيجة اصهارهم إلى عوائل تركية، فمن ذلك مثلاً أن والد المؤرخ المصري الجبرتي تزوج امرأة تركية فاورثه والدها قيادة حاميات السويس والطور والمويلح ولكنه استقال منها بعد حين قصير . (٧٨)

وهناك أيضاً شيخ سوري اصهر إلى عائلة العظم وانتقل إلى الخدمة العسكرية وعين قائداً لحامية طلبيسة بين حمص وحماه (٧٩)، كما وردت اخبار عن شيوخ تملكوا المماليك رغم احتفاظهم بوظائفهم الدينية . (٨٠)

وهكذا تقدم لنا طبقة الشيوخ انماطاً عدة متنوعة لمختلف حالات العلم والشهرة والسلوك ولكن فوق كل هذا وذاك من حالات الغنى والجاه ورغم التباين بين هذه الحالات فقد جمع بينها الاتجاه العام نحو وراثة الوظائف . (٨١)

ولهذا فمن الصعب أن نصدر حكماً عاماً على سلوك العلماء واعمالهم دون أن نبخس فضل فئة أو فئات منهم أو نتجنى عليهم، فقد كانت هناك جماعات من الشيوخ عرفوا بالفضل والاستقامة والورع، وعاشوا في حياتهم عيشة الزهد والكفاف، وعانوا الفقر وشظف العيش بعد أن استقالوا من وظائفهم ورفضوا استلام رواتبها، أو انهم رفضوا منذ البداية ما كان يعرض لهم منها .

واننا لنجد حتى في العوائل الغنية امثلة عدة على بعض الشيوخ من افرادها

اموال الجزية ومن رسوم الجمارك في بعض الاحيان ، المرادي ج١ ص٦٨ و٢٣٠ وج ٣ ص ٥٩ وج٤ ص ٤٣١ ، والجبرتي ج٢ ص ١٨١ .

(٧٧) المرادي ج٤ ص ١٥ : (هو لطفي الصيداوي اتخذه الوالي عثمان باشا ابو طوق كتخدا له على كره من الشيخ لطفي ، ولما نقل الباشا إلى ولاية البصرة اخذه معه اليها ومات فيها في معركة بين العثمانيين والفرس) ، (ت ١١٥٠هـ) – المترجم .

(٧٨) الجبرتي ج١/٤٥٠ وقد اورد المرادي في ج١/٢٧٤ حالات أخرى عن امثال هذه الزيجات .

(٧٩) ولما مات خلفه في وظيفته هذه ابنه الذي عينه والي دمشق نائباً عنه في المدينتين واشتهر الابن بالشعر والادب .

(٨٠) الجبرتي ج١/١٢٩ (الشيخ محمد شنين شيخ الجامع الازهر) والمرادي ج٢/٣٣ وج٤/٦٩ .

(٨١) توجد امثله كثيرة عند المرادي ج١/١١٧ و١١٩ و١٧٦ و٢٢٣ وج٢/٨١ و٢٠٣ و٣٣ وج٣/٨٩ (وظيفة احدهم قسمت بين ابنائه التسعة) ، وعند الجبرتي ج١ ص ١٢٩ و٤٧٠ ، وج٢ ص٥٥٥.

ممن عرفوا بالتقوى واستقامة الخلق (٨٢)، ومع أن هؤلاء الشيوخ وامثالهم يمثلون الاكثرية الغالبة من الائمة والخطباء ورجال الدين، ولكن لكونهم من عامة الناس المغمورين فلم يحفل تاريخ تلك الفترة باخبارهم احتفاله باخبار الاقلية المحظوظة من الشيوخ الوجهاء ابناء العوائل العريقة في النسب والرفيعة في الحياة في العاصمة أو في المدن الكبرى .

وعلى هذا فإن بعض الحقائق التي قدمنا خبرها في الصفحات السابقة لا تدع - وحتى مع اعطاء اكبر قدر من الاستثناء - مجالاً لنكران حقيقة تسرب الفساد خلال القرن الثامن عشر تسرباً مستمراً ومتزايداً وخطيراً إلى الطبقات العليا على الاقل من رجال الدين .

واننا لنواجه مهمة صعبة ومؤلمة، حين نحاول وصف بعض اسباب ونتائج الفساد الذي تسرب إلى المؤسسة الدينية والذي - وكما هو الحال في المؤسسات الحاكمة - قد بدأ يستشري منذ نهاية القرن السادس عشر، وكانت نقطة البداية في هذا الفساد هو التنظيم الاداري في العاصمة .

ففي المقام الأول - وكما لاحظنا ذلك من قبل - أدى اعتزال السلاطين الحياة العامة وركونهم إلى العزلة في قصورهم إلى وضع نهاية للتشجيع الذي كان يسبغه السلاطين السابقون على العلماء سواء كان ذلك بصورة مباشرة كبناء المدارس لدراسة مختلف العلوم (٨٣)، وحبس الاوقاف لها، أم بصورة غير مباشرة بالحفاظ على الديوان مركزاً للاشعاع الثقافي .

وفي المقام الثاني فكما كان الانكشاريون ورجال الجندرمة يحاولون تأمين حياة رغدة هانئة لابنائهم مثل التي يتمتعون بها فكذلك بدأ يعمل العلماء . وكانت خطتهم في هذا السبيل هي حرمان الجميع - عدا طبقة معينة من المسلمين - من جميع الوظائف

---

(٨٢) الصورة التالية تستحق الاقتباس لانها صورة مثالية لعالم من عائلة موسرة معروفة :
«عبدالرحمن الغزي .. وبرع في الفقه والفرائض والحساب ، وكان يحفظ من الشعر المتعلق بالمواعظ والحكم والتربية شيئاً كثيراً ، وكان ديناً صالحاً عابداً كثير القيام بالليل والتهجد مشتغلاً بخويصة نفسه سليم الصدر لا يعرف المكر ولا الحسد يحسن على من يسيء اليه . حسن الهيئة بشوش الوجه كثير التواضع ، طارح الكلفة ، قوي الثقة بالله تعالى صادق اللهجة ميمون النقيبة مقبلاً على مطالعة كتب العلم تاركاً لما لا يعنيه ، هيناً ليناً في دنياه شديداً في أمر دينه مؤثراً للعزلة والانجماع لا يجنح إلى الرياسة إلا أن تمتد اليها منه إلاطماع وعاش مدة عمره موسراً مرفهاً مسعود الحركات رغد العيش دائم السرور مع الديانة والصيانة والعفة وكثرة الصدقات . المرادي ج٢ / ٢٩٣ .

(٨٣) يروي السيد مصطفى ج١٠٩/٣ أنه بعد مرور الذكرى الالفية للهجرة لم يبق من المواضيع التي تدرس في المدارس إلا علوم الشريعة وآدابها ثم يعود ويناقض هذا القول في الصفحة التالية إذ

الدينية الهامة، وقد عمل الغاء نظام الدوشرمة على نجاح هذه الخطة، إذ زاد أولاً من عدد الوظائف المدنية والعسكرية المتيسرة، فزاد تبعاً لذلك من امكانيات زيادة الانصراف عن الخدمة الدينية إلى الانخراط في خدمة المؤسسات الحاكمة، ومن جهة ثانية ساعدت ندرة الوظائف الدينية على تقوية الاتجاه نحو الخدمة المدنية . (٨٤)

ومن جهة أخرى فقد ساعد الفساد نفسه العلماء على الخروج على النظم الموضوعة لمنح الاجازات العلمية، وتوزيع الوظائف والتساهل في امرها .

وكان العلماء قبل استشراء الفساد بين صفوفهم محل التقدير والاحترام الوافرين من جميع طبقات المجتمع لما كانوا عليه من غزارة في العلم واستقامة في الخلق وعدالة في القضاء، وكانوا وقت ذاك يعيشون عيشة البساطة والقناعة، كما تقضي بذلك تقاليد الاسلام، وزاد من تمسكهم بهذا النوع من الحياة ضآلة رواتبهم التي لا تسمح بحياة البذخ والترف . (٨٥)

ومع أن بعض القضاة كانوا يرفدون رواتبهم بما يتقاضونه من اجور عن اعمال التوثيق التي يقومون بها (٨٦)، فإن هذه الزيادات الطفيفة لا يمكن أن تكفي لتكوين ثروات ضخمة، كما كان اعفاء العلماء من جميع الضرائب، وافضليتهم على افراد المؤسسات العامة بحصانة املاكهم من المصادرة يوفران لهم بعضاً من مواردهم .

يقول : ومع وجود البعض من الذين لا يزالون يدرسون العلوم الفلسفية وفنون الرياضيات فانهم لا يجدون مجالاً للانتفاع من دراستهم هذه .

(٨٤) نظام الدوشرمة أو رقيق السلطان ، وخلاصته كما ورد في الجزء الأول من هذا الكتاب هو : «قيام السلاطين بجمع الاطفال وصغار الاولاد من ابناء المسيحيين في البلاد المفتوحة وقطع صلتهم قطعاً باتاً مع اهليهم ثم تنشئتهم نشأة قويمة تؤهلهم لتولي المناصب المدنية والعسكرية الكبرى في الدولة داخل العاصمة وفي الاقاليم ، والتي كانت حكراً عليهم فقط وممنوعة على غيرهم ، فلما الغي هذا النظام زال المنع فبدأ الناس بالانصراف عن الوظائف الدينية والانخراط في الوظائف المدنية مما هيأ للعلماء مجال الاقتصار في الوظائف الدينية على ابنائهم واتباعهم فقط . (المترجم) .

(٨٥) يقرر كوجك بك انه لما جاء استانبول أول مرة لم يكن للعلماء وقت ذاك ما لهم في الوقت الذي يكتب فيه ، من خدم واتباع ، وكان إذا مر رجل منهم من مكان ما قام الجميع احتراماً وتقديراً له ، ولم تكن للعلماء ملابس وزينات خاصة تميزهم عن الآخرين ، كما هو الحال الآن (بهراناور–ص٢٩٠–٢٩٢) .

(٨٦) كانت هذه الاجور تدفع لهم من خزينة الدولة وكان المفتون وبقية العاملين في المساجد يتقاضون اجوراً مثلها أيضاً . ومن الواضح أن دوهسن يبالغ في ضآلة رواتب القضاة في العصور الأولى إذ يذهب إلى أنه وحتى في عهد سليمان العظيم لم يكن راتب القاضي يتجاوز المائة والخمسين اوقجة يومياً في حين اننا رأينا من قبل (ص ١٠٠ هـ٤١) أن الملا كان وحتى في عهد محمد الثاني يتقاضى ٥٠٠ اوقجة في اليوم . وأنظر ص ١٢٥ .

وستصبح لهذه الظروف أهمية كبرى في ظهور وسير التطورات القادمة لهذه المهن العلمية . إذ مهما يكن من قدر العلم والكفاءة فلن يكون لهما مكان كبير في التقدم والارتقاء امام تيار المحسوبية والفساد .

فقد بدأ المال والحظوة، ومنذ عهد سليمان العظيم يلعبان دوراً ملحوظاً في اختيار وتعيين قضاة العسكر ولا شك في أن حياة الترف والفخامة في قصور السلطان نفسه قد تركت اثاراً عميقة على العلماء والقابي قولاري . كما ادى خفض قيمة العملة المعدنية إلى انخفاض القوة الشرائية للموارد الضئيلة والمحدودة التي كان يتقاضاها العلماء مما دفع بهم إلى النظر بعين الرغبة والاشتهاء إلى موارد مالية أخرى غير مشروعة .

وتعتبر الذكرى الالفية للهجرة النبوية، والتي مرت أيام السلطان مراد الثالث بداية عهد التفسخ والانحدار (٨٧)، كما اعتبر السلطان نفسه وبطانته وإلى حد ما، سبباً في نشوء الفساد وانتشاره ولكن هناك ما يدل على أن العلماء انفسهم كانوا البادئين في هذا المضمار، ففي سبيل الاسراع في توظيف ابنائهم اخذوا يغدقون عليهم الاجازات العلمية والوظائف دون درس ولا امتحان (٨٨) وقد حذا رجال الحاشية السلطانية ورجال السلطة حذو العلماء فصارت الحظوة والقربى اساس التعيين للمناصب المرغوبة (٨٩)، وكانت هذه الاحوال خطوة مضمونة النتائج نحو قيام ظاهرة شراء الوظائف بالمال .

ومع هذا فقد كانت هناك قلة من العلماء ممن لا يملكون المال ولا النفوذ ولكنهم ممن درسوا واجتهدوا، وظلوا يعينون بالوظائف العلمية بالطرق الصحيحة، ولذلك ظهر هناك نوعان من العلماء هما العلماء الحقيقيون والعلماء الرسميون، ولكن المستوى العلمي، حتى لهؤلاء العلماء الحقيقيين، كان أقل من مستوى اسلافهم لانهم درسوا في المدارس على أيدي اساتذة جهلة من العلماء الرسميين الذين وصلوا إلى مراكزهم من غير طريق العلم والكفاءة . (٩٠)

في هذا الوقت نفسه زاد عدد العلماء، وبخاصة منهم المدرسون والقضاة، زيادة كبيرة نتيجة ما ادى اليه تفشي الفساد من كثرة التغييرات المتكررة في الوظائف

---

(٨٧) يذهب المؤرخ جودت إلى أن علائم الفساد عند العلماء بدأت بالظهور عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٤ .

(٨٨) كان الابناء يمنحون المولوية الكبرى ، ويمنح اتباعهم مناصب القضاة أو نيابة القاضي .

(٨٩) من الامثلة البارزة على انتشار المحسوبية هو تعيين فاضل احمد ، وهو ابن الصدر الاعظم الشهير كوبرلو محمد باشا ، مدرساً وهو في السادسة من عمره (دائرة المعارف الاسلامية – تحت اسم كوبرولو) .

(٩٠) عن فشل المدارس أنظر ص ١٥٦–١٥٨ من هذا الكتاب .

العلمية (٩١) وكان قضاة العسكر أول من قاسى من هذه الحال، إذ كان هؤلاء القضاة العظام – شـأنهم شـأن بقية كبّار العلماء – يقضـون في وظائفـهم سنين عـديدة (٩٢) لكنهم صاروا الآن عرضة للعزل المتكرر من وظائفهم ولّما يقضوا فيها إلا مدداً قصيرة فقط، وذلك لفسخ المجال لاحلال من يستطيع شراء الوظيفة بالمال محلهم، ولكن ولأن سلطة التعيين لعدد كبير من الوظائف القضائية انيطت بقضاة العسكر، ولذلك فإنهم كانوا يسترجعون ممن يعينونهم للمناصب القضائية ما كانوا هم انفسهم قد دفعوه ثمناً لشراء مناصبهم .

وفي القرن الثامن عشر نظمت التغييرات الدورية في التعيينات على اساس أن تكون مدة بقاء الملالي في مناصبهم هي اثني عشر شهراً فقط، وأن يكون بقاء القاضي في وظيفته لمدة ثمانية عشر شهراً فقط . في حين ظل التعيين لمناصب الافتاء والنيابة لمدى الحياة كما كان قبلاً . وعلى ذلك زادت في مختلف درجات السلم الوظيفي اعداد الموظفين «المعزولين» المؤهلين للترقية إلى مناصب اعلى حين يحل دورهم للتعيين.(٩٣)

وازداد كذلك الاسراف في منح الشهادات المؤهلة لمناصب الملالي عنه لمناصب القضاة، فما دام قد اصبح الحصول على الاجازة المطلوبة يتم بالشراء، فالمشترون يفضلون منصباً اعلى ويأملون منه سرعة استرجاع ما يدفعون من ثمن له .

كان من نتائج هذه البدع أنها اضفت على الملالي الكبار مالاً ونفوذاً لم يحلموا به من قبل . وبالتالي جعلت منهم طبقة خاصة متماسكة ومغلقة على نفسها . فما دام اختيار شيخ الاسلام لا يتم إلا من بين صفوفهم فقد صار لهم النفوذ على الطبقة المتعلمة بكاملها وصار باستطاعتهم أيضاً أولاً جمع الثروات الطائلة لانفسهم عن طريق ما يقبضونه من اثمان تعيين القضاة، ومن اثمان منح الاجازات الدراسية (٩٤) وثانياً

---

(٩١) كان هذا النظام – نظام التغيير المتكرر في التعيينات – وكما سيتضح ذلك في الصفحات التالية – يقضي باقصاء الموظفين الدينيين من وظائفهم بعد بقائهم فيها اجلاً قصيراً فقط ، وتعيين غيرهم محلهم على أن يكون للمعزولين حق التقدم بطلب التعيين اليها أو إلى غيرها ليعزلوا بعد ذلك بامد قصير أيضاً . وهذا هو المقصود بالنظام الدوري أو العزل المتكرر الذي سيأتي الكلام عنه (المترجم) . وقد اورد كوجك بيك أنه إذا ما شغرت وظيفة ما فإن المتقدمين بطلب اشغالها قد يبلغون العشرين شخصاً .

(٩٢) كانت المدة المعتادة لخدمتهم هي خمس عشرة سنة .

(٩٣) ما عدا وظيفتي شيخ الاسلام وقاضي عسكر الروميلي كانت هذه الوظائف تملأ بمن كان يشغلها من قبل ، لذلك كان من الصعب الترقية من منصب قاضي عسكر الاناضول إلى قاضي عسكر الروميلي . ولا شك في أن ازدياد سلطات الثاني على حساب الاقلال من سلطات الاول (أنظر ص ٩٣ أعلاه) كان مرتبطاً بهذه القاعدة كسبب أو نتيجة (دوهسن ج ٥٤٥/٤) .

(٩٤) عن دوهسن ج٦١٠/٤ أن كل ملا عند تعيينه يمنح شيخ الاسلام مبلغاً يسمى «بقجة بهاء» ، وكذلك يفعل مدرسو المدارس عند ترقيتهم ، وبالمثل فإن قضاة العسكر يتقاضون رسوماً معينة

الاحتفاظ لاولادهم وذوي قرباهم باحسن المناصب، ولا يمكن لاحد من خارج هذه الطبقة الجذابة أن ينفذ اليها إلا بأمر خاص من السلطان الذي كان يمارس هذا الامتياز بين حين وآخر قاصراً على أولاد الباشوات واولاد حاشيته الخاصة فقط، وكانوا يعرفون عند ذلك باسم «بيكي – ملا» تمييزاً لهم عن افراد الطبقة الارستقراطية الاصليين .

وقد انفردت هذه الطبقة الارستقراطية بالاستمرار في التمتع بامتيازاتها المتوارثة هذه دون بقية رعايا السلطان الآخرين، فمع انه لم يكن من المستبعد لبعض حاشية السلطان ومن غير المؤسسة الدينية أن يحاكوا افراد هذه الطبقة في الثراء والجاه بل وان يبزوهم في ذلك أيضاً، إلا أن موظفي الحاشية هؤلاء لم يكن لهم، بسبب كونهم من رقيق السلطان، حق توريث اولادهم ما عندهم من ثراء أو امتياز، بل كانت جل اموالهم تنتقل بعد وفاتهم – بل وقبلها احياناً – إلى خزينة السلطان في حين كانت ثروات العلماء مصونة لا تمس، وهكذا فإن تفسخ المؤسسة الدينية الذي بدأ منذ القرن السابع عشر قد اوجد هذه الطبقة الخاصة المتميزة واورثها المكانة الرفيعة التي كان علماء العصور السالفة يحتلونها عن جدارة واستحقاق .(٩٥)

ولأن من النادر أن يجد المرء بين افراد هذه الطبقة من تزود حقاً بالعلم والمعرفة لذلك كانت هذه الطبقة تجند كل ما تستطيع من قوة لمعارضة أي عمل تخشى منه أن يزيد في قوة اية فئة من فئات المجتمع العثماني . ولهذا السبب ارتبط العلماء ارتباطاً وثيقاً في اخريات القرن الثامن عشر بالانكشارية الذين لم يكونوا يعيرون الدين أي اهتمام (٩٦) والواقع أن الانكشارية لم يكونوا انفسهم موضع اهتمام العلماء وتفضيلهم وانما كان سبب ذلك هو عجز الانكشارية عن أن يكونوا اداة معارضة للحد من سلطان العلماء فقد كان اكثر ما يخيف العلماء هو ظهور قوة منافسة تحد من تفوقهم وهيمنتهم . ولما كان ظهور هذه الطبقة قد تزامن مع انهيار الطبقات الحاكمة فقد انفردوا بالسلطة، ويعتبر انتقال السلطة من المؤسسات الحاكمة إلى المؤسسة الدينية ثورة سياسية بالمعنى الصحيح .

ولكن طالما كانت الامبراطورية العثمانية قد بنيت بقوة الجيش فلا يمكن لها أن تبقى وتدوم إلا بقوته أيضاً . ولكن العلماء، وبغض النظر عن كثير من مثالبهم، كانوا آخر من يصلح للهيمنة على هذا الجيش، ولذلك فلم تكن مصلحتهم – كما راينا قبل

من القضاة والنواب وموظفي المساجد عند تعيينهم .

(٩٥) مع أن كوجك يقول انه لم يعد للعلماء في زمانه ما كان لهم في نفوس الناس من تجلة واحترام ولكن هناك شواهد على توافر هذا الاحترام في القرن الثامن عشر .

(٩٦) حول الميول الهرطقية عندالانكشارية ، أنظر المجلد الأول ص ١٠٥ وما بعدها ، وص ١٩٨-١٩٩ القادمة .

قليل - ابقاء هذا الجيش عاجزاً عن الحركة وحسب وانما كانت مصلحتهم ابقاء السلاطين انفسهم عاجزين عنها أيضاً .

ذلك أن احتفاظ السلاطين بحق عزل الملالي الكبار، ويضمنهم شيخ الاسلام نفسه، يقف عقبة - أو على الاقل عقبة محتملة - قد تحول دون بسط سيادتهم الكاملة على شؤون الدولة، ولذلك كان شيوخ الاسلام وقضاة العسكر، سواء كان ذلك عن خطة سياسية مدبرة أم مجرد رد فعل غريزي، مصممين على عدم افلات السلطان من رقابتهم الدائمة والمباشرة، والتي لا يمكنهم تحقيقها إلا بابقائه إلى جوارهم في عاصمته استانبول، ولذلك فقد قرر السلطان مصطفى الثالث أن يحذو حذو اسلافه بقيادة جيوشه في ميدان القتال . ومع صواب هذا القرار وحكمته وكان يمكن لو امكن تحقيقه أن يغير نتائج الحرب، إلا أن العلماء لم يرضوا عن هذا القرار واجبروا السلطان على عدم مغادرة العاصمة استانبول .

الواقع أن العدد الفعلي للوظائف القضائية والتدريسية وغيرها من الوظائف العلمية لم يزد كثيراً عمّا كان عليه من قبل (٩٧) ولكن عدد موظفيها - وكما مر بنا من قبل - هو الذي تضاعف عدة مرات بسبب التوزيع الدوري لهذه الوظائف لكل من يحمل مؤهلاً للتعيين، فصار مقابل كل قاض في الخدمة الفعلية عشرات غيره خارجها . لذلك اصبح هم الطبقة الارستقراطية أن تهيأ للآخرين، أو على الأقل لكبار الملالي منهم، معاشاً يكفل لهم حياة رضية .

وكانت الطريقة المتبعة لتحقيق هذا الغرض هي احياء العمل بنظام كان قد أسس من قبل، يقضي بأن يعطى المحتاجون من القضاة الكهول أو المرضى الذين لا يستطيعون اداء واجبات وظائفهم، اشرافاً صورياً على بعض الاقضية (المناطق) على أن يعينوا لادارتها الفعلية نواباً عنهم يتقاسمون معهم ما تدره الوظيفة من ايراد . وصارت هذه الوظائف - التي تسمى اورية لك (٩٨) تعطى لمن هو خارج الوظيفة من شيوخ الاسلام وكبار الملالي والتخته باشيه، وكانت هناك ملكيات أخرى مشابهة كانت تدعى «معيشت» وكانت تعطى إلى كبار مدرسي المدارس .

وكان الملالي الكبار هم المستفيدين من هذه البدع والتي كانت في الحقيقة احدى الوسائل لتأمين سيطرة طبقتهم . أما في الدرجات الصغيرة فلم توضع نصوص معينة لتنظيم امور القضاة الذين ينتظرون العودة إلى وظائفهم، ولكنهم كانوا - وبحكم المصلحة والرعاية - وثيقي الارتباط بمن هم أعلى منهم مرتبة ممن يسيطرون على

---

(٩٧) الواقع أن عدد المولوية الكبرى قد قل كما لاحظنا ذلك في ص ٩٤ .

(٩٨) اورية تعني بالتركية الشعير ، ويعني الاصطلاح مخصصات العلف ، ويطلق عليها اسم «العلوفة» .

مقاليد الامور، وكانوا يمنعون من تولي وظائف أخرى تضعف هذه الرابطة خشية أن يفقدوا مراكزهم .

وقد انتقلت إلى الاقاليم روح الاثرة وحب المال التي لم يستطع العلماء في العاصمة الحد منها – إن لم يكن قد شجعوها – فتملكت اسر المشايخ الكبار (٩٩) بالتملك أو بالالتزام الاراضي الواسعة في الارياف كما تملكوا العقارات في المدن اضافة إلى المناصب الدينية المربحة والامتيازات المغرية . وقد رويت قصص كثيرة عن علماء احبوا الدنيا «فجمعوا الثروات الطائلة» (١٠٠) . وكانوا دائمي التردد على استانبول لكي يتقدموا بطلباتهم للتعيين في الوظائف الشاغرة، وصارت الثروة هي المؤهل الأول لشغل الوظائف الدينية، ويروي الجبرتي في تاريخه قصة ظريفة توضح ما صار اليه الحال إذ قال «إن المشايخ المصريين اجتمعوا لتسمية خليفة لرئاسة بيت البكري، وكان أحسن المرشحين فقيراً فاستبعده العلماء ولكن الباشا اعترض على هذا القرار وقال أن الفقر ليس بعيب، فاحضروه والبسوه فروة سمور، واركبوه فرساً وعباءة مزركشة، وانعم عليه الباشا بثمانين الف درهم، واجرى له راتباً قدره الف قرش في كل شهر، وكان من المحتاجين للدرهم الفرد» (١٠١) ولذلك فليس من المستغرب أن يكون هؤلاء العلماء هدف التنكيت القاسي عليهم والسخرية بهم (١٠٢) وأن يثور بهم الناس ويرجموهم بالحجارة وإلى حد الموت أحياناً . (١٠٣)

وبطبيعة الحال فقد كانت العلاقة بين المؤسسة العلمية – أي الدينية – والمؤسسات الحاكمة تعكس هذه الاوضاع، فمن الجهة الأولى انبرى العلماء للدفاع عمّا حصلوا عليه من حقوق وامتيازات في وجه رغبة الحكام في التسلط والهيمنة .

---

(٩٩) من امثال عوائل البكري والشرقاوي والجبرتي في القاهرة (أنظر اخبارهم منشورة في الجبرتي) .

(١٠٠) روى عن احد الخطباء في مدينة الموصل والذي توفى عام ١٧٣٤-١٧٣٥ انه جمع ثروة اسطورية حتى انه استضاف سبعة من الامراء وجيوشهم مرة واحدة في يوم واحد ، وللزيادة من الامثلة أنظر المرادي والجبرتي (ويدعى علي بن مراد العمري الموصلي – المترجم) .

(١٠١) الجبرتي ج٢ ص ٥١٦ ، وج٣ ص ٣٨٤ .

(١٠٢) الجبرتي ج١ / ٨٤ –٨٥ ، وج٢٥٢/٣ ، والمرادي ج٢ ص ٤٧ .

(١٠٣) وفي حالة بارزة سقط شيخ الاسلام نفسه ضحية لهياج العامة . والقصة هي أن فيض الله افندي (أنظر ص ٩٦هـ٢٣) الذي كان «خوجة» السلطان مصطفى الثاني استطاع بحضوته عنده أن يحصل لنفسه على منصب شيخ الاسلام للمدة من عام ١٦٩٥-١٧٠٣ فما أن تولى المنصب حتى بدأ يوزع المناصب الكبرى على اولاده واقربائه مما اثار عليه غضب كبار علماء العاصمة الذين لم يتورع بعضهم عن الاشتراك بالثورة التي اطاحت في النهاية بعرش السلطان مصطفى الثاني وعلى أثر ذلك استدعى الثوار فيض الله افندي إلى العاصمة من منفاه في ادرنه والذي كان السلطان قد نفاه اليها مؤخراً وقتلوه بعد تعذيب كثير .

فالمؤسسة الدينية – وعلى العكس من المؤسسات التجارية والزراعية والصناعية – تدعي بحقها في المشاركة في الحكم والرقابة عليه . وهو حق وأن يكن معترفاً به لها من الجميع، إلا أنه نادراً ما كان يوضع موضع التطبيق . وكانت المؤسسة الدينية – كما قد رأينا من قبل – هي الصلة الايجابية بين الحكام والرعية، وأن العلماء هم قادة الجماهير وزعماؤهم، ولذلك فمهما اشتطوا في الواقع في مثالياتهم الاخلاقية والاجتماعية، فإن افراد السلطات الحاكمة لم يكونوا يجرؤن على النيل منها بشيء علناً وأن كانوا يستخفون بممثليها ويسخرون منهم في ما بينهم .

ومع أن الوظائف العلمية اصبحت تنتقل بالوراثة، فإن نظرة المساواة التي يبشر بها الاسلام جعلت صفوف المؤسسة مفتوحة لكل طبقة وفي كل مكان . وعلى الرغم مما القى الفساد من ظلال وشبهات حول سمعة الكبار من علماء هذه الطبقة فقد ظلوا – كمجموعة – مدركين كل الادراك لوظيفتهم الاساسية ألا وهي الحفاظ على القيم والتقاليد الدينية والاجتماعية التي توارثوها عن اسلافهم كابراً عن كابر وجيلاً بعد جيـــل .

ولا شك في أن اكثرهم كان ضيق الافق قليل المعرفة – بالعالم الخارجي على الأقل – وبالتالي فلا يستبعد أن يميلوا إلى الخلط بين دعواتهم الاجتماعية ومصالحهم الخاصة، كما هو الحال في الطبقات الأخرى، ولكن من الصعب من الجهة الثانية أن نعثر – في القرن الثامن عشر – على أية مجموعة من السكان – عدا افراد قلائل في استانبول – كانت احسن ثقافة أو اوسع علماً، واكثر اتقاناً لمصلحتها مع مصلحة الامة من طبقة العلماء، ولعل شيئاً من التقدير الغامض لهذه الحقائق كان وراء احترام الناس الفائق للعلماء . (١٠٤)

---

(١٠٤) كان للعلم في مصر مقام اعلى قبل دخول الجيش الفرنسي اليها منه بعد ذلك .. ففي العهد السابق كان يكفي الشيخ خريج الازهر أن يتولى تعليم اثنين من ابناء الفلاحين متوسطي الثراء ليعيش عيشة باذخة .. فالتلميذان يقومان بكل حاجاته ، فهما يخدمانه ويغسلان ملابسه وينظفان داره ، ويهيئان له طعامه ، ومع انهما يقاسمانه الطعام ويجالسانه في أكله ، وهو المناسبة الوحيدة التي يخلعان فيه صفة الخادم التابع إلى صفة الجليس الند ، وهما يتبعانه حيثما ذهب ، فإذا دخل الجامع خلعا له نعليه ثم البساه له ، وقد يقبلان النعل عند الخلع ، وهو في جميع الحالات يعامل مثل امير .

ويتميز الشيخ عن الاخرين بزيه الخاص وبعمامة كبيرة تدعى «المكلة» وإذا مر في طريق ما سواء كان راجلاً أم ممتطياً بغلة أم اتانا وقف الناس على جانبي الطريق ، وقد يندفعون نحوه طالبين منه الدعاء لهم بالخير والصحة . ومن يستطيع أن يظفر بهذه البركة فهو محفوظ سعيـــد .

فإذا مرّ به في الطريق رجل مسيحي وجب عليه أن يترجل من مطيته ، وإذا ما فضل العالم

ورغم تزعزع مكانة العلماء قليلاً في العصور السالفة امام صعود مكانة الدراويش وشيوخ الصوفية، فإن الاتجاه العام نحو التصوف، وبروز عائلات صوفية شهيرة من بين صفوف العلماء في القرن الثامن عشر اعادا ما كان للعلماء من مكانة وشأن . (١٠٥)

وكان الشيوخ من جانبهم حريصين على تشجيع هذا الاتجاه، إذ كان هو الاداة الرئيسية التي ترفع من مقامهم عند الحكام، وتعطي لضغوطهم عليهم الأثر المطلوب، ولذلك كانوا يظهرون امام الحكام بمظهر الزعماء المدافعين عن مصالح الجماهير، وكان علماء الازهر في القاهرة مثلاً ملاذ الناس ومرجعهم ووسيلتهم الوحيدة للوصول بطلباتهم وشكاياتهم إلى الحكام . (١٠٦)

وكان شيوخ الشام – وبضغط من السكان – هم الذين حققوا استسلام المدينة إلى محمد بك ابو الذهب في حربه مع الباشا . (١٠٧)

وإذا كانت وظيفة الشيوخ الرئيسية هي التوسط للناس عند الحكام، فقد استطاع بعض العلماء أن يرهبوا السلطات العسكرية أيضاً (١٠٨)، وقد زاد من شجاعتهم واقدامهم على الوقوف بوجه الحكام واحراجهم ما منحته لهم الاعراف السابقة من حصانة عن الحبس والعقاب ومصادرة الاموال . ومع أن بعض حالات التخاذل والجبن قد رويت أيضاً (١٠٩) فإن المعارضة المكشوفة كانت في بعض الاحيان

لسبب ما أن يذهب لشراء اللحم من الجزار بنفسه ، فإن الجزار يبدأ بتقبيل يده ثم يسلم اليه ما اشتراه ويرفض أن يذكر ثمن البضاعة ، وإنما يشرفه أن يقبض ما يتفضل الشيخ بدفعه . (و. لين . المصريون المعاصرون – ف١٠) والجبرتي في مواضيع شتى . ويشير الجبرتي أيضاً إلى الامتيازات المالية والاعفاء من رسوم الجمارك والرسوم الأخرى الممنوحة إلي كبار المشايخ ورغم أنهم كانوا يطففون في الحساب ولا يدفعون لارباب الاقلام عوائدهم المقررة عليهم بل يرون اخذها منهم (من العلماء) من الكبائر . الجبرتي ج٣ ص ٤٢٢ .

(١٠٥) أنظر ما يلي ص ٢٠٩٢٠٧ .

(١٠٦) وحتى سلطان المغرب لما اراد أن يبعث برسالة احتجاج على ما لاقاه الحجاج المغاربة من المضايقة ، عنون رسالته إلى علماء مصر (الجبرتي ج١/٢٥٩) .

(١٠٧) المرادي ج١/٥٥

(١٠٨) أنظر اخبار الشيخ الحفناوي والشيخ علي الصعيدي في الجبرتي ج١ ص ٣٣٧ و٤٧٦ ، وعبدالغني النابلسي عند المرادي ج٣ ص ٣٧ .

(١٠٩) من اطرف القصص في هذا الصدد ما رواه المرادي (ج١/٥٣) من أن باشا الشام (سليمان بلطجي) فرض على التجار التبرع بمبالغ معينة فحرض بعض العلماء التجار على الرفض مما اضطر الباشا إلى الحصول على اذن من السلطان بنفيهم إلى صيدا ، ولكن الضغط العام اضطره إلى اعادتهم إلى الشام بعد ثلاثة شهور ، كما اضطر الباشا في مهرجان عام اقيم لتكريمهم إلى الاعتذار عمّا بدر منه وإلى منحهم خلعاً سنية .

تؤدي إلى العزل والنفي . (١١٠)

وعلى كل فالظاهر مما بين ايدينا من معلومات أن هناك علاقة طيبة تقوم دائماً بين رؤساء العلماء وبين السلطات المدنية والعسكرية .

مع وجود هذه العلاقة يجب ألا ننكر أن بعض الشيوخ اندفعوا إلى ممالئة ذوي السلطان، والرغبة في ارضائهم إلى درجة تجاوزت ابسط ما تقتضيه مظاهر الكرامة واحترام الذات، وهكذا بدأت تنتشر بذور الرضوخ والاستسلام وبدأ المشايخ يكيفون انفسهم حسب مقتضيات الاحوال وعمدوا إلى السلبية والموافقة العمياء، فصاروا اتباعاً امعات بدل أن يبقوا – كما كانوا – قادة الرأي واصحاب الكلمة النافذة، وقد أدى انشغالهم بالجمع بين الدعوة الاجتماعية والتضامن وبين الدين والدولة إلى التغاضي عن كثير من المخالفات الواضحة متخذين مقاييس مزدوجة للحكم والتبرير . (١١١)

وكان أي حاكم ماكر يستطيع اللعب بغرور العلماء وحبهم للظهور فيجد من بينهم ادوات طيعة له تدفع بالاخرين إلى ايثار السكوت والسلامة (١١٢)، مما كان يدفع للشك بانهم باعوا انفسهم بثمن بخس أيضاً . (١١٣)

---

(١١٠) رفعت شكوى ضد الباشا – الجبرتي ج٢/١٢٤ ، ورفض علماء الاسكندرية الخضوع إلى رغبة الباشا بارسال تقرير كاذب – الجبرتي ج٣/٢٢٦ والمرادي ج١/٢٧٣ وج٤/٩٥ .

(١١١) كتب الجبرتي يصف مراد بك فقال انه كان قاسياً ظالماً ، ولكنه يحترم العلماء والاسلام والمسلمين (٣/١٧٠) وعن وصفه لرضوان بك أنظر (ج٣/٢٩١) وقد مدح المرادي سلطان المغول في الهند «اورانج زب بان» ليس له نظير في ملوك الاسلام وفي حسن السيرة والخوف من الله سبحانه والجد في العبادة .. ومع هذا فهو يذكر في الصفحة نفسها (وانما دون تعليق) خبر قتله لاثنين من اخوانه وحبس والده (المرادي ج١/١١٣) .

(١١٢) خلال الحرب الاهلية الطويلة الامد في مصر عام ١٧١١ حصل كل طرف من طرفي القتال على فتوى العلماء لصالحه (الجبرتي ج١/١٠٨ و٢٤٨) ولم يكن هذا الوضع مقصوراً على العلماء المصريين فقط ، فابن خلدون – وهو نفسه قاض – يحلل في مقدمته العلاقة بين السلطات الدينية والسلطات العلمانية (المدنية) .

(١١٣) ومن الامثلة البارزة في هذا الخصوص ما حدث للعلماء في المدن المقدسة في القرن التاسع عشر ، فقد عثر على وثيقة في مكة المكرمة ، وهي الآن بحوزة جامعة ليدن ، لخصت المبادىء الاساسية للمذهب الوهابي واعتبرته الدين الصحيح وما خلاه من مذاهب كفر او الحاد ، يباح دم معتنقيها واموالهم ونسائهم ، وكذلك أيضاً بالنسبة لمن لا يعتنق المذهب الوهابي . وقد وقع هذه الوثيقة الشريف غالب ومفتو المذاهب الاربعة بتاريخ ١٤ ذي القعدة عام ١٢٢٥هـ الموافق ١١/ديسمبر/كانون الاول ١٨١٠م .

كما عثر في قصر عابدين في القاهرة على رسالة مؤرخة في ١٠ محرم من عام ١٢٢٨هـ الموافق ١٣ كانون الثاني ١٨١٣م ، وجهها علماء مكة واعيانها إلى محمد علي باشا والي مصر يشكرون جهوده لتخليص البلاد المقدسة من الوهابيين الذين وصفتهم الرسالة بشر الاوصاف .

إن من الصعب أن ننكر واقع الحال، وهو هبوط مركز العلماء هبوطاً واضحاً، فرغم أنهم ظلوا يظهرون بمظهر اصحاب القوة والنفوذ، إلا أن هذه المظاهر بدأت تضعف وتنكشف عن حقيقة الحال، فقد انتهت بهم تنازلاتهم المتكررة في نهاية المطاف إلى وجوب اذعانهم للسلطة وعند ساعة الجد .

ولم يكن الوضع المزري الذي وصل اليه الشيوخ في القرن التاسع عشر نتيجة النبذ السريع للنظام الاجتماعي القديم فحسب، بل كان النتيجة المفاجئة لعملية طويلة الأمد بدأت تستنزف بالتدريج ما كان لهم من مركز ومقام .

وقد تضمنت هذه الرسالة توقيع كل من مفتي المالكية (محمد عربي البستاني) ومفتي الحنابلة في مكة (محمد بن غني) ، وهما نفسهما الذين سبق لهما أن وقعا الوثيقة الأولى .

الفصل العاشر

القانون والنظام القضائي

(١) طبيعة القانون الاسلامي

القانون الاسلامي هو خزين لمجموعات من الصيغ القانونية التي تتابعت على مدى فترة من الزمن تزيد عن الالف عام . وليس في نيتنا ان نحاول عرضا – حتى وإن كان موجزاً – لهذه الاحكام ، وبخاصة وانها اوسعت بحثاً موجزاً أو مفصلاً في عديد من الكتب (١) وانما ستكون طبيعة هذا الفصل اشبه بملاحظات عن بعض اوجه القانون الاسلامي التي اثرت تأثيراً كبيراً على بعض المشاكل التي سنبحثها في هذا الجزء والاجزاء التالية من دراستنا هذه وبخاصة ما يتعلق منها بسمتين بارزتين يتميز بهما القانون الاسلامي عن النظم القانونية في الغرب .

أولى هاتين السمتين هي أن القانون الاسلامي ليس تشريعاً تضعه الدولة ، وإنما هو ثمرة تأملات فقهية على الدولة القبول به ، بل هي تستمد شرعية وجودها منه دون أن يكون لها إلا دور محدود في وضعه أو تقرير اساليبه وقراراته .

والسمة الثانية هي أن أساس النظام الاسلامي اخلاقي وليس اساساً قانونياً أبداً فهو مستمد من الاحكام القرآنية التي تهدف إلى تنظيم السلوك الاجتماعي ، متوسلة إلى ذلك بالتأكيد على المشاعر الدينية للمسلمين دون أن تلجأ إلى فرض عقوبات معينة إلا نادرا .

وقد تحكمت هاتان السمتان في تطور الشريعة الاسلامية خلال تاريخها الطويل ولقد سبق لنا أن ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب شيئاً عن الخلاف الذي ثار في العصور الاسلامية الأولى بين الفقهاء حول مدى الزام التفسير وطرقه وشروطه وبخاصة عن امكان اللجوء إلى المحاكمات المنطقية في حل المشاكل المستجدة . وقد امكن التغلب على الصعاب التي تثيرها هذه الخلافات بالاخذ بمبدئين اولهما الاجماع الذي اعتبر مصدراً من مصادر التشريع يأتي بعد الكتاب والسنّة ، وعلى هذا فإذا

(١) عدد المؤلفان بعضاً من المصادر الالمانية والفرنسية لم نر لزوماً لذكرها هنا إذ أن المكتبة العربية تعج بمئات من الكتب والدراسات التي تتناول الشريعة وفقهها واحكامها وما إلى ذلك ولكننا من جهة أخرى سنشير إلى أهم هذه المصادر عند ورودها في ثنايا البحث علاوة على ذكرنا لها في ثبت المصادر في آخر هذا الكتاب (المترجم) .

اجمعت الأمة «الجماعة» على رأي في أمر ما اغلق باب الخلاف حول ذلك الأمر . (٢)

والمبدأ الثاني هو القبول باختلاف الآراء واعتباره نعمة من الله تعالى فزالت بذلك الكثير من حدة الخلاف .

وعلى هذا الاساس – وكما رأينا من قبل – فقد انقسم الفقهاء السنّة إلى اربعة مذاهب مستقلة هي : الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ، وكل مذهب منها يعترف باصول المذاهب الأخرى ، ويختلف عنها في التفاصيل ، وقد تسببت هذه الخلافات الفقهية والمذهبية إلى عدم وجود «قانون اسلامي» وإنما ادت إلي وجود تفسيرات مختلفة لذلك القانون . ولهذا أيضاً فقد ادت إلى وجود حكمين أو ثلاثة أو اربعة في قضية واحدة وكلها احكام شرعية نافذة يمكن الأخذ بأي منها ، وأن كان القاضي أو الفقيه ملزماً – نظرياً على الاقل – بالاخذ بالسوابق التي اقرها مذهبه .

ولم تستطع الدولة تغيير هذا الوضع ، وأن كانت تستطيع ، كما فعلت ذلك الامبراطورية العثمانية ، اختيار احد هذه المذاهب ، وحمل موظفيها على الاعتراف به رسمياً ، ونشر تطبيق احكامه في كل اقسام امبراطوريتها ، ولكنها لم تستطع أن تمنع تطبيق احكام المذاهب الأخرى ، ولا أن تنفي شرعيتها بالنسبة إلى اتباع تلك المذاهب . واكثر من هذا فإن الدولة لم تستطع أن تجمع مختارات من احكام هذه المذاهب المختلفة وتنشرها كتشريع رسمي ، ناهيك بعجز الحكومة المطلق عن المبادأة بتشريع قانون تنافس احكامه احكام الشريعة ، ذلك لأن الشريعة الاسلامية وحي سماوي ، وهو لهذا اعلى مقاماً من الدولة التي ما اوجدت في الحقيقة إلا للقيام بالحفاظ على حسن تطبيق احكام الشريعة .

ومع الاعتراف العام نظرياً بما تقدم ، إلا أن ظروفاً تاريخية عملت على دق اسفين بين الدولة والقانون مما عاد عليهما معاً باسوأ النتائج .

ففي خلال القرن الأول من تاريخ الاسلام حيث لم تكن افاق الشريعة قد اتسعت بعد ، كانت الممارسات القضائية تستند في غالب الاحيان على الاعراف العربية مدعومة بما يصدره الخلفاء الامويون من قرارات ادارية . وقد تزامن بدء ظهور الدراسات الفقهية في الاسلام مع ردود الفعل ضد تطبيق امثال هذه القواعد العرفية والادارية ، مع طغيان الرغبة في العمل على التوفيق بين القانون في النظرية والتطبيق ، وبين تطور المثل والقيم الاخلاقية للاسلام (٣) ، وكان ظهور المذاهب الاسلامية الاربعة علامة على انتصار الرأي الاسلامي ، فكانت النتيجة اعتراف الخلفاء العباسيين في

---

(٢) اجماع الأمة على رأي معين في زمن معين لا يمنعها من مراجعته وتصحيحه إذا تغيرت الظروف عملاً بالقاعدة الفقهية القائلة «تتغير الاحكام بتغير الازمان» (المترجم) .

(٣) جي . شاخت – اصول الفقه الاسلامي (اكسفورد ١٩٥٠) .

بغداد بالشريعة الاسلامية بأنها القانون الواجب العمل به ، كلية وإلى الأبد في المحاكم الشرعية .

ولكن بالرغم من هذا كله ، فقد ظلت الممارسات الادارية خارج سلطة الفقهاء تحاول غالباً وباستمرار أن تجد لها مكاناً في جوار القاضي ، فمع أن الشريعة هي القانون العام الشامل ، وأن احكامها تطبق بكل دقة وشدة في الواجبات الدينية والاحوال الشخصية فإن فروعاً أخرى من القانون المدني والقانون الجنائي غالباً ما يخضعان لسلطات أخرى .

وليس في هذا التحديد لسلطة القاضي مخالفة للشريعة الاسلامية ، فالقاضي هو مندوب السلطة المدنية ، أي السلطان ، وللسلطان أن يحد من سلطة قضاته ، وأن يحيل رعيته إلى محاكم أخرى . وعلى هذا فقد كانت النظرية والتطبيق ومنذ الأيام الأولى في خلاف مستمر وقد وجد هذا الخلاف تعبيراً له في تضارب الاحكام الفقهية المختلفة في الأمر الواحد .

وكان الضعف البارز في المحاكم الشرعية ، يبرز على اشده في القضايا الجنائية وفي الصعوبة التي تلقاها هذه المحاكم في وضع احكام القضاة موضع التنفيذ .

وللتغلب على هذا الحال فقد منحت بعض السلطات القانونية أو منحت سلطة العقاب على بعض المخالفات البسيطة إلى المحتسب بوصفه المشرف على الاسواق وعلى صيانة الاخلاق العامة (٤) ، كما منحت لبعض رجال الشرطة .(٥)

واضافة إلى ما تقدم ، فقد اقام الخلفاء العباسيون في بغداد محكمة للقضايا الكبرى ، اسموها «ديوان المظالم» ووظيفة هذا الديوان النظر في القضايا المدنية والجنائية ، ذات الخطورة الكبرى وبخاصة ما كان منها يخص رجال الادارة والجيش .

ومما يجب ملاحظته هنا أن أمثال هذه المؤسسات أو السلطات الممنوحة لها لا تمثل خروجاً على القانون فالشريعة نفسها قد تركت للسلطان أو للقاضي - بأمر السلطان - مجالاً كبيراً للتصرف في القضايا الجنائية .

وفي ديوان المظالم كان الخليفة أو السلطان أو من يمثلهما يجلس (وإلى جانبه اعتيادياً أحد القضاة الكبار) ليمارس صلاحياته في التصرف وفي ايقاع العقوبات التي يرتأيها .

اما الابتعاد عن احكام الشريعة فقد كان مصدره الممارسات الخاطئة للمحتسب

---

(٤) أنظر المجلد الأول ص ٢٩٧ و٣٠٥-٣٠٦ .

(٥) أنظر المجلد الأول ص ٣٥٧ .

ولرجال الشرطة بتجاوزهم حدود سلطاتهم وصلاحياتهم ، أو لديوان المظالم حين يدفعه الهوى أو الأوامر الادارية أو تعسفه في استعمال صلاحياته إلى مخالفة احكام الشريعة أو الخروج عنها .

وفي العهد السلجوقي عهدت المظالم إلى رجال السلطان لكنها ظلت مرتبطة بالمحاكم الادارية فيظن أنها – وإن لم يقم دليل قاطع على ذلك – ظلت خاضعة للاوامر الادارية ، وبتطور نظام الاقطاع العسكري فإن بعضاً من وظائف المظالم انتقلت إلى محاكم قاضي العسكر ، فامامه فقط يمكن محاكمة رجال الجيش النظامي وفي محكمته فقط تنظر القضايا التي تخص الاملاك . وكانت قوانين السلاطين العثمانيين والسلطات الواسعة لقاضي العسكر هما النهاية المنطقية لهذه المسيرة . (٦)

وقد أدى تدخل الدولة في شؤون القانون إلى أمر شائع في المجتمعات الدينية وهو انشقاق في الرأي بين المتطرفين من انصار الكمال التام وبين من يحاولون – لخشيتهم من وقوع الأسوأ – الابقاء على صلة ما بين الدولة والشريعة .

ويتمثل الفريق الأول بالاعداد الغفيرة من الفقهاء المسلمين الذين لم يحسوا بمشاكل السلطة وبالحاجة إلى التكيف مع المطالب العملية ، ولذا فقد ظلوا يطورون الشريعة بالاشكال التي تقررت لها من قبل . وكانت التخريجات الفقهية – في افضل معانيها – هي السمة البارزة في اسلوب تفكيرهم ، وإذ لم يهتموا بالربط بين نتائج تأملاتهم الفكرية على واقع الحياة العملية فقد استمروا سائرين على خطى النشاط الاسلامي الثقافي السائد في العصور الوسطى وباستنادهم إلى النص القرآني المنزل والمعصوم وإلى سنّة الرسول (ص) ، فقد دفعوا بالمنهج الأستدلالي والتحليل المنطقي إلى اقصى حدودهما .

ومع الاعتراف بجدية غالبية العلماء ، وصدق نواياهم ، فإن التخريجات القانونية إن فقدت صلتها بالواقع تنقلب إلى مجرد سفسطة لا نفع فيها . ولذلك فقد صار ينظر ويوماً بعد يوم إلى هذه التخريجات على أنها مجرد حلول مثالية ، ولا يقع الخطأ في هذا الصدد على عاتق الفقهاء ، وانما يستشف من فقرة للغزالي سبق أن اشرنا اليها يعزو فيها السبب إلى تدهور احوال العصر . (٧)

ومع هذا فقد ظل هذا النظام المثالي هو القانون السائد ، فالرأي الفقهي أو الفتوى حتى إذا صدرت عن ابسط الفقهاء ، تصير إذا وافق عليها اغلبية الفقهاء هي الحكم الشرعي أو حكم القانون في محاكم الامبراطورية جمعاء من دون حاجة إلى موافقة السلطان ، ولا حتى موافقة شيخ الاسلام عليه . وقد قامت جماعة من العلماء

---

(٦) أنظر المجلد الأول ص ٤٣ .

(٧) أنظر المجلد الاول ص ٥١ ، والغزالي كتاب احياء علوم الدين ج٢ ص ١٢٤ .

الهنود في اخريات القرن السابع عشر بجمع فتاوي المذهب الحنفي واسموها بـ«الفتاوي العالم كيرية» ، فاشتهرت في الاقطار الحجازية والمصرية والشامية والرومية، وصارت مرجعاً للمفتين والقضاة في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر . (٨)

ولكن ليس هذا هو كل السبب في عدم تطور الشريعة ، وإنما السبب الأكبر يعود إلى ظروف نشأتها ، فالاوربيون يعتبرون القرآن كتاب قانون ، ومحمداً مشرعاً قانونياً ، ومع أن مصادر القانون الاسلامي – أي احكام الشريعة كما قلنا من قبل – هو القرآن الكريم وما ثبت من سنّة الرسول (ص) ، فإن هذا الرأي الاوربي لا يستند على اساس متين ، فليس في القرآن من القانون – بمعناه الضيق – اكثر مما في الانجيل منه . وأن الاحكام المنسوبة إلى محمد (ص) في احاديثه يعترف حتى انصار محمد انفسهم على أنها ذات طبيعة غامضة ، فمع أن محمد (ص) «شرع» في بعض الاحيان ، فانه لم يضع صيغاً أو نصوصاً قانونية ، وانما دل على السلوك الصائب ونهى عن السلوك الخاطىء ، وحتى أكثر آيات القرآن ذكراً للعقوبات القانونية تتضمن ارشادات اخلاقية وتنتهي باستنهاض المشاعر الدينية .

وقد وجدت روح هذا التشريع استجابة من فقهاء المدينة والعراق في القرن الثاني الهجري فاعطوا الشريعة شكلها النهائي . وكانت قيمهم ومقاييسهم دينية – اخلاقية أيضاً . وقد أدت آراؤهم هذه وعلى مر العصور إلى اضفاء سمة اخلاقية على الاشكال القانونية وصارت الاعمال تصنف شرعاً إلى اعمال مطلوبة ومندوبة ومباحة ومكروهة وممنوعة ومحرمة .

وعلى ذلك فيمكن القول أن الشريعة هي مجموعة واجبات على المسلم أن يؤديها وعقاب من لا تؤديها في اكثر الاحيان عقاب ديني وليس مدنياً ، وفي بعض الاحيان فلا عقاب عليه مطلقاً .

ولكن في حين أن القانون الاسلامي لم يفقد حتى في صوره المتأخره صفته الاخلاقية فقد تعرض لخطر يمكن أن يتعرض له كل نظام تستمر فيه التأملات الفقهية في منأي عن واقع الأمور .

والمثاليه الاسلامية في فكرة العدالة نفسها اقرب إلى فكرة العدالة في القانون الانكليزي العام منها إلى ما في التشريعات الرومانية ، أي أنها في الحين الذي تعترف فيه كل الاعتراف بحقوق الفرد فانها تضع في نفس الوقت مصلحة الجماعة نصب عينيها .

---

(٨) المرادي ج٤ ص ١١٤ . وقد أمر بجمعها السلطان محمد اورنك زيب سلطان الهند المتوفى عام ١١١٨هـ – ١٧٠٦م .

وقد اعترفت المذاهب الاسلامية بهذا المبدأ ، واطلقت عليها اسماء مختلفة مثل الاستحسان أو الاستصلاح [٩] ولكن فقهاء العصور المتأخرة المتشددين حاولوا – وعلى أسس منهجية – أما نفي الشرعية عنها ، أو حصرها بعدد محدود من حالات معينة ، ومع أن الواقع أنهم لم ينجحوا في هذا المضمار كل النجاح لاسباب سنعود إلى تبيانها بعد قليل ، إلا أن مناقشاتهم وبحوثهم أدت في العروض الأخيرة للشريعة إلى زيادة الصلابة والتشدد والتي يعتبرهما الكتاب الاسلاميون سمتها الأولى .

ومن الطرف الثاني فقد كان على رجال الشريعة الذين تحملوا مسؤولية تطويعها للحالات العملية كالقضاة في محاكمهم الشرعية ، أن يوفقوا بين هذه المبادىء المثالية وبين الظروف الواقعية لزمانهم ومكانهم ، وأن يدفعوا ثمن ذلك وهو – كما سبق أن بينا ذلك من قبل [١٠] – فقدانهم بعضاً من احترام رفاقهم الأكثر تشدداً لهم ، ولم تكن اعمال التوفيق هذه نتيجة تدخل الدولة في الأمر . بل كانت على الأكثر ضرورات قانونية عملية فرضت نفسها على القضاة .

فقد كان على الفقهاء المسلمين – ومنذ عهود الاسلام الأولى – أن يأخذوا في الحسبان – وحتى دون رضاهم – تنوع الاعراف الجارية بين الناس الذين دخلوا الامبراطورية الاسلامية ، واختلافها باختلاف مكانهم من هذه الامبراطورية . وقد غطت الشرعية من الوجهة النظرية على هذه العادات والاعراف وطغت عليها ولذلك فقد كان من أولى مهام الفقهاء أن يترجموا هذه النظرية إلى واقع عملي .

ولكن مقتضيات الادارة غالباً ما تتعارض مع قيمهم المثالية ، ولذلك فإن منفذي القانون (أي القضاة) كانوا في كثير من الاحيان يجدون أن من الاعدل – ومن الاسهل ولا شك – الأخذ ببعض الاعراف المحلية وأن لم تتفق دائماً مع احكام الشريعة . وعلى هذا فقد بدأت احكام المحاكم الشرعية في مختلف بقاع الامبراطورية تتطعم بالعادات والاعراف السائدة في تلك البقاع . [١١]

ولعل مما كان يرضي ضمائر القضاة لجؤهم إلى بعض الشروط وبعض الحيل القانونية أي التفسيرات التي تطوع حرفية القانون لمقتضيات حالات معينة ، وهذه الاصطلاحات ليست على قدر من الشناعة ، كما تبدو ، وكما يصورها مستهجنوها من الفقهاء المتطرفين ، وعلى كل حال ففي كثير من الاحوال لا يكون تطبيق القانون العرفي المحلي بيد القاضي دائماً وانما قد تفرضه عليه السلطات الزمنية .

---

(٩) ومنها أيضاً سد الذرائع (المترجم) .

(١٠) أنظر ص ٨٧ مما سبق .

(١١) يطبق هذا الاجراء بالنسبة للعقود والالتزامات ، ويجب عدم المبالغة في أهميته إذ كان اثر العرف في قضايا الاحوال الشخصية اقل بكثير من اثر الشريعة فيها .

وخلال القرون الأولى كان تطبيق الأوامر الادارية يبرر على نفس المنوال ، ولكن بتضاؤل أثر الفقهاء على الاعمال الادارية اضطر الفقهاء للأخذ بنظرية الاكراه أو الضرورة في بعض الممارسات التي تتعارض قليلاً أو كثيراً مع أحكام الشريعة .

ولأن القضاة كانوا في اغلب الاحيان على علاقة مع دوائر ومحاكم أخرى سبق أن ذكرناها في هذا الفصل ، فلذلك كان من الصعب وضع حد فاصل بين القواعد القانونية والاوامر الادارية . وفي مصر ، وفي عهد سلاطين المماليك كان القضاة يطبقون احكام الشريعة ، واحكام قانون جنائي - غير رسمي مبني على الضرورة أو السياسة أما الجديد الذي قدمه السلاطين العثمانيون فهو أن التفرقة بين الشريعة والقانون الاداري اصبحت مقننة واضحة بصدور القوانين نامة . ورغم كبير اهتمامهم بالتنظيم الصحيح للمحاكم الشرعية في ممتلكاتهم ، فإنهم مع هذا لم يترددوا في اصدار عدد كبير من الاوامر والقواعد والعقوبات التي تتعارض مع حرفية النص الشرعي كما كان يفسرها الفقهاء الاوائل .(١٢)

ولتلخيص ما تقدم ، فيمكن القول أن الشريعة في شكلها التقليدي ظلت في وجدان المسلمين مثالاً اخلاقياً أكثر منه قانوناً بالمعنى الضيق للقانون ، وهو المثال الذي كان المجتمع الاسلامي يطمح أن يكونه . في حين أن ممارسة المحاكم عكست المدى الذي تبعد به كل جماعة اسلامية عن المثل الأعلى . ولكن هذا لا يعني عجز الشريعة عن التكيف والتغيير لتواجه متغيرات الظروف .

فمن الحق أنه لا يمكن القول - نظرياً على الأقل - أنه يمكن تغيير احكام الشريعة ولكن مع تداول احكامها جيلاً بعد جيل فإن ما صار منها غيرقابل للتطبيق أهمل وزال وحلت محله احكام جديدة . وقد يعمد فقيه ما إلى بعث حكم قديم عفى عليه الزمن بحجة الابقاء على السنّة حية . ولكن عمله هذا يقابل بالمعارضة لا بالثناء .

وليس من شيء في الحياة الشرقية يبدو غريباً على الغربيين أكثر من قدرة الشريعة على التكيف . هذه الشريعة التي لا شكل ينظمها ، ومع هذ فهي ملأى بالصيغ والاشكال وهذا القضاء الذي يبقى حراً دون أن يفقد القدرة على النظر إلى الظروف المتغيرة وإلى الشعور الشخصي بالحق والباطل .

فالنظام القانوني الاسلامي - كما رأينا - قد احتوى على طبقة من الفقهاء العمليين وهم المفتون الذين كانت وظيفتهم الأساسية قيادة وتطبيق مسيرة التكيف هذه.

وقد دفع الشكل الجامد - ظاهرياً - للشريعة وقيامها على مبادىء ثابته غير قابلة للتغيير ، الباحثين الاوربيين إلى أن ينسبوا لها صفة الصلابة وعدم القدرة على

---

(١٢) اجازت قوانين السلاطين وضع غرامات مالية بدل العقاب الجسدي في اعمال السرقة والزنا وشرب الخمر وغيرها وهي احكام لا تجيزها الشريعة .

التكيف وبالتالي اعتبارها نظاماً بالياً وعقبة في سبيل التقدم ، وسنعود إلى بحث هذا النقد في الوقت المناسب ، ولكن بالنسبة لاهدافنا الحالية فيكفينا أن نقول أن الصلابة الظاهرية للشريعة الاسلامية تخفي تحتها قدراً كبيراً من المرونة التي ساعدتها على مواجهة حاجات السكان الخاضعين لاحكامها .

لم يكن في الامكان تحقيق هذه المثالية دوماً ، ولكن تحقيقها كان اسهل بروح التعاون في المجتمع الاسلامي الذي اشرنا اليها مراراً حيث تعرف كل جماعة صغيرة نسبياً مصالحها وتحققها بسهولة ، وأن الفرد باعتماده الواضح على الجماعة وتقارب علاقته مع اعضائها الأخرين تجعلانه يشعر بارتباط مصلحته بمصلحة الجماعة ككل . وعلى ذلك فهناك سمة بارزة في تطبيق القانون الاسلامي هي ملاحظة مدى علاقة كل قضية بالمصلحة العامة للجماعة صغيرة كانت أم كبيرة . وهذا يخالف كل المخالفة لفكرة العدالة عند الغربيين والتي استطاعت باهدافها الاخلاقية وعقوباتها أن ترضي الوازع الاخلاقي عند الافراد .

(٢) القضـــاة

سبق لنا أن قلنا في الفصل الأول أن اقرار الشريعة ونشرها والحفاظ عليها كانت من أهم اهداف السلاطين العثمانيين ، بعد أن كادت سلطة الشريعة أن تتلاشى أيام اسلافهم سلاطين المماليك في سوريا ومصر .

فعلى الرغم من اهتمام سلاطين المماليك باحاطة انفسهم بالعلماء والمشايخ ورغم تعيينهم قضاة للمذاهب الاربعة واصطحابهم لهم في مواكبهم اثناء فتوحهم في بلاد الشام ، فقد كانت هذه كلها مظاهر خارجية تحاول أن تخفي رغبة الحكام بسط سيطرتهم والانتقاص من امتيازات القضاة وبالتالي تغليب القانون السياسي على احكام الشريعة . ولذلك فقد كان للسيطرة العثمانية على هذه البلاد أثر نافع مباشر ، إذ عاد للمحاكم الشرعية سابق شمولها ونفوذها وبرعاية الدولة وحمايتها لها مع تحديد بسيط سببه القوانين السلطانية .

في بحثنا في الفصل السابق عن تنظيمات العلماء تطرقنا إلى جهود السلاطين في اعادة تنظيم الخدمات القضائية في الامبراطورية على أساس هرمي يتربع في قمته شيخ الاسلام وقاضيا العسكر في الروميلي والاناضول . ويليهم في الدرجة الثانية الملالي الكبار الذين يشغلون وظيفة قاضي القضاة في العاصمة وفي الحرمين الشريفين وفي بورصة وادنه والشام والقاهرة والمراكز الأخرى (١٣) . وتحت هذه الدرجة

---

(١٣) كان قاضي القضاة في مدن الولايات وبخاصة في القاهرة يضفى عليه احياناً ومحلياً فقط لقب (قاضي عسكر) .

يأتي الملالي الصغار في درجتين ،تضم اعلاهما قاضي بغداد وقاضي ديار بكر، وتضم الأخرى القضاة العاديين ونوابهم .

وكان هؤلاء القضاة العاديون ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة اقسام هي : الاوربية والاسيوية والمصرية . وكان قضاة آسيا ومصر يعينون من قبل قاضي عسكر الاناضول ، في حين يعين قاضي عسكر الروميلي قضاة اوربا والامارات الافريقية الشمالية وجزيرة القرم .

وكانت هذه الاقسام الثلاثة مستقلة منفصلة فلا يجوز نقل القاضي من قسم منها إلى قسم آخر . وكان هذا النظام معقداً كل التعقيد ، فكان في كل قسم من هذه الاقسام درجات متصاعدة يسعى قضاة ذلك القسم للوصول إلى اعلاها .

فكان في القسم الاوربي تسع درجات ، كانت التاسعة وهي اعلى الدرجات تتكون من الـ«ستي روميلي» أي الستة . وكان القسم الاسيوي يحتوي على عشر ، والقسم المصري يحتوي على ست ، وكانت الدرجة العليا الثانية في كلا القسمين تسمى «الموصل» وكانت اعلاها تسمى ستة الاناضول أو ستة مصر . (١٤)

وكان التعيين لهذه الوظائف ، حتى منتصف القرن الثامن عشر ، يتم على أساس سنوي (١٥) ، ويقتصر على القضاة الذين يتكلمون اللغة التركية فقط (١٦) ، ويعينون كلهم من قبل قاضي عسكر الاناضول أو الروميلي ، ويظلون مسؤولين تجاهه لا أمام قاضي القضاة المحلي .

وكان على القضاة المعينين في الاقاليم أن يقيموا حيث عينوا ، ما عدا اثنين من القضاة الكبار ، من كلا القسمين ، فيكون مقامهما في العاصمة ويعمل القاضي من القسم الاوربي مستشاراً قضائياً لقاضي عسكر الروميلي ، ويعمل القاضي الاسيوي مستشاراً قضائياً لقاضي عسكر الاناضول ، وكانا يعرفان باسم «تخته باشي» أي الأولان في القائمة ، ولم يكن من المستغرب أن يقضي القاضي العثماني كل حياته في منصبه هذا . (١٧)

---

(١٤) يبدو وكأن لكل قسم من هذه الاقسام في الاصل درجة عليا واحدة فيها ستة قضاة ، وأن القسم الاوربي له درجتان أقل ، وللقسم الاناضولي (الاسيوي) ثمان درجات . وكان في الستة الروميلي ثلاثة عشر قاضياً ، وفي الستة الاناضولي خمسة عشر قاضياً ، وفي المصري ستة قضاة .

(١٥) كانوا في الاصل يعينون لمدى الحياة ، ثم صاروا اعتباراً من نهاية القرن السابع عشر يعينون سنوياً وذلك لمنع الفساد الذي يولده البقاء الطويل في مركز واحد ولتسهيل تعيين عشرات المرشحين . أنظر الفصل التاسع ص ١٠٦ .

(١٦) ولكن يظهر من كتاب المرادي أن بعض العلماء المحليين كانوا يعينون لهذه المناصب أيضاً .

(١٧) الجبرتي ج٤ ص ٢٦٠ ، ويذكر المرادي أن قاضياً بدمشق قضى في وظيفته خمس سنوات .

ولم يكن الميري يستوفى من القضاة وانما كان عليهم أن يدفعوا مبلغاً معيناً من المال عند التعيين وعند التثبيت إذا اريد تمديد بقائهم في الوظيفة [18] ، وقد وضعت هذه الرسوم حين كانت موارد القضايا تعد بمئات الاوقجات فقط ، ولذا لا يمكن أن تقارن بما كان يدفعه الطامحون إلى الوظيفة في القرن الثامن عشر . وكانت وظائف القضاة مثل غيرها من الوظائف التي تمنح بالالتزام ، إن لم يكن باعلى الاسعار ، ففي مبلغ مجز ، ولهذا فقد كان قاضي قضاة مصر يدفع إلى شيخ الاسلام عشرة الآف بارة كل شهر علاوة على مبلغ غير محدد يدفع إلى قاضي عسكر الاناضول ، ويقال أن قاضي دمشق دفع ما بين ٣٠ إلى ٤٠ الف كلبي (دوكات) ثمناً لوظيفته . [19]

ولأن المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي في ارجاء الامبراطورية كافة ، فالحكومة نفسها تقوم بتعيين قضاة الحنفية ولا تعترف الحكومة في القضايا القانونية إلا باحكامهم فقط . فإذا كانت اكثرية السكان في بلد ما تعتنق مذهباً آخر غير المذهب الحنفي - كما هو الحال في مصر وسوريا [20]- فإن السلطات المحلية في ذلك البلد تخول بالاعتراف باحد الفقهاء المحليين البارزين من كل مذهب كقاض لافراد مذهبه[21] ولكنا لا نعرف مدى صلاحيات هؤلاء القضاة وطبيعة علاقاتهم مع القاضي الحنفي ، وكذلك الأمر مع قضاة الشيعة ، وفي لبنان يعين أمير الدروز القضاة الدرزيين.

عند استلام رئيس القضاة أو القضاة وظائفهم ، يبدأون بتعيين نواب لهم يقدر عددهم حسب العرف المحلي . ومما تجدر ملاحظته هنا هو التغيير الكبير في مفاهيم الادارة العثمانية ، ففي حين كانت قوانين السلطان سليمان تمنع القضاة وبصورة حازمة باتة من بيع حق القضاء إلى نوابهم ، وتأمر باشا مصر بطرد كل من يجده قد ارتكب هذا العمل الشائن ، نجد الآن قضاة القاهرة يمنحون بفرمانات تعيينهم حق اختيار العدد الذي يجدوه مناسباً من النواب .

---

(١٨) كانت هذه الرسوم تقارب الـ٢٥٠ اوقجة عند التعيين و١٥٠ اوقجة عند التثبيت .

(١٩) الكلبي كما مر بنا هو تحريف لكلمة دوكات الايطالية ومعناها الكلب ، وكانت اسماً لقطعة ذهبية تحمل صورة كلب - المترجم .

(٢٠) اكثر السكان في مصر العليا وسوريا من الشوافع . أما مصر السفلى وبعض اقسام في سوريا فمالكيون . أما الحنابلة فاكثرهم في مدينة نابلس ، وتوجد فئات قليلة منهم في المدن السورية والعراقية مثل دمشق وبعلبك وبغداد . ولكنهم اختفوا تماماً في مصر كما يقول الجبرتي ج٤ ص ٢٢٩ .

(٢١) كان هناك قاض شافعي في الشام وآخر في الموصل (المرادي ج٤ ص ٦٩ و١٢٦) وقاض مالكي وثالث حنبلي . ولكن هذه المناصب الغيت في اخريات القرن الثامن عشر في مصر ويذهب الجبرتي أن سحب الاعتراف من هذه المذاهب الثلاثة تم اثناء الاحتلال التركي ، أي بعد عام ١١٨٢هـ .

وكان النواب في القرن الثامن عشر على اصناف مختلفة ، فمن المحتمل أن يكون النواب قد استخدموا ليمثلوا الملا أو القاضي في المناطق الصغيرة وتسمى النواحي (جمع ناحية) داخل مولويته أو قضائه ، وكانت المولوية الواحدة تضم عدداً كبيراً من هذه النواحي فمن ذلك مثلاً أن مولوية ايوب كانت في منتصف القرن السابع عشر تحتوي على ست وعشرين ناحية ، وتحتوي مولوية غالاته على ما لا يقل عن اربع واربعين ناحية .

وكان لقاضي العسكر في القاهرة احدى عشر نائباً يعمل تسعة منهم في جهات متفرقة في المدينة ، ويعمل العاشر في بولاق ، والحادي عشر في مصر القديمة ، ويتقاضى كل منهم راتباً شهرياً محدداً لقاء عمله (٢٢) وتكاد كل المدن الأخرى ، وحتى الصغيرة منها تنقسم إلى نيابات فكانت في حلب مثلاً أربع نيابات ، وصارت امثال هذه النيابات تسمى في الايام المتأخرة بـ«قاضي نائبي» أي نائب القاضي تمييزاً لها عن النيابات التي يعهد اليها بتصريف اعمال القاضي في مركز عمله والتي صارت تسمى «باب نائبي» أي نائب الباب نسبة إلى باب السلطان .

وكان الملا أو القاضي إذا غاب عن مقر عمله عين احد النواب وكيلاً عنه ، وكان يطلق على امثال هؤلاء اسم ملا وكيلي أو قاضي وكيلي ، أي وكيل الملا أو القاضي .

وقد سبق أن علمنا أن القضاء يمنح في بعض الاقضية إلى العلماء المتقاعدين كمورد للعيش (ادرية لك) أو العلوفة ، أي أن لهؤلاء العلماء حق اخذ الايراد الذي تدره المحاكم لانفسهم ولهم بالتالي أن يتقاسموه مع النواب الذين يعينونهم لاداء الوظائف القضائية بدلاً عنهم .

ويعين الملا أو القاضي النواب الذين يريدهم للعمل معه على أن يؤيد التعيين واحداً أو اكثر من قضاة العسكر ، وعلى العكس من القضاة فإن خدمة النواب ومهامهم لم تتعين بقانون ولذلك فلا نظام للترفيع عندهم ، كما عند الآخرين ، ولأن النواب يختارون عادة – ولكن ليس دائماً – من العلماء المحليين الذين يشترون البقاء في وظائفهم من كل قاض جديد عند تعيينه ، ولذلك فإن الاستمرار في الخدمة القضائية كان مضموناً رغم تغيير القضاة في بعض الاحيان . (٢٣)

---

(٢٢) يبلغ راتب الواحد منهم حوالي ٩٠٠ بارة في الشهر ، الجبرتي ج٣ ص ٥١٢ .

(٢٣) ذكر جابرول انه رغم عدم العلم بصورة قاطعة بثمن النيابة فان معدله لم يكن يزيد عن ٤٠ الف بارة بالسنة . وقد روى الجبرتي (ج٤ ص ٦٦) عن احد الشيوخ الذي اشترى نيابة مدنية ابيار بضع وعشر سنين ، وقد جمع ثروة عظيمة وكان قد تولى احد مماليكه نيابة القضاء أيضاً . وقد تولى المؤرخ الدمشقي محمد امين المحبي نيابة القضاء في مكة والقاهرة ، وقد عين احد قضاة الشام الاتراك اخاه نائباً عنه ، كما كان من الممكن تعيين غير العلماء لمنصب النيابة . المرادي ج١ ص ٣٠ و١٩٦ ، وج٤ ص ٨٦ .

وإلى جانب النيابة هناك وظيفة مربحة أخرى ، وهي وظيفة القسام والتي كانت تشترى من القاضي بمبلغ جزيل . (٢٤)

وكان للقضاة بموجب اعراف قديمة ، أن يتقاضوا رسماً قدره ٥ر٢ بالمائة من موضوع التقاضي على أساس أنه نفقات المحكمة (٢٥) ، وكان هذا الرسم يستقطع من مبلغ الدعوى إن أمكن ذلك وإلا وجب على الطرف الرابح للدعوى دفعه (٢٦) . وكانت للقضاة بعض العوائد من محاسبات نظار الاوقاف والعزل والتولية ، ولهم شهريات على المحاكم التابعة لهم . (٢٧)

واضافة إلى اعمال القضاء فقد كان للقضاة الكبار منهم ، وكل في منطقته ، الاشراف على الجوامع والمساجد والاوقاف المخصصة لتلك الجوامع والمساجد أو الاغراض الخيرية الأخرى وحين يتطلب التعيين في وظائف التدريس إلى براءة ، وكما هو الحال في دمشق ، فإن للقاضي أن يعهد بالمنصب إلى المرشحين شريطة تأييد ذلك من استانبول . (٢٨)

ولم تكن مهام القاضي في النظام العثماني قاصرة على الاعمال القضائية فحسب بل كان عليه إلى حد ما الاشراف على سير الادارة أيضاً ، ولهذا فقد عهد لقضاة المدن الساحلية في مصر ألاشراف على اعمال دوائر الجمارك وأن يؤيدوا الحسابات قبل تقديمها للباشا ، ويدعى القضاة للعمل كمحكمين في الخصومات المتكررة بين الاطراف المتنافسة وحتى بين الباشوات المتنافسين ، وكان لهم الحق في بعض الاحيان خلع الباشا (٢٩) ، وفي حالة عدم وجود وال معين تعيينا صحيحاً

---

(٢٤) الجبرتي ج٧ ص ٣٥٣ .

(٢٥) إذ المفروض نظرياً أن القاضي يدفع اجور العاملين في المحكمة من خدم وكتبة ومترجمين وما إلى ذلك . وقد ذكر الجبرتي (ج٣ ص ٥١٢) «أن القضايا لمثل العلماء والأمراء ، فبالمسامحة والاكرام» .

(٢٦) كان هذا هو المبدأ العام في بلاد المسلمين ، ومن مساوئه تشجيع عديمي الذمة على اقامة دعاوى باطلة وبمبالغ طائلة ضد الغير وبخاصة ضد غير المسلمين لمجرد الرغبة في استخلاص الرسوم منهم قسراً . الجبرتي ج ٧ ص ٣٥٤ .

(٢٧) يقول السيد مصطفى (ج١ ص ٢٠) أن الرواتب التي خصصت للقضاة في أول الأمر كانت من الضآلة بحيث ظهرت الحاجة أيام بايزيد لدعم هذه الرواتب باساليب غير مرغوب فيها ولذلك فقد وضعت رسوم محددة يتقاضاها القاضي مقابل ما يقوم به من اعمال التوثيق وأنظر الجبرتي ج٣ ص ٥١٣ .

(٢٨) يحدث في بعض الاحيان أن تمنح البراءات الصادرة من استانبول راساً ولمنصب واحد إلى اكثر من شخص واحد . المرادي ج١ ص ٢٥١ و٢٦٠ ، وج٢ ص ١٥١ .

(٢٩) مثل خلعهم احمد باشا الجزار في ولايته الأولى للشام .

فللقضاة أن يتولوا تدوير الامور في المدينة أو الولاية . (٣٠)

وعلى هذا ، واذ تهيأت للقضاة الوسائل المتعددة للاثراء وجمع المال فقد اسرعوا إلى استغلالها والانتفاع منها ، ولا شك في أن نظاماً يقوم على اساس التعيين السنوي وعلى اطلاق الحرية للقضاة لشراء وظائفهم وبيعها ، لم يكن يقصد به القضاء على الفساد بل المقصود به هو خلق الفساد ونشره على ابشع صوره . وكذلك فليس هناك من شك أيضاً بأن آثار التفسخ العام بين الطبقات العليا من رجال العلم والذي اتينا على وصفه في الفصل السابق كانت ، مع الأسف ، في ذروتها المفجعة ، وقد حدث أن نظام الاعاشة الاوربه لك معاشت أو العلوفة الذي كان يسمح به للقضاة أن يعهدوا بادارة القضاء إلى نوابهم ، قد تطور بمضي الزمن . وتجاوز تطبيقه القضاة المعزولين الذين اوجد هذا النظام من اجلهم إلى غيرهم أيضاً (٣١) فمن ذلك مثلاً سريانه على ابناء الملالي الكبار فقد كانوا – كما علمنا ذلك من قبل – يمنحون براءات التعيين لوظائف المخرج ، وهم ما زالوا اطفالاً غير قادرين بطبيعة الحال على اداء ما يناط بهم من مهام حتى وأن رغبوا في ذلك ، ولهذا فلم يكن امامهم من حل إلا تعيين من يؤدي الوظيفة نيابة عنهم ولهذا فقد كثرت مناصب النيابة أو الوكالة مثل وكيل الملا أو نائب القاضي والتي اشرنا اليها قبل قليل . (٣٢)

ولم يقتصر تعيين الوكلاء أو النواب للقضاة من رتبة المخرج بل تعدته إلى الملالي الكبار الذين كانت مراكز وظائفهم في الاقاليم والولايات والذين كانوا يفضلون – بطبيعة الحال – الاقامة في العاصمة ما دام في الامكان ارسال وكيل عنهم إلى المدن التي يجب أن يذهبوا اليها بانفسهم . وقد حذا هذا الحذو أيضاً عوائل المشايخ في عواصم الولايات أيضاً (٣٣) ، وكان الاستثناء الوحيد لهذا النظام قضاة المدينة المنورة ومكة المكرمة ، إذ اعتبر من غير اللائق ألا يجلس القضاة انفسهم في مراكز القضاء . ومما زاد الطين بلة هو أن كثيراً من هؤلاء النواب أو الوكلاء لا يملكون شيئاً ذا بال من الثقافة القانونية بل وأن البعض منهم لم يكن من رجال العلم اصلاً . (٣٤)

ومما يجب أن يلاحظ هنا أنه ما دامت هذه الاجور التي يتقاضاها القضاة عن

---

(٣٠) كما حدث لقاضي دمشق عند وفاة الجزار باشا . وقد أيد شرعية تولي القاضي مهام الولاية عند موت الوالي الفقيه الحنفي ابن نسيم في كتابه «الاشباه والنظائر» ص ٥٥ (استانبول ١٢٩٠هـ) .

(٣١) أنظر ص ١١٥ مما سبق من هذا الكتاب .

(٣٢) أنظر ما سبق ص ١٣١ من هذا الكتاب .

(٣٣) عدد المرادي عدداً من شيوخ سوريا ممن تولوا القضاء على طريق الاوربه لك – ج١ ص ١٧٦ وج٢ ص ١٢٨ ، وج٣ ص ٣ و٤٣ .

(٣٤) أنظر ص ١٣١ مما سبق .

موضوع التقاضي هو مورد رزقهم الوحيد ، فمن المؤكد اذن يكون استخلاص هذه الاجور وجمعها مصدر تعسف القضاة وجورهم [٣٥] ولهذا كانت نسب هذه الاجور ترتفع وتزداد بشتى الحجج والمبررات حتى وصلت نسبتها إلى حوالي ٨ أو ١٠ بالمائة من قيمة الدعوى . وكان ضحايا هذا الابتزاز هم ارباب الحرف والاغنياء أو عبيد الباب أو المماليك انفسهم .

ومع هذا فقد كان من النادر أن يؤدي غلاء هذه الاجور إلى حرمان الفقراء من حق التقاضي ، فعدا عن أن الطرف الرابح للدعوى يتكفل بدفع نفقاتها فإن التقاليد جرت على أن المحاكم لا تهمل ابداً شكاوى الفقراء . [٣٦]

واضافة إلى هذا فيجب ألا ننسى أن عدداً كبيراً من الخلافات العادية لا تصل إلى القاضي أو نائبه مطلقاً . فقد رأينا من قبل أن القرى والجماعات المهنية وغيرهما لهم هيئات تحكيمية وأن نزاعاتهم الداخلية يفصل فيها شيخ القرية ، أو رئيس الجماعة، وسوف نرى في ما سيلي انهم حين يحتاجون إلى فتوى أو رأي فانهم يفضلون الرجوع إلى العلماء والمفتين من ابناء بلدهم . [٣٧]

ويضاف إلى هذا أيضاً أن المخالفات الاخلاقية أو الخارجة عن العرف الاجتماعي كانت تعاقب آنياً وبالموت العاجل في اكثر الاحيان دون أي تدخل من أية سلطة قضائية أو تنفيذية وبخاصة بين الجماعات التي تحافظ على التقاليد البدوية ، وتشمل هذه المخالفات قضايا الزنا والفجور ، فإذا ما فرطت فتاة قروية بعفتها ، أخذها ابوها أو اقاربها إلى الصحراء حيث يقتلونها دون ضجة أو ضوضاء . أما الزوجة الخائنة فمصيرها وربما مصير خليلها معها أيضاً أن تستقر جثتاهما في قاع الانهار . [٣٨]

إن استمرار العمل بالقواعد العرفية القبلية ، حيث تضع الجماعة لنفسها قيمها

---

(٣٥) قذف احد القضاة في حلب بالحجارة لجوره وتعسفه في فرض الاجور . أنظر الجبرتي ج١ ص٥٢٠ .

(٣٦) ومع هذا فقد اكد الجبرتي (ج٧ ص ٣٥٣) أن القضاة الذين يأتون من استانبول أيام الأمراء المصريين والمماليك ، كانت لهم عوائد وقوانين قديمة لا يتعدونها ، ولكنه يذكر أيضاً قضية (حدثت عام ١٨٠٧ أيام محمد علي) لشخص معين «لم يحسن سبك دعواه وخصوصاً كونه مفلساً وخالياً من النقود والتي لا بد منها الآن في الجعالات والبراطيل والوسايط ، وارباب الاحكام ووسايلهم» ج٧ ص ٢٥١ .

(٣٧) وخاصة بعد أن اصبحت المحاكم تقتصر على تطبيق المذهب الحنفي فقط ، في حين أن غالبية سكان مصر وسوريا هم من الشافعية والمالكية ، كما سبق أن ذكرنا .

(٣٨) هناك شواهد كثيرة تشير إلى استمرار العمل وحتى الآن بهذه العقوبات في ارياف مصر وسوريا والعراق ، رغم عدم اقرار الشريعة لها .

وقوانينها الشرعية وتطبقها بين افرادها بصرف النظر عن الاشكال والنصوص القانونية التي تضعها السلطات يعتبر سمة بارزة من سمات الكيان الاجتماعي التقليدي لشعوب غربي آسيا وشمال افريقيا ، رغم ما قد يؤدي اليه قانون الاخذ بالثأر من نزاعات دموية مستمرة تصل في بعض الاحيان إلى حال من الحرب المعلنة والمبيدة على كل حال .

وكانت المحاكم الشرعية تعتبر – نظرياً على الأقل – أهلاً للنظر والبت في جميع فروع القانون ، إذ لم يعرف الفقهاء المسلمون التمييز بين القانون العام والخاص أو المدني والجنائي وبقية فروع القانون الأخرى ، كما كانت اهلا أيضاً لتطبيقه على كل الطبقات من الباشا حتى الفلاح ، إلا أن هناك ، في واقع الحال ، قيوداً مهمة تحد من قدرتها ومن مداها بسبب وجود المحاكم والقواعد العرفية لكثير من الجماعات ، وكان اشد هذه القيود سوءاً من حيث عدم شرعيته ومخالفته للقانون مبدئياً وواقعياً هو تعسف السلطات الادارية والعسكرية في الاحكام الجنائية ، وكانت هذه في الواقع هي نقطة الضعف الرئيسية في النظم القضائية في جميع البلاد الاسلامية . فقد سبق لنا أن رأينا أن الخلفاء والسلاطين اقاموا لانفسهم ، ومنذ اقدم الازمان ، وإلى جانب المحاكم الشرعية ، مؤسسات ادارية وخاصة تحت اشراف السلطان ورقابته ، تقوم بتنفيذ ما يعهد به اليها من وظائف وقد كان لهذه المؤسسات الادارية فضل كبير في حفظ الأمن والنظام في البلاد .

ولكن الضعف المتكرر الذي اظهرته المؤسسات العامة تجاه ازدياد سلطات المؤسسة العسكرية ادى مراراً إلى ازدياد اعمالها التعسفية ، فصار القادة العسكريون والموظفون الكبار ، بل وحتى صغار الضباط يأمرون بالعقاب وتنفيذه ، دون محاكمة بل وفي اغلب الحالات ، دون استدعاء المتهمين امامهم لمحاسبتهم عن اعمالهم .

وكانت النتيجة الأولى لهذا الحال قيام قنوات متعددة متخاصمة متداخلة من الصلاحيات القضائية ، وكانت النتيجة الثانية وهي الأهم بالنسبة إلى نتائجها على مستوى المعنويات العامة ، هو أن صلاحيات ايقاع العقوبة – وبخاصة على أيدي الجهات العسكرية – لم يعد يحمل معني الادانة والشجب أو التقليل من قدر من فرضت عليه العقوبة ، بل صار يعتبر ضحية للتحكم الاداري بدلاً من أن يكون قد عوقب على ما قدمت أو جنت يداه .(٣٩)

وكما ذكرنا من قبل (٤٠) فقد حاول سلاطين آل عثمان بوضعهم «القوانين» انهاء

(٣٩) قال اوليا افندي : أن المحتسب كثيراً ما كان ينهال بالضرب المبرح على الباعة بحجة غشهم في الميزان .

(٤٠) ص ١٢٣ من هذا الكتاب .

حالات التعسف والمظالم هذه واصلاح الجهاز الاداري والمحاكم الادارية بتحديد صلاحياتها وتحديد العقوبات المخولة بايقاعها . ولا يمكن لقانون ما أن يكون اكثر حزماً من قانون السلطان سليمان في مصر في تحريم بربرية الكاشفين والرؤساء العرب والاشخاص الآخرين الذين يقتلون الفلاحين ثم يصادرون املاكهم دون ما سبب بل وحرم القانون على الكاشف فرض أية غرامة مالية أو ايقاع أذى جسماني بالفلاحين إلا بأمر من القاضي (٤١) وعلى الباشا تقع مهمة مراقبة تنفيذ هذه الاوامر وعدم الخروج عنها . أما القاضي الذي يحابي المخالفين فيعزل من وظيفتة ويحبس(٤٢) وكذلك ورغم ايداع مهمة حفظ الأمن في المدن إلى الصوباشي (أي رئيس الشرطة) ، فقد منع من النظر والبت في القضايا وانما عليه أن يحيلها إلى القاضي الذي يحكم بها وفق احكام الشريعة . وكان الديوان هو المحكمة العليا في مصر ويعمل لا على انه محكمة عسكرية وحسب ، بل وكمحكمة للاستئناف تطبق أحكام القانون العثماني الرسمي ، أي الشريعة وقوانين السلاطين . (٤٣)

ولكن ليس من المعلوم تماماً الحد أو المدى الذي روعيت فيه احكام هذه القوانين، ولكن المعلوم قطعاً أن هذه القوانين شأنها شأن كل المحاولات السابقة للقضاء على فوضى اللاشرعية ، انتهت آجلاً أو عاجلاً إلى الاهمال والنسيان .

ولقد هال المراقبين الغربيين استخفاف العساكر والشرطة واستهتارهم بالروح البشرية ، وكانت درجة هذا الاستهتار تختلف بطبيعة الحال من مكان إلى آخر (٤٤) ولكن عجز السلطات المحلية عن حماية السكان من الظلم والطغيان تثبته كثرة استرحاماتهم للباب العالي ، وتثبته في مصر اقدام شيخ البلد عثمان ذو الفقار في عام ١٧٤٣ على اعادة محاكم المظالم إذ جعل في بيته محكمة للرجال وأخرى للنساء .(٤٥)

وقد وصف اسلوب التقاضي واجراداته المستر اي . دبليو . لين كما يلي (٤٦) :

---

(٤١) رغم أن الشريعة لا تقر الغرامة ، فقد اقرتها القوانين نامة .

(٤٢) نص القانون نامة على سجن القاضي المخالف هو بحد ذاته مخالف للشريعة .

(٤٣) بالنسبة للشق الأخير (أنظر المجلد الأول ص ٢٠٢) فإن الديوان اخذ مكان محاكم المظالم التي يرأسها السلاطين أو ممثلوهم ، وحضور القاضي - بحكم وظيفته - وممثل الشريعة الأخرين كاعضاء في الديوان يجب أن لا يؤخذ - بطبيعة الحال - دليلاً على أن الديوان هو بمثابة محكمة شرعية .

(٤٤) ذكرت امثلة على احتجاج قاضي دمشق على قتل العسكر للناس بالجملة . ميشيل داماس ص٣٠ و١٣٧ .

(٤٥) الجبرتي ج١ ص ٢٦٤ .

(٤٦) مصر المعاصرة فصل ٥ ، ومع أن وصف لين يشير إلى عهد محمد علي فليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الاجراءات في القرن السابع عشر كانت تختلف عن هذا .

«حين يريد شخص ما أن يرفع دعوى ضد طرف آخر ، شخصاً كان أم جماعة، في المحكمة فإنه يذهب اولاً إلى الباش رسول (وهو رئيس المحضرين) ويطلب منه أن يرسل رسولاً لتوقيف المتهم ويقبض الرسول مقابل ذلك قرشاً أو اثنين يتقاسمهما سراً مع رئيسه . ثم يحضر المدعي والمدعى عليه إلى صالة المحكمة ، وهي بهو كبير يطل على ساحة واسعة وله واجهة مفتوحة تتكون من سلسلة من اعمدة واقواس (٤٧) ويجلس في المحكمة عدة موظفين يسمون الشهود (جمع شاهد) (٤٨) ووظيفتهم سماع وكتابة محضر الدعوى موضوع التقاضي ويعملون تحت اشراف الباش كاتب أو رئيس الكتاب، ويشرح المدعي إلى أحد الشهود قضيته فيقوم الشاهد بكتابة ملخصها ، ويقبض قرشاً أو اثنين اجراً عن عمله هذا .

فإذا كانت القضية بسيطة واعترف المتهم أو المدعى عليه بها فإن الشاهد يصدر الحكم فيها (٤٩) وإلا أنه يقدم طرفي الدعوى إلى النائب الذي يعقد المحكمة في غرفة داخلية . فإذا سمع النائب اقوال الطرفين طلب من المدعي أن يحصل على فتوى من مفتي الحنفية ، والذي يتقاضى عن فتواه اجراً لا يقل بأي حال من الاحوال عن العشرة قروش ، وقد يصل احياناً إلى اكثر من مائة أو مائتين قرش هذه هي الاجراءات المتبعة في جميع القضايا عدا البسيطة منها فإنها تحسم دون اشكال كبير ، وعدا القضايا المهمة جداً والشديدة التعقيد . فتنظر الدعوى في امثال هذه القضايا في غرفة القاضي حيث يحضر المحاكمة القاضي والنائب ومفتي الحنفية الذي يدعى لسماع الدعوى واعطاء الرأي فيها ، وقد يدعى احياناً ، وفي القضايا الهامة جداً ، بعض العلماء أيضاً . ويستمع المفتي إلى الدعوى ويكتب حكمه أو فتواه فيها . ويقدمها للقاضي لاثبات ختمه على الحكم (مقابل جعل بسيط) وهذه هي كل وظيفة القاضي في كل القضايا» .

وفي ما عدا استحصال الرسوم غير المصرح بها ، فإن الفساد الرئيسي في القضاء مصدره نظرية البينات السائدة في المحاكم الاسلامية ، إذ يشترط أن يقف طرفا الادعاء في المحكمة ، ولكن بينة الاثبات تقع على طرف واحد فقط ، هو المدعي ، إذ عليه أن يقدم شاهدين على الاقل يشترط فيهما أن يكونا حسني السمعة والسلوك ،

---

(٤٧) امثال هذه الصالونات ما تزال موجودة في بيت القاضي في القاهرة وفي مساكن المماليك في باب زويلة .

(٤٨) الشاهد ويسمى العدل (وجمعها عدول) موظف قضائي اقل رتبة من القاضي والمفتي ويقوم بالوظائف الكتابية في المحكمة ويسمى أيضاً الكاتب وتعهد اليه في بعض الاحيان تقسيم التركات فيحصل منها بطرق ليست شريفة دوماً على ثروات طائلة . الجبرتي ج٢ ص ١٧٧ .

(٤٩) بعد اصدار الشاهد للحكم يقدمه للقاضي لختمه مقابل مبلغ زهيد يسمى رسم الامضاء . (الجبرتي ج٣ ص ٥١٢) .

أما الشهادات التحريرية والوثائق فلا تقبل إلا في حالات خاصة جداً . (٥٠)

فإذا وجد القاضي أن شهادات الشهود وافية بالمرام حكم للمدعي بما ادعى فيه وأن لم يجدها كافية فلا يطلب من المدعي عليه شهوداً ، وانما عليه أن يبرأ نفسه باليمين ، فإذا اقسم ببراءته رفضت القضية . وقد تختلف اجراءات المحاكمة حسب تقدير القاضي ، ولكن لا مجال مطلقاً للموازنة بين البينات . وعلى هذا فالشهادة الشفوية هي العنصر الفعال في كل قضية ، والصعوبة الوحيدة في هذا الصدد هو في تحديد من تقبل شهادته أو من لا تقبل شهادته من الاشخاص . ولذلك فإن شهادة الاقارب لا تقبل بوجه عام ، وكذلك شهادة العبيد ، كما لا تقبل شهادة المالك لصالح عبده . وتعتبر شهادة المرأتين موازية لشهادة رجل واحد . وبصورة عامة لا تقبل شهادة غير المسلم ضد المسلم إلا بتحفظ شديد ولا تقبل أبداً في القضايا الهامة .

وقد تكون المبادىء التي تقوم عليها هذه التحديدات مقبولة إلى حد ما ، ولكن هذه التحديدات تصل في بعض الاحيان إلى غمط العدالة واحكامها ، وخاصة وإن اداء اليمين أمر هين إلا عند أهل التقوى والورع . وكان الخلل الاكبر في مجرى العدالة هو سهولة شراء الشهود الزور ، وكان هذا أمراً شائعاً في جميع الاقطار . (٥١)

وقد تضمن قانون نامة السلطان سليمان على كثير من النصوص التي تمنع الاشخاص المفسدين من الاضرار في سير العدالة ، وتهدد القضاة الذين يسمحون بذلك بالطرد والعقاب . وكان سلوك بعض القضاة ، وخاصة من كان منهم في مراكز صغيرة يستحق قسطاً من اللوم ، ومن أغرب ما يروى في هذا الصدد أن قاضياً في حلب عزل من الخدمة عام ١٨١٣ لانه كان يعامل وجوه الناس واعيانهم ، بل وحتى الوالي ، معاملة الناس العاديين ، وفي ذات مرة فلت الأمر من يده فلطم المفتي على وجهه .(٥٢)

ولا تقتصر مهمة القاضي على الفصل بالدعاوى ، ولكنها كانت تمتد إلى جميع العقود المدنية مهما كان نوعها . وكان القاضي أو نائبه هو المدقق والمسجل وهو الذي يرأس مراسم الزواج ، وهو الذي يشرف على ادارة اموال اليتامى والقاصرين ، ولهذا فقد كانت مهمة المحكمة الشرعية واسعة شاملة ومعقدة في بعض الاحيان . وبالنسبة للقانون والعرف فما من قضية تنظر عند اكثر من قاض واحد ، فقرار المحكمة الأولى التي نظرت القضية قرار نهائي ، ولا محل للنظر فيه من قبل محكمة أعلى ، إذ ليس

(٥٠) لا شك أن البينات التحريرية كالعقود والوقفيات أقوى حجة من شهادات الشهود . (المترجم)

(٥١) توافق مفتي دمشق مع القاضي فاصدر القاضي حكماً بالتعزير ضد احد الاشخاص ، بالاستناد إلى شهادة شهود زور . والذين شهدوا عليه ، فلم تطل مدتهم إذ ماتوا جميعاً . المرادي ج١ ص ٢٠٦ .

(٥٢) كامل الغازي – نهر الذهب في تاريخ حلب – القاهرة ١٣٤٠هـ – ج٣ ص ٣٢٠ .

هناك محكمة أعلى مركزاً من الأخرى .

ومع أن نقل دعوى فصلت فيها محكمة ما إلى محكمة أخرى أمر غير جائز شرعاً ، فيبدو أن هذه العادة كانت معروفة في مصر ، إذ نجد أن حسن باشا القبطان اصدر عام ١٧٨٦ أمراً بمنع هذا الاجراء (٥٣) . وفي فترة الاحتلال الفرنسي لمصر كانت محاكم قاضي العسكر تعمل كمحاكم استئناف لقرارات المحاكم التابعة له .

وكما رأينا في ما تقدم من صفحات هذا الكتاب فإن مخالفة القانون محاباة لارباب المال والجاه أو لمن يدفع من المال اكثر من غيره ، وإن كان أمراً معروفاً ، إلا أنه – حسب ما توحيه البيانات المتيسرة – لم يكن على درجة كبيرة من الشمول والانتشار كما يزعم المؤلفون الغربيون ، فقد كان سلوك القضاة يخضع لرقابتين احداهما خارجية والأخرى داخلية .

فالرقابة الخارجية ليس مصدرها صرامة اجراءات الاشراف الرسمي ، سواء كان من السلطات المدنية أو من هيئات قضائية اعلى ، وانما كان مصدرها توقي حسد منافسيهم من القضاة والعلماء . فمع السماح ضمنا للقضاة بهامش صغير للتصرف ، ولكن المغالاة فيه قد تؤدي إلى فقدان السمعة والوظيفة ، وربما القليل الذي جمعه بالسحت ، وقد دأب المشايخ من اقدم العصور على الوقوف موقف الانتقاد من القضاة ونعتهم بالانتهازيين ، وكان المتزمتون وبخاصة الصوفيون منهم ، يرددون دوماً نصيحة الغزالي بوجوب الابتعاد عنهم .

وفي النظام العثماني زادت الهوة اتساعاً بين العالم والقاضي في البلاد العربية بسبب جهل العالم اللغة التركية ، ورغم أن مصادرنا تذكر اخباراً كثيرة عن علاقات ودية طيبة بين القضاة والعلماء المحليين في اكثر من بلد واحد ، فإن المصادر نفسها تفصح عن خلاف ذلك أيضاً . (٥٤)

ومع هذا فهناك ضابط آخر يحد من التحكم في الاحكام هو أن العرف والتقاليد قد ارسيا السوابق لجميع القضاة تقريباً فلم يعد للقاضي من عمل إلا التصديق على الفتوى التي يصدرها المفتي .

ولكن وفي نهاية المطاف فإن الضمان الأكبر هو اخلاقيات القضاة انفسهم واخلاقيات المجتمع . والذين يميلون إلى التقليل من شأن هذا العامل سيجدون دون عناء امثلة كثيرة لتأييد وجهة نظرهم ولكن مجرد بقاء النظام ورضى الناس عنه يعنيان أن هذه الأمثلة يجب ألا تؤخذ على أنها الأمر الطاغي على النظام كله .

(٥٣) إن من كانت له دعوى وانقضت حكومتها في الايام السابقة لا تعاد ولا تسمع ثانية ، وسبب ذلك تسلط الناس على بعضهم في التداعي (الجبرتي ج١ ص ٦٤٩) .

(٥٤) يلاحظ المجال الضيق الذي تشغله اخبار القضاة في كتاب الجبرتي .

وسنعود إلى بحث هذه النقطة عند البحث عن جوهر الثقافة الدينية ومثالياتها ويكفي هنا أن نقول أن هذه الروح وهذه المثاليات لم تكن غير ذات اثر على النظام القضائي .

(٣) المفتـــون

يتضمن النظام القانوني الاسلامي ، إلى جانب القضاة ، صنفا آخر من القانونيين هم : المفتون . ولقد سبق ورأينا أن الشريعة لم تكن قانونا مشرعاً ، وانما كانت مجموعة ابحاث عن واجبات المسلم كونت على مر القرون النتاج الضخم من الابحاث القانونية .

وفي القرون الأولى من تاريخ الاسلام حين كانت هذه الابحاث في بداياتها ، كانت تثور مشاكل جديدة مختلف عليها ، وتتطلب احكاماً قاطعة موثوقة ، وسدا لهذه الحاجة كان بعض الفقهاء البارزين «يجهدون» انفسهم في استنباط الحكم المناسب لهذه المشاكل مسترشدين بالمصدرين الاساسيين للتشريع الاسلامي وهما الكتاب والسنة ، وقياساً على سوابق أخرى مشابهة ، ولهذا سمي هؤلاء بالمجتهدين ، وقد ادت خلافاتهم في بعض الاحيان في ما يتوصلون اليه من احكام إلى ظهور المذاهب المختلفة في الاسلام .

ولكن ما أن ظهرت هذه المذاهب حتى بدأت حرية العلماء في الاجتهاد تتناقص تدريجياً إذ صار عليهم بعد الآن أن يوفقوا بين احكامهم وبين المبادىء التي يقرها المذهب الذي يتبعونه ثم ما لبثت – بعد قرون قليلة – أن الغيت حرية الاجتهاد هذه تماماً ، إذ «اقفل» باب الاجتهاد (٥٥) ولم يعد العلماء الذين تطلب اراؤهم في قضايا الخلاف مجتهدين وانما صاروا مقلدين ، أي صار عليهم في سعيهم لايجاد الحلول للمسائل المعروضة ، إلا يخرجوا عن السوابق التي قررها ائمة مذهبهم .

وبطبيعة الحال فإن هذه السوابق تتضمن النصوص الاساسية لكل مذهب من المذاهب ، وتضيف الاجيال المتعاقبة عليها كثيراً من الشروح والهوامش . ولم يكن يتطلب من الفقيه أو العالم الذي يستفتى في قضية شرعية إلا الاستيعاب التام لهذه النصوص ليستطيع أن يستدل على السابقة المناسبة لكل مقام .

ويضع السائل عادة مشكلته في جمل وجيزة دقيقة ، فتاتيه الفتوى أو الحكم الشرعي ، وقد لا يتجاوز كلمة «نعم» أو «لا» .

---

(٥٥) أنظر المجلد الأول ص ٤٣ .

ومن الناحية النظرية الصرفة ، فإن كل عالم بالشرع أهل لأن يعطي رايه كتابة أو شفاها في ما يسأل عنه من أمور . ولكن كثرة الابحاث القانونية وتراكم الفتاوى والاراء ومناقشة السوابق وتزايدها المتواصل استوجبت وجود علماء ينصرفون إلى دراستها والتخصص فيها ، وقد تميز هؤلاء العلماء عن غيرهم بلقب «المفتين» .

ومن الناحية النظرية الصرفة أيضاً ، فإن المفتي – وكما قلنا من قبل – لا يستطيع أن يأتي بحكم جديد ، وإنما يصوغ جوابه على أسس من القواعد والسوابق الموضوعة . ولكن الواقع من الناحية العملية أن المفتي حين يختار السوابق المناسبة ويصد عن غيرها التي لم تعد صالحة للتطبيق ، فانه في عمله هذا يكيف أو يطور الشريعة وفق ما قد استجد من ظروف .

وعلى العكس من القاضي الذي يتولى منصبه بتفويض من الحاكم الزمني الذي يستطيع أن يستغني عن خدماته حين يشاء ، فإن المفتي يتمتع بصورة عامة بمركز اختياري وخاص ، ولكن الحاجات الحكومية اقتضت وجود مفتين رسميين ، لهذا فقد اختير عدد من العلماء الاكفاء المرموقين ، ومنحوا منصب الافتاء بصفة رسمية .

وفي عهد السلاطين المماليك في مصر كان يعين لكل مذهب من المذاهب الاربعة مفت يشارك المفتين الاربعة في الاعمال القضائية في «دار العدل» الذي كان يقام في كل عاصمة من عواصم الاقاليم وكان هؤلاء المفتون يلون قضاة العسكر في القدم .

أما في الدولة العثمانية ، فقد كان مفتي استانبول – كما سبق بيان ذلك (٥٦) – أكبر شخصية دينية في الامبراطورية ، وكان يدعى بـ«شيخ الاسلام» .

وفي عهد سليمان العظيم اضيفت إلى تنظيمات القضاة في انحاء الامبراطورية تنظيمات مماثلة للمفتين ، ولكن لأن المفتين لا يتقاضون رواتب ، ولأنهم نظرياً متساوون في العلم والكفاءة فليس لهم ما للقضاة من درجات يترقون من واحدة إلى أخرى ، فلهذا وذاك ظل تنظيمهم حراً ، وظلوا يتمتعون بشيء من الاستقلال .

وقد صار لكل مدينة من المدن الرئيسية في الامبراطورية مفت خاص يعينه شيخ الاسلام (٥٧) ، وكذلك الأمر مع الاقضية في المقاطعات فالتعيين فيها يجب أن يحظى بتأييد شيخ الاسلام أو السلطات المحلية وحسب العرف المحلي .

وكانت وظائف الافتاء في الولايات مفتوحة للعلماء ، الذين اكملوا في مدارس استانبول الدراسات المطلوبة للتأهيل لمنصب كبار الملالي وكذلك للعلماء الذين درسوا

---

(٥٦) أنظر ما سبق ص ٨٩ .

(٥٧) كان اختصاص شيخ الاسلام يمتد إلى ادرنة وبورصة ، وكذلك استانبول ، ولم تكن للمدينتين الاوليتين مفت خاص بكل منهما ، وإنما لهما ممثل عن الشيخ .

في مدارس بلادهم . وكقاعدة عامة فوظيفة الافتاء وظيفة دائمة مدى العمر .(٥٨)

ولأن الاتراك اختاروا المذهب الحنفي ، فقد ندر وجود من يعتنق المذاهب الأخرى في بلاد الامبراطورية «الاصلية» (٥٩) ولكن الأمر في مصر وسوريا والحجاز كان على خلاف ذلك . وعلى هذا فما من مدينة من مدن هذه الاقاليم كانت تخلو من مفتٍ على المذهب الحنفي بالدرجة الأولى ، وبالاضافة إلى ذلك فقد تضم بعض المدن المهمة الكبرى في هذه الاقاليم مفتياً أو اثنين أو ثلاثة على مذهب أو اكثر من المذاهب الثلاثة الأخرى .

والمفتون في جميع انحاء البلاد يلون القضاة في المركز والمقام ، ولكنهم يتقدمون على نواب القضاة ، وفي بعض المدن الصغيرة التي لم يعين لها مفت يقوم القاضي نفسه بالافتاء حين يطلب منه ذلك .

تختلف درجة الحرية التي يتمتع بها المفتون باختلاف الاقاليم ، ويمكن القول بوجه عام أن قسطهم من الحرية في البلاد العربية ، وبخاصة مصر ، اكثر منه في بقية انحاء الامبراطورية . ففي مصر كان علماء المذهبين الحنفي والشافعي يرشحون المفتي المطلوب تعيينه لمذهبيهما وتقوم السلطات المدنية بتأييد الترشيح والاعتراف به . وكان لهؤلاء مندوبون وممثلون في كل المدن الكبرى ، ومع ذلك فإذا كثر عدد العلماء في مدينة ما فمن المحتمل أن يختاروا من بينهم مفتياً لها .

وقد سجلت حالات متعددة ازيح فيها المفتي بأمر من السلطة المحلية وإن كان الظاهر أن مثل هذا الاجراء ما كان يتم إلا بموافقة الشيوخ الكبار . (٦٠)

أما في سوريا فمع أن مفتي الحنفية كان يختار بصورة عامة (مع استثناءات بسيطة) (٦١) من بين الشيوخ المحليين فإنه كان يعتبر موظفاً من موظفي الدولة ذلك لأن شيوخ واعيان البلد بعد أن يختاروا المفتي – عادة من بين ابناء العوائل المعروفة – يرفعون هذا الاختيار إلى استانبول للموافقة عليه ، وكثيراً ما كان الباب العالي يغير المفتي المختار بآخر .(٦٢)

---

(٥٨) لأن المفتي العادي لا يعين فلا مجال للاستغناء عن خدمته ، وإنما قد يوقف عن العمل ، وقد روى المرادي أن بعض الشيوخ الذين عينوا للافتاء ظلوا في نفس البلدة مدة خمسة واربعين عاماً . (المرادي ج٣ ص ٣٠٣ .

(٥٩) أي البلاد التركية قبل التوسع العثماني في اوربا وآسيا . (المترجم)

(٦٠) أنظر عن حبس مفتي الحنفية في مصر . الجبرتي ج١ ص ٥١٢ ، وعزل مفتي آخر ج١ ص ٥٤٢ ، وج٣ ص ٢٧٤ .

(٦١) المرادي ج٢ ص ١٠١ .

(٦٢) المرادي ج٢ ص ٨٤ .

وكان على الشخص المختار أن يدعم ترشيحه بالهدايا المعتادة إلى شيخ الاسلام ، وقد رويت حالات متعددة لمرشحين ذهبوا إلى استانبول للمطالبة بالمنصب لانفسهم ، ومنهم من استطاع أن يفوز بالمنصب رغم وجود المفتي في منصبه . (٦٣)

وهناك حالة أخرى استطاع بها احدهم أن يستصدر أمراً بنفي مفتي الشام والحلول محله بالافتاء ، ولكن أهل الشام قاموا ضد باشا الشام فاضطر إلى الغاء اوامره واعادة المفتي السابق إلى عمله . (٦٤)

وعلى كل حال فقد كانت مثل هذه الحالات نادرة الوقوع ، وكان الأصل ان تنتقل وظيفة الافتاء بالوراثة ، وقد ظلت ثلاثة اجيال من عائلة المرادي تتولى الافتاء في دمشق في اواخر القرن (٦٥) ، وقبل ذلك تولت الافتاء عائلة العمادي ، وتولى بنو الاسكداري الافتاء في المدنية مدة طويلة . (٦٦)

وفي مدن الولايات كان اختيار المفتين يتم من قبل شيوخ البلد ، فأما مفتو الحنفية فتؤخذ بالنسبة لهم موافقة الباب العالي على تعيينهم ، أما مفتو المذاهب الأخرى فيكتفي بموافقة الولاة المحليين . (٦٧)

ومما تجدر الاشارة اليه أن جماعات الاشراف كان لهم مفتوهم (٦٨) ولكل حسب مذهبه . وقد رفع مقام المفتي على مقام القاضي في نظر رجال الدين ، وأن كان الأول لا يأخذ راتباً عن عمله . ولكن الواقع هو أن المفتي يتقاضى أجراً من السائل يتناسب ووضعه المالي (٦٩) ، ومن النادر أن نجد ذكراً لمفتٍ ما رفض باصرار قبول هذا الاجـــر.(٧٠)

---

(٦٣) المرادي ج٢ ص ٦ و١٣ وهناك حالة فريدة تولى احد الشيوخ افتاء الحنفية بدمشق من غير طلب ولا تعرض ج١ ص ٢٥٧ ، ومن جهة ثانية فإن الشيخ صالح بن ابراهيم (ت١١٧٠هـ – ١٧٥٧م) لم يتول منصب الافتاء رغم الاعتراف له بانه كان «عديم النظير في فقه ابي حنيفه ، المرادي ج٢ ص ٢٠٨ .

(٦٤) وقد اغتيل مفتي بعلبك عام ١١٢٤هـ – ١٧١٢م . المرادي ج٢ ص ٢٨٢ ، وج٤ ص ٥٣ .

(٦٥) كان المؤرخ المرادي ثاني هذه الاجيال ، أما الثالث فقد اغتيل عام ١٨٠٣م بأمر من احمد باشا الجزار الذي كان قد استدعي إلى استانبول لمحاسبته عن اعماله فأمر وكيله في دمشق بقتل المفتي اخذاً بالثـــار .

(٦٦) المرادي ج١ ص ٢٢٢ ، وج٢ ص ١١ و٢٨٢ ، وج٣ ص ١٣٤ و١٩٦ ، وج٤ ص ١٧ .

(٦٧) ذكر المرادي حالتين فريدتين ، إذ جمع فيهما بين افتاء المذهبين الحنفي والشافعي معاً في حلب، ج٤ ص ١٧ .

(٦٨) أنظر ما سبق ص ٩٨-٩٩ .

(٦٩) أنظر ما تقدم ص ١٣٧ .

(٧٠) الجبرتي ج٣ ص ٢٣٤ .

وهذا الاجر إذا ما دعم بدخل آخر للمفتي قد يأتيه عن قيامه بالتدريس أو وظائف دينية أخرى كان كافياً لمعيشة المفتي في المدن الصغيرة ، إلا أن المفتين في المدن الكبرى كان لهم موضع ممتاز خاص . فالظاهر أن السلطات العثمانية كانت تمارس نوعاً من الاشراف المالي عن طريق منحهم المعاشات أو بعض المناصب الادارية والدينية الفخرية .

كما يبدو أنه كان من المعتاد لمفتي الحنفية في دمشق أن يتولى منصب رئيس المدينة وهناك اشارة إلى بعض المفتين الذين كانت لهم الملكانات بالاضافة إلى تولى القضاء عن طريق الأوربه لك – أي المعاش – (٧١) ، وهناك أيضاً امثله عن اشتغال المفتي كنائب في المحاكم (٧٢) ولذلك فليس من المستغرب أن نجد من بينهم من تملك الثروات الضخمة ، وبهذا فقد اخفقوا مع الأسف في الحفاظ على المثل التي كان من صميم واجبهم الحفاظ عليها .

وكانت اعمالهم تعهد إلى وكلاء أو معاونين يطلق عليهم اسم امناء – جمع أمين – الفتوى . وهم يشبهون إلى حد ما امناء الفتوى عند شيخ الاسلام في استانبول.(٧٣)

وفي مثل هذه الظروف (ورغم ما روى عن احد مفتي الحنفية في الشام من أنه كان يحذّر معاونيه من اخذ الرشوة) فقد تزعزعت الثقة بصرامة الرقابة على سير القضاء وضمان عدالته ، والتي يفترض في المفتي أن يمارسهما في المحاكم الشرعية ، هذا إذا اخذنا الكل بجريرة البعض .

واخيراً وبالرغم من اتجاه النظام العثماني الواضح نحو تطبيق حرية المشايخ والفقهاء وحصر اداء الوظائف القضائية بمن يعين رسمياً لها ، فلم يكن بالامكان تجاهل الاعراف التقليدية تجاهلاً تاماً . فقد كان من الشائع في مصر مثلاً أن يمارس المشايخ مهام القضاء والافتاء في مناطقهم ، وكان ذلك وسيلة العيش الوحيدة للبعض منهم ، وكان من الواضح أن الحرفيين والقرويين يفضلون حسم قضاياهم بهذا الشكل على تدخل المحاكم الرسمية في امورهم (٧٤) ، بل كانوا غالباً ما يصدرون اليهم الأوامر للنظر في قضايا سبق أن فصلت فيها المحاكم الشرعية . (٧٥)

---

(٧١) عن اوربه لك ، أنظر ما تقدم ص ١١٥ ، ومن عام ١٧٢٣ رتب لمفتي الشافعية في القدس راتب يتقاضاه من ثلاثة اديرة مسيحية هناك . المرادي ج٣ ص ٢٠٩ .

(٧٢) المرادي ج١ ص ٦٣ ، وج٣ ص ٨٣ ، وهناك مفتي للمدينة استقال من الافتاء ليتولى نيابة المحاكم . المرادي ج٤ ص ٢٤٠ .

(٧٣) المرادي ج٢ ص ٢٤ و٢٢٩ ، وج٤ ص ٢٤٥ ، يذكر مفتياً للمالكية كان أميناً للفتوى لمفتي الحنفية .

(٧٤) الجبرتي ج١ ص ٤١٣ و٤٢٠ و٥٥٠ و٥٦٣ . والمرادي ج١ ص ١٤٥ .

(٧٥) الجبرتي ج٣ ص ٢٣٤ .

الفصل الحادي عشر

نظام التعليم

يعتبر نظام التعليم العماد الرئيس للمؤسسة الدينية الذي يكمن فيه سر تأثيرها على السلطات الزمنية . فمنذ القرون الأولى في تاريخ الاسلام بدأ رجال الدين صراعاً ربحوه في النهاية من أجل السيطرة على نظام التعليم . ومنذ أن تأسست الدولة العثمانية ، إن لم يكن قبل ذلك بامد طويل ، صار نظام التعليم الاساسي المتيسر في كل البلدان هو النظام لا القائم فقط على أسس دينية فحسب وانما المتضمن أيضاً كل الاوامر والنواهي الدينية .

وقد كانت مدارس تعليم القرآن الكريم (١) هي الاساس العام الذي قامت عليه كل انواع الدراسات الأخرى من عسكرية أو ادارية أو فنية ، ناهيك بالدراسات الفقهية والصوفية . وليس ثمة أمر ادل على أهمية هذه المدارس وخطورة مهماتها من تسارع الاجيال المتعاقبة من المحسنين وذوي الثراء للاهتمام بالاكثار منها والحفاظ عليها ، ولعل ما من مؤسسة اجتماعية أخرى نجحت فيها الروح الشمولية للاسلام نجاحاً باهراً في نشر الاتساق في عرض البلاد وطولها في مستوى التعليم واساليبه من النيجر فالنيل وحتى نهر السند مثل نجاح هذه المدارس .

كان الطفل المسلم يتلقى تربيته الاجتماعية الأولى في بيته - بطبيعة الحال - ورغم الفروق في الرتب والطبقات بين الافراد ، فقد كان غرس روح الطاعة والانضباط واحترام الكبار أمراً عاماً واجباً متعارفاً عليه بين الجميع . (٢)

ويجب عدم اغفال دور هذا الاساس الاجتماعي للتعليم لانه هو الذي سيقرر موقف الطالب من معلمه ومن موضوعات دراسته ، ويغرس في ذهنه الميل إلى طاعة السلطة والقبول بها ، وهي الحال التي تميز جميع فروع المعرفة الاسلامية .

وفي بيوت ذوي اليسار ، تبدأ الدراسة النظامية في البيت أيضاً على يد معلم أو

---

(١) مدارس تعليم القرآن تسمى في مصر (الكتاب) وجمعها الكتاتيب ، وفي العراق يطلق لفظ الملا على مكان التعليم وعلى المعلم . أما في مصر فيطلق على المعلم لفظ الفقي وهو تحريف لكلمة فقيه . ولا يشترط في الفقي والملا أن يكونا من كبار العلماء وانما يكفي لهما أن يكونا من حفظة القرآن وقد انهيا دراسة دينية بسيطة (المترجم) .

(٢) وكانت المعلومات الدينية الأولى تعلم للاطفال في البيوت لا في المدارس .

شيخ (٣) ولكن هذه الدراسة لا تختلف كثيراً عما يدرس في الكتاب (٤) ولاستمرار وجود مدارس الكتاب حتى يومنا هذا فلا حاجة بنا للتوسع في الكلام عنها (٥) ويكفي أن نقول أن الطالب يتعلم حفظ القرآن أو اجزاء منه ، ويقوم بتلاوته من الذاكرة ، وأن يتعلم بعضاً من القراءة ، والكتابة ، وقد يضاف إلى تعليمه شيء بسيط من الحساب ولكنه قد يزيد معلوماته في هذا الصدد من القبان أو المساح في القرية .

كانت مدارس القرآن الكريم كثيرة في المدن ، وغالباً ما تكون في الطابق الذي يعلو مكان السبيل الملحق بالجوامع . وفي بعض القرى يستخدم الجامع نفسه كمدرسة للاولاد ، ولكن المعلمين الخصوصيين يستطيعون القيام بالتدريس في أي مكان مناسب ولا تقوم الحكومة باعانة المعلم أو المدرسة ، وانما يعود الفضل في وجود الابنية المخصصة للتدريس إلى تبرعات المحسنين الذين لا يكتفون بانشائها فحسب بل ويحبسون عليها من الاوقاف ما يكفي لادامتها واستمرارها ، وقد يكفي ايراد الوقف احياناً لاعاشة بعض المدرسين واكسائهم أيضاً .

ولما كان الفقي يعتمد في معاشه على اجوره عن التدريس ، لذا فقد تدفع العائلة عن طفلها ما بين ٢٠ إلى ٣٠ بارة في الاسبوع ، ولا يبدو أن هناك نظاماً معيناً للاشراف والرقابة على ما يدرسه الفقي أو طريقة تدريسه ، ولكن حين تكون المدرسة وقفاً فإن تعيين المعلمين فيها يعود إلى مدير أو متولي الوقف ، وعادة ما يكون من نسل الواقف المؤسس ويكون للقاضي أيضاً حق الاشراف العام .

ولكن في كلا الحالين فإن الرقابة تقتصر على الشؤون المالية فقط . ويبدو أنه يكاد أن يكون من المتفق عليه بصورة عامة هو أن الفقي رجل جاهل ضعيف الذمة ، وإن المهنة باكملها لا تحظى باحترام العلماء الكبار ، وإن كانت تحظى ببعض الاحترام من عامة الناس . (٦)

ولكثرة عدد مدارس القرآن فيكاد يستحيل حصر عددها وعدد من يحضرها من الطلاب (٧) ويرى جابرول أن حوالي ما بين الربع والثلث من سكان القاهرة يستطيعون

---

(٣) المرادي ج٣ ص ٢٠٢ .

(٤) نفضل استعمال كلمة الكتاب بدل الدراسة الابتدائية التي لم تعرف باسمها ومدلولها إلا بعد فترة طويلة من تاريخنا هذا .

(٥) أنظر وصف الكتاب في كتاب الايام للدكتور طه حسين .

(٦) يذكر المرادي (ج١ ص٧٣) حالة استثنائية هي ابو يزيد الحلبي «المجتهد في العبادة ، المبارك الدين العفيف الصالح ، كان يربي الاطفال في محلة المشارقة .. من رآه احبه ، يتبارك به الناس وياخذون منه التمائم فيجدون بركتها .. وكان عليه من الجلالة والنور والوقار ما يدهش المتزمل .. الخ .

(٧) يذكر جومارد : أن عدد المدارس في القاهرة يزيد عن الـ ١٠٠ ، وهو تقدير غير صحيح .

القراءة والكتابة ، ولكن من الأكيد أن نسبة الأمية في الارياف أعلى من هذا بكثير . ومن المحتمل أن يكون الحال في سوريا مشابهاً للحال في مصر . (٨)

وكان من النادر لمن لا يهدف من تلامذة الكتاب إلى مركز ديني أو منصب اداري أن يتعدى في دراسته هذه المرحلة . ومهما قيل من نقد في اسلوب التعليم في الكتاب ، وفي مستواه العلمي فمن المهم أن نلاحظ أنه باسلوبه ومستواه هذين قد حقق وبنجاح الاغراض المطلوب منه تحقيقها . فهو قد مكن من يريدون من تلامذته الاستمرار في دراسات اعلى من معرفة اللغة الفصحى (وأن ظلوا بعيدين عن الالمام بقواعد النحو والاعراب فيها ، لأن تدريس النحو العربي ربما كان فوق طاقة غالبية الفقين) كما قد دربهم على الحفظ ، وهو اكثر ما سيحتاجون اليه في دراساتهم الدينية القابلة .

أما الذين لا يتعدون هذه المرحلة من تلامذته ، فقد زودهم بمبادىء دينية واخلاقية تؤهلهم لشق طريقهم بين الجماعة الاسلامية واخذ مكان لهم في مجال عملهم، وهم في غالب الاحوال ينتمون إلى نقابات وجمعيات مهنهم التي تفرض التزاماتها التقليدية وطقوسها الصوفية على هؤلاء المنتسبين الجدد بالطاعة والارتباط بتقاليد كبار رجال المهنة . (٩)

أما مدارس القرآن الكريم التي انتشرت في الوطن العثماني ، أي في بلاد بني عثمان الاصلية قبل الفتوحات ، فقد كانت في ما عدا الناحية الدينية ، أو حتى في هذه الناحية أيضاً ابعد عن تحقيق حاجات السكان المسلمين من مدارس البلاد العربية لسكان بلادها . فمع أن المدارس الاخيرة – أي في البلاد العربية – لا تعلم طلابها اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم ولغة الصلاة التي يمارسونها كل يوم فإن العربية هي لغتهم الاصلية في حين انها لم تكن كذلك للغالبية العظمى من سكان «الوطن العثماني» .

وقد يقال أن هذه المدارس قد حققت غرضها ، إذ جعلت السكان المسلمين في تلك الاماكن يتعرفون على نصوص القرآن الكريم ، وعلمتهم اداء شعائر الصلاة . ولكن لأن ما من مدرسة من مدارس القرآن الكريم في تلك البلاد كانت تعلم اللغة العربية –

---

(٨) المصادر عن المدارس القروية في سوريا نادرة بطبيعة الحال ، وإن كنا نجد اشارات متناثرة عنها عند المرادي (ج١ ص ١٣٤ و٢٥٠ مثلاً) تفيد بوجود امثال هذه المدارس في اكثر (إن لم يكن في كل) المناطق ، ولا نعتقد بصحة ما ذهب اليه روسو (ص ١٦)من عدم وجود مدارس للقرآن في بغداد ، إذ لا شك في أن طلبة مدارسها الكثيرة يأتونها من مدارس القرآن أما في كركوك والموصل ، فانظر ص ١٥٦ القادمة (المرادي ج٢ ص ٩ ، وج٣ ص ٨٤ و١٧٩) ، وحتى الجزيرة العربية فإن نيبور اشار إلى وجود عدة مدارس فيها .

(٩) أنظر براءة الدخول إلى جماعة عمال الاقواس في الجبرتي ج ٢ ص ١٢١ .

العامية أم الفصحى – كلغة [10] . ولأن مدرسي تلك المدارس لم يحاولوا أن يترجموا إلى طلابهم النصوص فإنهم حفظوها عن ظهر قلب ، لذلك فإن أحسن هؤلاء الطلاب قد يستطيع أن يتلو آيات طويلة من القرآن الكريم ، وربما القرآن باكمله دون أن يفهم شيئاً مما تعنيه اياته التي يرتلها . [11]

ويبدو وكأن فهم معاني القرآن الكريم اقل اهمية بكثير من القدرة علي ترتيل كلماته ترتيلاً صحيحاً ، الأمر الذي يفعل بالعوام فعل السحر . واكثر من هذا فبسبب جهل هؤلاء التلامذة للغة العربية فانهم لا يجدون دافعاً – على عكس الأمر في البلاد العربية كمصر مثلاً – لتعلم الادب العربي ، وهم إن فعلوا ذلك فهو نوع من التعرف على حروف الالف باء العربية لتعينهم على عملية حفظ القرآن الكريم ، ولكن ولأن اللغة التركية العثمانية كانت تكتب بحروف عربية أيضاً فلم يكونوا يتعلمون هذا أيضاً .

وفي الربع الثاني من القرن الثامن عشر ، ولأول مرة في التاريخ العثماني ، أسست أم السلطان محمد الاول (١٧٣٠-١٧٤٥) مدرسة في غالطه لتعليم الطلاب الكتابة العربية ، وكان الاول من نوعه في التاريخ العثماني ، ولكن ما كان يدرس في هذه المدرسة هو «فن الخط» لا الكتابة العادية . [12]

ولما كان تلامذة هذه المدارس لا يدرسون اللغة العربية ولا اللغة التركية ، فإنهم يتخرجون منها ، وهم قادرون على نقل النصوص وكتابة مختلف الخطوط والرسوم والنقوش ، ولكن دون أن يتمكنوا من تأليف أو فهم جملة واحدة ، إذ لم يكن الهدف من تعليم الخط التعبير كتابة عن افكار المرء أو مبادلة افكاره مع افكار الاخرين ، بل كان الهدف من تعليمه دينياً صرفاً، هو التمجيد بالنقش على الورق للكلمات والجمل المقدسة التي كان على الطالب تعلمها وحفظها عن ظهر قلب من معلمه .

وعلى هذا فإن المدرسة في الوطن العثماني وأن حققت الاغراض التي أسست من اجلها فإنها لم تنجح في تقديم ابسط مبادىء التعليم لطلابها . أما ما كان يحصل عليه التلامذة من معلومات بسيطة في الحساب فكانوا يتعلمونه من عوائلهم ، أو من ظروف اعمالهم . ونتيجة لهذا فقد ظلت غالبية السكان ، وبخاصة أهل الارياف منهم – في امية تامة . ولهذا السبب فقد كان من يعرفون القراءة والكتابة – ناهيك بالعلماء – يتمتعون من الجماعة باحترام كبير قد لا تؤهلهم معلوماتهم للحصول على مثله لو كانوا

---

(١٠) أول مكتب امبراطوري أسس بوقفية أسسه السلطان عبدالحميد الأول عام ١٧٨١ وكان لتدريس اللغتين العربية والفارسية دون التركية . أنظر عثمان نوري : تاريخ المعارف التركية ج١ ص٧٢.

(١١) نفس المصدر ص ٧٠ فقره ٢ حيث اقتبس فقرة من مذكرات احسان زنجو المولود عام ١٨٨٢ والذي حفظ القرآن الكريم وهو لا يعرف القراءة .

(١٢) ومنها مثلاً المكتب الذي أنشأه السلطان عبدالحميد الأول الذي سبقت الاشارة اليه .

في جماعة اكثر تفتحاً للعلم .

وكان انشاء هذه المدارس والصرف عليها مقصوراً في الوطن العثماني - كما هو الحال في البلاد العربية أيضاً - على المحسنين ، ولم تكن لهذه المدارس صفة حكومية قط ، رغم قيام السلاطين بانشاء البعض منها ، لأن تصرفهم في هذه الاحوال كان تصرفاً فردياً وليس رسمياً ، ولم تكن مدارس السلاطين تختلف عن مدارس من هم أقل منهم كالقادنات والباشوات (١٣) إلا بفخامة المبنى وسعة الانفاق .

ويعتبر انشاء المدارس عملاً خيرياً مثل انشاء الملاجيء وبناء الجسور ، كما يظهر ذلك من وقفيات (١٤) مكاتب انشأها السلطانان محمد الثاني وبايزيد الثاني . فالوقفية الأولى تشير إلى أن المدرسة المحمدية قد انشئت لتعليم الاطفال اليتامى ، ومن ثم الاطفال الفقراء في حين نصت الوقفية الثانية على وجوب قيام الطلاب بالصلاة على روح المؤسس قبل ذهابهم للنوم .

وكما هو الحال في اكثرية المدارس العربية أيضاً ، فقد كان طلاب هذه المدارس في الوطن العثماني يزودون بالطعام واللباس . وكان لهم، مثل الاصناف التجارية، يوم واحد في السنة يوم عطلة . أما المدارس السلطانية في العاصمة والتي أسست قرب مطابخ السلطان التي توزع الاكل للفقراء ، فقد كان الطلاب يتناولون وجبتي طعام يومياً . وقد ينص شرط الوقفية في بعض المداس على اعطاء التلامذة بدلاً نقدياً يومياً بدل الطعام . (١٥)

وكانت هذه المدارس تؤسس لتعليم الاطفال الذين يعجز اباؤهم عن تعليمهم في بيوتهم ، أما الاثرياء فيتولون تدريس ابنائهم على نفقتهم الخاصة .

وكانت بنايات المدارس تتألف من صالة واسعة تعلوها قبة ، وتنتهي إلى غرفة صغيرة مخصصة للخوجة - أي المدرس - واعوانه . ويدرس الطلاب سوية ، بدلاً من

---

(١٣) القادان هي زوجة السلطان ، وقد ذكر ايركن وجود ٤٧ مكتب أسستها القادانات في استانبول و١٧ مكتب أسسها الباشوات و٤٥ أسسها البيك جلبية والافندية و٥٠ أسستها الاصناف والنقبات المهنية والاغوات وعشرة أسسها السلاطين فيكون المجموع ١٩٨ . وقد ظلت هذه المدارس قائمة ومعروفة باسماء مؤسسيها حتى بداية هذا القرن . وكان عدد المكاتب في المدن الأخرى جسيماً أيضاً . فقد ذكر اوليا جلبي وجود ١٢ مكتب في بوسنة سرايا في الربع الثاني من القرن السابع عشر .

(١٤) الوقفية هي عقد الوقف الذي يذكر فيه الواقف شروط الوقف .

(١٥) نصت وقفية السلطان بايزيد الثاني على تقديم الطعام للطلاب مرتين في اليوم الواحد ، في حين نصت وقفية السلطان سليمان على منح الطالب عشرة اوقجات بدلاً عن ملابسه التي كانت تعطى له مرتين في العام . بينما عددت وقفية أخرى عام ١٧٥٠ بالضبط أنواع الملابس التي تعطى للطلاب .

جلوسهم في صفوف فإنهم يجلسون على الأرض متشابكي السيقان وامامهم طاولة صغيرة واطئة .

أما التعليم العالي فكان في جميع البلدان الاسلامية يدرس في الجوامع والمدارس (١٦) التي تختلف في حجمها واهمتيها باختلاف مواردها الوقفية .

وقد كان انشاء مثل هذه المدارس موضع اهتمام السلاطين الاوائل ، فقد حول احد الاديرة في مدينة ازنق (نيقيه) إلى مدرسة بعد أن فتحها السلطان اورخان عام ١٣٣١ ، وفي بورسة التي حلت محل ازنق عاصمة للعثمانيين ، أنشأ مراد الاول وخلفاؤه الثلاثة المتتابعون من بعده (١٧) مدارس عدة ، ولم يكتف آخرهم مراد الثاني بتحويل احد الاديرة في قلعة ادرنة العاصمة العثمانية الأخرى إلى مدرسة فحسب ، وانما ابتنى مدرسة ثانية في جامع «الاوج شرف لي» (١٨) ، الذي بناه في احد احياء المدينة ، وثالثة في جامع آخر في حي آخر . واضافت زوجة احد باشواته ، مدرسة رابعة أيضاً .

ثم أسس من بعده كل من محمد الثاني وبايزيد الثاني وسليم الاول (١٩) مدارس أخرى ، وحين بنى السلطان سليم الثاني جامعه الكبير الذي وضع تصميمه المعماري الشهير سنان ، لم يبن فيه مدرستين كبيرتين فحسب (٢٠) بل بنى داراً للقراءة (٢١) ، ومكتباً للاطفال سمي دار الصبيان . وبالاضافة إلى ذلك فإنه يوجد في المدينة ما لا يقل عن مدرستين اثنتين بناهما علماء مجهولون صارتا مركزين من مراكز التعليم ، ولهذه الاسباب وبسبب من كونها العاصمة السابقة ، فإن مدارس ادرنة – وكذلك مدارس بورصة – واساتذتهم يتمتعون بوضع خاص متميز ، ومستوى معين ، وهو وإن يكن أقل من وضع مدارس استانبول ومستواها ، إلا أنه ارقى من كل ما اسس ، أو كان مؤسساً من قبل في أي مكان آخر .

وقد انتشرت المدارس في كل المدن الكبرى في مقاطعات الوطن العثماني ، وقد وجدت المدارس أيضاً في المقاطعات التي كانت خاضعة للاسلام ، وقبل الفتح العثماني لها ، كما هو الحال في قونية عاصمة السلاجقة الروم ، وفي ديار بكر واماسيا ، وكانتا

---

(١٦) كما قررنا من قبل فإن المدرسة في الاصطلاح التركي تعني المدارس الدينية ، أما غيرها من مدنية أو عسكرية فيطلق عليها اسم «مكتب» (المترجم) .

(١٧) هم بايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني .

(١٨) جامع الثلاث منارات ، وثلاثة ابهاء .

(١٩) بعد مراد الثاني تولى السلطة محمد الثاني (الفاتح) ، ومن بعده بايزيد الثاني فسليم الأول فسليمان فسليم الثاني .

(٢٠) هما دار الحديث ، ودار التدريس .

(٢١) القراءة هنا تعني تحفيظ القرآن وتلاوته فقط .

من مراكز التعليم الشهيرة (٢٢) وكذلك انقره وقسطموني ، ومع هذا فقد أسس العثمانيون عند احتلالهم لهذه المدن والمدن أخرى في الاناضول مدارس عديدة كما فعلوا ذلك في المدن الاوربية مثل بلغراد والبوسنة وسيرابيل .

أما استانبول نفسها فقد كانت بطبيعة الحال اوفر حظاً بالمدارس من جميع المدن . فكل السلاطين الذين بنوا الجوامع الكبيرة فيها الحقوا بها مدارس أيضاً . بل وبنوا أيضاً مدرسة في ايا صوفيا بعد تحويلها إلى جامع ، كما احتوت كل الجوامع التي بناها أهل البر والاحسان (٢٣) على مدارس حتى بلغ عدد هذه المدارس في القرن الثامن عشر حوالي ٢٧٥ مدرسة في اقسام مختلفة من المدينة وكانت اهم هذه المدارس هي التي انشأها محمد الثاني وبايزيد الثاني وسليمان العظيم ، وفي ما عدا المدرسة التي الحقها السلطان محمد الفاتح بجامع ايا صوفيا فقد بنى ما لا يقل عن ست عشرة مدرسة حول جامعه ، وكانت تسمى باسمه «الفاتح» وبعد حوالي سبعين سنة احاط السلطان سليمان جامعه – الجامع السليماني – بعدد آخر من المدارس .

وفي هاتين المجموعتين من المدارس بالاضافة إلى مدارس بايزيد الثاني تعلم وتخرج اكثر العلماء . وقد بنى السلطان محمد الثاني مدارسه على مرحلتين ، فقد بنى اولاً اربعاً منها إلى شمال جامعه واربعاً أخرى إلى جنوبه . وقد عرفت هذه المدارس باسم مدارس الصحن . وسمي الصحن نفسه – أي الباحة – باسم صحن الثمانية (صحني ثمان) ولكنه وجد من الضروري أن يبنى ثمان مدارس أخرى موزعة على نفس الاسلوب ، ولأنها قد خصصت للدراسات الابتدائية فقد سميت المجموعة الأولى الموصلة إلى الصحن ، والثانية المتممة له .(٢٤)

وتمتاز مدارس المجموعة الأولى بوجود القبب فوقها ، وتحتوي المدرسة الواحدة منها على قاعة رئيسية كبيرة تدرس فيها الدروس الأولى ، ثم علي خمس عشرة غرفة مفردة للطلاب ، وغرفتين لمساعدي المعلمين ، وغرفتين اخريتين للخدم والحراس ، في حين أن المرافق السكنية في المجموعة الثانية (التتمة) أقل تواضعاً من الأولى ، فقاعاتها في كل مدرسة تحتوي على ثمان غرف فقط دون قبب . وتضم الواحدة ثلاث طلاب . وعلى هذا فإن مدارس محمد الثاني تستطيع ايواء ٣١٢ طالباً في كل وقت .

وقد خصصت مدرستان من مدارس مشروع السليمانية إلى دراسات خاصة، الأولى وهي دار الحديث وقد خصصت لدراسة الحديث النبوي ، في حين خصصت

---

(٢٢) وصف الرحالة الفرنسي باروت عام ١٨٦١ اماسيا بانها اكسفورد الاناضول .

(٢٣) يقول احمد رفيق في كتابه عن المعمارستان ، أنه بنى ما لا يقل عن خمس وخمسين مدرسة واكثر ما بناه في استانبول كان للاشخاص العاديين لا السلاطين .

(٢٤) موصلي صحن ، وتتمة صحن .

الثانية وهي دار الطب لدراسة الطب [٢٥] . أما مدارس جامع بايزيد فقد خصصت جميعها – نهائياً على الاقل – لدراسة الشريعة .

وقد تم – بعد انشاء المدارس السليمانية – تنظيم التعليم نهائياً في جميع هذه المؤسسات بجعلها اثنتي عشرة درجة [٢٦] ، وكان على التلميذ خلال تقدمه في الاحدى عشرة درجة الأولى وقبل انتقاله من مرحلة إلى مرحلة أخرى اعلى أن يحصل في نهاية كل مرحلة على «اجازة» من معلمية تشهد بالمامه التام في ما درسه من مواد تؤهله للانتقال إلى مرحلة أعلى .

فإذا وصل التلميذ على هذا الشكل المرحلة السادسة ، أي مرحلة الـ«صحني ثمان» أو صحن الثمانية ، يسمح له مع الاستمرار في دراسته العالية أن يعمل مساعداً للمعلم في الصفوف الأولى ، إذ يعيد مع طلبتها ما كان قد تعلموه من معلمهم ، ولذلك يسمى «المعيد» وفي هذه المرحلة يخرج التلميذ المعيد من درجة الصوفطة كما يدعى المبتدئون ليصبح دانيشمنت [٢٧] أي متعلم .

---

(٢٥) يذكر اركن في كتابه المعارف (ص ٨٠) : أن هناك خمس مدارس أخرى تسمى خوامسي سليمانية ، وفي الوقت نفسه يذكر في مؤلفه الثاني «البلديات العثمانية» ، أن مشروع السليمانية يحتوي على اربع مدارس فقط هي دار الحديث ، وثلاث مدارس غير محددة اطلق عليها لقب «موصلي سليمانية» على غرار صحن موصلي ، ويبدو هنا وكأنه يتبع اقوال جودت (ج١ ص ١١٠) الذي يذهب إلى أن المدارس الاربع هذه كانت مخصصة للطلاب الذين وصلوا المرحلة الحادية عشرة في دراستهم ، وهي المرحلة التي تسمى «سليمانية» فقط ، فإن كان الأمر كذلك فإن الخوامس لا تدخل ضمن ما تقدم . وقد ذكر أيضاً أنها لم تعد موجودة في ايامه . وذكر احمد رفيق ست مدارس فقط بناها سنان في السليمانية .

(٢٦) وتسمى (١) ابتدائي خارجي ، أي الابتدائية الخارجية (٢) حركتي خارجي ، أي النقل الخارجية و(٣) ابتدائي داخلي و(٤) حركتي داخلي و(٥) موصلي صحن (الموصل أو المقدمة إلى الصحن – القاعة) و(٦) صحني ثماني ، قاعة الثمانية و(٧) ابتدائي التيمشلي (أنظر نهاية الهامش) و(٨) حركتي التيمشلي و(٩) موصلي سليمانية ، الموصل أو التمهيد إلى السليمانية) و(١٠) خوامسي سليمانية و(١١) سليمانية و(١٢) دار الحديث .
هذا ما ذكره اركن في كتابه (بلديات) . أما دوهسن فيذكر عشر مراحل فقط بحذف المرحلتين ٨ و١٢ المذكورتين اعلاه . أما قانون نامة عبدالرحمن توفيق فلا يذكر إلا سبعاً منها فقط ، حاذفاً المراحل ٢و٤و١٠ اضافة إلى ما حذفه دوهسن .
أما الالتيمشلي ومعناها الخمسون الظاهر أن هذه المرحلة سميت بهذا الاسم لأن طلابها كانوا – أو عند أول تأسيسها على الاقل – يتقاضون بين ٥٠ إلى ٦٠ اوقجة يومياً .

(٢٧) كلمة الصوفتة مشتقة من الفارسية زختة بمعنى يحترق . والمقصود بها أن الطالب متحرق للعلم والمعرفة . وهو تفسير بعيد ، ومثله أيضاً من قال أنها مشتقة من كلمة (صوفوي) اليونانية بمعنى الحكمة أو العلم . أما دانشمنت فهي فارسية ومعناها المتعلم .

وبعد هذا فإن كان التلميذ يطمح إلى التدرج إلى المناصب العليا في الهرم الوظيفي ، القضائي ، فعليه أن يتخرج في اكثر - إن لم يكن في كل المراحل الستة الباقية - ليصبح هو نفسه بعد ذلك مدرساً . فإذا وصل إلى هذه الرتبة فعليه للوصول إلى القمة أن يبدأ مجدداً من أسفل السلم ويتدرج كمدرس خلال تسع درجات على الاقل من الاثنتي عشرة درجة ، فإذا انتهى من هذه المراحل بنجاح صار مؤهلاً لرتبة المولوية . ولأن النفوذ يلعب إلى جانب الكفاءة العلمية دوراً في الحصول على هذه الرتبة، فلذلك لا يقدم على اكمال هذه الدراسات من الصوفطة إلا قلة قليلة نسبياً، وانما يلتحقون بدل ذلك بمدارس بايزيد لاجتياز المراحل الدراسية هناك ليصبحوا بعدها أهلاً للتعيين قضاة أو مفتين أو نواب قضاة في الاقاليم ، وهي مناصب مفتوحة لهم ولخريجي المدارس الأخرى أيضاً ، ولكن خارج هذه الخطة المركزية . (٢٨)

ويعتبر الحاصلون على «التدريس» في المدارس المركزية من الوجوه الذين يدعون لحضور الحفلات التي يقيمها الصدر الاعظم قبل ديوان الجمعه ، والحفلات التي يقيمها في الاعياد كل من الصدر الاعظم وشيخ الاسلام . (٢٩)

وكانت ممارسة التدريس في مدارس استانبول تعتبر مدخلاً للوظائف القضائية . وكانت وظيفة التدريس في القرن الخامس عشر هي حجر الاساس للعبور إلى التعيين في الوظائف العاليه في المؤسسات الحاكمة كوظائف النيشانجي والدفتردار (٣٠)، ولكن هذه الوظائف اقتصرت بعدئذ على القابي قولي ، أي عبيد الباب ، ولم يبق للمدرسين إلا الدخول في صفوف الملالي .

وقد تزامنت هذه التطورات مع تضييق نطاق التدريس في هذه المدارس ، وربما في المدارس الأخرى أيضا . إذ يبدو أنه منذ أيام السلطان محمد الثاني إلى أيام السلطان سليمان الكبير بدىء بتدريس العلوم العقلية إلى جانب العلوم الدينية في هذه المدارس ، ولكن ومنذ منتصف القرن السادس عشر بدأ العلماء يركزون اهتمامهم على العلوم الدينية والشريعة . أما الذين ظلوا يدرسون الحساب والفلك والعلوم الطبيعية فكانوا يفعلون ذلك لا بدافع مهني وانما بدافع شخصي فردي ، مما ادى في النهاية إلى ضمور هذه الدراسات واختفائها . وفي الواقع يبدو من المشكوك فيه جداً أن نعرف بالضبط أن كانت هذه العلوم قد درست حقاً في هذه المدارس في العهد العثماني .

ويقال أن اول مدير عثماني لمدرسة «ايزنق» كان من دارسي العلوم العقلية ،

---

(٢٨) بعد اجتياز مدرسة بايزيد يأخذ الدايشمنت لقب ملازم ، أي مرشح للتوظف ، فإذا اختاروا الاستمرار في الدراسة ليصبحوا مدرسين فامامهم سبع سنين أخرى من الدراسة في المدرسة الأعلى ولكنهم يبدأون أخذ الرواتب بمجرد بلوغهم رتبة الملازم .

(٢٩) الغى الوزير الاعظم كوبرولي محمد باشا عام ١٦٥٦ هذا الاجراء بحجة كثرة العمل .

(٣٠) مثال ذلك محمد قرماني باشا في عهد محمد الثاني وجعفر جلبي ايام بايزيد الثاني .

وفي فترة المائة عام الممتدة منذ عهد اورخان حتى عهد مراد الثاني ، الف حوالي ستة علماء عثمانيين ، وفي حالة واحدة ترجم احدهم كتباً في الرياضيات «ارتيماطيقي» والفلك والتاريخ الطبيعي ، وربما قاموا بتدريسها أيضاً ، وإذ كان السلطان محمد الثاني ذا فكر منفتح ومن المعجبين بكتاب بطليموس في الجغرافيا ، فقد عين «علي قوشجي» وهو مواطن من أهل ترانس اوكازنيا وكان مديراً للمرصد في سمرقند ، مدرساً لتدريس علم الفلك والرياضيات في مدرسة اياصوفيا ، فالف رسائل في علم الفلك وفي الحساب والجبر ظلت لفترة طويلة المرجع الاساسي لتدريس هذه المواضيع في المدارس .

وفي عهد بايزيد الثاني عين احد الفلكيين وعلماء الرياضيات مدرساً في مدرسة الصحن ، ولم ينجه عطف السلطان عليه من قتله بتهمة الزندقة بسبب وشاية احد العلماء المتعصبين ضده ، وفي القرن السادس عشر ، ورغم وضع بعض الكتب في العلوم العقلية [٣١] فإن الاهتمام الاكبر في هذا الصدد وجه إلى الجغرافيا ، وعلى الرغم من عزلة العالم العثماني ، فقد زاد من الاهتمام بهذا العلم اكتشاف امريكا واكتشاف طريق رأس الرجاء للوصول إلى الشرق وظهور بعض الكتب التي فتحت افاقاً جديدة مثل كتاب «البحرية» للقبطان بيري ريس .

ومع هذا فمن المستبعد جداً أن يكون التدريس في المدارس قد تأثر كثيراً – اوقد تأثر أصلاً – بظهور هذه الكتب ، كما أن من المشكوك فيه – على الاقل – أن تكون مدارس السلطان سليمان قد سعت – كما زعم البعض – إلى نشر الدراسات العقلية في ما عدا الطب ، فقد كان من السهل اثارة غضب العلماء على كل ما هو جديد وغير مألوف ، كما حدث ذلك أيام السلطان مراد الثالث حين انشأ أول مرصد فلكي عثماني على مرتفعات «طوب خانة» في قالطة حيث استخدم تجويف عمقه ٤٠٠ قدم تلسكوباً لمراقبة السماء اثناء النهار ، ولكن الأمر انتهى بهدم المرصد واتلاف ادواته بأمر من شيخ الاسلام الذي افتى أن وجوده جالب للنحس .

وكان الطب – وربما لجانبه الخيري – هو العلم الوحيد الذي لم يمانع فيه العلماء ، فقد انتشر بناء المستشفيات وكذلك اعمال البر والخير ، وكان في الوطن العثماني – أي كما قلنا من قبل – بلاد العثمانيين الاصلية قبل توسعهم بالفتوح – ما لا يقل عن سبع مستشفيات في بلاد الاناضول يعود تاريخها إلى العهد السلجوقي . ثم زاد السلاطين عددها في جميع بلادهم بعد الفتوح ويبدو أن الطب كان من ضمن المواد التي تدرس في مدارس الصحن التي أسسها محمد الثاني ومن الاكيد أن احدى

---

(٣١) أشهر المؤلفين المدعو ميريم بيك ، وهو حفيد كل من علي قوشجي وفلكي رياضي آخر اسمه قاضي زاده رومي (ت١٤١٢) .

مدارس السليمانية المعروفة باسم «دار الطب» كانت مخصصة لدراسة هذا العلم . وكانت تضم مستشفى أيضاً . ولكن ما كان يدرس فيها لم يتعد ما عرفه المسلمون عن هذا العلم أيام نهضتهم العلمية في العصور الوسطى ، ورغم ظهور كتاب واحد على الاقل على شيء من الاصالة والحداثة في القرن السادس عشر فإن بوادر الانهيار بدأت تظهر بعد تأسيس كلية سليمان لسبب غريب ، هو أن رواتب اساتذتها كانت عالية مجزية مما شجع الطامعين إلى التقدم اليها ، ونجاحهم في تولي مناصبها دون كفاءة علمية . كما أن المتابعة المنتظمة للدراسات الطبية لم تجد تشجيعاً كافياً ، ولربما عاد سبب ذلك إلى أن رؤساء اطباء السلاطين - حكيم باشي - كانوا بعيدين كل البعد عن علوم الطب ، إذ كانوا افراداً عاديين من طبقة العلماء الدينيين الذين يحتمل أن يكونوا افراداً عاديين قد مارسوا مهناً أخرى لا علاقة لها بالطب قبل اختيارهم لهذا المنصب ثم يعودون إلى ممارستها بعد خروجهم منه . ومع هذا فإن ثلاثة - على الاقل - من حكيم باشية السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧) وضعوا رسائل في الطب تضمنت احداها تجربة علمية واشير في الرسالتين الاخريين إلى بعض المستجدات الاوربية في الطب .

وفي عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) حيث كان للتأثيرات الاوربية - ولفترة محدودة - مقام مرموق نسبياً ، وجدت النظريات الطبية قبولاً لدى الاطباء المسلمين في استانبول ولكن وضعها موضع التطبيق وجد رفضاً رسمياً حتى أن احد رؤساء اطباء - حكيم باشي - السلطان احمد اقنعه بوجوب الطلب ممن يريد تطبيق هذه النظريات أن يبدأ بتطبيقها على نفسه قبل علاج المرضى بها ، كما منع الاطباء الاجانب من ممارسة الطب . ومع أن هذا المنع قد رفع بعدئذ ، فقد اوعز إلى طبيب آخر من اطباء السلطان أن يوعز إلى جميع الاطباء بوجوب عدم الاشارة إلى هذه النظريات الجديدة .

وعلى هذا فيبدو أن الطب كان إلى حد ما اقل حظاً من المنع والحظر من العلوم الأخرى ، وذلك بسبب وجود المستشفيات في اكثر الاماكن ونجاحها في علاج المرضى، ومن المهم أن نلاحظ أن التطعيم ضد الجدري قد مورس في تركيا قبل الاعتراف به في الغرب .

ومن جهة ثانية فمما اعاق تقدم الاطباء المسلمين هو منعهم عن تشريح جثث الموتى ولذلك فلم تستطع حتى العصبية الدينية من أن تمنع اثرياء البلاد وعلى رأسهم السلاطين انفسهم من تفضيل التداوي على يد الاطباء اليونانيين في اوربا .

ومنذ منتصف القرن السادس عشر لم يبق العلم في المدارس قاصراً تقريباً على الفقه والشريعة فحسب بل واخذ - زيادة على ذلك - بالتدني والقصور ، وكما كان

الأمر مع الهيئات الحاكمة منذ أيام مراد الثالث ، إذ بدأ التساهل في أمر التعيينات مما ادى إلى تعيين الكثيرين من الجهلة ، وغير اللائقين ، فكذلك كان الأمر مع المدرسين أيضاً . فالطلاب في المدارس يعرضون للامتحان من اجل الحصول على الوظيفة ، ولكنهم ما أن يصلوا اللحظة الحاسمة في مسيرتهم المضنية نحو الاستاذية ، وما أن يكملوا دراستهم في مدرسة بايزيد ، وربما منحوا درجة الملازمة حتى يفاجئوا أن هذه الوظائف تمنح بشكل متزايد لمنافسيهم الذين لم يعانوا ما عانوه انفسهم من متاعب الدراسة والتحصيل ولكنهم وجدوا لهم سنداً اما من احد العلماء الاقوياء أو من هو أقوى، من رجال الحاشية أو موظفي الحكومة .

وعلى هذا وبمرور السنوات اصبحت وظائف التدريس الرئيسية تشغل من قبل اناس جهلة لا يعرفون شيئاً عن المواضيع التي يفترض أنهم يدرسونها ، وكان كل هدفهم هو الحصول على المولوية ، ولكنهم في الوقت نفسه لم يترددوا عن قبض الرواتب التي تدرها هذه الوظائف ، وبما أنهم غير مؤهلين لاداء الوظائف الملقاة على عواتقهم ، فقد عهدوا بها إلى «وكلاء» عنهم يختارونهم من خريجي المدارس . وقد منع هذا الاجراء – اجراء تعيين الوكلاء – النظام من الانهيار التام ، فقد استطاع هؤلاء الوكلاء ، الذين كانوا يعرفون باسم الخوجات (جمع خوجة) من النجاح في الابقاء على النظام إلى حد ما ، ولكن السمعة الجيدة التي كانت تحيط قبلاً بالمدرسين انهارت واضمحلت ، واصبحت مهنة التدريس ينظر اليها بمرور الايام على انها مجرد مصدر مالي لاصحابها الذين قيل عنهم انهم لم يكونوا يعرفون اين موقع مدارسهم ، وإن معظمهم عين في مدارس ليس لها وجود اصلاً .

وكذلك ازداد وإلى حد كبير عدد وظائف التدريس المركزي في الدرجات العليا التي لم تكن تزد عن ثمان . ولأن المدرسة لا تتكفل باعاشة هؤلاء المدرسين الزائدين فلذلك كانوا يمنحون بعض الاقضية (المناطق) للعيش فيها وكانوا بدورهم يعهدون بادارتها إلى وكلاء عنهم أيضاً .

وقد خلقت هذه الزيادة في العدد تنافساً قوياً من أجل الترقية والترفيع إلى المناصب الأعلى مما جعله آلياً دون نظر إلى الكفاءة والتحصيل العلمي . فصار مدرسو الدرجة العليا الثمان (٣٢) يرقون اعتيادياً كل عام إلى درجة المولوية ، وانما لمدة عام واحد فقط ، ثم يحل محلهم المدرسون الثمان الذين يلونهم في القدم (٣٣) . وفي القرن الثامن عشر صار المتعلمون والدامنشماند – الذين اكملوا الدراسات التي تؤهلهم ليكونوا مدرسين ، صاروا – بانتظار دورهم في وظائف القضاء – يعينون في وظائف

(٣٢) هم مدرس الحديث وأربعة مدرسين أخرين من مدارس السليمانية وثلاثة مدرسين أخرين .
(٣٣) هذه الوظائف تسمى المخرج ، أي الوظائف التي ينطلق منها صاحبها إلى ما هو أعلى.

بمكاتب شيخ الاسلام أو قاضي العسكر ، أو قاضي استانبول [٣٤] أو يقومون بتدرسي الصوفطة ، واولاد الفقراء في الجوامع .

والواقع أن التدريس في هذا الوقت صار يجري كله في الجوامع التي بنيت حولها المدارس بدلاً من المدارس نفسها التي خصصت الآن لسكنى الطلبة فقط . وقد عاد للمدارس وفي نهاية القرن الثامن عش ما كان لها من مكان واحترام وربما كان ذلك بسبب شدة نفوذ العلماء في هذه الفترة .

وفي القرن السادس عشر ، وقبل أن يبدأ الفساد عمله - اخذ العلماء يبدون شيئاً متكاثراً من التعصب والتطرف . ولذلك فقد اصروا - بعد وفاة السلطان سليمان - على تغيير بعض الكتب الاساسية في دراسة الشريعة في المدارس واحلال غيرها محلها خلواً من الافكار الفلسفية التي وجدوها في الكتب الأولى .

وفي النصف الثاني من هذا القرن ، حكم بالموت على ثلاث من المثقفين بتهمة الزندقة (٣٥) وكان احدهم مدرساً في مدرسة في العاصمة ، وكانت تهمته القول باستمرارية العالم وحتمية الاحداث .

وقد حرم العثمانيون انفسهم من الانتفاع من التقدم العلمي المعاصر في اوربا بمنعهم دخول الكتب المطبوعة في تلك البلاد بل انهم زيادة على ذلك منعوا طباعة الكتب - حتى المؤلفة من قبل مسلمين - أيضاً ، وهذا وحده كفيل بجمود المعرفة العثمانية في مكانها ، ومنعها من التقدم .

ومع هذا فقد استمرت ، وحتى القرن السادس عشر ، حركة التأليف في الرياضيات والفلك والجغرافيا وعلوم الطب . وكقاعدة عامة فلم يكن مؤلفو هذه الكتب من خريجي المدارس . وكان اشهر هؤلاء المؤلفين مصطفى بن عبدالله ، والمعروف باسم حاجي خليفة ، أو كاتب جلبي [٣٦] وهو ابن احد الفرسان النظاميين ، وكان هو سكرتيراً في احدى دوائر الباب العالي . وقد نعى على علماء المدارس اهمالهم العلوم العقلية ، واستطاع إن يلم - من مصادر أخرى - بمعرفة واسعة في الفيزياء والرياضيات والفلك والهندسة والجغرافيا ، اهلته للقيام بتدريسها ، وبوضع بعض الكتب عنها .

وفي حين ازدراه العلماء بسبب افتقاره إلى التعليم المدرسي - أي في المدارس،

---

(٣٤) مثل أمين الفتوى ، والتلخيص جي .

(٣٥) ذكر المؤلفان أن التهمة هي التفكير الحر ، أي ما هو خارج النطاق الديني ، وكان المسلمون يطلقون على مثل هذه الحركات اسماً عاماً هو الزندقة .

(٣٦) سمي الحاجي لأنه ادى فريضة الحج ، وسمي خليفة أو خلفة ، لأنه كان برتبة «خلفة» في وظيفته الحكومية .

فقد كان في الواقع أول مثقف عثماني زود نفسه بالمعارف والافكار الاوربية وحاول نشرها في بلاد السلطان . ومن هذا يتضح أن المدارس حين بدأت تقتصر على دروس دينية ركيكة فقط ، فإن افراداً آخرين خارج تلك المدارس ظلوا يتابعون العلوم التي اهملت المدارس تدريسها .

وإلى جانب هذه المدارس ، كانت هناك مدارس الاعجمي اوغلان والاوج اوغلان داخل الحرم السلطاني ، وكانت إلى حد ما في مستوى اعلى من المدارس الأولى .

فقد كان الطلاب في مدارس الاوغلان – أي الغلمان – يدرسون العلوم الدينية حسب المعتاد وقد لاحظ «اوليا جلبي» أن الدروس الدينية التي تعطى في زمانه لغلمان الداخل – اوج غلمان – (وكان هو نفسه واحداً منهم) احسن من تلك التي تعطى في المدارس المعاصرة (منتصف القرن السابع عشر) ويجري بالاضافة إلى تعليم اللغة التركية تعليم اللغتين العربية والفارسية ، ومع أن «الغلمان» يصرفون جل اوقاتهم في كسب القابليات البدنية التي تحتاجها خدمة القصور وفي تحسين مهاراتهم في الفروسية ورمي السهام ورمي الرماح ، فإنهم إلى جانب هذا يتعلمون كيف يتحادثون بلباقة وادب وكيف ينظمون الشعر ويكتبون النثر وكيف يلحنون ويؤدون القطع الموسيقية.

وفي هذه المدارس تخرج المعماريون والنحاتون والرسامون والمؤرخون والخطاطون ، الذين تركوا وراءهم اعمالهم الفنية التي ما زالت تثير الاعجاب والتقدير . كما انجبت المؤسسات العسكرية والبحرية، مثل الطوب خانة والترسانة سابكي المدافع ومصممي السفن والابنية وغيرها ، مما كانت تحتاجهم جيوش السلطان.

وقد ساهمت بعض تكايا الدراويش في تحقيق بعض الاهداف التعليمية ، فقد كانت تكايا البكتاشية مراكز لنشر الموسيقى بين الناس . وكانت تكايا المولوية تقتصر على النخبة المتعلمة فقط لا ليتعلموا فيها الاداء الموسيقي على مستوى عال فحسب ولكن ليتثقفوا في اشعار شعراء الصوفية الفرس الكبار وعلى رأسهم – بطبيعة الحال – مثنويات مولانا جلال الدين الرومي .

ومع أن الشعر التركي يقوم على قوالب الشعر الفارسي ، ولهذا فقد كانت معرفة شيء من اللغة الفارسية ضرورة لازمة للشعراء الاتراك ، فإن المدارس استبعدت منذ اوائل القرن الثامن عشر تدريسها بشكل حاسم ، والسبب في ذلك أن العلماء المتطرفين كانوا يكرهون اللغة الفارسية ، وخاصة لارتباطها بالافكار الصوفية ، وكان الجهلة والمتعصبون من الصوفطة يسمونها لغة أهل النار .

وبعد عقد معاهدة «ساروفتش» عام ١٧١٨ عين السلطان احمد الثالث داماد ابراهيم باشا للصدارة العظمى التي ظل يشغلها اثني عشر عاماً . وقد استطاع هذا

الوزير الحازم والمثقف أن يدخل في منهاج المدرسة التي انشأها عام ١٧٢٠-١٧٢١ ليس تعليم اللغة الفارسية فحسب وانما تعليم الرياضيات أيضاً .

وكان يمكن لهذه الفترة التي سميت استبشاراً بعهد ازهار الخزامى (لشيوع زراعة هذه الازهار بين الطبقات العليا) والتي كانت فترة قصيرة ، أن تؤدي إلى نهضة علمية عثمانية لو لم تنته بثورة مفاجئة عام ١٧٣٠ انتهت بخلع السلطان وقتل الوزير .

ومع قصر هذه الفترة ، فإن الوزير ابراهيم باشا عمل كل ما في وسعه لتشجيع العلم ونشر الثقافة ، فألف لجنة من خمسة وعشرين اديباً لترجمة الكتب الادبية والعلمية وتوفيرها بوفرة منقطعة النظير في المكتبات العامة التي فتح خمساً منها في هذه الفترة ، واهم من هذا كله انه - أي ابراهيم باشا - شجع الجركسي المسلم حديثاً ابراهيم المتفرقة على تأسيس أول مطبعة عثمانية اسلامية ، فقد كانت توجد مطابع عثمانية يونانية وارمنية ويهودية ، وكانت بعضها تطبع بالحروف العربية ، ولكن العلماء - وحتى في عصر الخزامي - كانوا - كما سبق أن ذكرنا - قد وقفوا بقوة ضد قيام أي مسلم بطبع أي كتاب ولهذا فلما اجيز - في نهاية الأمر - ابراهيم النفرقة - لتأسيس مطبعته بالاشتراك مع من يدعى سعيد محمد افندي ، الذي عاد إلى البلاد متأثراً بالثقافة الغربية بعد أن رافق والده في مهمة دبلوماسية إلى باريس[٣٧] ، فقد صدرت الفتوى بجواز طبع القواميس والكتب العلمية والتاريخية فقط، ويمنع المطبعة منعاً باتاً من طباعة ونشر كل ما له صفة دينية [٣٨] ، ولعل مما زاد من عداء العلماء لهذا المشروع انه ما كاد أن يلغى بعد موت صاحبه عام ١٧٤٥ ، حتى بعث من جديد عند نهاية القرن . وكان المشروع في الحقيقة عملاً فردياً ، فقد كان ابراهيم هو الكل في الكل ، فلم يكن مؤسس المشروع ومديره فحسب وانما كان أيضاً لولبه المحرك، فقد كان واضع تصميم الكتاب ومرتب الحروف ، اضافة إلى انه كان كاتب المقدمات للكتب التي ينشرها ، وواضع الفهارس وراسم الصور والخرائط وفوق كل هذا يقوم باختيار ما ينشر . وقد بلغ مجموع ما نشره سبعة عشر كتاباً ، ولعل اهم ما نشره هو كتاب كاتب جلبي عن أصل الاكوان ، والمسمى جهان نامة . وبالاضافة إلي هذا فقد الف المتفرقة نفسه بعض الرسائل التي استمد موضوعاتها من المصادر الاوربية ، واشار فيها بتحفظ إلى مذهب كوبرنيكس ، وجاليلو وديكارت ، وقد ذكر عند الاشارة إلى مذهب كوبرنيكس بأن ما من أحد ملزماً بالاعتقاد بآرائه ، وأن من حق العلماء المسلمين رفض هذه الآراء ، على خلاف نظرية بطليموس التي يؤمنون بصحتها .

---

(٣٧) الغريب أن اباه كان يسمى يرمي سيكس محمد جلبي ، ويرمي سيكس تعني ثمان وعشرين .
(٣٨) منعت الفتوى طباعة القرآن الكريم منعاً باتاً .

وهذا يدل بوضوح كاف على مدى اصرار العلماء الكبار على منع نشر الاراء الحديثة بين مسلمي الامبراطورية العثمانية ، وبالفعل فقد اثبت مشروع ابراهيم عدم قدرته على تنوير افكار السلطات الحاكمة خلال القرن الثامن عشر . ويقول البارون دي توت ، الذي ارسلته الحكومة الفرنسية مستشاراً للسلطان في نهاية فترة بحثنا هذا ، أنه وجد الوزراء العثمانيين على جهل تام بجغرافيا اوربا إلى حد اعتقادهم بعدم امكان السفن الروسية الوصول إلى البحر الابيض المتوسط من الغرب ، ومع أننا نستطيع حقاً أن نرفض بعض آرائه بسبب سوء الفهم أو سوء المزاج فإن من الواضح انه لم يبالغ كثيراً في وصف المسلمين العثمانيين في ذلك العصر بانهم في حال شامل من الجهل والرضى به .

أما في البلاد العربية فهناك ادلة كافية على وجود تقاليد ثقافية فعالة في كل من سوريا والعراق لا تقل عما هو موجود في مصر .

ومن الخطأ الكبير اعتبار الجامع الازهر في القاهرة هو الوحيد من نوعه ، وأن كان ومن دون شك ، اكثرها أهمية – لأنه اكثرها اموالاً – في العالم العربي ، وقد كان في هذه الفترة كثير الموارد المالية ، كامل الهيئة العلمية ، إذ كان فيه حوالي الستين أو السبعين عالماً كبيراً – عدا المدرسين الصغار والموظفين (٣٩) – وعدد هائل من التلاميذ واكثرهم قاهريون ومن انحاء مصر المختلفة .

ولذيوع صيت الازهر واشتهار امره ، فقد اصبحت المدارس الأخرى ومدارس الجوامع في القاهرة تعتبر تابعة له ، اذ انها رغم احتفاظها ببعض الاستقلال في اوقافها ، عامة فإن التدريس فيها – وكقاعدة عامة – يقوم به شيوخ ازهريون . وبالاضافة إلى ما تقدم فقد كانت هناك حوالي ثماني عشرة أو عشرين مدينة مصرية كانت جوامعها تضم عدداً من المدارس يختلف عددها بين الواحدة أو السبع ، ويتولى التدريس فيها شيوخ مصريون من الذين درسوا في الازهر ، وقد زودت هذه المدارس من جانبها الازهر بالكثير من مشاهير مشايخه (٤٠) وكانت اشهر هذه المدارس في رشيد ودمياط ودسوق والمحلة والمنصورة وطنطا في منطقة الدلتا وطنطا في مصر العليا .

أما في سوريا فقد كان التعليم اقل مركزية ، فبالاضافة إلى المركزين الرئيسيين وهما دمشق وحلب فقد كانت هناك مدارس اقليميه هامة في القدس ونابلس ومدارس

---

(٣٩) يذهب كابرول إلى أن عدد المدرسين كان بين الاربعين والخمسين ولكن هذا العدد نقص كثيراً خلال الحملة الفرنسية بسبب هروب البعض وقتل الآخرين . وقد قدرهم نابليون نفسه بستين شخصاً .

(٤٠) من الملاحظ في هذا الباب أن ما من احد من شيوخ الازهر في القرن الثامن عشر كان قاهري الأصل .

عدة في جوامع بقية المدن [٤١] ، وحتى في دمشق وحلب فقد كانت هناك مدارس وجوامع عديدة للتدريس على صلة ما أو مستقلة تماماً عن المدرستين الكبيرتين في تلكما المدينتين . وقد عدد المرادي ما لا يقل عن خمس واربعين مدرسة في دمشق في القرن الثامن عشر ، ما خلا مدارس الجوامع ومن المحتمل ألا يكون عددها في حلب أقل كثيراً من هذا الرقم .

وكان طلاب العلم السوريون اكثر من اقرانهم المصريين ميلاً إلى السفر إلى خارج بلادهم ومن الطبيعي أن تكون وجهة اغلبهم إلى الازهر ، حيث كان رواق الشوام يمتاز بالحركة والنشاط ، وكان البعض منهم يقصد الحرمين الشريفين ، وكان من بينهم عدد لا يستهان به من ذوي المقدرة والطموح يرتحلون إلى استانبول طمعاً في الوظائف .

ومن جهة أخرى كانت دمشق نفسها مركزاً مفضلاً يقصده العلماء والباحثون لربما كان ذلك بسبب موقعها الفريد على طريق الحج .

أما العراق فقد كان أقل حظاً من سوريا في هذا المجال ، إذ كان من الصعب عليه أن يحافظ على تقاليده العلمية خلال عهود الظلام والاضطرابات التي تلت الفتح المغولي لبغداد عام ١٢٥٨م ومع هذا فقد استطاعت مدارس بغداد والموصل والبصرة وشهر زور تخريج عدد كبير من افاضل العلماء [٤٢] عدا عن هذا فقد جذبت المدارس العلمية الشهيرة في كربلاء والنجف اليها اعداداً غفيرة من الطلبة ، لا من فارس وحدها وانما من الهند أيضاً . ولكن توتر العلاقة بين السنّة والشيعة منع حدوث أي تقارب بين الطرفين .

وأخيراً فقد كانت مكة والمدينة مركزين ثقافيين مرموقين بطبيعة الحال – لا لأهل

---

(٤١) عن القدس أنظر بصورة خاصة المرادي ج١ ص ١٧٥ إذ اشار إلى امكان تلقي التعليم كاملاً فيها . أما بالنسبة إلى نابلس فقد كانت مركزاً رئيسياً للتعليم الحنبلي (المرادي ج١/١٩١ وج٣/٤١، وج٤/٣١) . كما اشار إلى وجود مدارس في رام الله وحمص وغزة وصيدا وحماة وادلب وعكا وطرابلس وبعلبك .

(٤٢) ذكر المرادي عدداً منهم (ج١ ص ٢٧٢ ، وج٣ ص ٨٤ و١٧٩ وكان من بينهم الشيخ عبدالله ابن حسين السويدي (١٦٩٢-١٧٥٦) الذي اشتهر ذكره لنجاحه في ادارة شؤون المؤتمر الذي عقد في الحلة عام ١٧٤٣ بحضور نادر شاه للتوفيق بين السنه والشيعة . وقد طبعت بعض مؤلفاته ومنها رحلته إلى نجد ، وقد تتبع العالم العراقي الشهير محمود شكري الالوسي في كتابه المسك الاذفر (ص ٦٥-٨٠) نسل الشيخ السويدي حتى احفاد احفاده وكانوا كلهم من العلماء والكتاب . وأنظر ل. كهارت : نادر شاه – لندن ١٩٣٨ . (ومن احفاده آل السويدي في بغداد وقد اشتهر ابوهم يوسف السويدي بالعلم وكان من زعماء الحركة الوطنية في العراق وعمل اولاده في السياسة وتولى اثنان منهم منصب رئاسة الوزارة – المترجم) .

البلاد فحسب وانما للزائرين من الاقطار الأخرى أيضاً .(٤٣)

وكان الانفاق على المدارس ومعلميها يجرى جمعه من غلة ما حبسته اجيال المحسنين من اوقاف عليها . أما تفوق الازهر فمرده ثراؤه لكثرة الموقوفات عليه ، علاوة على ما يتسلمه من هبات من الحكومة وهو أمر لا يحظى به إلا الازهر والحرمان الشريفان ، وتعتمد المدارس أيضاً علاوة إلى هذا إلى ما يقدمه الامراء والاعيان وذوي اليسار في البلد (٤٤) من هبات للعلماء وما اعتاد أن يبعث به اليهم سلطان المغرب من صدقات . (٤٥)

ولهذا كان على من يؤسس مدرسة ما أن يضمن الايراد الكافي لادامتها واعاشة طلابها وفي بعض الاحيان وليس دائما ومدرسيها أيضاً ولذلك فقد كانت احوال المدرسين تختلف اختلافاً كبيراً ، فكان بعضهم يتقاضى ايراداً محترماً من ايراد الاوقاف أو من ادارتها (٤٦) أما غالبهم فكانوا يتقاضون اجوراً قليلة من التعليم ويستكملوه من ابواب رزق أخرى غير مباشرة تفتحها لهم وظائفهم . (٤٧)

وليس ثمة من بينة على حصول هبوط جدى في مستوى التعليم أو وسائله في الاقطار العربية في القرن الثامن عشر مقارنة مع القرنين السابقين ، وأن تعرضت أموال المدارس إلى تذبذب مستمر بسبب اختلاف ما تغله اوقافها من ايراد وبسبب أيضاً من نزاهة نظار تلك الاوقاف ، ولهذين السببين تدهورت أحوال بعض المدارس واضطرت مدارس أخرى إلى غلق ابوابها ، ولكن هذه الخسارة سرعان ما كانت تعوض بانشاء مدارس جديدة . وهنا – كما في حالات أخرى مشابهة – حافظ البيكات المماليك على عاداتهم التقليدية في رعاية الدين والتعليم وأن بدأ خلفاؤهم بالغاء مبراتهم

---

(٤٣) كان العلماء قبل أو بعد اداء فريضة الحج غالباً ما يقضون اشهراً أو سنوات في الحجاز للدرس والتدريس (المرادي ج٣/٢٠٢) .

(٤٤) يقول جابرولي أن حوالي (٥٦٠) اردب من القمح تعطي للجوامع لتوزع كل عام على الطلاب ولكن المعلمين يمنحون بدل ذلك راتباً قليلاً ، وتكشف البيانات المالية التي قدمها استيف عن مبلغ (٥٩٨٢٩٦) بارة تدفع للازهر وتوزع بالترتيب التالي : يذهب منها (٥٧٦٠٣٠) بارة للعلماء (أي المدرسين) و(١٧٧٧) بارة للشموع و(٢٠٤٨٩) بارة لتوزيع الرز والتسل على العميان والفقراء في شهر رمضان ومن المحتمل أن يكون للشيوخ نصيب في مبلغ الـ(١٫٢٩٨٫٢٣٤) بارة المعتمدة تحت باب الشيوخ والعلماء ولكن حصصهم كانت تدفع بالسندات المعروفة باسم جاميكة – أنظر ص ٦٤ السالفة) .

(٤٥) الجبرتي ج٢ ص ١٤٨ وج٤ ص ١٦٠ و١٦٣ .

(٤٦) يكون التعيين لهذه المناصب – في سوريا على الاقل – (وتسمى التولية أو التدارس) بموجب براءة من المراجع المختصة وليس هناك ما يدل على حصول ذلك في مصر .

(٤٧) هناك حالة واحدة ذكرها الجبرتي ج١ ص ٣٠٢ يطلب فيها احد الشيوخ – وهو حسين المحلي – اجوراً من طلابه عن دروسه في الرياضيات .

هذه أو انقاصها كما كان الحال في الربع الأخير من هذا القرن . (٤٨)

وكان التلميذ عندالتحاقه بمدرسة ما أو بالجامع يسجل على وقف معين يجهزه بالمأكل والملبس أو بمقدار قليل من المال أو بالاثنين معاً . ويخصص للطالب مسكن أما في البناية نفسها أو في بناية مجاورة لها ، ويبقى فيها تحت اشراف المراقب .

أما تلامذة الازهر فكانوا وبسبب كثرة عددهم (٤٩) يوزعون علي الرواقات ، وقد اقيمت هذه الرواقات على أسس جغرافية ، وفي اكثر الاحوال يختص الرواق بالطلبة من ابناء بلد واحد أو من ابناء مدينة أو منطقة مصرية ، ويكون لهم شيخ وهيئة تعليمية مستقلة ويكونون صنفاً خاصاً . وكان أهم الاروقة الاجنبية هي اروقة الترك والشوام والمغاربة ، وكان رواق الطلبة العميان اكبرها (٥٠) . وكثيراً ما كانت النزاعات تنشب بين ابناء الاروقة المختلفة وكثيراً ما كان الطلاب عامة يقومون بمظاهرات عنيفة .

ولم يكن في أية مدرسة نظام معين ثابت للدراسة ، فلأن اكثر الطلاب يلتحقون بهذه المدارس في سن مبكرة ودون ما دراسة مسبقة إلا ما تلقوه في مدارس حفظ القرآن – الكتاتيب – ولذلك فهم يقضون عدداً من سني دراستهم في دراسات تمهيدية تتضمن اللغة على أيدي اساتذة مبتدئين(٥١) . فإذا ارتقى الطالب إلى مرحلة اعلى صار عليه أن يحضر دروس الشيوخ الكبار في الفرع الذي يختاره من فروع الفقه والشريعة .

وكانت مراحل الدراسة كما هو الشأن في كل الدراسات الدينية محدودة وقاصرة على تعلم اللغة العربية شعراً ونثراً والدين والفقة والمنطق واوليات الرياضيات كما كانت الكتب الصوفية تدرس في سوريا والجزيرة العربية وفي المدارس التابعة لاصحاب الطرق . (٥٢)

أما الذين يرغبون في الدخول إلى الخدمة المدنية في الحكومة كتبة أو سكرتيرين

---

(٤٨) ومن ذلك أن الايراد الذي خصصه محمد بك ابو الذهب لمدرسته الجديدة صادره المماليك بعد وفاته عام ١٧٧٥ وسرعان ما اندثرت المدرسة وزالت / الجبرتي ج١/٤٨٢ .

(٤٩) من المستحيل تقدير عدد طلاب الازهر في القرن الثامن عشر ، ولكنه لم يكن على اكثر الاحتمالات يقل عن الثلاثة آلاف تلميذ بينهم ما لا يقل عن الألف تلميذ من خارج مصر .

(٥٠) كان هناك ، وفي هذه الفترة ما لا يقل عن خمس وعشرين رواقاً بينهم اروقة الاكراد والشوام والمغاربة والعراقيين والافغان وجنسيات متعددة أخرى وكذلك رواق الشراقوة ، أي ابناء الشرقية . وكان رواق العميان اكثرها شغباً واصعبها ادارة .

(٥١) يبدو أن بعض معلمي اللغة العربية في سوريا ليسوا من الشيوخ ومن المحتمل أيضاً وجود معلمين سوريين للتدريس الابتدائي في الرواق الشامي أي السوري في الازهر / المرادي ج٢/٨٦ .

(٥٢) أنظر ترجمة حياة عبدالغني النابلسي في المرادي ج٣ ص ٣٠ –٣٨ .

فعليهم أن يكملوا الدروس الدينية أيضاً ثم عليهم أن يتعلموا «اصول الخط» على يد خطاطين معروفين (٥٣) في حين ينهي الآخرون دروسهم في الوقت الذي يرون فيه انهم حصلوا من العلم على ما يؤهلهم لما يطمحون اليه من وظائف القضاء أو الافتاء أو امامة الجوامع وما شابه ذلك . وبعد هذا لا تبقى إلا قلة قليلة من الطلاب الذين يصممون على مواصلة التعليم ليصبحوا هم انفسهم معلمين ومدرسين ، وهم ينالون هذه الوظائف بعد أن يختبر زملاؤهم المستقبليون أو المدرسون الحاليون معلوماتهم اختباراً عاماً دون أن يكون هناك امتحان عام أو شهادة تخرج ، فالقاعدة هي أن يقرأ التلميذ كتاباً ما مع مدرسه فإذا وثق المدرس من استيعاب التلميذ «اجازه» ، أي منحه الاجازة لتدريس ذلك الكتاب ، ولكن – وبطبيعة الحال – فإن على المدرس الجديد قبل بدء دروسه في الازهر أن يحصل على اذن بذلك من الشيخ الاكبر ، أي شيخ الجامع الازهر ، وهو نفسه كبير العلماء في مصر .

وفي ما عدا ما يفرضه العرف والعادات من حدود وقيود ، فإن للمدرس كامل الحرية في المدرسة ، فكان إذا ما منح مكاناً ما في جامع أو مدرسة اتخذه مجلساً له للتدريس الذي قد يكون تدريس نص معين يمليه أو يشرحه لمن يحضر دروسه من الطلاب (٥٤) . وقد يعهد – لزيادة افادة الطلاب – إلى احد المعيدين باعادة الدرس والشرح ويكون لمستمعي الدرس حق سؤال المدرس ومناقشته ، وكانت هذه المناقشات هي الفرص التي يظهر فيها المدرس الجديد كفاءته ويبني عليها شهرته .

وعلى هذا ، وبعد هذا الشرح فإننا نجد أن نظام المدارس هذا لا يخلو من سمات جيدة حتى أن أحد المراقبين وصفه في اواخر القرن التاسع عشر بقوله :

«إن نظام الجامع الازهر مثالي في الكمال ، إذ يجد فيه من ينتمي له وحتى افقر الشباب ترحيباً حاراً به ، ثم يبدأ لتوه في تعلم كل ما في جعبة مدرسه من علوم ، فيحصل على أعلى ما يستطيع المسلم الحصول عليه من تعليم وبالاساليب الاسلامية دون أن يطلب منه دفع قرش واحد» . (٥٥)

ومع هذا فهناك الكثير مما يمكن أن ينال من هذه الصورة المثالية ، فهناك مجموعات كبيرة من الطلاب الذين ينتمون إلى الازهر أو المدارس الأخرى لا من أجل العلم والدراسة وانما سعياً وراء الطعام المجاني الذي ينعم به الطلاب ، ومن جهة

---

(٥٣) كان للخط مقام رفيع ، وكان الاتراك من اكثر الراغبين فيه ، وكان الخطاطون يكونون صنفاً خاصاً بهم ، الجبرتي ج١ ص ٤٢٩ ، وج٢ ص١١٧ . والمرادي ج١ ص ٧٣ و٩٧ .

(٥٤) روي أن بعض المدرسين كان يحضر درسه حوالي ٥٠٠ طالب (المرادي ج٣ ص ٢٧٢ ، وج٤ ص ٥٠ ، ومن جهة ثانية روى الجبرتي ج١ ص ٦٠٣ أن أحد مدرسي الازهر لم يكن له حظ في الطلبة فلم يحضر دروسه احد منهم .

(٥٥) لين بول – الحياة الاجتماعية في مصر – ص ٨٤ .

أخرى ، فمع أن المدارس مفتوحة نظرياً لكل الراغبين في المعرفة ، فإن الوظائف العلمية كانت في الواقع ، وبصورة عامة تقريباً ، وراثية في عوائل محدودة ، وهو حال اكثر شيوعاً في مصر منه في سوريا .

ولهذا السبب فقد طغت العلاقات العائلية للطالب على الكفاءة في حساب الترجيح للتوظيف ، ولم يستثن المدرسون انفسهم من عيوب هذا النظام شبه الوراثي ، فقد لاحظ المؤرخ المرادي أن بعض ابناء الذوات عينوا لمناصب التدريس دون أن يكون لهم مؤهلات علمية أو خبرة بالتدريس . وأنه رغم صدور أوامر من بعض الولاة بأن «على المدرسين في كل مكان أن يلازموا الدروس» بصورة منتظمة ، وأن «يجعلوا لهم وكلاء» فإن الأمور عادت إلى حالها الأول ، بل زاد الطين بلة وجود مدرس يقوم طلابه انفسهم «بتصحيح دروسه لهم قبل أن يقرأها أو يمليها عليهم «فإذا صدر منه بعد ذلك» خلل في بعض المسائل أو غلط لا يقدر أحد منهم على رده بل كلهم افاضل اجلاء صامتون ناصتون ، لكونه كان يبرهم باكرامه ويحسن اليهم فلا يريدون تخجيله .(٥٦)

وإلى جانب هذا كان هناك نوع من الاستغلال يتمثل في جمع عدة وظائف بيد شخص واحد مرة واحدة طمعاً في الحصول على رواتبها . وكانت النتيجة اما اهمال ادارتها كلها أو بعضها اهمالاً تاماً أو «الاضطرار إلى تعيين وكلاء عنه للقيام بمهامها». (٥٧)

لكن اكثر الانتقادات حقاً التي وجهت إلى نظام التعيين هي ضيق افقه اسلوباً وموضوعاً ، ومن المهم أن نقيم الصفة الضيقة للتعليم المهني والفني في الازهر وما شابهه من معاهد ، فلا المدرس ولا التلميذ ينظرون إلى التعليم إلا أنه مجرد اكتساب مقدار معين من «المعرفة» ، محدود بحدود ضيقة معينة بدقة فهو معروف أو قابل للعرفان ، وكان تجاوز هذه الحدود أو حتى الاستفسار عنها بأي شكل من الاشكال يعرض المرء لا إلى الاستهجان والذم من قبل زملائه العالمين (أي العلماء) فحسب بل وربما تعرض لعقوبة الطرد من أمرة العلماء وبالتالي فقدانه السمعة ووسائل العيش .

وكانت النتيجة الحتمية لنظام مثل هذا لم تهب عليه نسمات الاصلاح منذ بداية القرن السادس عشر (٥٨) على الأقل هي زيادة ضيق افق التعليم نفسه ثم زيادة

(٥٦) المرادي ج٢ ص ٢٨٢ .

(٥٧) المرادي ج٢ ص ٢٣٩ ، وج٤ ص ١٣١ ، ومن قبيل هذه العيوب أيضاً عادة الافراط في منح الاجازات العلمية فخرياً ، والتي كانت تمنح في الاصل إلى العلماء المبرزين تقديراً لهم (المرادي ج١ ص ١٦٨ ، وج٣ ص ٣١) ثم اخذ كبار العلماء يستحصلون على هذه الاجازات لابنائهم ، وقد روى المرادي أن شيخاً مغربياً استجاز لابنه وعمره سنتان فقط (المرادي ج٤ ص ٩١) .

(٥٨) مع أن محمد عبدالوهاب بدأ حركته الاصلاحية في الجزيرة العربية عام ١٧٤٤ فإنها لم تعرف في الخارج إلا قليلاً حتى أن الجبرتي لم يأت على ذكر محمد عبدالوهاب لأول مرة إلا في

الضيق في ما يتركه من آثار على افكار المتعلمين . (٥٩)

ومع أن سير الشيوخ والعلماد التي وصلت الينا تذكر قوائم طويلة من الكتب والرسائل والتي لا تقل عدداً عن النتاج الادبي للعصور الاسلامية الأولى (٦٠) ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه الكتب قد زادت من الناحية النوعية وحتى ضمن ميادين دراسة الشريعة والفقه قيد انملة عمّا جاء في المصنفات الأولى .

وإذا كانت نقطة الاحتضار للمجتمع أي مجتمع ، تحل حين تعجز قواه الثقافية عن تطويره ومده بالقوة وبالصمود ، فيجب اذن الاعتراف بأن المجتمع الاسلامي قد اجتاز هذه النقطة من زمن بعيد ، إذ لم تعد الثقافة تهتم حتى بالامل في دفع المجتمع نحو الأمثل والاحسن ، بل انحطت إلى حد الرضى بالابقاء على المجتمع بحكم التقاليد.

ومع هذا فهناك ، من جهة أخرى ، نقاط يجب الاعتراف بها ، فمع الاخذ بجميع ما قيل عن عيوب النظام الوراثي وضيق افق الدراسة ، فما يزال هناك شيء ما يجب الالتفات اليه وهو أن هناك مجموعة كبيرة من العلماء من ذوي الهمة والنشاط ممن كرس حياته للعلم والمعرفة .

فالعالم المسلم الحق يبقى «طالب علم» حتى يواريه الثرى ، وسواء ارتحل إلى القاهرة أو مكة المكرمة أو استانبول أم ظل مقيماً في بلدة فهو ينتقي أبرز العلماء

احداث شهر محرم من عام ١٢٤٧هـ ، شهر مايس عام ١٨٠٢م (الجبرتي ج٢ ص ٥٢٦) وفي استطراد عابر وكان الحركة أمر جديد الحدوث ودون الافصاح عن تأييده أو شجبه لها ، ولم تكن هذه هي المرة الأولى من نوعها في القرن الثامن عشر ، فقد ذكر الجبرتي ج١ ص ٨٣ أن خطيباً تركياً دعا في جامع المؤيد بالقاهرة إلى تحريم زيارة قبور الأولياء وتقبيل اعتابهم ، ومن فعل ذلك فقد كفر ، ويجب ابطاله وهدم قبورهم ، فلما سمع الحاضرون - واكثرهم من الاتراك - ذلك خرجوا بالنبابيت والاسلحة وقطعوا الجوخ والاعلام فوق قبور الاولياء ، مما اضطر الازهر إلى اصدار فتوى بأن كرامات الاولياء لا تنقطع بالموت ، ودعوا فيها الباشا إلى تأديب الخطيب ، وقد نفى الخطيب وعوقب اتباعه ، وقد تحزّب الرأي العام المصري مع الشيوخ ضد الخطيب رغم أن الشاعر حسن الحجازي نظم ابياتاً يسخر فيها من عبادة المجاذيب (أي المجانين) واعتبارهم اولياء مقدمين ، وسكت العلماء على هذا الأمر .

(٥٩) كان السؤال الرئيسي المثار في المجادلات الدينية خلال القرن الثامن عشر هو هل التدخين حلال أم حرام (المرادي ج١ ص ٢٥٤ ، والجبرتي ج١ ص ٤٧٧) وقداصدر احد باشوات مصر أمراً منع فيه التدخين في الشوارع (الجبرتي ج١ ص ٢٢٨) .

(٦٠) بحثنا بتفصيل اكثر الحال الادبي في ما سيأتي من صفحات (١٦٨-١٧٠) والواقع فإن عدد ما وصل الينا من بين الوف المؤلفات التي عددتها مصادرنا قليل جداً مما يدل على انها لم تكن تقرأ كثيراً وربما وفي كثير من الحالات لم تتعد خزانة المؤلف ولهذا السبب أيضاً فيجب الاعتراف بأن الحكم الذي تقدم وفي المتن اعلاه قد بني على الاستنتاج وليس عن تحقيق شخصي مفصل .

المدرسين ويتتلمذ عليهم .

وإذا ارتحل احدهم إلى بلد آخر وجد من اقرانه شيوخ ذلك البلد كل ترحاب واكرام فهم يؤمنون له المسكن ، أما في بيوتهم أو في احدى المدارس ، وبهذا يتحقق الاتصال المستمر بين العلماء في الاقطار المختلفة ، ويخلق شعوراً قوياً بالتضامن بينهم مما كان له الفضل الاكبر في الحفاظ على القيم المهنية والعلمية .

وحتى إذا كان حقاً ما يقال عن افتقار نتاجهم الثقافي إلى الصحة والسواء ، وأن ظروف حياتهم الخانقة اودت بابداعهم الفكري ووأدته فإن على المؤرخ أن يعترف بما اداه هؤلاء العلماء ، وما اداه هذا الروح الأخوى الديني بينهم من فضل في الابقاء على الحضارة الاسلامية صامدة في وجه ما احاط بها في القرون الوسطى من زلازل عاتية مدمرة .

وعلى هذا ومن وجهة النظر هذه فإن ضيق افقهم الثقافي وتشبثهم الصلب بالتقاليد يغدو مقبولاً ومبرراً ما دامت مهمته الاساسية هي الحفاظ على وحدة الجماعة في عصر ساده الارتباك والانهيار الاقتصادي ، فلم يعد من المجدي تحمل المغامرات الفكريـــة .

وفي حين يجب الاعتراف التام بالوظيفة الاجتماعية للتعليم ، فإن الحكم على قيمته الثقافية يقررها بطبيعة الحال انتاجه ، وعلى هذا فليس من المقبول أن نأخذ على العالم الاسلامي «قروسطيته» بالذات (٦١) ، والتي كانت عزلته عن العالم اجمع وانقطاع صلته بالعالم الاوربي الا ما كان منها سطحياً (وفي استانبول فقط) إلى احتفاظه بهذه السمات القروسطية ، التي كان الغرب قد بدأ يتغلب عليها .

ومن أبرز هذه السمات الاعتقاد بالتنجيم والعرافة وما يتبعهما من سحر وخرافات مما نستطيع أن نقدم عنه عشرات الأمثلة (٦٢) وقد زاد من قوة هذه المعتقدات أو العلوم كما كانوا يسمونها واسكات كل معارض لها ما كان قد شاع من كرامات ومعجزات المتصوفة والدراويش ، وقد برع بعض الشيوخ في كتابة الادعية والتمائم فصاروا محل التقدير والاعجاب لا في عيون العامة وحسب وانما في عيون علية القوم والمثقفين أيضاً . (٦٣)

إن أكبر واصدق ما يؤخذ على الثقافة الاسلامية في القرن الثامن عشر هو

---

(٦١) القروسطية : أي القرون الوسطى ، وهي منحوتة من كلمتي قرون وسطى (المترجم) .

(٦٢) المرادي ج١ ص ٩ ، وج٣ ص ١٥٤ .

(٦٣) أنظر مثلاً الجبرتي ج١ ص ٢٣٨ ، والمرادي ج١ ص ٤٥ ، وج٣ ص ٥٦ و١٠٥ ، أما عن تعويذات النبات فأنظر كتاب عبدالغني النابلسي (علم الملاحة في علم الفلاحة) ص ٢٢٠ وما بعدها .

هبوط مستواها إلى اسفل مما كانت عليه في القرون الوسطى دون ادنى شعور بهذا الهبوط .

ولعل ابرز مثال كان في دراسة الطب وممارسته ، فقد كانت ما تزال ، في بداية القرن السابع عشر بقايا ما كان للاسلام في العصور الوسطى من معارف طبية ، ورغم اختلاط هذه البقايا بالسحر والتنجيم ، فقد استمرت كتابة الرسائل والبحوث الطبية في مصر وسوريا (٦٤) ، وقد نقل لنا المرادي رثاء لطبيب من أهل الموصل قال عنه احد زملائه :

«كان فارس عصابة الادب ، وسابق جلة افاضل العجم والعرب ، ابقراط الحكمة له غلام، وافلاطون الحكمة له من جملة الخدام ، ابطل ذكر بطليموس بعجائب اثاره ، ودك طور ابن سينا لما تحلى بسنا انواره . وما الفارابي إلا رشحة من هذا الفضل ، ولا الابهري من هذا البحر إلا جدول ، اذهب تعفن اخلاط الجهالة بمعاجين علمه واصلح مزاج الفضل والادب باخلاط فهمه» . (٦٥)

وعلى العكس من هذا فقد رسم فولني صورة قاتمة للوضع الطبي ونفى وجود من يعرف شيئاً عن ابسط مبادىء العلاج أو التمريض .

والحقيقة – كما هي دائماً – وسط بين حدين ، وأن كانت على ما نعتقد اقرب إلى فولني منها إلى استاذ ابقراط وافلاطون .

وكانت مهنة الطب مثل المهن الأخرى وراثية في الغالب ، وهذا ما ضمن دوامها وعدم زوالها . ومن جهة أخرى فليس من النادر أن نجد قاضياً أو عالماً رئيساً للاطباء، أو رجل دين يمارس الطب .

لكن من الصعب معرفة حقيقة أثر هذه الدراسات العلمية للطب لوجود الطب النبوي إلى جانبه ، وهذا يعني دراسة المعلومات الطبية المتيسرة في الاحاديث النبوية ولهذا فهي من العلوم الدينية .

وقد جاءتنا اوثق المعلومات هنا ، كما في دراسات أخرى – من كتاب وصف

---

(٦٤) اظرف مثال على ذلك ما ذكره المرادي ج٤ ص ٥٩ عن طبيب من اهل غزة اسمه محمد الريس (ت ١١٣٠هـ/١٧١٨م) قال عنه انه «اخذ بعضاً من العلوم الغربية ، ونقل إلى العربية كتاباً تركياً في الطب .

(٦٥) هو محمد العبدلي نشأ في الموصل في العراق وهاجر إلى مصر ، وقد مات عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م ومن باب الظرافة ننقل تتمة الرثاء :

«وادب حميا الايضاح بعروق جسم المعضلات ، وابرأ خرائد المسائل من امراض الاشكالات ودبر الادب بعد ما شاخ بالمرطب ليبس مزاجه ، واسترجع العلم بعدما اشرف على الممات باصلاح فساده وعلاجه» (المرادي ج٤ ص ١٢٥) .

مصر [٦٦] ، إذ اورد فيه «روير» وصفاً دقيقاً لعلوم الطب في مصر وقت ذاك . وقد بدأ جلياً من بحثه الدقيق أن علم الصيدلية كان اكثرها رواجاً [٦٧] ، وينتهي إلى هذا الرأي أيضاً من المعلومات المتيسرة له عن الحلاقين والجراحين (وكانوا يكونون صنفاً مستقلاً) ، وعن حالة المستشفيات العامة ، أو المارستانات ، والتي كانت في الحقيقة مستشفى ودار للعجزة المجاذيب .

ومع هذا فمن المشكوك فيه أن تكون دراسة الطب وممارسته في سوريا (لوثيق صلتها باستانبول) احسن أو أعلى مما هي عليه في مصر ، وإن كان هناك من فرق فهو ليس بالكبير .

وفي نهاية القرن الثامن عشر كان قد استقر في القاهرة ودمشق عدد من الاطباء والصيادلة الاوربيين ، كان يرتادهم بعض المسلمين والاقباط في القاهرة على الاقل [٦٨] ، واضافة إلى ذلك فقد ترجم إلى العربية والتركية كتابان اوربيان عن الطب.

وقد اظهر النتاج الادبي للقرن الثامن عشر نفس سمات الانحلال والتدهور ، وإن كان قد بولغ – هنا أيضاً في مدى خواء هذه الفترة رد سبب هذا الانحلال الادبي إلى غلبة التاليف المدرسية والعلمية هو نصف الحقيقة فقط . فقد كان الانتاج المدرسي وفيراً ولكن دون ما اصالة ، ولكن ما كان بالامكان توقع أكثر من ذلك ، فالادب الرفيع يعتمد دوماً على رعاية نصير ما ، وقد حرم خضوع البلاد العربية للحكم التركي ، الادب من مثل هذه الحماية إلا في ما ندر .

وإذا اردنا معرفة الاسباب الرئيسية للانهيار الادبي فعلينا أن ننظر في ظروف وجوده وبخاصة غياب أية صلة مثمرة للادب مع العالم الخارجي . وبسبب افتقاره لحوافز مشجعة أو نقد خارجي . فقد ظل يجتر تاريخه الماضي حتى اصيب بنوع من الانطواء على الذات . وقد تعدت عزلته إلى العالمين التركي والفارسي ، فلم تقم إلا صلة بسيطة بينه وبين اداب هاتين اللغتين مع احتمال استثناء حلب . والسبب الثاني لضعف الادب هو ضيق الدائرة الادبية ، التي ادت إلى شيوع الاساليب المتكلفة التي تهتم بالدرجة الأولى بالاسلوب ولا تعني بالابداع والاصالة .

وهنا يجب التمييز بين الانتاج الادبي في مصر ومثيله في سوريا . إذ كان أكثر النتاج الادبي في مصر من عمل المشايخ ما عدا بعض المقطوعات الشعرية ، في حين

---

(٦٦) كتاب عن مصر وضعه علماء فرنسيون رافقوا الحملة الفرنسية على مصر . (المترجم)

(٦٧) اشار إلى أن اكثر الطلب كان على الادوية الباعثة على السمنة وعلى العقارات الجنسية .

(٦٨) كانت هناك ثلاث صيدليات ، يملك اليونانيون واحدة ، ويملك ايطاليان من البندقية الآخريتين وكان زبائن هذه الصيدليات من المسيحيين ، والسوريين المسيحيين ، وكان جابوكو الطبيب الفرنسي المقيم في الشام (١١٩٤) هو الاوربي الوحيد المقيم فيها .

كان المتعلمون من الطبقات الشعبية من كتبة وموظفين في سوريا ، وإلى حد ما في العراق هم محور الشعر والنثر ، كما واشتهر افراد من العوائل العسكرية في ميدان الادب نظماً ونثراً أيضاً .

وكان السوريون كما لاحظنا ذلك من قبل اكثر من المصريين نشاطاً في السفر والترحال ، وقد كتب بعضهم قصص رحلاتهم هذه ، ومن جهة أخرى فقد كانت مصر إلى حد بعيد جداً بلداً مكتفياً بذاته منطوياً عليها ، في حين كانت سوريا على صلات وثيقة مع البلاد التركية ومع البلاد العربية الأخرى ، وهذا ما منح كتابها نوعاً من الانفتاح كان يفتقر اليه الكتاب المصريون (٦٩) واظهر ما يمثل هذا الانفتاح هو في السماح – وحتى في الاطار الديني – لمفكر وشاعر ممتاز كالشيخ عبدالغني النابلسي (ت١٧٣١) بالدعوة إلى افكار مبتكرة اصيلة .

أما كتابة السيرة التاريخية التي ازدهرت في دمشق في القرن الثالث عشر ورفع لواءها المرادي وقبله المحبي ، فقد كانت فرعاً من فروع الادب ، وكان الدافع اليها التقدير التام لرسالة التاريخ وخلود الاسلام .

وعلى هذا فلا مبرر مطلقاً لنفي أية قيمة أو خطر للادب العربي في القرن الثامن عشر بل اننا قد نذهب إلى ابعد من هذا فنقول أن حال الادب العربي في هذه الفترة يعطي انطباعاً عاماً لمجتمع قد اوشكت موارده على النضوب ، وبانه ينتظر حوافز جديدة تعيد اليه حركته الانتاجية :

(٦٩) وهذا واضح من المقارنة بين تاريخي المرادي السوري والجبرتي المصري ، وإن كان علينا أن نذكر أن الأخير كان يكتب تاريخ مصر فقط ، ولم يخف الجبرتي نفسه انه وضع كتابه بالحاح من المرادي والعلماء الاتراك .

الفصل الثاني عشر

الأوقاف

رغم الصلة الوثقى بين الدين والدولة في النظام الإسلامي وبصورة اظهر في النظام العثماني ، فإن الدولة لم تر يوماً ما أن واجبها تمويل المنشئات والخدمات الدينية ، وإنما القت بتبعة هذا الواجب على عاتق القائمين بادارة تلك المنشئات والخدمات .

ورغم ما اعتاده الخلفاء منذ وقت بعيد على تخصيص بعض مواردهم المالية الخاصة للاغراض الدينية ، فإن الجزء الأعظم من موارد المؤسسة الدينية ظل يأتيها عن طريق التبرعات والهبات الشخصية التي كانت تأخذ – في الغالب – شكل الوقف أو الحبس ومعناهما في الشريعة هو أن يفرز شخص ما قسماً معيناً تعييناً واضحاً من أملاكه أو عقاراته أو اراضيه ، ويخصص غلتها أو ريعها وإلى الأبد إلى غرض معين تحدده تحديداً واضحاً شروط الواقف وينص عليها في عقد الوقف نفسه (ويسمى هذا العقد – الوقفية) فتصبح تلك الأملاك والعقارات محبوسة لذلك الغرض ، أي موقوفة عليه . فإذا تم الحبس أو الوقف على تلك الاملاك امتنع على مالكها الأول – أي الواقف – وعلى غيره أيضاً التصرف فيها تصرفاً ناقلاً للملكية .

ولقد تسابقت ، وعلى مر العصور الطويلة اعداد غفيرة من الخلفاء والسلاطين والأمراء والوزراء والأثرياء إلى أمثال هذه الوقوف التامة والنافذة حتى الأبد بهدف تمويل الجوامع والمساجد والمدارس والتكايا بل والمؤسسات الخيرية أيضاً من كل نوع كالمستشفيات ودور الايتام ودور العجزة .

وفي الوطن الأم للامبراطورية العثمانية كانت المقاطعات التي يحكمها حكام مسلمون قبل استيلاء السلاطين العثمانيين عليها ، تعج بالاملاك الموقوفة مما اضطر فاتحوها الجدد – العثمانيون – إلى احترام شروطها وتنفيذها .

وكذلم فقد كان في اقاليم دار الاسلام التي الحقها العثمانيون بامبراطوريتهم عدد كبير من المؤسسات الدينية الخيرية التي تعتمد في بقائها على ما تدره هذه الاوقاف . وكان الحبس على المؤسسات الخيرية أمراً شائعاً بين الاتراك قبل دخولهم الاسلام . وقد سمح الحكم العثماني ، كما كان الأمر مع الحكام المسلمين من قبل ، للمسلمين والذميين على حد سواء ، انشاء الوقفيات وقد فعلوا ذلك فعلاً ، وكان التحديد

الوحيد لهم هو ألا يكون هدف وقفيتهم عملاً لا يقره الاسلام كبناء الكنائس والبيع .(١)

وكانت الاراضي الزراعية من بين الاملاك التي يخصص ايرادها للوقف ، ولكن لأن الشريعة الاسلامية لم تعرف اصطلاح «أرض الدولة» (٢) وأن لفظي العشر والخراج كانا يطلقان في العرف العثماني على الرسوم التي تجمع من الفلاحين الذين يسكنون هذه الاراضي ، في حين انهما في معناهما الاصلي يعنيان الرسوم التي تجبى من القاطنين في اراضيهم المملوكة لهم ملكاً صرفاً . ولهذا فيبدو أن شكاً كبيراً قد ثار بين رعية السلطان في القرن السادس عشر حول ما يمكن أو لا يمكن وقفه شرعاً من الاراضي الزراعية ، ورغم تكرار فتاوى المفتين في هذا الصدد ، فإن فتاواهم هذه قد خولفت كثيراً ، فمن ذلك ان إحدى هذه الفتاوى ذهبت إلى أن الارض المملوكة ملكاً صرفاً هي الوحيدة التي يمكن ايقافها ، ولكن لأن الملكية الخاصة الغيت في الاراضي الزراعية وحولت كلها إلى أرض اميرية ، أي ارض الدولة ، فيترتب على ذلك بأن ما يعتبر وقفاً مشروعاً من هذه الاراضي هو ما سبق للسلطان القائم أو لاسلافه بوقفه منها ، أو ما سبق له أو لهم أن وهبوه ملكاً صرفاً إلى بعض المقربين اليهم الذين يقومون بدورهم بوقفها . ويترتب على ذلك أيضاً بأن بالامكان وقف الارض الزراعية مستقبلاً وقفاً مشروعاً باللجوء إلى إحدى هاتين الطريقتين .

وتعتبر اوقاف خادم ابراهيم باشا صهر السلطان سليمان القانوني خير مثال للطريقة الثانية ، حيث يمكن وقف الارض بعد تنازل السلطان ، وبمحض ارادته ، عنها إلى غيره وتحويلها إلى ملك صرف (٣) إذ كان السلطان سليمان قد وهب صهره ابراهيم باشا سبع قرى في الروميلي ، فاوقف الباشا ايرادها على عدد من المؤسسات في استانبول منها جامعان ومدرسة وثلاثة مكاتب لحفظ القرآن ، وأن كان من المحتمل أيضاً أن يكون السلاطين انفسهم قد اوقفوا اكثر الاراضي الزراعية الموقوفة الآن ، وهي - بديهياً - واسعة وكثيرة .

أما الرعية سكنة الاراضي الموقوفة ، فقد كانوا يعاملون معاملة الساكنين في

---

(١) يذكر «كنتر» أن نساء ذميات أوقفن وقفين كان احدهما وقفاً على تكية من تكايا المولوية .

(٢) ارض الدولة وبالتركية «ارضي مملوكت» أي الارض المملوكة ولهذا الاصطلاح معنى خاص في قانون الاراضي في العراق ويعني الاراضي المملوكة للافراد ، أما اراضي الدولة فتسمى «اراضي اميرية» وقد يمنح حق استغلالها للافراد فتسمى ارضاً مفوضة بالطابو ، أو قد تعطى بالالتزام فتسمى «ارضاً ممنوحة باللزمة» (المترجم)

(٣) إذا اخذنا بمبدأ عدم جواز وقف الارض المملوكة ملكاً خاصاً فلا يجوز وقف الاراضي الموهوبة أيضاً أولاً لأن الهبة قد صيرتها ملكاً خاصاً للموهوب فلا يجوز له وقفها عدا عن أن احكام الهبة ليست قطعية تماماً في كل الاحوال ، إذ يبقى للواهب حق استرجاع هبته في ظروف وشروط معينة (المترجم) .

أراضي الاقطاع ، وتعتبر اراضي الوقف قد «أجرت» لهم ، ويطلق على مقابل الاجرة لاراضي الاقطاع اسم الطابو ، في حين يطلق على ايجارات الوقف «المعجل» للدفعات الأولية واسم ايجار مؤجل للرسوم الدورية . (٤)

وفي العهود الأخيرة حولت وبطريقة استثنائية مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية إلى ملك خاص ، وأن قسماً كبيراً منها اوقفه ملاكها الجدد لاسباب مصلحية سنشرحها بعد حين . (٥)

وكان الاغرب من هذا كله اقدام بعض الافراد على وقف غلة بعض الضرائب والرسوم أو حق الالتزام الممنوح له لاغراض معينة (٦) ، وكانوا في هذا الأمر يقتدون بالسلاطين ، فقد أوقف محمد الفاتح واردات الجمارك في اسطانبول للصرف منها على إحدى مؤسساته الوقفية (٧) ، ولكن وقفيات هؤلاء الافراد اُعتبرت ، وظلت تعتبر غير طبيعية .

ومن جانب آخر فإن اكثر المؤسسات الوقفية الصغيرة والخاصة وفي كل الازمان تعتمد – كما يبدو – على موارد تأتيها من املاك وعقارات في المدن والقصبات أو حواليها كانت كلها ملكاً صرفاً صحيحاً قانونياً ، مثل البيوت والحوانيت والحمامات والمقاهي والطواحين ومزارع الكروم والفواكه الأخرى ، وهذه هي الاصناف التي كثيراً ما تتردد في الوقفيات .

وكانت الاغراض المبتغاة من هذه الاوقاف اكثر من أن تعد . فعدا ما خصص منها للمؤسسات الدينية مثل الجوامع والمساجد والمدارس والتكايا ، وما خصص منها للمؤسسات التعليمية كالمدارس والكتاتيب والمكتبات ، فإن الموارد الوقفية كانت تمول اكثر الخدمات العامة ، كتعبيد الطرق وادامة الجسور وقنوات المياه والفنارات ، وكذلك بطبيعة الحال المؤسسات الخيرية كالمستشفيات ودور الضيافة ودور العجزة ودور الارامل والمطابخ بل وانشأت اوقاف جديدة لامداد المعوزين بالمال مثل دفع المهور أو دفع الديون عن المدينين المحبوسين ، أو دفع الغرامات أو مساعدة سكان قرية معينة أو

---

(٤) في التركية اجاري أو اجرة معجل ومؤجل . وتستعمل كلمة «طابو» في بعض الاحيان بالنسبة للاراضي الموقوفة أيضاً .

(٥) أنظر الرسالة لعلي قوجي بك (استانبول ١٣٠٣هـ) ص ٨٢ حيث سأل وهو يكتب في الربع الثاني من القرن السابع عشر كيف يجوز للمقربين من السلطان أن يستولوا على اراضي الدولة أولاً ثم يحيلونها إلى اوقاف ثانياً ، وقد اقترح الغاء الوقف عن القرى الموقوفة خلال الـ ٢٠٠ سنة الماضية ، واعادة توزيعها على السباهية ، عدا ما كان منها مخصصاً للجوامع والمساجد . وقد بدا الوقف الخاطىء هذا منذ أيام سليمان القانوني .

(٦) ومثل ذلك وقف السلطان سليمان لواردات جزية الغجر (أنظر ما تقدم ص ١٧) .

(٧) السيد مصطفى ج٤ ص ١٠٥ .

حي معين من مدينة على دفع ضرائبهم العرفية (٨) . كما واوجدت اوقاف أخرى لاغراض أخرى مثل توزيع العينيات على المحتاجين كالطعام واللباس على العجزة الشيوخ وعلى طلاب المدارس ، وكتوزيع الرز على الطيور والعلف للاغنام ، وهناك اوقاف غرضها اعداد رحلات التسلية للاطفال أيام الربيع أو دفن الموتى الفقراء . وهناك أيضاً اوقاف خصصت ايراداتها لمساعدة القوات المسلحة أو تسليح الجنود أو تمويل اعمال بناء أو ادامة القلاع والحصون وتمويل سفن الاسطول العثماني .

هذه الاصناف المتعددة من الاوقاف تعرف بالاوقاف الخيرية ، أي ما هو مخصص للخير العام ، تمييزاً لها عن اصناف أخرى من الاوقاف تسمى الاوقاف الأهلية أو الذرية . (٩)

وقد اجاز الاسلام ، ومنذ ايامه الأولى الاوقاف الذرية (١٠) ، وهي أن يخصص الواقف وبالطريقة نفسها المتبعة في الاوقاف الأخرى غلة عقار معين لتوزع على ذريته ما ظل احد منهم حياً يرزق ، وهو بمثابة انشاء صندوق استثماري عائلي تنتفع منه الاجيال المتعاقبة من ذرية الواقف ، وهو أمر لا اعتراض عليه من ناحية المبدأ ، وأن كان قد أسيء استعماله في الواقع ، كما سنشرح ذلك في ما يلي .

وكان هذا النوع من الوقف العائلي الصرف أقل انتشاراً من نوع بديل له وهو أن يشترط الواقف توزيع ما يتبقى فقط من غلة وقف ما على ذريته بعد سداد كل ما يتطلبه تحقيق الاغراض الخيرية للمؤسسة التي خصص لها الوقف من نفقات .

وقد تكون الاوقاف ذات صفة شخصية أكثر منها خيرية ، كأن يشترط الواقف صرف غلة الوقف على قراءة القرآن على روحه أو ارواح امواته . وتوجد الآن وقفية صادرة عام ١٥٨٨ ، ابرمتها سيدة من استانبول اسمها زيني خاتون اشترطت فيها أن تقرأ يومياً ثلاثة أجزاء من القرآن على روحها وخمسة أجزاء على روح ابنها وجزء واحد على روح امها ، وجزئين على روح ابنتها ، وقد حددت الاجزاء المطلوبة تحديداً دقيقاً . وعلى أن يدفع لكل قارىء اوقجة ونصف الاوقجة يومياً . كما نصت الوقفية على منح ثلاثة من رجال الدين اوقجة واحدة يومياً لكل منهم مقابل قراءته سورة الاخلاص مائة مرة في اليوم . وما تبقى من غلة الوقف بعد ذلك يصبح وقفاً ذرياً ، فيوزع على ذرية الواقفة ، ليؤمن لهم دخلاً مستمراً ما داموا على قيد الحياة .

ومن بين رعية السلطان كان عبيده ، عبيد الباب ، قابي قولاري ، هم الوحيدين

(٨) عن الضرائب العرفية أنظر ما تقدم في ص ٣ .

(٩) الوقف الأهلي أو الذري كلاهما بمعنى العائلي . أي ما يخصص لافراد عائلة الواقف (وقد الغي هذا الوقف في العراق حوالي عام ١٩٥٥ – المترجم) .

(١٠) شرط أن يكون الهدف النهائي للوقف عملاً خيرياً .

الذين يحاولون بل والقادرين أيضاً على اساءة استعمال نظام الوقف الذري . أما غيرهم من الرعية فلا حاجة لهم إلى ذلك ، إذ كان باستطاعتهم وقف ما يريدون وقفه من املاكهم في حين لا يجوز للقابي قولاري ، وبحكم الشريعة الاسلامية ولكونهم رقيقاً، تملك الاموال .

وقد كان هناك شك دائم حول وضعهم هذا ، فبعد الغاء نظام الدوشرمة وحصول اكثرهم على حريته ، صار حقهم واضحاً في تملك الاموال ، ومن ثم وقفها ، باستثناء من دخل منهم في خدمة السلطان فصاروا يعتبرون - بشكل ما - من رقيقه . أو كما كانوا يسمون - عبيد الباب ، وقد استطاع الكثيرون من هؤلاء الرقيق الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة فكانوا في موقع ممتاز أهلهم لتملك الاموال والاملاك استثناء ، في حين أهمل بعض منهم استغلال هذه الفرصة .

وعلى هذا فلما صارت الخزينة - في العهود الاخيرة في حاجة شديدة ودائمة إلى المال ، فإنها سرعان ما انساقت مع اغراء مصادرة اموال هؤلاء الموظفين ، أما عند عزلهم من الوظيفة أو عند وفاتهم .

وكان هناك ما يبرر للحكومة مثل هذا الاجراء ، فمن الواضح أن جزءاً كبيراً من أموال هؤلاء الموظفين جاءتهم بحكم مواقعهم الوظيفية ، ولذلك فلم تكن الحكومة متعسفة كثيراً في اعادة تلك الاموال إلى الدولة . واعتبار حق الموظف فيها منتهياً بانتهاء وظيفته وقد اشرنا إلى اعمال المصادرة هذه عند بحثنا عن واردات الدولة (١١) ويكفي هنا أن نؤكد على حالة عدم الاطمئنان التي خلقتها هذه المصادرات في نفوس اولئك الموظفين الاغنياء إذ أصبحوا لا يدرون مقدار ما سيعتبر ملكاً قانونياً من املاكهم فيترك لهم ولذريتهم من بعدهم ، ولذلك لم تكن لهم من وسيلة مضمونة للابقاء على اموالهم إلا بانشاء مؤسسة وقفية ووقف اموالهم عليها فتصبح الحكومة عاجزة - إلا بانتهاك واضح لاحكام الشريعة - عن وضع اليد عليها . وبهذا فقد ضمن نظام الوقف الذري دخلاً محترماً لهم طيلة حياتهم ثم لورثتهم من بعدهم ما ظلت الاملاك الموقوفة تدّر غلة كافية .

وقد كثر الأخذ بهذا الاسلوب حتى صار الاعتقاد بأن نظام الوقف الذري ما اوجد إلا لمنع الحكومة من مصادرة اموال الاغنياء من موظفيها (١٢) في حين أنه ما اوجد في الحقيقة إلا لتأمين موارد دخل للواقف وذريته ، ومنع هذه الذرية من تبديد هذا المورد المالي الثابت ، والالتفاف في الوقت نفسه - وبصورة شرعية - حول احكام

---

(١١) عن المصادرة ، أنظر ما تقدم ص ٢٩-٣٠ .

(١٢) اطنب السيد مصطفى في مناقشة خطأ هذا الرأي .

المواريث في الشريعة الاسلامية وتجاوزها (١٣) ، وقد لجأت الحكومة في العهود المتأخرة إلى عدم اجازة مثل هذه الاوقاف إلا بعد التحقق من احقية الواقف في ملكية ما اوقفه ، وبهذا وجد نوع من التوازن بين ادعاء الحكومة بعائدية الاموال لها وبين محاولة الموظفين أو ورثتهم الحصول لانفسهم على اكثر مما يحق لهم شرعاً .

وسواء كان الوقف أهلياً أو خيرياً ، فإن الوقفية – أي عقد الوقف – يجب أن تحدد تحديداً واضحاً دقيقاً ، الاملاك التي ستحبس غلاتها على المؤسسة الوقفية واسماء الاشخاص المعينين لادارة الوقف وخدمته مع مقدار أجر كل منهم .

وكقاعدة عامة يعين لكل وقف شخصان يضمنان نفاذ الوقف واستمراره . احدهما اداري ويسمى المتولي وتسمى وظيفته «التولية» والثاني مشرف ويسمى «الناظر» وقد يعين لبعض الاوقاف اكثر من شخصين ، فقد عين خادم ابراهيم باشا الذي أشرنا اليه قبل قليل ، في أحد جوامعه خطيباً واماماً ، واربعة مؤذنين ومعرفاً واحداً (١٤) واثنين من الحفاظ ، وقيمين اثنين كما عين مدرساً لمدرسته ، كما عين معلماً أو خوجة ، ومساعد معلم في كل من مكاتبه الثلاثة ، وعين لكل من هؤلاء راتب مناسب. وفي الاملاك الكبيرة ، قد يكون من الضروري أن يعين الواقف سكرتيراً ومحاسباً ، وحين تكون هناك عمليات بناء فلا بد من معمارين ومرمم وحتى من موظف يضمن تنظيف الجدران . (١٥)

ويكون نظار الاوقاف عادة من كبار موظفي الدولة ، أو كبار رجال الدين ، ذلك لأن المتولين يكونون في اكثر الاحوال – إن لم يكن في كلها – من اقارب الواقف ، وعلى هذا فيجب أن يكون الناظر في مركز يمكنه من مراقبة تصرفات المتولي ، ويختار في الاوقاف الذرية خلفاً لذرية الواقف إذا ما انقطع نسلهم . ولهذا فإذا لم يتداول النظار العمل بحكم وظائفهم فإن على الواقف ، إما أن ينص على من يخلفهم بمرور الأيام (وهي مسألة صعبة) وأما أن يترك لكل ناظر اختيار من يخلفه في العمل . وقد عين السلاطين محمد الثاني وسليم الأول ، وسليمان القانوني ، الصدر الأعظم ليكون الناظر على اوقاف جوامعهم ، في حين عين كل من بايزيد الثاني واحمد الأول ، شيخ الاسلام لهذا الغرض ، ولكن من الغريب أن نجد النظارة على اوقاف جميع المساجد ،

---

(١٣) للمواريث في الشريعة الاسلامية احكام مقررة تعطي لكل وارث حصة معينة ، في حين أن للواقف الحق في توزيع اموال الوقف حسب شروطه ، فيدخل أو لا يدخل الواقف من يشاء ويقدر لكل حصته كما يشاء ، بصرف النظر عن مقدار قرابته أو حتى عدمها من الواقف (المترجم) .

(١٤) وظيفة المعرف في الجوامع هي تلاوة الصلاة على النبي والصحابة وعلى الواقف وجميع المسلمين .

(١٥) واسمه بالتركية – كما ذكره المؤلفان «ماحي النقوش» .

سلطانية كانت أم فردية ، قد عهد بها إلى أيدي «آغا الحريم ، قزلر اغاسي»(١٦) وربما كان ذلك بسبب علاقات هؤلاء الخصيان الوثقى مع السلاطين انفسهم .

ورغم أن الناظر أو المتولي لا يتقاضيان في الواقع أية اجور من صندوق الوقف عدا اجرة قليلة تسمى «ثمن الحذاء» (١٧) ، فإن النظارة على هذه الاوقاف كانت تدر على اغوات الحريم ارباحاً جزيلة رغم ما يكتنفها من متاعب ، إذ بلغ في نهاية القرن الثامن عشر عدد المساجد التي في عهدتهم ٥٠٠ مسجداً . فإذا اضفنا إلى ضخامة اعمال الاشراف على هذه المؤسسات الوقفية وجوب رئاسة الاغوات لاجتماعات المتولين في ما كان يدعى «ديوان الحرمين» ، إذ صار اغوات الحريم نظاراً على جميع اوقاف الحرمين الشريفين – مكة والمدينة – . ولذلك ولمساعدتهم في اعمالهم الجسيمة هذه عينوا عالماً بصفة مراقب واسموه «مفتش الحرمين» ، كما عينوا وكيلين عنهم يقيم احدهما في بورصة ، ويقيم الثاني في ادرنة . ولكن وفي أيام السلطان مصطفى الثالث الذي صادف عهده نهاية فترة بحثنا هذا استطاع وزيره الأول رجب باشا أن يجرد الاغوات السود من كل ما كن لهم من سلطان في هذا الميدان وأن يعهد إلى الدفتردارية بجباية واردات الاوقاف التي تضاءلت حصيلتها بسبب نظام الالتزام ، وأن يطرد في الوقت نفسه عدداً كبيراً من متولي الاوقاف الذين ثبت عدم صلاحهم ، فكانت نتيجة هذه الاجراءات – مدة سريانها ، وهي في الواقع لم تزد عن بضع سنوات – زيادة كبيرة في الواردات فعوض المطرودون واعوانهم من فائض هذه الزيادة عمّا خسروه من جراء فقدانهم مناصبهم القديمة .

والواقف حر في تعيين من يشاء لتولي ادارة اوقافه . أما متولو الاوقاف السلطانية ونظارها فكانوا موظفين حكوميين يعينون لها لا بحكم وظائفهم وانما بصفتهم الشخصية ، وكان منح التولية في غالب الأحيان إلى السباهية ، أي أفراد الجيش النظامي ، ولغيرهم من غير الصالحين لهذا العمل سبباً من أسباب تدني حالة الاوقاف في القرن السابع عشر .

أما اوقاف الافراد فكانت في وضع أحسن . وكان يحق للواقف أن يعين نفسه متولياً على اوقافه (١٨) ، وإن يشترط بقاءها في ورثته . فإذا انقرض نسلهم كان على الناظر أن يختار متولياً جديداً ، وغالباً ما يستأثر عبيد السلطنة بهذه التوليات بصرف النظر عن مدى صلاحهم لها .

---

(١٦) اغوات الحريم وهم رؤساء الخصيان السود ، وقد حلوا محل رؤساء الخصيان البيض قابي اغاسي الذين بداوا يتخلون عن هذه الوظيفة منذ نهاية القرن السادس عشر ، أنظر ص ٧٦ من المجلد الأول .

(١٧) وفي التركية جزمة باها .. والجزمة هي الحذاء طويل العنق .

(١٨) عين خادم ابراهيم باشا نفسه متوليا .

وقد يترك الوقاف للناظر ومنذ البداية أمر تعيين المتولي ولا يحول دون التعيين للتولية وجود وظيفة أو مهنة أخرى عند المرشح ، وغالباً ما كان العاملون في المساجد يعينون للتولية (١٩)، وعلى كل حال فعلى المتولي أن يقدم إلى الناظر كشفاً سنوياً عن واردات الوقف واحواله .

وحين فتح العثمانيون بلاد الشام ومصر كانت الاوقاف في هذين البلدين ، كثيرة العدد واسعة المساحات سواء كانت اطياناً أم عقارات . وقد خلق تكاثر الاوقاف مشاكل حادة ، ففي مصر وبلاد الشام حيث لم تدمر الغزوات التركمانية والمغولية الدفاتر والسندات ، كما كان الأمر في العراق ، ابتدعت بين الحين والحين ، وسائل كثيرة ، كلها بطبيعة الحال غير قانونية – لاعادة مساحات كبيرة من الاراضي المحبوسة للوقف إلى مال حر كما وقد كان السلاطين المماليك الشراكسة قد استعادوا فعلاً اراضي موقوفة كثيرة . ولذلك فلما فتح العثمانيون البلاد بداوا في الحال العمل على تنظيم الأمور . فالاوقاف السلطانية السابقة المخصصة للحرمين الشريفين نظمت ووضعت – مع ما اضافوه لها من اوقاف امبراطورية جديدة ، تحت ادارة الدوائر المالية أي الروزنامه جي .

أما الاوقاف الشخصية للسلاطين والبكوات والاشخاص الآخرين ، فقد ارسل احد رجال الادارة للتحقيق في أمرها (٢٠) ، فمن اثبت وضعه بسند صحيح اثبتوا له الوقف وصار في امكانه زراعة الأرض البور منها. وهي في جميع الحالات تخضع للميري .

وفي القرون التالية ازداد اقبال الملتزمين على حبس بعض مقاطيعهم للانفاق منها على بعض الجوامع أو الاماكن الدينية ، وذلك بعد اخذ موافقة الباشا وضمن بعض القيود التي سنشير اليها بعد قليل . وكانت هذه الاوقاف تدفع الميري أيضاً ، والذي كان يؤخذ من ورثة أو خلفاء الملتزمين الذين اوقفوا اراضيهم ولكنهم لا يدفعون غيرها من الضرائب ، فإذا خصصت قرية ما باجمعها للوقف انتقل إلى جامعها أو أية مؤسسة خيرية فيها التزام القرية ، وإلى الأبد واصبح عليها دفع الميري المقرر .

وقد ادخل الاتراك العثمانيون على نظم الاوقاف بدعتين جديدتين ، كانت اولاهما نتيجة لنظام الأرض الجديد الذي حصر ملكية الأرض كلها بالسلطان فقط ، وبهذا منع

---

(١٩) الأمر الذي يستوجب الملاحظة أن النساء كن مؤهلات للتعيين بوظائف التولية .

(٢٠) لقد احترقت جميع السجلات والسندات في مصر بعد الفتح العثماني بزمن قصير ، أي في حوالي عام ١٥٢٥ أو ١٥٢٦ والغيت بعدها اوقاف كثيرة . وكما بينا في الفصل السابع ص ٤٢ فإن مبلغاً مقطوعاً يقدر بـ١٣ مليون بارة (ويعادل في عملة القرن السابع عشر حوالي ٢٠ الف ذهبي خصص من واردات مصر لادامة الجوامع والمستشفيات ، والاديرة ولربما كان هذا تعويضاً عن الخسارة التي سببها الغاء الاوقاف .

انتقال ملكيتها إلى أي شخص آخر إلا بموافقة السلطان أو من يمثله .

وكانت الأرض المرصدة للبر والاعمال الخيرية تسمى في مصر «رزقة» (وجمعها رزق) [٢١] ومع أنه لا يسمح للملتزم إلا نادراً بنقل ملكية الارض نفسها إلى الواقف ، فإنه يستطيع (بعد موافقة الباشا) أن يخصص رزقة نقدية ، أي مبلغ سنوي دائم من ايراد مقاطعة ما يلتزم هو وكل الملتزمين من بعده - بدفعه إلى الجهة الخيرية الموقوف لها ومع ذلك وبالرغم من القيود الموضوعة على نقل الاراضي الزراعية إلى اراض وقفية، فإن عدد الاوقاف ظل يزداد زيادة كبيرة في مصر .

أما في سوريا فإن هناك وقفين كبيرين جديرين بالذكر ، هما وقف محمد ، ابن المعمار الشهير سنان باشا ، والذي انشىء عام ١٥٧٤ وعرف باسم وقف «ابراهيم خان» والوقف الآخر هو وقف احمد باشا كوجك الذي اوقف لمصلحة اهالي الحرمين الشريفين والقدس والشام . وكان السلطان مراد الرابع قد وهبه جميع عقارات واموال الامير الدرزي فخر الدين بن معن بعد القبض على الأمير وقتله عام ١٦٣٥ . [٢٢]

وأما البدعة الثانية التي ادخلها العثمانيون إلى مصر فكانت محاولة «مركزة» الرقابة على الاوقاف ، إذ وضعت قواعد مفصلة في قوانين نامة مصر منها وجوب فحص ومراجعة جميع حسابات الاوقاف سنوياً وبحضور الباشا ووجوب ارسال صور من المقبوضات والمصروفات إلى استانبول ، ومنها أنه إذا شغرت إحدى التوليات فعلى القاضي أن يقدم للباشا اقتراحاً رسمياً مكتوباً بترشيح أحد ذوي الفضل والعلم للمنصب الشاغر ويختمه الدفتردار أيضاً بعد تاكده من وجود الشاغر . ويتولى المرشح الجديد عمله بعد وصول «براءة» تعيينه من استانبول . [٢٣]

وتوجد في كل مقاطعة سورية «دائرة للوقف» والتي تقوّم أيضاً حصص المنتفعين من غلة اراضي الوقف ، ثم توزعها عليهم .

وحيث أن جميع عقود الاوقاف ، أي الوقفيات ، حتى ما كان منها لغير المسلمين، مسجلة في المحاكم الشرعية ، فمن الممكن بالرجوع إلى ما هو موجود عن هذه الوثائق في مختلف محاكم البلاد أن نستقصي معلومات أوفر واكمل من عدد الاوقاف التي انشأت خلال الحكم العثماني ، وانواعها وغاياتها والمنتفعين منها . وبسبب غياب مسح كامل للموضوع فمن الممكن أن ناخذ المعلومات التالية عن مدينة

---

(٢١) في عام ١٦٠٧ تمركزت ادارات هذه الرزقة في القاهرة وكانت ايراداتها تجمع مع واردات الاقاليم ، وكانت تبلغ حوالي مائة كيس (ربما سميت بالرزقة لانها كانت مورد الرزق - المترجم).

(٢٢) أنظر المرادي ج٢ ص ٦٠ .

(٢٣) على المرشح قبل تنصيبه أن يدفع مبلغاً ما عن اجرة ارسال البراءة ، وإن كان ارسال البراءة يتأخر حتى تتجمع اربعون أو خمسون منها فترسل مرة واحدة .

حلب مثالاً على غيرها . (٢٤)

ففي الفترة ما بين عامي ١٧٣٨ و١٨٠٠ سجل ٤٨٥ وقفاً جديداً منها ٣٢ وقفاً فقط يتكون من اراض زراعية فقط ، وهناك ٣٠ وقفاً آخر يتكون من اراض زراعية وعقارات ثابتة أخرى في حين تتكون البقية الباقية من عقارات فقط كالحوانيت والحمامات والمعامل والمطاحن وغيرها . ولكن مساحات الاراضي الموقوفة لم تذكر . ومن بين مجموع هذه الاوقاف هناك ٢٣٧ وقفاً خيرياً كلاً أو بعضاً قد وجه الانتفاع منها إلى الجوامع والمدارس والاديرة وتكايا الدراويش وعيون الماء وقنوات الماء والخانات وخدام الحرمين الشريفين وخادم القدس ، وبعض اصحاب الوظائف الدينية ، والفقراء عامة ، ووجوه البر والاحسان الأخرى الممكنة .

وهنا نكرر أيضاً ما كان يحدث في هذه الفترة من تدهور في مختلف وجوه الادارة العثمانية فقد قضى فساد الموظفين على الاهداف السامية التي جاءت بها القوانين العثمانية ، فقد كان ابرز المرشيحين لوظائف الرقابة هم العلماء الفقراء ، وقد استطاع بعضهم أن يجعل الوظيفة مصدر عيشه . ولكن الباحث في هذه الفترة تدهشه كثرة عدد الاوقاف المدارة من قبل العائلات الغنية ، لا من الوسط الديني فحسب بل ومن الاوساط المدنية والعسكرية أيضاً ، فقد كان هناك تنافس حاد للسيطرة على الاوقاف والكبيرة منها بصورة أخص (٢٥) مع ما يتبع هذا التنافس من مؤامرات ورشاوى ومفاسد أخرى . وكان المتخاصمون يلجأون إلى استانبول لعرض دعاواهم ولم يكن من النادر أن تنزع التولية من شخص لتعطى إلى من هو أكثر نفوذاً منه (٢٦) ، وقد انتقد الجبرتي (٢٧) بمرارة ادارات «عظماء النواحي» للاوقاف الثرية واكد أن معظم» ادارات دوائرهم وتوسعاتهم ومضايفهم من الارزاق التي تحت ايديهم بدون استحقاق .

ومع أن بين المتولين من كان صالحاً نزيهاً ، فإننا لم نجد من الجهة الثانية ،

---

(٢٤) هذه الارقام مستخلصة من وقفيات حلب التي نشرها كامل الغازي ج ٢ ص ٥٢٤ -٦٣٠ ، ولم تنشر معلومات عن مدن أخرى . ومما يجب ملاحظته أن هذه الاوقاف تتضمن عدداً من الاوقاف المسيحية رصدت لمنفعة الكنائس اليونانية والمارونية في حلب وبعضها للاديرة في لبنان رغم أن مثل هذه الاوقاف (كما سبق ولاحظنا ذلك) تعتبر غير شرعية .

(٢٥) باستثناء الاوقاف السلطانية التي يديرها الاغوات .

(٢٦) أنظر مجموعة فرمانات الاوقاف في المرادي ج١ ص ٤١ . وهناك أحد افراد عائلة الكيلاني الذي عين متولياً على بعض الاوقاف ، ببراءة من قاضي عسكر لكنه ما لبث أن نقل إلى دائرة حسابات الحرمين الشريفين ، ولكنه استطاع ببعض النفوذ البقاء في التولية بـ«خط شريف» حصل عليه من السلطان محمد الاول . المرادي ٣ ص ١٣٨ .

(٢٧) الجبرتي ج٣ ص ٤٦٠ .

وجود شيوخ وقضاة ومفتين لم يتورعوا عن استغلال مناصبهم ، والتلاعب بامور الرزقة، ولكنهم لا ينجون من العقاب الشديد ، إذا ما اكتشف امرهم . (٢٨)

يعتبر عقد الوقف – من الناحية النظرية – عقداً دائماً إلى الأبد ، ولا يجوز الرجوع عنه أو تغيير نصوصه ، كما لا يجوز – وإن اختلف الفقهاء في ذلك – أن يعلق نفاذ الوقف إلى ما بعد وفاة الواقف ، وإنما ترتفع ملكية المالك عن المال الموقوف من تاريخ تصديق الوقفية (٢٩) ، وإذا ما زالت الجهة المنتفعة من الوقف كأن تكون مثلاً مدرسة أو مستشفى وهدمت ، فإن غلة الوقف تصرف على اغراض خيرية أخرى قد يكون منصوصاً عليها في الوقفية في اكثر الاحيان .

ولا بد للوقفية من شهود يشهدون بصحتها في المحكمة أمام القاضي وتسجل أما في سجلات المحكمة أو على ورقة خاصة ، أو على ورق من جلد الغزال ، وإذا كان موضوع الوقف بناية فتحفر الوقفية أو خلاصتها على حجر في أحد جدران البناية ، وكذلك فلا بد أن تسجل جميع الوقفيات في واحدة من الدوائر المالية الثلاث (٣٠) وفي دائرة دفتردار الولاية .

وإذا زادت غلة وقف ما عن احتياجات الجهة الموقوف عليها ، كما يحصل دائماً في الاوقاف الامبراطورية ، فيحفظ الرصيد الباقي كمبلغ احتياطي يسمى دولاب (٣١) ومن المستطاع أن تشترى املاك أخرى من اموال هذا الدولاب . وكانت أكثر صفقات البيع والشراء تتم في بعض الأحيان مباشرة وبصورة اعتيادية ، وكانت في احيان أخرى تتم باسلوب جديد هو أن الملتزم لا يدفع للبائع إلا نصف ثمن ملكه ، أو أقل من ذلك أيضاً ، على شرط أن يستأجرها البائع نفسه من الوقف مقابل دفع الايجار المقدم والايجار الدوري ، كما تفعل الرعية في اراضي الوقف .

وكان هذا النظام نافعاً للطرفين ، البائع والمتولي ، فهو يؤمن للوقف ضماناً سليماً بكلفة زهيدة ، إذ أنه في الوقت الذي يسمح للمستأجر أن يستمر في التمتع بما كان قبلاً ملكه الخاص ، فإن وقفها قد حماها من مغبات الحجز مقابل ديونه ، ويستطيع المستأجر إن شاء زراعتها ، وإن شاء تأجيرها لمن يشاء ، مما يعود على الوقف بالنفع أيضاً من جزاء استيفاء أجور الاستئجار ، كما يستطيع المستأجر أن

---

(٢٨) المرادي ج٢ ص ٤١ ، وج٤ ص ٢٤ و١٨٥ .

(٢٩) في الممارسة العثمانية : إذا اعلن احدهم أن املاكه موقوفه بعد موته ولم يكمل اجراءات الوقف الرسمية قبل وفاته ، فإن ما اعلنه يعتبر بمقام وصية فلا تنفذ إلا في ثلث ما تركه .

(٣٠) الدوائر الثلاث هي الحرمين محاسبة سي والحرمين مقاطعة سي والكوجك اوقاف محاسبة سي.

(٣١) دولاب كلمة فارسية لها معان عدة ، ومنها العجلة أو الاسطوانة أو الدائرة (دولاب يدور) ، وتعني في التركية خزانة ملابس – (دولاب هدوم) ولعل اختيار كلمة دولاب هنا تعني الخزن والدوران معاً (المترجم) .

يوصي بهـا إلى ورثتـه أو غـيـرهـم في مـعـزل عن احكام المواريث في الشـريعـة الاسلامية[٣٢] ، فإذا مات المستأجر دون وريث عادت الاملاك الموقوفة إلى الوقف .

ويزخر دولاب الحرمين – أي خزانة الاوقاف الامبراطورية – بالمال الوفير الناتج عن فائض الايراد المتجمع والناشيء بدوره عن كثرة وضخامة الاملاك الموقوفة، ولهذا كانت الحكومة – ومنذ القرن السابع عشر – تعمد بين الحين والحين وعند حاجتها إلى المال، ورغم استهجان هذا الاسلوب، إلي الاقتراض من هذا الدولاب سراً، وكان الاسلوب الآخر الاكثر شيوعاً والاكثر استهجاناً في التصرف بفائض اموال الدولاب، بل في الواقع في ايراد جميع انواع الوقف، هو وضع يد النظار والمتولين المسؤولين عنها على اجزاء منها . والواقع أن السبب الأول في التسيب الذي ساد ادارة الاوقاف هو اهمال أو تخلي النظار عن ممارسة مسؤولياتهم . ومع أننا قلنا من قبل أن المخالفات يعاقب عليها في بعض الأحيان، فإن هذا لم يمنع مسؤولي الوقف من نظار ومتولين من التلاعب بالاموال الفائضة، وكان جل خوفهم من خلفائهم في الوظيفة ، وإن كان يعتمد على فطنتهم بالسكوت عما يجدوه، فالسكوت يمكنهم أن يواصلوا السير على النهج الذي اختطه اسلافهم . وقد فطن الواقفون إلى احتمال التلاعب في الاموال التي خصصوها لاوقافهم فعملوا على تهديد المتلاعبين بهذه الأموال بعذاب يوم القيامـة .

وبعد ، فلا شك في أن الثراء الفاحش الذي حققه الاغوات السود ، اغوات الحريم ، لانفسهم نتيجة توليهم شؤون الاوقاف ، كان نتيجة محتومة لانتشار التسيب والنهب على نطاق واسع سرعان ما تطور ، وفي القرن الثامن عشر إلى فساد عام معترف به . ومع هذا كله فإن دوهسن يذهب إلى أن ادارة الاغوات للاوقاف لم تشهد من المخالفات – بالمقارنة مع غيرها – إلا أقل القليل .

وعلاوة على اهدار الموارد المالية ونهبها ، فقد ظلت سلامة الاملاك الموقوفة نفسها مهددة من جهتين ، أولاهما : جهة المتولين الاغنياء ، والنافذين من المتولين والنظار الذين ورثوا وظائفهم هذه ، والذين كانوا يسعون بالحاح وبالقوة أو الرشوة أو الحيلة إلى تقليل الحبس من الاملاك الموقوفة ، وارجاعها ملكاً صرفاً ، وكان واجب الادارة الأول هو منع الاحتلال أو الابتلاع غير المشروع لاراضي الوقف ، ففي مصر مثلاً قام احد الافندية بتسجيل كل رزقة من الرزق على حدة [٣٣] ، ومع هذا فما من شك في أن المولين والنظار صاروا عند حلول نهاية القرن الثامن عشر يتصرفون في

(٣٢) يذهب الجبرتي إلى أن الفلاحين كانوا شديدي الاقبال على هذه الاراضي لأن خراجها أي ضريبتها – أقل من خراج البلاد الذي يقال له المال الحر ، وليس عليها مصاريف ولا مغارم ولا تكاليف . الجبرتي ج٣ ص ٤٥٩ .

(٣٣) لم تكن نزاهته فوق الشبهات كما يقول الجبرتي ، ج٣ ص ٢٣٥ .

الرزق – ارضا وايراداً – تصرف الملاك ، مما ادى إلى ارتفاع سعر الأرض الموقوفة[٣٤] ، ومع هذا فإن فقدان الملكية الفردية كان أبعد أثراً من كل الحوافز المقدمة للفلاحين والنظار للحفاظ على جودة أملاك الوقف وصلاحها وحسن انتاجها وصيانتها، فلم تحظ الاملاك الموقوفة بالعناية والصيانة وخاصة وأن ذلك يتطلب استخداماً دائماً لرأس المال .

ومع أن وظيفة الادارة المركزية للاوقاف ويساعدها القضاة المحليون ، هي الحفاظ على املاك الوقف منتجة وعامرة ، فإن النتيجة المحتومة لأرض الوقف كانت هي الجدب والجفاف ثم البوار والاهمال وكان العلاج الوحيد المعترف به هو السماح بتأجير الاملاك الوقفية لمدد طويلة على أن يدفع المستأجر مبلغاً مقدماً ثم ايجاراً سنوياً بعد ذلك . [٣٥]

ورغم أن القانون سمح بهذا البيع ، حين تكون الامـلاك في وضع سيء وأن المبالغ المستحصلة من هذه الصفقات تصرف لابتياع املاك أخرى منتجة وتحويلها إلى وقف ، فإننا سوف نرى كيف مهد هذا النظام الطريق لتجاوز القانون أو الالتفاف حوله بشرط أن يغض القاضي طرفه ، ولعل الاراضي الوقفية كانت أقل معاناة من هذا الفساد من الابنية .

وقد اثبتت التجربة في كل العصور وفي كل البلدان أن املاك الوقف أسرع من غيرها سيراً نحو الخراب ، ولذلك ولتفادي هذا الحال فقد عمد إلى حل شبه قانوني هو أن تستبدل بالاملاك الموقوفة أرضاً أم بناءً – املاكاً غيرها تساويها قيمة وتوقف بدلاً عنها في حين تذهب الاملاك الأولى إلى البائع ، أي المالك القديم للأرض الجديدة[٣٦]، ولكن ما أن قارب القرن السادس عشر على الانتهاء حتى صارت عملية الاستبدال حجة مفضوحة لاغتصاب املاك الوقف مما دفع بالسلطان سليمان – من أجل منع امثال هذه الحجج – إلى اصدار قانون يمنع منعاً باتاً وعاماً أي بيع أو استبدال لابنية الوقف حتى وأن كان البيع أو الاستبدال لمصلحة الوقف ، ونص في القانون كذلك على ايقاع اشد العقوبات بالبائع والمشتري في حالة مخالفة هذه الاحكام. وكان العلاج الذي وضعه السلطان سليمان القانوني لصيانة ابنية الاوقاف هو الصرف من بعض ايرادها على تعميرها حتى وأن أدت الضرورة إلى الغاء الاجور والمعاشات المدفوعة من تلك الايرادات ، وأن يكون الناظر نفسه مسؤولاً أمام المحاكم عن ادامة وصيانة الاملاك. ومن الواضح أن مثل هذا القانون الصارم لا يكتب له الدوام في مثل الاحوال

(٣٤) الجبرتي ج٣ ص ٤٥٨ وحول الشكاوي عن اغتصاب الوقف أنظر ج١ ص ٤٦ ، ويخصص لبعض المالكين للوقف جزء من ايراده إلى باشا مصر مقابل حمايته لهم عند جباية الواردات .

(٣٥) تسمى هذه العملية «مقاولة الايجارتين» .

(٣٦) تسمى هذه العملية «الاستبدال» .

السائدة في ذلك العصر ، لذلك فما أن ابتدأ القرن الثامن عشر حتى صار في الامكان، وبفرمان من السلطان استبدال الاملاك الوقفية . وفي هذا الوقت نفسه بلغ الفساد في ادارة الاوقاف بصورة عامة اعلى ذراه ، لذا فلم يكن من المستغرب أن تكون أولى اصلاحات السلطان محمد الثاني في بداية القرن التاسع عشر هو تقنين أحسن القواعد لادارة الاوقاف والتي لم تبزها إلا الاجراءات الجذرية التي اجراها في مصر نائبه محمد علي .

الفصل الثالث عشر

الدراويش

انتهينا الآن من دراسة احوال الفئات المهمة في المؤسسة الدينية الرسمية في الامبراطورية العثمانية ، وعلينا الآن أن ننتقل إلى دراسة فئة أخرى كثيراً ما تكرر ذكرها من قبل ، وهي فئة تشابه العلماء من حيث انها كانت على درجة كبيرة من الأهمية ومن حيث كونها فئة دينية أيضاً ، ألا وهي فئة الدراويش .

وكلمتا داروش الفارسية ، ودرافيش التركية ، هما المقابل في كلتا اللغتين لكلمة فقير في اللغة العربية [٢] ، والفقير هنا هو من اختار بمحض رضاه حياة الزهد

---

(١) لزيادة المعلومات عن الحركة الصوفية في الاسلام تراجع دائرة المعارف الاسلامية تحت كلمات تصوف ودرويش وطريقة . ويراجع كذلك كتاب ار . اي . نيكلسون عن التصوف في الاسلام ، وكتاب اي . جي . اربيري عن الصوفية ، كما تراجع الدراسات العديدة التي كتبها ماسنيون عن هذا الموضوع . ولم تصل الينا أية معلومات عن التصوف في الامبراطورية العثمانية قبل ما نقله الينا «دوهسن» . وسنشير في ما يلي من صفحات هذا الفصل إلى بعض المصادر عن بعض الحركات الصوفية ، وهي مراجع قليلة جداً . وعلى العموم فإن ما سنحاول تقديمه في هذه الدراسة لا يعدو كونه اشارات إلى اهمية الدروشة في حياة الناس الدينية والاجتماعية ، أما تفصيل القول في هذا الموضوع الواسع فسيظل في حاجة دائمة إلى مزيد من الدراسات الواسعة .

تعليــــق :

أ) إن المراجع التي ذكرها المؤلفان هي المراجع الانكليزية فيما يتعلق بهذه الفترة من تاريخ الصوفية ، وتوجد إلى جانبها دراسات عربية وافرة منها ما هو إلى جانب التصوف ومنها ما هو ضده . ومنها ما هو قديم ومنها ما هو حديث ، هذا علاوة عن كتب بعض المتصوفة مثل الحلاج وابن عربي وغيرهما كثيرون .

ب) ويعتبر كتاب نيكلسون من احسن ما كتب حديثاً في الموضوع أو - ربما - اول ما كتب ، ورغم أنه كتب قبل قرن من الزمان ، وترجم إلى اللغة العربية منذ اكثر من نصف قرن ، فإنه - في غمرة الظلام الدامس الذي كلكل على الفكر العربي مؤخراً - قد منع بيعه وصودرت نسخه.

ج) ورغم ما تزخر به المكتبة الاوربية - بلغاتها المختلفة - من دراسات حول هذا الموضوع فإن هيئة ما لم تكلف نفسها بالانكباب على ترجمتها . وإن ترجم افراد قلائل عدداً قليلاً من الكتب وبعض المقالات - المترجم .

(٢) انتقلت كلمة درويش وجمعها دراويش إلى اللغة العربية وصارت من مفرداتها واشتق منها اسم المصدر وهو الدروشة . وقد ذكر الجبرتي (١١١/٢) أن السيد الزبيدي صاحب تاج العروس

والتقشف ويعرف امثال هؤلاء باسم الصوفيين ، أو المتصوفة .

ولقد سبق لنا عند وصفنا الملامح العامة للمؤسسة الدينية في الفصل الثامن من هذا الكتاب ، أن أوجزنا القول في تاريخ الحركة الصوفية في الاسلام وعلاقتها بعلماء السنة .

وعلينا الآن ، وقبل بيان ما تركته هذه الحركة من اثار اجتماعية في الامبراطورية العثمانية أن ندرس بتفصيل وافٍ بعض ملامح هذه الحركة التي اسهمت في تطوير الحركة نفسها إلى الشكل الذي صارت اليه في بحثنا هذا .

لم يكن يخطر في بال الزهاد المسلمين الاوائل أن طريقة عبادتهم للاسلام قد تتطور يوماً ما إلى حد اعتبارها مخالفة للاسلام الصحيح . فقد كانوا مجرد «باحثين عن القلب» (٣) وقد وجدوا أن الانهماك في العبادة مع التقشف في الحياة قد يصلان بهم إلى حال التجلي والاشراق المنشود . ولكن البعض منهم اشتطوا في مسلكهم هذا فذهبوا في البحث عن الحقيقة إلى ترجيح الالهام الوجداني على احكام الشريعة . وكان الاسوء من هذا هو ميل البعض منهم إلى الاخذ بالاراء «الميتافيزيقية» التي كانت سمة العصر في ذلك الحين . وقد ادى أول صدام بينهم وبين العلماء إلى اعدام منصور الحلاج عام ٩٢١م في بغداد بتهمة الكفر والالحاد . (٤)

ويمكن القول بصورة عامة أن الحركة الصوفية انقسمت بعد هذا الحادث إلى فريقين استقر احدهما في بغداد ، واتخذ موقفاً ممالئاً للعلماء ، في حين اتخذ الفريق الثاني خراسان مركزاً له ومنها مدّ له فروعاً في كثير من الاقطار الأخرى ، وقد مال هذا الفريق نحو التطرف الشديد .

وقد اتخذ تطرف صوفية خراسان اتجاهين متميزين تركا أثراً واضحاً على بعض طرق الدروشة التي بدأت في الظهور في القرون المتأخرة وبخاصة بين الاتراك الذين بدأوا في هذا الوقت بالضبط يدخلون في دين الاسلام .

وقد تمثلت خصائص احد هذين الاتجاهين بالجماعات التي عرفت باسم

(ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) وضع رسالة بعنوان (التفتيش في معنى لفظ درويش) ومن جهة ثانية حورت اللغة الانكليزية كلمة «فقير» العربية والتي اصطلح الاتراك على اطلاقها على الدراويش إلى كلمة FAKIR لتعني الدرويش ومن على شاكلته – المترجم .

(٣) ظهر هذا الاصطلاح في العصور المتأخرة ، فقد كان بين افراد الملامتية من يدعى : «قلبي باخه جي» أي الناظر في القلب وكانت مهمته فحص ضمائر الذين يسعون إلى الانقطاع إلى العبادة وهي عملية كانت تسمى «كوين بيك له» وتعني أيضاً فحص القلب .

(٤) يعتبر ماسينيون خير وأوسع من كتب عن الحلاج ، فلتراجع مؤلفاته المتعددة في هذا الموضوع . (المترجم)

«الملامتية أو الملامية» ، وقد تميزوا بمقتهم الشديد للرياء في الدين ، ويقصدون بالرياء الاعتقاد بأن اداء الفرائض الدينية كاف لوحده ، ويغني عن غيره وبخاصة إذا كان اداء الفرائض صورياً ويغرض الظهور والمفاخرة . وكانوا ينحون باللائمة على هذه الجماعات ، ومن هنا اشتق اسم الملامة أو الملامتية .(٥)

وتبعاً لهذا فلم يكن لهم لباس خاص يتميزون به ، وكانوا يزاولون مهناً عادية لكي لا يجد الناس بين صفوفهم أمراً غير مألوف ، ولم يكونوا يمارسون الوعظ والارشاد أو عقد الاجتماعات لتلاوة الاوردة والابتهالات ، كما تفعل الفئات الصوفية الأخرى ، وفوق هذا وذاك فهم لا يعمدون إلى الاتيان بغرائب الاعمال لاستقطاب المعجبين الجهلة .

لقد كان هدف الملامتية أن يجسدوا في عصور التصوف الاسلامي المتأخرة عناصره الأولى النقية . وقد تهيأ لهم في فترتين متأخرتين أن يجمعوا حولهم عدداً كبيراً من الانصار والاتباع . ومع هذا فيجب ألا نعتقد أن كل من انتمى الى الملامتية كان حريصاً على عدم الخروج على احكام الشريعة ، فقد تعرض الكثير منهم للاتجاهات الجامحة المتناقضة التي سادت الاوساط الصوفية ، وعرضتهم لنقد شديد من علماء الدين ، ومن رفاقهم الصوفيين أيضاً .(٦)

وكانت السمة الثانية للمتصوفة الخزاسانيين هي شدة تعلقهم بالحلاج الذي اصبح في نظرهم «شهيد الحب الالهي» وقد اثارت هذه العلاقة نقمة العلماء السنة عليهم إذ علاوة عمّا يتضمنه هذا الارتباط بالحلاج من اعتناق لارائه الالحادية في نظر علماء السنّة فإنه ، أي الارتباط ، يتضمن أيضاً تعريضاً بالعلماء الذين كانوا السبب في اعدام الحلاج ، ومع هذا فقد انتشر التصوف الحلاجي بين الناس ، وقد ساعد الشعر الغنائي الفارسي لما قبل العهد المغولي على نشر مذهب الحلاج لا في بلاد فارس فحسب بل وبين الاتراك انفسهم ، كما يظهر ذلك من اشعار احمد يوسفي (المتوفي عام ١١٦٦م) أول الشعراء الاتراك الشرقيين واعظمهم .

وقد بدأ عامل مناهض ثالث يؤثر في الحركة الصوفية ، فمن بين الفرق الشيعية العديدة التي ظهرت في البلاد الاسلامية خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين كانت الحركة الاسماعيلية اقواها نشاطاً واكثرها استقطاباً للاتباع . وقدأدت دعوتها

---

(٥) الملامتية أو الملامية تحريف تركي لكلمة «الملامة» بمعنى اللوم ، والنسبة اليها ملامية ، ويجمعها الاتراك على ملامات فتكون النسبة اليها ملاماتية .

(٦) يبدو أن هذه الانتقادات لم توجه إلى الملامتية الاصلية بقدر ما وجهت إلى بعض الفئات التي تسترت باسم الملامتية ، ثم عرفت بعدئذ باسم «القلندرية» انظر ص ١٩٦ من هذا الكتاب والسهروردي (عوارف المعارف علي هامش كتاب احياء علوم الدين للغزالي) ج٢ ص ٢-٤ .

الشوروية إلى ظهور الفاطميين والقرامطة والدروز ، ثم، في عهد متأخر نوعاً ما، الحشاشين في بلاد سوريا وفارس . وقد عرف اتباع هذه الطوائف باسم «أهل الباطن أو الباطنية» لانهم يرون وجوب النظر عند فهم القرآن وتفسيره إلى معانيه الباطنية ، لا إلى ظاهر القول . (٧)

وقد مرّ بنا من قبل أن الصوفية والشيعية انتشرتا في العصور الاسلامية الأولى بين الطبقات الساخطة في المدن والارياف ، رغم اختلاف الحلول التي تقدمها الباطنية لمسائل العدالة الاجتماعية عن الحلول الصوفية لها . إذ كان تقشف الصوفية وعزوفهم عن الحياة الدنيا اكثر من أن يغري أهل الباطنية الذين كانوا يهدفون إلى ثورة دنيوية وأن تكن آراء اهل الباطن وطريقة تفسيرهم للقرآن ، قد اوجدت علاقة قوية بينهم وبين المتصوفة الذين كان يجمعهم مع الشيعة حبهم للامام علي واولاده واحفاده . (٨)

إن قبول علماء السنة بالصوفية في القرن الثاني عشر لا يعني ، بطبيعة الحال ، قبول الاسلام قبولاً آلياً لكل الآراء المنحرفة التي تحملها المتصوفة ، ولكنه زاد في الواقع من صعوبة مهمة العلماء في رسم خط فاصل من الوجهة الدينية بين آراء الطرفين ، في حين أن ما حدث في المقاطعات الشرقية والشمالية من تطورات سياسية قد ازال ، ولقرون عديدة مقبلة ، امكان ممارستهم أي نفوذ سياسي فعال على الحركات الدينية المحلية .

ويبدو أن استمرار حروب الحدود مع الكفار والمشركين في هذه المناطق قد ادت بمضي الوقت إلى تشكيل جماعات الغازلية (٩) أي المجاهدين في سبيل الاسلام والذين سمّوا أنفسهم بتأثير من مثاليات الفروسية الفارسية باسم الفتيان ، واطلقوا على

---

(٧) عن الاسماعيلية والحشاشين أنظر كتاب برنارد لويس – الحشاشون (ترجمه إلى العربية محمد العزب موسى – دار المشرق العربي الكبير – بيروت ١٩٨٠ .

لا شك أن الشيعية كانوا اول من قال أن وراء المعاني الظاهرة التي يفهمها كل الناس معاني باطنة واسراراً خفية لا يفهمها إلا الخاصة أو خاصة الخاصة ، ولعلنا نتبين ظلالاً من الفكر الصوفي في القول التالي لعلي زين العابدين ، الامام الرابع عند الشيعة :

انى لاكتم من علمي جواهره كي ... لا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
فرب جوهر علم لو ابوح به ... لقيل لي انت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي ... يرون أقبح ما ياتونه حسنا (المترجم)

(٨) ومن جهة ثانية تختلف الشيعية عن الصوفية في تأكيد الصوفية للصلة المباشرة بين الله والفرد مما يلغي مبدأ شيعياً هاماً هو شفاعة الائمة من اولاد علي للناس عند الله .

(٩) استعمل الاتراك اللفظ العربي غازي وجمعها غزاة للدلالة على المجاهد ، أي الذي يحارب في سبيل الاسلام ، وتجمع باللغة التركية على غازي لر والنسبة لها غازي لي، وقد اصطلح مؤخراً على اطلاق لفظ الغازلية على هؤلاء الجماعات . (المترجم)

جماعاتهم اسم الفتوة . (١٠)

وقد وجدت هذه الفرق شبيها لها في مناطق أخرى وبخاصة في المدن حيث كانت عصابات من الرجال الاقوياء العنيفين تطلق على نفسها اسم الفتيان أيضاً . تقابل عنف السلاطين واتباعهم بعنف مثله، وقد تبنت الحركات الصوفية امثال هذه الفرق ، ولكنها حاولت أن تضفي عليها بدل القيم السياسية قيماً اخلاقية اجتماعية تهدف إلى بث شعور الأخوة والتضامن بين الناس وانماء فضائل الكرم والضيافة وحماية الضعفاء . وقد بلغ انتشار هذه الفرق في القرن الثاني عشر حداً كبيراً حدا بالخليفة العباسي الناصر (١١٨٠-١٢٢٥م) إلى انشاء فرق فتوة ارستقراطية ، ومنع الفرق الأخرى من العمل والنشاط في محاولة منه لارجاع هيبة الخلافة الآخذة بالانحدار . (١١)

وعلينا الآن أن نلتفت إلى القبائل التركية التي بدأت منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر تهاجر أو تغزو بلاد الاسلام ولكنها سرعان ما كانت تعتنق دينه . فقد كانت جماعات مختلفة من هذه القبائل وقبل دخولها الاسلام قد اعتنقت ، وفي اوقات مختلفة بعضاً من الديانات المعروفة وقت ذاك مثل المسيحية والزرادشتية والبوذية والمانوية ، وعدا عن هذا فقد كانت هناك روابط وثيقة واضحة بين «الغز» وهو الفرع الذي تحدر منه غالب الغزاة الفاتحين الاتراك ، وبين قبائل الخزر الذين كانوا قد اختاروا اليهودية ديناً لهم .

وقد ظل هؤلاء الاتراك متمسكين بحياتهم القبلية التي كانوا عليها قبل الهجرة وبعدها وبالتالي فقد ظلوا على صلة بدياناتهم القديمة التي كانت تدور في غالبها حول عبادة بعض الاولياء المقدسين الذين يطلقون عليهم اسم «قام اوزان» .

ولما دخلت هذه الاقوام الاسلام ضاقت ذرعاً بما تفرضه احكام الدين الجديد عليها من قيود لم تعرفها من قبل مثل تحريم شرب الخمور وحجاب النساء وعدم مخالطتهن للرجال ثم تحديد مواعيد وشروط معينة للعبادة اليومية .

والواقع أن استقبال هذه الاقوام للدين الجديد لم يختلف كثيراً عن استقبال

(١٠) ترتبط كلمة الفتيان ، ومفردها الفتى ، بمعاني الرجولة والشجاعة والكرم ، وترتبط بشكل خاص بالامام علي بن ابي طالب (رض) الذي قيل فيه «لا فتى إلا علي» وكانت السمة العامة التي تجمع بين فرق الفتوة المختلفة هي حفلات الاستهلال التي تبدأ بشرب الماء المالح ثم الباس الفتى لباس الفتوة ، وهو حزام وسروال يسمى سروال الرجولة .

(١١) لم يعرف بعد على وجه التحقيق أن كانت هذه الفرق قد تفرعت عن الفرق الأولى رغم وجود آثار باطنية في تنظيماتها . ويلاحظ أن اللغة العامية في مصر ما تزال تطلق كلمة فتوة على الرجل المشاكس المحب للعنف والاعتداء

اعراب الجزيرة العربية له ، ذلك لأن الدين الاسلامي لم يكن في اساسه ديناً بدوياً وانما كان منذ بدايته ديناً حضرياً يخاطب أهل المدن والجماعات المستوطنة وغير الرحالة ، ولذلك فقد كان لابناء المدن شرف رفع بنائه شاهقاً فوق اسسه الأولى .

وبسبب المكانةالتي حازها هذا الدين في البلاد المسكونة بالاتراك لم يعد لهم دون الدخول في هذا الدين الجديد من بديل ، حتى وأن كان ذلك اسمياً فقط وبخاصة وأن الهجرات الأولى قد تبعت وبصورة آلية رؤساءها في اعتناق الدين الجديد .

ولكن كان أمام هؤلاء الداخلين الجدد للاسلام كما كان امام اسلافهم المهاجرين الاوائل أن يختاروا لانفسهم واحدة من العديد من الممارسات الاسلامية الموجودة امامهم . وقد وقع اختيارهم على الغازلية (أي الجهادية) وهي احدى تنظيمات الفتوة وكان الدافع لهذا الاختيار - بالدرجة الأولى - أنهم يسكنون الحدود الشمالية من بلاد الاسلام ابتداء من بلاد ما وراء النهر حتى قلب بلاد الاناضول ، وكان الدافع الثاني هو أن اختيارهم هذا يمكنهم من الاحتفاظ بحياتهم القبلية وبالكثير أيضاً من شعائر دياناتهم المحلية القديمة ، ولذلك فسرعان ما انتقل القان اوزان ، اولياؤهم القدماء فصاروا أو حل محلهم اولياء مسلمون مقدسون عرفوا باسم «البابا‌ءات» جمع بابا ، بمعنى الأب ، وقد تأثر هؤلاء بدورهم بالصوفية الخراسانية الاصيلة أو غير الأصيلة.(١٢)

وقد برهن هذا الجمع بين جماعات الفتوة والقيادات الصوفية ، على أنه كان أكثر التنظيمات الاجتماعية أثراً خلال العصور المضطربة الممتدة منذ معركة مانزكرت عام ١٠٧١م (١٣) وحتى قيام الدولة الصفوية في بلاد فارس عام ١٥٠٠م . فقد اتم الاتراك فتح اسيا الصغرى واحتلالها على أيدي تنظيمات من هذا النوع تعمل لنفسها وبنفسها .

وبعد الغزو المغولي المدمر لبلاد فارس كانت هذه التنظيمات هي الوسيلة التي

(١٢) من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الترك شعباً أو مجرد مجموعات من الناس نظروا إلى الاسلام على أنه «نظام» رسمي أو سلطاني وأنه لا يمنع استمرار ممارساتهم الدينية القديمية التي اصطبغت ومنذ البداية بمسحة غامضة أو صوفية .

(١٣) مانزكرت : مدينة تركية على نهر الفرات وتسمى اليوم مالزكيرت ، وفيها جرت معركة حامية الوطيس بين الامبراطور البيزنطي رومانس الخامس ديوجين (١٠٦٥-١٠٧١) الذي عاد لمد سيطرته إلى ارمينيا الخاضعة وقت ذاك للسلجوقيين . وفي هذه المدينة التقى مع جيوش الامير السلجوقي التركي ملكشاه ارسلان (١٠٦٣-١٠٧٢) الذي دحر الجيش المهاجم واخذ الامبراطور نفسه اسيراً ، وكانت هذه المعركة نقطة تحول كبيرة بالنسبة للاتراك إذ تهيأ للسلاجقة من بعدها احتلال بقية بلاد الاناضول ، وقد كانت هذه المعركة أيام الخليفة العباسي القائم بأمر الله - المترجم .

اعادت بالعمل الشاق وفي وجه عواصف التدمير المتكررة ، بناء ما تناثر من معالم الحياة والحضارة الاسلامية ، وعلى أسس من هذا القبيل أيضاً اقيم بناء الدولة العثمانية ومنافستها الدولة الصفوية .

واتباعاً لتقاليد الأسر الاسلامية الحاكمة فقد تبنى سلاجقة الاناضول رعاية الديانة الاسلامية وحمايتها من حركات الالحاد والانحراف . ومن اجل القضاء على الاستقلال الفوضوي لتنظيمات الغازلية - الجهادية - القبلية ، فقد عملوا على انشاء ادارة مركزية قوية منظمة ولكي ينقلوا إلى الاناضول الروح الحضرية التي تقتضيها مثل هذه السياسة فقد جلبوا إلى بلادهم العلماء والتجار والحرفيين من بلاد ما بين النهرين وسوريا . (١٤)

وقد نجحوا في سياستهم هذه نجاحاً كبيراً حتى أنهم لما بدأوا يضعفون أمام الهجمات المغولية ظهرت تنظيمات فتوة جديدة في المدن اطلق عليها اسم «الاخية» (١٥) التي كثيراً ما كررنا الكلام عن مقدار تاثيرهم على الدولة العثمانية الجديدة النشأة وقت ذاك .

وقد اعاقت هذه التنظيمات نجاح الادارة السلجوقية ثم زادت فأسست لها جمهوريات صغيرة مستقلة استطاع رؤساؤها بفضل جمعهم للسلطات الدينية والاقتصادية أن يمدوا نفوذهم إلى الارياف المجاورة لهم . وعلى هذا فقد صار من الممكن في نهاية القرن الثالث عشر أن نميز - نظرياً على الاقل إن لم يكن عملياً بسبب تضارب تيارات عديدة - بين ثلاث فرق صوفية رئيسية .

الفرقة الأولى وهي الفرقة المعتدلة والاقرب إلى الرأي السني التقليدي ، وهي تمثل المدرسة البغدادية التي نقلها إلى المدن السورية والمصرية نور الدين وصلاح الدين وخلفاؤهما . وكانت هذه الفرقة تستهوي علماء الدين فيقبلون على الانتظام بها .

وفي الطرف النقيض منها كانت التنظيمات الصوفية الريفية التي تسودها الغازية في المبدأ والممارسة وكلهم على قدر كبير أو قليل من التحرر الديني

---

(١٤) وجدت المعارضة الشديدة لهذه السياسات متنفساً لها بين ابناء الارياف بالتمرد نصف السياسي ونصف الديني الذي قاده عام ١٢٣٠م احد شيوخ القلندرية المدعو بابا اسحق ، ومع أن حركة التمرد البابائية هذه قد قضي عليها تماماً فقد كانت تمهيداً لظهور البكتاشية .

(١٥) ذكر الرحالة جيبسي أن كلمة اخي تعني في التركية الرجل السخي أو الكريم وهي بهذا تشابه في معناها كلمة فتى العربية ، كما انها تشابه لفظا كلمة أخي العربية بمعنى شقيقي (وقد ذكر ابن بطوطة في كتاب رحلته (ص٢٩٠) أن الاخية هم الفتيان وواحد الاخية هو اخي بما يقابل شقيقي العربية ، وهم بجميع البلاد التركمانية الريفية ويسمون العنتيان ، ويسمى مقدمهم اخي - المترجم) .

والهرطقة.(١٦)

وفي الوسط بين هذين الطرفين المتطرفين تقوم تنظيمات المهنيين والتجار في الحواضر والمدن ، وهي وأن تكن أكثر تمسكاً بالدين من الفئة الثانية ، إلا أنها أقل ذكاء من الفرقة الأولى ، وكانوا يفسرون الجهاد الديني تفسيراً اجتماعياً اخلاقياً ، وكانوا ميالين إلى الاكثار من الاستعراضات الدينية تحت اشراف شيوخهم المحليين . وقد استمرت هذه الفروق قائمة قروناً عديدة ولكنها ما لبثت أن بدأت تتضاءل بالتدريج بسبب انتشار مذهب عام واحد وظهور نوع واحد مشترك من التنظيم .

أما عن المذهب العام ، فإن الصوفية في تطورها الفكري المستمر التقت بالآراء التي كان يبثها العالم العربي الاندلسي ابن عربي (١١٦٥-١٢٤٠م) والتي عرفت بنظرية وحدة الوجود ، والتي ظلت بعد تعديلات طفيفة النظرية الميتافيزيقية لغالبية المتصوفة في الاسلام . وكان من الطبيعي أن يناهظها العلماء المتشددون . فإذا كانوا قد وافقوا وبالكاد ، على بعض افكار المتصوفة ، وباستثناء الآراء المتطرفة والمنحرفة منها ، فلا يسعهم الآن الموافقة على آراء ابن عربي في وحدة الوجود المناقضة لارائهم كل التناقض فالمسلمون الاصوليون يعتقدون بالله الواحد العلي في السماء ، الخالق الأوحد لكل الاكوان ، ومن عدا ذلك فهو مخلوق .

في حين يرى ابن عربي ، ومن سار على مسراه ، أن الله حال في جميع خلقه متحد معهم فلم يعد هناك خالق ومخلوق .

ولم يفطن الصوفية في شطحاتهم إلى ما في مقالهم هذا من شطط في القول وانحراف عن الدين الاسلامي الصحيح . كما لم يفطنوا إلى أن مقالتهم هذه تساوي بين الخير والشر ، ما دام ليس هناك من يثيب على الخير أو يعاقب على الشر . وهذا بدوره يهدم الفكرة الاسلامية بل والمسيحية أيضاً القائلة بالفصل بين الخير والشر وبوجود من يجزي على الأول ويعاقب على الثاني في اليوم الآخر . ولذلك فإن لم تجد هذه الافكار ردعاً من الاصولية الاسلامية فإنها ستؤدي بالمسلمين إلى حالين اثنين احدهما الانطلاق في عمل ما يشاؤون لانتفاء العقاب في نظرهم ، والثاني نشوء قدرة جبرية على احتمال الآلام .

وكان مما يساوي ذلك اهمية من الناحية الاجتماعية هو ظهور طرق الدروشة وسرعة انتشارها . وقد عمل هذا النظام الذي سنعود إلى وصفه بعد قليل ، على جمع اعداد كبيرة من المتصوفة من اقطار مختلفة ، في محافل أو مراكز يتصل الواحد منها بالآخر ، وبعدد من الطرق التي تنفرد كل طريقة منها بقواعدها ورسومها ، وقد كان

---

(١٦) لم يقتصر مبدأ الغازلية على الاتراك فقط وانما امتد إلى مصر فكانت منها طائفة الاحمدية أو البدوية اتباع السيد احمد البدوي في طنطا .

لهذا النظام الفضل في توكيد الدور الكبير الذي لعبته الصوفية بين جميع طبقات المجتمع الاسلامي خلال العهد العثماني .

ولم تقتصر الدروشة على ايجاد مراكز تجمع دائمة للمدارس الصوفية لم تكن موجودة بهذا الشكل وهذه الوتيرة من قبل ، وانما حملت أيضاً على اشاعة عرف عام يوجب على كل امرىء أن يصل نفسه بطريقة من الطرق الصوفية ، ولهذا ظهرت للعيان ظاهرة محيرة حقاً هي وجود نظامين دينيين متناقضين وقائمين الواحد إلى جنب الآخر ويعتبران وكأنهما نظام واحد .

ولم تكن عامة الناس لتشعر بهذا التباين الذي كان في واقع الأمر قليل الظهور، وكان علماء الدين هم اكثر الناس احاطة باحكام الدين وتفسير الشريعة ، ولكنهم كانوا من ابناء المدن لذلك فقد قدموا لمن كان في دائرة نفوذهم من الاتباع حلا توفيقياً هو لزوم الاداء الصحيح للفرائض الدينية مع اتباع طريق من طرق الصوفية المعتمدة . أما من كانوا خارج دوائر نفوذهم فقد كانوا بعيدين كلياً أو جزئياً ووفقاً لقوة التمايز بين اشكال التصوف الريفية واشكاله الحضرية ، أي اشكال أهل المدينة والذي يعود في الدرجة الأولى إلى الاختلاف بين اصول وسمات السكان الذين يتبعون هذا النظام أو ذاك .

يطلق في اللغة العربية لفظ طريقة ، وفي التركية طريقت ، على المدارس الصوفية واشكال الدروشة المختلفة . وكان هذا اللفظ يعني في العصور الاسلامية الأولى طريقة السلوك النفسي للاشخاص الذين مسهم اللطف الالهي (١٧) ، ولكن حين بدأ الصوفيون ينتظمون في جماعات متميزة صارت الطريقة تعني مجموعة القواعد التي تحكم كل جماعة ، والتي يتوجب على افراد تلك الجماعات طاعتها . وهذه القواعد وأن اختلفت في التفاصيل بين جماعة وأخرى فانها في حقيقة الأمر متشابهة في سماتها العامة ، وأول هذه السمات هي أن يعيش افراد كل جماعة أو طريقة في اماكن معينة لهم تعرف باللغة التركية بـ«التكية» وتعرف بالعربية باسم الزاوية أو الرباط وفي الفارسية بـ«الخانقاه» (١٨) ، وفي حالة انتساب المتصوفة أو الدراويش الرحالة إلى طريقة ما فتكون التكية محط رحالهم ومكان راحتهم .

ولكي يصير المبتدىء (ويسمى المريد) درويشاً أو فقيراً حقاً فعليه أن يجتاز فترة تدريب يشرف فيها عليه رئيس من رؤساء الطريقة ، ويسمى الشيخ أو البير أو البابا ،

---

(١٧) ويطلق عليها في الأدب الصوفي اسم «سلوك» ، ويقال سلك الطريقة ، أي انتمى اليها .

(١٨) يقول المؤلفان أن لفظة التكية مشتقة من فعل اتكى ، ومصدرها الاتكاء ، أي استند إلى شيء ما ، وعلى كل حال فقد شاع استعمال لفظ التكية ، وجمعها تكايا ، أو تكيات في الاستعمال العربي الدارج ، حتى غطى هذا اللفظ على لفظ الزاوية والرباط (المترجم) .

وهو الذي يمنحه اجازة الدروشة في حفل يحضره كبار أهل الطريقة ، وسائر افرادها، حيث يمنح في نهايتها خرقة التصوف ، ويوضع التاج على رأسه ، وهما ما يميز الدراويش عن غيرهم ، وأن اختلفت اشكالها والوانها باختلاف الطرق .

يعتبر الدراويش انفسهم الخلفاء الروحيين للمتصوفة الاوائل ، ولهذا يحتفظ الواحد منهم بشجرة نسبه التي تصله إلى اولئك الاسلاف . ولعل سلاسل الانساب – أو شجرات الانساب هذه تجد لها شبيها عند رواة الاحاديث النبوية الذين يترتب عليهم عند رواية حديث ما أن يذكروا سلسلة السند لهذا الحديث ، حيث يذكر اولا آخر راو له ثم تتابع سلسلة الرواة صعوداً راوية بعد آخر حتى تنتهي إلى الراوي الأول الذي يجب اثبات معاصرته لعهد النبوة .

وبطبيعة الحال فقد كانت سلاسل انساب الدراويش تختلف الواحدة عن الأخرى وبخاصة في حلقاتها الأخيرة ، ولكنها جميعها ما عدا ثلاث منها (١٩) تنتهي بالنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب ، ومع أن خصومهم من أهل السنة اثبتوا أن الاشخاص الاربعة الأوائل في سلاسل نسب الدراويش لم يلتق أحدهم بالآخر ، إلا أن عقيدة الدراويش لم تتأثر بذلك .

ويعتبر مؤسس الطريقة أو من اشتهر أنه مؤسسها أهم شخص في سلسلة النسب ، وتقام عند قبره التكية الكبرى لتلك الطريقة ويصبح القبر محجاً ومزاراً لتابعيها .

وتهدف الاعمال السحرية الغامضة التي يؤديها الصوفية إلى الاتصال بالله الذي تكون علامة الاتصال به اضفاء الكرامات على الصوفي المتعبد ، فيكون للصوفي صاحب الكرامات قوى روحية خارقة ، ويرتقي في عيون العامة الذين لا يشكون في صحة ادعائه إلى مرتبة القديسين والاولياء فترتجى بركاته في حياته ، ويزار قبره بعد الممات طلباً للشفاعة .

وقد انتشرت في العصور الاسلامية المتأخرة ظاهرة تقديس الاولياء واصبحت زيارة القبور مظهراً عاماً من مظاهر الديانة . ولا شك أن أصل هذه الظاهرة هو غلبة الافكار الصوفية على المسلمين ، ومع أن الحج إلى مكة يمكن أن يشكل سابقة في جدوى الزيارة ونفعها ، كما أن اضفاء الشيعة على ائمتهم صفات شبه الهية ، قد مهّد الطريق إلى التطورات اللاحقة وهي تطورات كانت في الأساس صوفية الأصل ، وقد اثارت السخط والغضب عند من يفضلون العودة بالدين إلى نقائه الأول ، ومن هذا

---

(١٩) ذكر نوهسن (ج٢ ص ٦٢٦) أن الطرق البسطامية والنقشبندية والبكتاشية ترد اصولها الأولى إلى أبي بكر الصديق . ويميز البكتاشية بين الانتقال الظاهر والباطن للخلافة فقد كان انتقالها الظاهر إلى أبي بكر في حين أن انتقالها الباطن هو لعلي بن ابي طالب .

المنطلق حرّم المذهب الوهابي زيارة القبور .

وقد اطلق على هؤلاء الرجال المقدسين لقب الأولياء أو أولياء الله ، وكان هذا اللقب يطلق على شيوخ الصوفية أيضاً .

وقد جر الاعتقاد بهذا النوع من الولاية إلى اعتقاد آخر هو وجود عدد من الأولياء الأحياء على الارض في كل زمان ، ويطلق عليهم أهل الغيب ، وهؤلاء يتدرجون في سلم هرمي يرأسه الولي الاكبر ويسمى القطب أو المحور (٢٠) ومعناها أنه محور الارض أو محور الكون .

ومع أن عدد هؤلاء الاولياء يبقى ثابتاً باضافة اعداد جديدة من المريدين اليهم ليحلوا محل من يتوفاه الله منهم ، فإن هوياتهم تبقى سراً مكتوماً عن الناس لا يعرفه إلا الاولياء الاحياء انفسهم ، وكان وجود هؤلاء الاولياء ذا اهمية عظمى عند الصوفية ، وقد بلغ الاعتقاد بهم إلى حد أن العالم ما كان ليستمر في البقاء لولا شفاعتهم . (٢١)

وبسبب انتشار الافكار الصوفية بين جميع الناس عدا فئة قليلة من العلماء صحيحي العقيدة فقد شاع الاعتقاد بأن هؤلاء الاولياء المجهولين يسيطرون على مقدرات العالم كما شاعت اخبار كراماتهم احياء وشفاعتهم امواتاً .

وقبل الخوض في الكلام عن آثار الافكار الصوفية على طبيعة وسلوك المسلمين من رعايا السلطان في القرن الثامن عشر لا بد لنا أن نتطرق أولاً إلى بعض طرق الدروشة التي انتجت هذه الآثار .

ظهرت في الامبراطورية العثمانية وعلى مر العصور اعداد كبيرة من الطرق الصوفية ، ولسنا في حاجة إلى تعدادها ووصفها كلها ، طالما كانت الخمس أو الست طرق المهمة منها والتي سنخصصها بالبحث تمثل بقية الطرق . وهنا أيضاً فإن الآثار المترتبة على انتشار الطرق الصوفية بين السكان أهم من وجهة نظرنا من تبيان الفروق بين طريقة وأخرى . وكذلك فإن التمييز الذي سبق أن ذكرناه بين الفرق الريفية والفرق الحضرية ، لم تعد له الأهمية التي صارت إلى التمييز بين الطرق النظامية والطرق غير النظامية ، ويقصد بالأخيرة كما يدل اسمها لا الطرق المهلهلة التنظيم فحسب بل والمهلهلة في عقائدها وممارساتها .

وإذ بدأ احترام الناس في المدن والارياف على حد سواء ، بتناقص (ومن

---

(٢٠) أو بير .

(٢١) وهم أخفياء مستورون وهم أحاد الأكوان وأفراد الزمان وخلفاء الرحمن وهم مصابيح الغيوب ومفاتيح اقفال القلوب وهم خلاصة خاصة الله في خلقه وما يرجوا أبداً من مقصد صدقه ، الجبرتي ج١ ص ١٥ .

المحتمل أنه كان يتزايد أيضاً) عن احترامهم لشيوخ الطرق النظامية ، لذلك وفي سبيل تصوير الخلفية العامة ، فإننا سنبدأ الكلام عن احدى هذه الطرق غير النظامية وهي الطريق القلندرية .

انتشرت الطريقة القلندرية خلال القرن الثاني عشر في جميع انحاء القسم الشرقي من الامبراطورية العثمانية . ويبدو أنها استقت تعاليمها من الملامتية ، وأن اختلف القلندريون عن الملامتية في السلوك والممارسة فعبروا عن لوم انفسهم بالتجوال في المدن والارياف ، وقد حلقوا شعر رؤوسهم وحواجبهم ولحاهم ، مخالفين بذلك كل تعاليم الشريعة مخالفة واضحة . وكانوا يجوبون البلاد وينتقلون من مكان إلى آخر تتقدمهم الاعلام والطبول محاولين بمنظرهم وسلوكهم جلب انظار الناس اليهم وعطفهم عليهم . فكانوا في اثناء تجوالهم المستمر يستجدون طعامهم ، ولم يكونوا يهتمون بالامور الدنيوية أو يفكروا في ما سيجلبه الغد ، ولأنهم جاءوا من الطبقات الفقيرة فقد كانوا غير متعلمين وبالتالي عاجزين عن فهم دقائق الفلسفة الصوفية . وكانت عقيدتهم اقرب إلى نظرية وحدة الوجود ، وقيل انهم كانوا يؤمنون بتكرار وقوع الاحداث ، وبتناسخ الارواح ، وكانوا لا يرون شيئاً حراماً ولذلك فقد انتموا إلى اشد فرع من فروع التصوف الباطني تطرفاً .

وللقلندرية أهمية خاصة هي أنها كانت طريقة درويشة ذات طابع خاص بها . ومع أنها غالباً ما كانت تدعى باسماء أخرى . فانها كانت تستهوي القبائل التركية في الاناضول وخارجه لانها كانت تحمل اسماء باباتهم أي رؤسائهم الوثنيين السابقين .

وعلى العكس من بعض اصحاب الطرق الأخرى وبخاصة في المدن الذين يفضلون العزلة والانصراف إلى العبادة والتاملات الفكرية ، كان القلندريون من «الدراويش العاملين» (٢٢) وقد لعبوا دوراً بارزاً وأساسياً في دفع القبائل التركية وغيرهم من المهاجرين إلى مناطق «الحدود» حيث مارسوا هناك الجهاد المقدس الذي أدى إلى ولادة الامبراطورية . وكانت هذه الاعمال مصدر الرأي الذي اشرنا اليه في أول هذه المقدمة ، والقائل بأن المغامرة العثمانية بدأها - بالدرجة الأولى - رجال كانوا على جانب كبير من اللاأصولية في الدين . وبسبب هذا الحال نفسه بدأ التباعد في الافكار الدينية الذي كنا قد اشرنا اليه أيضاً ، بين السلاطين وغالبية رعاياهم المسلمين. وحين هجر السلاطين منذ القرن الرابع عشر حياة الجندية والتقشف وبدأوا يميلون إلى حياة الترف والتحضر زاد - بمرور الأيام - اقترابهم من علماء الدين

(٢٢) يقصد بالدراويش العاملين ، الدراويش المحاربون أو المحرضون على الحرب ، واكثر هؤلاء من دراويش الارياف عكس الدراويش غير العاملين ، وهم غالب دراويش أهل المدن الذين يفضلون العزلة والانصراف إلى العبادة (المترجم) .

الاصوليين ، وزداد بالتالي تأثير العلماء على السلاطين .

وفي المائة عام التي شهدت تأسيس الحكم العثماني في بلاد البلقان ، لم تكن هناك أية معارضة لنفوذ الأخية في المدن ، ونفوذ الدراويش بين قبائل أسيا الصغرى ، ويبدو أن المنافسين الرئيسيين الوحيدين للعثمانيين في الاناضول كانوا امراء أسرة قرمان اوغلو ، وهم ، وأن كانوا مثل منافسيهم العثمانيين قد أسسوا امارتهم بمساعدة القبائل الهرطقية الميول ، إلا أنهم - على عكس آل عثمان - ظلوا على دياناتهم الالحادية القديمة .

وكل هذا يظهر لنا مقدار الصعوبة التي واجهها السلاطين العثمانيون في اخضاع سكان آسيا الصغرى إلى حكمهم ، ومن ثم في محاولة السلاطين اقامة مؤسسات دينية اصولية مركزية تحل بها سلطة القضاة الذين تعينهم الحكومة محل السلطات السائبة لرؤساء الأخية .

ومما له دلالة هامة في هذ الصدد أيضاً هو أن فترة الفوضى التي اعقبت وقوع السلطان بايزيد الأول اسيراً بيد تيمور لنك اعقبتها فترة تمرد قادها في اوربا احد بابات القلندرية لمساعدة احد ابناء السلطان على تولي الحكم بعد ابيه . وقد استطاع ابن أخر للسلطان أن يقضي على هذا التمرد ، وأن ينجح في تولي السلطنة باسم محمد الاول . (٢٣)

فكان لا بد لقيام هذا التمرد ثم قمعه من أن يزيد من تحامل السلاطين وسخطهم على الحركات الهرطقية ، وأن يوسع شقة الخلاف بين السلاطين وبين رعاياهم الذين يدينون للبابات بالزعامة الدينية .

وفي النهاية حقق السلاطين لانفسهم نصراً ظاهرياً على الاقل ، حين اصدر السلطان سليم أمراً بتحريم المذهب الشيعي في جميع املاكه ، ثم اباد كل من يقع في يديه من معتنقيها ، وكان سبب ذلك أن قسماً كبيراً منهم شاركوا في التمردالكبير في الاناضول والذي كان يهدف إلى اخضاع البلاد إلى نفوذ الشاه اسماعيل مؤسس الامبراطورية الشيعية الصفوية في بلاد فارس . (٢٤)

---

(٢٣) اغار تيمورلنك بجيوشه الجراره على بلاد السلطان بايزيد (١٣٨٩-١٤٠٣م) رابع السلاطين العثمانيين فوقع السلطان أسيراً في يديه ثم مات بعد اشهر . وبموته عمت الفوضى بلاده ، إذ أنفرد كل ابن من ابنائه الخمسة بمنطقة واعلن نفسه سلطاناً فيها حتى استطاع احدهم أن يقضي عليهم واحداً بعد آخر ويتولى هو السلطنة على جميع بلاده باسم السلطان محمد الاول ١٤٠٣-١٤٢١م - (المترجم) .

(٢٤) قدر عدد من قتل من الشيعة بحوالي اربعين الفاً . وكان السلطان سليم أول من بدأ الحروب مع ملوك ايران ففتحت الباب أمام سلسلة الحروب الطائفية الطويلة ، وكان آخرها ما شاهدناه منذ اعوام (١٩٨٠-١٩٨٨) والسلطان سليم هو فاتح العراق وسوريا ومصر (المترجم) .

وقد عرف انصار الشاه اسماعيل باسم «القزلباشية» ، أي اصحاب الرؤوس الحمر ، لأنهم كانوا يضعون على رؤوسهم قلنسوة الدروشة ، وهي حمراء ، دلالة ولائهم للائمة [٢٥] ومن ذلك الحين اصبح اسم القزلباشي يطلق في تركيا علي كل الهراطقة الريفيين ، ومع بدء زوال الأهمية السياسية لهذه الفرق الهرطقية منذ صدور اوامر السلطان بتحريم الشيعية ، فإن تمرداً آخر حدث بعد قرن من الزمان اعاد لهذه الفرق بعض نشاطها ، ولكن لأمد قصير فقط . [٢٦]

وفي غضون هذه الاوقات بدأت في الظهور طريقة دروشة جديدة لا تختلف في الواقع في معتقداتها عن عقائد الطريقة القلندرية . ولكن الطريقة الجديدة استطاعت أن تشق طريقها إلي قلوب الهيئات الحاكمة فاستمالتها إلي عقائدها الهرطقية ، وبذلك حققت لنفسها نفوذاً سياسياً لم تستطع الطرق الثورية السابقة تحقيقه لنفسها .

ليس من الممكن أن نعين على وجه التحديد ، التاريخ الذي بدأ به البكتاشيون تأسيس طريقتهم هذه ، وبناء تكاياها ووضع نظمها وبقية سمات طرق الدروشة المدنية، ولكن من المحتمل أن تكون البكتاشية قد اتمت كل ذلك في اوائل القرن الخامس عشر.[٢٧]

وليست معرفة ذلك التاريخ بالأمر المهم ، فقد كانوا على نشاط كبير في الاراضي التي كان السلاطين العثمانيون قد ضموها إلى املاكهم من وقت قريب ، وقد عرفوا وقت ذاك باسم «ابدلان روم» [٢٨] ، وهو اسم كان قد اطلق وصفاً على ا... مثيري الفوضى والاضطرابات من البابات الذين سبق أن اشرنا اليهم .

وكان الابدلان هؤلاء وراء جميع عمليات الفتوحات العسكرية حين كانت تلك الفتوحات تتم على أيدي القبائل التي كان للابدلان نفوذ كبير عليها . وحين انتقل القسم الاكبر من عبء القتال إلي عائق جيش السلطان النظامي ، وكل جنده من الرقيق ، فقد بدأ الابدلان يحاولون التقرب من هذا الجيش واقامة اوثق الصلات به .

واغلب الظن أن الابدلان تلقبوا بالبكتاشية حين استقروا في محال اقامتهم

---

(٢٥) عن اختلاف الوان القلانس (بالفارسية : كلاو) التي يرتديها الدراويش ودلالاتها أنظر · أي جي. براون : التاريخ الادبي لبلاد فارس ج٤ ص٤٨ ، وكتابه «الدروشة» ص ٥٩ فما فوق .

(٢٦) أنظر في كوبرولو زاده – اناضول اسلامية ص ٨١–٨٥ ، بحثاً ممتعاً عن نشاط الحركات الشيعية في ايران قبل تأسيس الدولة الصفوية ، وعن نتائج الاجتياح المغولي .

(٢٧) ظل البكتاشية حتى بعد القضاء الجزئي على طريقتهم يقضون اوقاتهم بالتجوال والشحاذة في الارياف ، وهو ما لم يكن يسمح به للطرق الأخرى باستثناء الرفاعية وبعض الطرق الأخبية الأخرى وكان الدراويش المتجولون يعرفون باسم «سياح»

(٢٨) ابدلان روم ، أي مجنون الروم ، ويقصد بالروم الرومان الشرقيون ، أي البيزنطيون

واقاموا لهم «طريقة مستقرة» (٢٩) ، إذ كان عليهم حينذاك أن يختاروا قطباً معروفاً من اقطاب الدروشة السالفين ويعتبروه شيخهم الاعظم ومؤسس طريقتهم . ولم يكن ما هو اكثر ملائمة لتحقيق اغراضهم من اختيار الحاج بكتاش مؤسساً لطريقتهم ، إذ كان من الثابت أنه كان من اتباع الدرويش الثائر «بيا اسحق» ثم خلفه في قيادة الحركة الصوفية الباطنية بين قبائل الاناضول في منتصف القرن الثالث عشر ، وبعد سحق ثورتهم الكبرى ضد السلاجقة .

وعلى كل فقد اختاروه مؤسساً لطريقتهم ، وشيدوا تكيتهم الكبرى إلي جانب قبره في قرة شهر بين انقره وقيصرية في وسط بلاد الاناضول .

ويعطي القصص المتداول عن نشأة الجيش الانكشاري، للحاج بكتاش دوراً رائداً ، فقيل انه حضر تأسيس هذا الجيش وبارك انشاءه بوضع كم ردائه على رأس احد جنود هذا الجيش ، ولهذا فقد صار الولي الراعي للانكشارية . وهذه الرواية محض اسطورة مختلقة دون شك ولا جدال . وأول ما يفندها - عدا امور تاريخية أخرى - هو أن الحاج بكتاش فارق الحياة الدنيا قبل أن تخطر فكرة الانكشارية ببال مؤسسيها بوقت طويل . ومع هذا فقد ادت هذه الاسطورة إلى حقيقة واضحة ثابتة وهي أن الابدلان استطاعوا أن يفرضوا حمايتهم الروحية على جيش السلطان الجديد كما سبق لهم أن فرضوها على القبائل «الغازية» من قبل .

وقد ظل الجيش الانكشاري فخوراً بفكرة رعاية الحاج بكتاش له متمسكاً بها إلى حد أنه عرف باسم «عسكر بكتاش» .

أما قصة الكم الذي بارك به الحاج بكتاش رؤوس الجند فاتخذوا قلنسواتهم على غراره فانها اخترعت لتفسر غرابة شكل لباس الرأس عند الانكشارية ، وهو عبارة عن انبوب طويل من اللباد يثبت على الرأس من الأمام ويتدلى حتى الخصر من الخلف، وكان لباس الرأس هذا خير شاهد على شيوع الافكار الباطنية وقت تأسيس الجيش الانكشاري ، ويكاد يكون من المؤكد أن لباس الرأس هذا مستمد من ازياء «الأخية» .

ويعتبر تأسيس الجيش الانكشاري ، وإلى حد كبير ، نتيجة ازدياد الروح الحضاري عند السلاطين ، وقد كانت - كما لاحظنا من قبل - فكرة انشاء جيش من الرقيق فكرة جذابة للسلاطين ، إذ أنها تضمن وجود قوة عسكرية خالصة الولاء لهم . وقد بدىء بتأسيس هذا الجيش في نفس الوقت الذي اخذت فيه العمليات العسكرية طابعاً أسرياً سلطانياً على خلاف الطابع الشعبي الديني العام التي كانت عليه من

---

(٢٩) الأصل في الدراويش أنهم من ابناء الارياف ، وانهم دائمو التجوال في الارياف لا يستقرون في مكان ، وعلى هذا فالطرق المستقرة هي التي خرجت عن طور الريفية أي عن دور التجوال في الارياف إلى الاستقرار في الحواضر والمدن (المترجم) .

قبـــــل .

وسواء قصد الابدلان البكتاشية ، أم لم يقصدوا ، فقد وجهوا إلى هذا الجيش ضربة محكمة بسطت نفوذهم عليه ، وقد جاءت هذه الضربة في اللحظة الاخيرة التي سبقت تحول السلاطين إلى الاصولية الدينية تحولاً تاماً ، والتي لو انها فاتت عليهم لما استطاعوا اعادتها . ولذا فيبدو من المحتمل بأن انشاء طريقتهم كان شعاراً سياسياً ، إذ أن الطرق «المستقرة» كانت ادعى للاحترام من طرق البابا العاملة .

وحين بدأت القبائل التركية الوثنية هجرتها إلى بلاد الاسلام استهوتها الافكار الصوفية المنحرفة بسبب تحررها من القيود والموانع . ولكن جند الجيش الانكشاري كانوا في وضع مشابه ، مع شيء قليل أو كثير من الارغام على دخول الاسلام ، ولذلك فقد وجدت دعوات البكتاشية استجابة كثيرة لدى هذا الجند .

وزيادة على ذلك ، فما دام الجيش الانكشاري جيشاً من الرقيق ، فهم باجمعهم تقريباً من أصل مسيحي ، لذلك فليس من المستغرب أن نجد بالبكتاشية سمات شبه مسيحية مثل الاعتقاد بالثالوث (الله ومحمد وعلي) والاعتقاد بجدوى الاعتراف والغفران (٣٠) ، وكانت بعض فرق الصوفية الباطنية ترى أن الاديان كلها على درجة واحدة من المساواة ، وأن اقتباس ديانة ما بعض العقائد والممارسات من ديانة أخرى لا يعني النيل من المعتقدات الأصلية لأي منهما ، ولهذا فقد كانت السمات شبه المسيحية التي تمارسها البكتاشية شائعة في الحركات الأخرى أيضاً .

وفي القرون الأخيرة من الحكم العثماني على ما كان من قبل بلادا مسيحية ادى شيوع امثال هذه الافكار التحريفية - خارج دائرة البكتاشية وبين الطبقات الدنيا من المسلمين إلى تطورات مثيرة . فقد صار تقديس الاولياء والاعتقاد بالمقابر والمراقد وما يتعلق بها من قطع واشياء من السمات البارزة المشتركة بين المسيحية الارثوذكسية وبين هذه الفرق الاسلامية المنحرفة ، مما أدى في نهاية المطاف إلى اتفاق الفريقين المسيحي والاسلامي في بلاد البلقان وآسيا الصغرى على تقديس نفس الاولياء والقديسين ، وزيارة نفس المعابد والقبور ومع ذلك فلم يندمج الفريقان في معتقد واحد بسبب الحفاظ على اللغات المحلية لكل بلد والتي كانت عاملاً على التفرقة بين الاديان ، ثم بسبب وجود «طبقة عليا» في كلا الفريقين ، تدعي حماية عقيدتها . ولربما كان الأمر الاكثر أهمية في منع الاندماج هو قيام تنظيمات سياسية في منتصف القرن الخامس

(٣٠) وكانت مثل هذه المعتقدات والممارسات من سمات فئة منحرفة أخرى هي الخروفية (أنظر دائرة المعارف الاسلامية ، خروفية) ، ويرى ماسنيون في هذه الممارسات عند البكتاشية والخروفية بقاء أو احياء للصوفية الحلاجية ، كما يظهر ذلك في اشعار الشاعر البكتاشي الشهير يونس امرة (عمرة؟) المتوفي عام ١٣٤٠م والشاعر الخروفي عماد نسيمي (١٤١٧م) ومن حفلات التوبة التي يقيمها البكتاشية في مكان معين يطلقون عليها «دار المنصور» أي منصور الحلاج .

عشر بين الجماعات الذمية خلقت وضعاً جديداً صارت فيه الحكومة العثمانية والجماعات الذمية نفسها تجد من مصلحتها منع الذميين من الدخول في الاسلام على مقدار واسع .

ولما ضم العثمانيون في القرن السادس عشر بلاد مصر وسوريا والحجاز إلى امبراطوريتهم بدأت هجرة واسعة من علماء المذهب الحنفي في تلك البلاد إلى استانبول ، فزاد وجودهم في العاصمة من صلابة تمسك السلطان واركان حكومته بالعقائد الاسلامية الاصيلة مما أدى بالتالي إلى القضاء التام على كل أمل كان قائماً حتى ذلك الوقت ، في توحيد المسيحيين والمسلمين . كما كان هذا العامل نفسه هو السبب – كما سنرى في الفصل التالي – في نمو مشاعر العداء الشديد بين الفريقين .

ولعل ازدياد ميل السلاطين إلى الاصولية الاسلامية ، أي إلى السنيّة ، هو الذي دفع البكتاشية إلى الادعاء – شأنها شأن الطرق الأخرى – بانها طريقة سنيّة ، وقد اعلنت عن ذلك بوضوح في عصورها المتأخرة على كل حال ، وليس لدينا من المعلومات التاريخية ما يؤهلنا للحكم في ما إذا كانت كذلك من قبل أيضاً . ولهذا بدأت تضفي الاحترام على أبي بكر الصديق ، الخليفة الأول للرسول محمد (ص) ، في حين كان من عادة كل الفئات المنحرفة أن تغفل ذكره وذكر الخليفتين عمر وعثمان أيضاً . ومع هذا ، ولأن البكتاشية من اكثر طرق الدروشة ممارسة لطقوسها في السر ، فقد ظل البكتاشيون يمارسون في الكتمان طقوس ذات طابع شيعي . (٣١)

وسواء كان اخفاؤهم المتقن لهذا الازدواج ، أم كان ارتباطهم الوثيق بالانكشارية هو الذي انقذهم من اضطهاد الهيئات السنية لهم ، فقد خرقوا الحظر العام المفروض على الازدواج العقائدي وظلوا يفرضون آراءهم التحريفية على ، جيش الانكشارية هذا القسم الهام ، من اقسام الهيئات الحاكمة .

وقد كان ارتباطهم بهذا الجيش على درجة كبيرة من القوة والمتانة حتى أن الشيخ الأكبر للطريقة صار يحتل منصب الجوربه جي الفخري في أحد كتائب الانكشارية ، كما كان ثمانية من دراويش البكتاشية يقيمون في ثكنات الانكشارية في استانبول ، ويتداولون في ما بينهم اقامة الصلاة اليومية والاذكار والدعاء لله بدوام النصر للامبراطورية وجيشها . وكانوا في مراسم مرور الاغا بين جنده يتبعونه في مسيرته ، وقد ارتدوا ثياباً خضراء اللون وشبكوا سواعدهم في صدورهم ، وهم يرددون وراءه الادعية والابتهالات .

ومع هذا فيبدو أن الاعتراف الرسمي بالرباط البكتاشي – الانكشاري لم يمنح

(٣١) لعلها كانت الطريقة الوحيدة التي يسمح لها باقامة شعائرها سراً ، ومن أهم المظاهر الشيعية التي كان يمارسها البكتاشون اقامة شعائر العزاء في عاشوراء .

إلا قرابة نهاية القرن السادس عشر . فإذا كان الأمر كذلك ، فلا بد أنهم ازدادوا قرباً وارتباطاً عمّا كانوا عليه ، ولربما كان سبب ذلك أن الطبقات الدنيا والفقيرة من المسلمين كانت في القرن السابع عشر هي المصدر - الوحيد تقريباً - لامداد الجيش الانكشاري بالجنود . ولأن هؤلاء كانوا - تقليدياً - من الميالين إلى الانحراف الديني ولو بدرجة اقل من البكتاشية فقد ساعد هذا الحال على زيادة نفوذ البكتاشية على جند هذا الجيش .

ومن الجدير بالملاحظة على كل حال ، وإذا كان لنا أن نتخطى الزمان وننظر إلى ما سيأتي به مستقبل الأيام فإننا نرى أن الحكومة سوف تطبق باجراءاتها الشديدة على البكتاشية اثر حل الجيش الانكشاري وأن كبار علماء السنه سينهالون عليهم باقبح نعوت الدجل والالحاد ، في حين أننا لم نجد ، وحتى ذلك الوقت ، أحداً من العلماء قد فتح فماً أو اتخذ اجراء ضدهم ، بل على العكس من هذا فقد اصبحت - في القرن الثامن عشر - ولفترة ما ، لشيخ الطريقة الاكبر منصباً وراثياً ، وكان يعين ويثبت فيه مثل بقية شيوخ الطرق الأخرى بقرار يصدر من شيخ الاسلام نفسه .

ويكفينا الآن هذا القدر من الكلام عن البكتاشية ، وعلينا أن ننتقل إلى دراسة طريقة أخرى احتلت مكاناً خاصاً في المجتمع التركي العثماني وهي طريقة المولوية ، ولربما كانت اكثر الطرق اشتهاراً في اوربا لارتباطها «بالدراويش الراقصين» أوالدروشة الراقصة ، وقد حملت هذه الطريقة هذا الاسم الجذاب والمضلل أيضاً بسبب الطقوس الفريدة والغريبة التي يمارسها أهل هذه الطريقة ، وهي أن يقف الواحد منهم على رأس قدمه الأيمن ويدور بجسمه وهو في مكانه دورات سريعة عديدة وعنيفة ، حتى يغشاه الدوار ويحل محل النشوة والانجذاب . وعلى هذا فما يسمى خطأً بالرقص ما هو في واقع الأمر إلا الوسيلة التي ينتهجها افراد هذه الطريقة للوصول إلى «حال التجلي» التي تصل اليه الطرق الأخرى بالاعمال السحرية أو بترديد بعض الكلمات المعينة ، بل وحتى بتعاطي المخدرات . ولكن هذا لا يعني أن وسائل الطرق هذه للوصول إلى حال التجلي والاشراق يقتصر على هذه الاساليب الميكانيكية فقط وانما الواقع انها تقترن أيضاً بممارسات دينية صارمة كالصوم والصلاة .

ولكن بسبب اتسام شعائر المولوية بالغرابة والانفراد ، فقد حظيت باهتمام اكثر مما حظيت به الطرق الأخرى . وكان العلماء ينظرون اليها بعين الشك والشجب ، ولم تكن نقمتهم هذه منصبة على اعمال الدوران المولوي ، أي الرقص فقط ولكن سما كان يزيده في اعينهم سوء اصطحابه بالعزف الموسيقي والانشاد وهما في نظر العلماء اكثر سفهاً ومجوناً من الرقص نفسه .

ورغم ذلك فقد نالت المولوية من الحكم العثماني ، في مرحلته الأخيرة على الأقل،

حظوة فاقت ما نالته البكتاشية منها ، والسبب في ذلك أن المولوية كانت من طرق أهل المدن في اصلها ، ولم يكن اتباعها من الدراويش العاملين ، وكان مستواهم الفكري ارقى بكثير من أن يستهوي رجال القبائل وبالتالي فإنها ما كانت تشجع الحركات الثورية أو تدعو اليها بل كانت في الواقع تحاول دوماً أن تكون على وفاق مع الحكومة .

ولقد اشتق اسم المولوية من كلمة مولانا بمعنى سيدنا ، وهو اللقب الذي كان ويخاطب به الشاعر الصوفي الكبير جلال الدين الرومي الذي عاش في القرن لثالث عشر للميلاد .

وكان جلال الدين قد عاش في البلاط السلجوقي في مدينة قونية ، حيث استطاع أن يستميل اليه عدداً غفيراً من الاتباع ، لا من الصوفية والاخية فحسب ، بل ومن بين موظفي الحكومة ، ومن رجال الشريعة أيضاً .

وكان من الغريب أن يحتفظ الرومي بعلاقته مع كل هذه الفئات رغم تبنيه النظريات الميتافيزيقية التي كان قد دعى اليها ابن عربي ، والتي - كما لاحظنا ذلك من قبل - ما كانت تحظى بغير المقت والنفور من علماء الدين .

ولكن الحظوة التي كان يتمتع بها جلال الدين عند الامير السلجوقي كانت - إلى حد ما - وراء سكوت مخالفيه عنه ، وعدا عن ذلك فلم يكن الخصام في ذلك الوقت خصاماً بين المتصوفة ورجال الدين ، وانما كان على اشده بين المتصوفة الريفيين والمتصوفة من ابناء المدن .

وبنتيجة هذا الانقسام فقد اصبح جلال الدين من اشد المناوئين لحركات البابات اللذين سيضمون في صفوفهم في مستقبل الايام الحاج بكتاش نفسه . وهنا يجب أن نقرر أن مولانا جلال الدين لم يكن - شأن الحاج بكتاش - المؤسس الحقيقي للطريقة، وانما قام بتأسيسها اسلافه من قبله ، ومع هذا فقد ظل ابناء طريقته يحملون على مر القرون للابدلانية أولاً ثم للبكتاشية ، نفس عداوته لهما . في حين رموا بثقلهم مع الحكومة ، وحاولوا جهد طاقتهم الظهور امامها بمظهر رجال الدين الاصوليين ، حاجبين عن الانظار بقية شعائر عقيدتهم التي لا ترضي العلماء والفقهاء . ولعل هذا هو السبب في ما نالته المولوية من مقام مرموق في القرون الاخيرة من الحكم العثماني، إذ كما سبق أن رأينا ، فإن اسرة قرمان اوغلو في قونية ، التي ظلت المركز العام للحركة المولوية ، كانت تميل إلى تفضيل الدراويش الريفيين على انداذهم المدنيين .

وعلى كل حال فقد بلغت المولوية ذروة حظوتها من الحكم العثماني في نهاية القرن السادس عشر . وفي عام ١٦٣٤م اصدر السلطان مراد الرابع امره الذي سبقت

الاشارة اليه ، بتخصيص الجزية المستوفاة من قونية إلى التكية الكبرى للمولوية . وفي عهد خلفه السلطان ابراهيم بلغ نفوذ المولوية حد القدرة على خلع هذا السلطان الاهوج، والقدرة كذلك على استعادة الاعتراف الرسمي بحق تجاوزته الايام ، هو حق شيخ الطريقة الاكبر - ويسمى جلبي او ملا خنكار - بتقليد السلطان سيفه في حفلة توليه الحكم التي تماثل - إلى حد ما - حفلات التتويج .

وهكذا نجد أن المولوية والبكتاشية صارتا وثيقتي الصلة بالسلطات الحاكمة في أيام تدهورها . وتفسير ذلك - على ما يبدو - هو أن السلاطين قد قربوا اليهم المولويين ليوازنوا بقوتهم قوة البكتاشية ، راعية الانكشاريين ، اللذين كانوا يزدادون جموحاً يوماً بعد يوم .

ولكن الظاهر أن ازدياد نفوذ طرق الدروشة قد جاء متأخراً فلم يستطع منع تطور آخر من تطورات ذلك العصر ، وهو ازدياد التعصب الديني وانتكاس العلاقة الجيدة بين المسلمين والذميين ، إذ كان المولويون ، شيئاً ما ، اقل تفتحاً فكرياً من البكتاشية تجاه الاديان الأخرى .

ومن الممكن - إلى حد ما - رد بعض اسباب هذا التطور إلى تزايد مخاوف المسلمين من المسيحيين الاوربيين ، وكذلك فقد يكون الغاء نظام الدوشرمة قد اسهم - بشكل متناقض - في تقوية الفصل بين الجماعتين . ومن المحتمل أن يكون ميل الدراويش إلى الاصولية قد بعث فيهم شعوراً دينياً قوياً . ولكن التعصب كان اكثر انتشاراً في المدن والحواضر منه في الارياف والقرى ، وكما راينا عند بحثنا عن نقابات التجار ، فقد كان لها أثر ما في هذا المجال . وفي تلك الاثناء كادت البكتاشية أن تصبح طريقة حضرية مدينية في مدى نفوذها شأنها شأن الطرق الأخرى التي كانت من أصل حضري مديني .

وفي حين لم يقل الانحراف في العقيدة الدينية عمّا كان عليه من قبل لدى مسلمي الارياف وبخاصة منهم القبائل الرحل - يوروك - ولو انهم فقدوا روحهم الثورية ، فانهم ظلوا كما كانوا مجاهدين قزلباش ، وأن اطلق عليهم في بعض الاماكن اسم «تخته جي» أي قاطع الخشب ، تذكيراً لهم بانتسابهم القبلي الأول .

وقد ظلت فرق الدروشة وحتى القرن الثامن عشر ، تزداد عدداً وانتشاراً ، فقد عد دوهسن يوم الف كتابه في نهاية هذا القرن ، ما لا يقل عن ست وثلاثين طريقة ، في حين تضاعف مصادر أخرى هذا العدد ، وقد تصل به إلى اربعة اضافه (٣٢) .

(٣٢) رفع المؤرخ براون العدد إلى ٨٠-٨٤ في حين وصل اوليا افندي بالعدد إلى ١٤٠ ، ويذكر الطويل في كتابه (التصوف في مصر) أن عددها في مصر ايام الحكم العثماني قد بلغ الثمانين.

والقسم الغالب من هذه الطرق ، انما هو في حقيقة الأمر ، فروع لطرق قديمة تأسست خلال الحكم العثماني ، وتكمن اهميتها في دلالتها على شمولها الواسع لجميع طبقات السكان في كل البلاد .

وقد أسس كثير من الشيوخ البارزين فروعاً خاصة بهم لطرق قديمة كان لبعضها انتشار محلي وقد اختفى بعضها واستمر بعضها الآخر في الحياة ، وامتدت دعواتها إلى المناطق والبلدان المجاورة .

ولا نستطيع أن نغفل تماماً الاشارة إلى الطرق الكبرى فرغم أنها لم تلعب دوراً سياسياً بارزاً بالمقارنة مع ما لعبته البكتاشية والمولوية من ادوار ، فإن اتباعها كانوا اكثر عدداً ، وكان انتشارهم الواسع في الاقاليم العثمانية عاملاً اجتماعياً على جانب كبير من الاهمية ، إذ انهم ، وعلى خلاف الطريقتين المذكورتين ، جمعوا في اتباعهم بين الترك والعرب . (٣٣)

وأول هذه الطرق هي الطريقة القادرية ، ومع أنها في الواقع اقدم الطرق النظامية فإنها ما تزال قائمة حتى اليوم ، وقد تأسست في بغداد عام ١٢٠٠م وكانت اوسعها انتشاراً في العالم الاسلامي .

ولأن القادرية تعتبر اكثر الطرق الصوفية قرباً إلى الدين الاصولي ، فليس من الغريب أن يتأخر انتشارها في اوربا وآسيا الصغرى حتى القرن السادس عشر ، ولكنها سرعان ما انتشرت انتشاراً واسعاً وجمعت لها كثيراً من الاتباع في العاصمة وفي اماكن اخرى . (٣٤)

والطريقة المهمة الثانية من اصل عراقي أيضاً هي الطريقة الرفاعية التي تختلف عن الطرق الأخرى بقسوة التعذيب التي يعرض اتباعها انفسهم له ، إذ يطعنون انفسهم بالسكاكين الحادة أو يرمون انفسهم بالنار دون أن يصيبهم اذى . وقد انتشرت هذه الطريقة في بلاد الاناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (٣٥) ، ومنها وصلت إلى بلاد البوسنة ، ولكنها كانت اكثر قبولا وانتشاراً بين العرب وبخاصة في مصر حيث تطور في القرن الثالث عشر فرع من فروع هذه الطريقة وصار يعرف باسم الاحمدية أو البدوية ، وقد صارت الاحمدية نفسها أما لعدد كبير من الطرق

---

(٣٣) كانت للمولوية تكايا في حلب والشام والقاهرة وفي أي مكان آخر تستقر فيه جالية تركية (المرادي ج٣ ص ٣٢٩ وج٣ ص ١١٦) في حين لم يكن للبكتاشية موضع قدم في مصر باستثناء تكية القازلغية جنوب القلعة (الجبرتي ج٢ ص ٢٨)

(٣٤) ذكر براون أن لهذه الطريقة ١٧ تكية في استانبول .

(٣٥) ذكر براون أن لهذه الطريقة ١٨ تكية في استانبول .

الفرعية . (٣٦)

وقد تولى احد شيوخ الطريقة السعدية (٣٧) ، وهي فرع من فروع الرفاعية ادارة مراسم الدوسة في مصر القاهرة (٣٨) حيث يسير شيخ الطريقة ممتطياً جواده على اجساد دراويشه واتباعه المبطوحين أرضاً في كل الطرقات . وقد كسفت شعبية هذه الطريقة كل الجماعات الرفاعية الأخرى في العاصمة .(٣٩)

وقد نافست كل هذه الطرق منافسة قوية طريقة شمال افريقية هي الطريقة الشاذلية وعشرات الفروع التي تفرعت عنها ، وفي ما عدا البلاد العربية فقد كانت قليلة الاتباع في تركيا والبلدان الاسيوية .(٤٠)

والطريقتان الأخريتان اللتان تستحقان الانتباه كانتا من آسيا الوسطى ، ولم تظهرا في الامبراطورية العثمانية إلا في اواخر القرن الخامس عشر أو اوائل القرن السادس عشر .

ويبدو أن كلا الطريقتين كانتا ذواتا اتجاهات اصولية خلافاً للاتجاهات المتحررة أو المنحرفة عند الطرق التركية القديمة ، وبالتالي فقد حظيتا من العلماء بالقبول والرضاء ولذا لم يكن من المستغرب أن نجدهما قد حققتا تقدماً سريعاً وانتشاراً واسعاً في تركيا مما دفع اوليا افندي ليكتب عنهما في القرن السابع عشر ما يلي :

«هم رجال على قدر جيد من العلم ، ومن الممكن تصنيف شيوخها إلى صنفين رئيسيين وهما : الخلوتية والنقشبندية» .

وقد تأسست الطريقة النقشبندية في بلاد ما وراء النهر (٤١) ، ويبدو انها انتقلت إلى تركيا على أيدي شيوخ من بخارى ، كما كان للطريقة قدم راسخ في الهند حيث كانت تحظى بتأييد الاباطرة المغول ، وبهذا فقد كانت حلقة وصل بينهم وبين الامبراطوريات السنية الأخرى ، ولو أن حقيقة العلاقة بين فرعي الطريقة الهندي

---

(٣٦) أنظر ما سبق ص ١٩٢ هـ١٦ ، لم يكن لهذه الطرق اتباع خارج مصر ، وأن ذكر براون وجود تكيتين لها في استانبول . (يلاحظ أن المؤلفين ذكرا في ص ١٩٢ هـ١٦ أن الاحمدية والبدوية امتداد للغازلية – المترجم) .

(٣٧) اسسها الشيخ السوري سعد الدين الجباري في القرن الرابع عشر .

(٣٨) الدوسة من الفعل داس ، وذكر لين في كتابه «المصريون المعاصرون» وصفاً لهذه الاحتفالات .

(٣٩) عدد براون ٢٧ تكية للطريقة السعدية في استانبول .

(٤٠) لم يذكر براون إلا تكيتين فقط للشاذلية في استانبول ، ومن اشهر طرقها الفرعية في مصر هي الوفائية التي انشأتها في القرن الرابع عشر اسرة من الاشراف ، وقد انجبت الشاذلية اشهر المتصوفين المتأخرين وهو عبدالوهاب الشعراني (ت ١٠٦٥هـ) .

(٤١) كان لها هنا ارتباط قديم بالطريقة البكتاشية عن طريق احمد يوسفي – كوبورلي زاده محمد فؤاد – المتصوفة (بالتركية) ص ١٣ .

والعثماني ما تزال غامضة ، وعلى كل فإن الفرع السوري لهذه الطريقة أسسه في الواقع داعية هندي . (٤٢)

وقد حظيت هذه الطريقة بشهرة طيبة واسعة في آسيا العربية في القرن الثامن عشر بفضل اسفار ومؤهلات الشيخ الدمشقي عبدالغني النابلسي (ت١٧٣١م) الذي يعد من اعاظم الصوفيين المتأخرين . (٤٣)

وكان اتباع الطريقة ممنوعين من مخالفة أو اغفال أي من احكام الشريعة ، وكانت رياضتهم الروحية الرئيسية – وهي التي يرى فيها المراقبون اصولاً هندية – هي التأمل الصامت مع قطع النفس .

ويروي دوهسن أن النقشبندية كانت في زمانه عقيدة الغالبية العظمى من السكان من كل صنف إذ كانوا يستغرقون مع انفسهم في صلوات خاصة كل يوم ويشاركون الآخرين في الصلاة مرة كل اسبوع ، فهي – بنظره – تختلف عن بقية الطرق الأخرى ، لاقتصار عقيدتها على الامور الدينية فقط ، ولم يكن لاصحابها زي خاص يتميزون به عن الآخرين . (٤٤)

وفي خلال القرن الثامن عشر ، تداخلت الطريقة النقشبندية – وإلى حد ما – مع طريقة أخرى ذكرها اوليا افندي وهي «الخلوتية» ، وقد سميت بهذا الاسم لعادة اتباعها في الخلوة مع انفسهم في غرف خاصة منفردة ، بعيداً عن الناس مدة اربعين يوماً يصومون خلالها من مطلع الفجر حتى غروب الشمس (٤٥) ، ولم يكن العلماء والموظفون العثمانيون ينظرون إلى الانتماء إلى هذه الطريقة – في أول أمرها – بعين الرضى والقبول ، لانها بدأت حياتها فرعاً من طريقة السهروردي الاشراقي (٤٦) ، وانتشرت أول أمرها في شيروان وبين تركمان قبائل الخروف الاسود في اذربيجان ، وهي على صلة قريبة بفرع آخر من الطرق التحريفية هي الصفوية في ايران ، ولكن

---

(٤٢) هو مراد البخاري (ت ١٧٢٠م) وهو الجد الثاني للمؤرخ السوري المرادي الذي كثيراً ما ننقل عنه .

(٤٣) المرادي ج٣ ص ٣٠ وما بعدها والجبرتي ج١ / ٢٣٢ .

(٤٤) ذكر براون وجود ٥٢ تكية نقشبندية في استانبول (للطريقة انتشار واسع في العراق وبخاصة بين الاكراد – المترجم) .

(٤٥) الخلوتية من الخلوة أي الانفراد ، من الفعل العربي خلا ، أي انفرد مع نفسه ، وقد اطلقت هذه الصفة على المؤسسين الاوائل لهذه الطريقة ، ويجب هنا تمييز الخلوتية عن طريقة أخرى هي الجلوتية من جلا الشيء ، لمعه ، وهي طريقة سهروردية الأصل أيضاً ، ولكنها تتصل أيضاً بالصوفية عن طريق بيرام وسيأتي شرح البيرام بعد قليل .

(٤٦) السهروردي وإن تكن طريقته قوية في العراق والهند إلا أنها عرفت في استانبول وبلاد الاناضول عن طريق فرع لها يدعى الزينية نسبة إلى زين خوافي (ت ١٤٣٥م) (أنظر بحثاً عن السهروردي الاشراقي في كتاب عبدالرحمن بدوي : شخصيات قلقة في الاسلام – المترجم) .

الطريقة الخلوتية اكتسبت بعد فتح استانبول اتباعاً اقوياء من السكان ومن صفوف القوات العسكرية العثمانية . وقد كرّس اثنان من شيوخها البارزين نفسيهما للقيادة الروحية للاوجاق في مصر بعد الفتح . (٤٧)

وبسبب من تزمتها وطرق عبادتها المريبة فقد تعرضت الخلوتية في أول أمرها إلى ارتياب السلطات الحكومية منها وإلى خلاف عنيف بين العلماء حولها ، ولكنها على ما يبدو بدأت تميل ببطء نحو نوع نسبي من الصوفية الاصولية .

وما أن جاء القرنان السابع عشر والثامن عشر حتى اصبحت الخلوتية اكثر الطرق انتشاراً ونماء ، وقد رعت نموها وانتشارها اجيال متعاقبة من الشيوخ البارزين والادباء امثال نيازي مصري الذي عرضته مواقفه الشجاعة ضد الفساد في القصر إلى النفي عدة مرات ، وامثال الشيخ مصطفى البكري (ت١٧٤٩م) وهو شيخ دمشقي استطاع برحلاته التبشيرية وجهده العظيم أن ينشر الخلوتية في مصر وسوريا ويوطد اقدامها فيهما . (٤٨)

وقد أسس عدد من شيوخ مصر البارزين ، بالهام منه ، طرق فرعية للخلوتية(٤٩)، وقد انيط منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية في مصر إلى شيخ الطريقة الخلوتية بالوراثة . وإذا ما حكمنا على الطرق بعدد اتباعها وعدد تكاياها ،

---

(٤٧) هما الشيخ محمد دمرداش (ت ١٥٢٤م) والشيخ ابراهيم غلشيني (ت ١٥٢٧م) وكلاهما أسس طريقة فرعية مهمة .

(٤٨) المرادي ج٤/١٩٠ وما بعدها . وهناك كتاب باللغة العربية عن تاريخ العائلة البكرية (بيت السادات) الفه محمد توفيق البكري (القاهرة ١٩٠٥م) . ويضيف المترجم : يقول الجبرتي في ج١/٣٤٢ : أن الخلوتية نسبة إلى سيدي محمد الخلوتي أحد أهل السلسلة ويعرفون أيضاً القرباشلية ، نسبة إلى سيدي علي افندي قره باش احد رجالها أيضاً وهذا هو الاسم الخاص لهم عن غيرهم من الخلوتية ، ولذلك قال السيد البكري :

والخلوتية الكرام فرق قد نهجوا الجنيد فرقوا
وخيرهم طريقنا العلية من قد دعو القرباشلية

ويذهب الجبرتي إلى أن السيد مصطفى البكري (ولد عام ١١٠٠هـ وتوفى عام ١١٦٢هـ) أي ١٦٨٨-١٧٤٨م) قد : «اوتي مفاتيح الكلام كلها حتى اذعن له اولياء عصره ومحققوه في مشارق الارض ومغاربها ، واخذ على رؤساء الجن العهود ، وعم ورده سائر الورود ومناقبه تجل عن التعداد ، وفي ما اشرنا اليه كفاية لمن اراد ، أ.هـ ، الجبرتي ج١ ص ٢٤٧ .

(٤٩) واكثر هذه الفروع اهمية هو الفرع الذي أسسه محمد الحفني شيخ الجامع الازهر (١١٥٧-١٧٦٧م) (الجبرتي ١/٣٢٩-٣٤٤) ، وقد صار احد تلامذته وهو محمد بن عبدالرحمن (ت ١٧٩٤م) احد مؤسسي الخلوتية في المغرب وأسس هناك طريقة عرفت بالرحمانية) والحفني يسمى الحفناوي أيضاً .

فإن الخلوتية هي الاكثر انتشاراً في استانبول وفي بلاد الاناضول . (٥٠)

وإلى جانب الطرق النظامية وغير النظامية التي أتينا على ذكرها في هذا الفصل فإن هناك حركة دروشة أخرى لم يذكرها دوهسن ولا مؤرخو القرن الثامن عشر لسبب واضح جداً هو انها كانت ما تزال حركة سرية وقت ذاك . وهذه الحركة كانت احياء لحركة الملامتية ، وانما باسم جديد هو الملامية (٥١) ، ومؤسسها الأول هو الحاج بريام الذي انتشر أمره في انقره في منتصف القرن الخامس عشر (٥٢) وقد سار الحاج بيرام وحلفاؤه على خطى الملامتية الأولى ، إذ عاشوا عيشة عادية ، ولم يميزوا أنفسهم بلباس خاص وكانوا بطبيعة الحال ينقمون على النفاق .. وعلى الرغم من الكتمان الذي يطغى على سولكهم فإن صراحتهم سرعان ما اوقعتهم في مشاكل مع السلطات ، إذ اضطرتهم هذه الصراحة إلى الدعوة جهاراً إلى مذهب وحدة الوجود، الذي يؤمن به الدراويش بصورة عامة ، وأن كانوا ينجحون احياناً في اخفائه.

وقد لفتت سلسلة عمليات من السجن والاعدام لعدد كبير من اتباع هذه الطريقة انظار الرأي العام إلى هذه الطريقة الجديدة . وقد اضافت عمليات المطاردة والاضطهاد اعداداً اكبر من الانصار لهذه الطريقة .

وفي خلال القرن السادس عشر ، وبعد عملية اصلاح كبيرة (٥٣) تكاثرت هذه الطريقة في بلاد الروميلي وبخاصة في البوسنة وادرنة .

واضافة إلى ذلك فإن فيالق الخيالة ، أو السباهية النظامية اعلنت انضمامها إلى هذه الطريقة على غرار انتماء الانكشارية للطريقة البكتاشية ، مما أدى إلى تاجيج نار التنافس القائم بينهما .

---

(٥٠) عدد المستر براون ٥٧ تكية في استانبول للطريقة الاصلية ، أما فروعها فقد كانت للسنبلية وحدها ١٥ تكية .

(٥١) نطلق على الملامية وصف «حركة» متعمدين لانها لم تكن في الواقع طريقة صوفية بالمعنى الصحيح ، لا لأن اتباع الطرق الأخرى ينتمون اليها احياناً ولكن لأنها لا تملك تكية ، كما وليس لها شعائر وطقوس خاصة بها .

(٥٢) الطريقة التي أسسها هي عبارة عن اصلاح الطريقة الصفوية التي هي فرع من السهروردية – اوليا افندي ج٢/٢٣١-٢٣٤ .

(٥٣) رأس حركة الاصلاح هذه هو الشيخ حمزة من بورصة . ولهذا عرفت الملامية باسم الحمزاوية . ومن غير المعلوم إن كانت الحمزاوية قد انفصلت عن البيرامية أم لا . وكانت اصلاحات الشيخ حمزة تهدف إلى اعادة تنظيم البيرمانية ، بعد أن أسس بير افتداء (ت ١٥٨٠) طريقة جديدة سماها الجلوتية أنظر الهامش ٤٥ في اعلاه ، والتي كان تاثير الخلوتية عليها واضحاً جداً ، وتعتبر احياناً فرعاً من الخلوتية . واشهر من مثل الحمزاوية هو الشاعر اسماعيل حقي (ت ١٧٢٤م) من بورصة .

إن ما هو اجدر بالملاحظة في تاريخ هذه الطريقة في النصف الأول من القرن السابع عشر هو انها – إلى جانب امتداد نفوذها إلى بلاد العرب – فانها استطاعت أن تستميل إلى جانبها أحد الصدور العظام (٥٤) واحد شيوخ الاسلام (٥٥)، ولكن هذا النجاح لم ينجها من المتابعة والاضطهاد، فقد استطاع شيخ الطريقة عام ١٦٦٢ أن يضم إلى طريقته اعداداً كبيرة من التابعين، مما اثار ضده شيوخ طرق الدروشة الأخرى وبعضاً من أهل العلم ورغم أن الشيخ كان وقت ذاك قد تجاوز التسعين من عمره، فإنه واربعون من اتباعه، شنقوا علناً، ثم القيت جثثهم في البحر. (٥٦)

وقد عمدت الطريقة بعد هذا الحادث إلى تغيير اساليب عملها، فلجأت إلى اخفاء هويتها وإلى ممارسة شعائرها بالخفاء. واستمرت كذلك حتى إلى ما بعد تاريخ دراستنا هذه، وما تزال تستهوي الناس وتستقطب الانصار من بين صفوف المقامات العليا حتى أننا نجد أن رئيسها الفعلي في اوائل القرن الثامن عشر كان احد شيوخ الاسلام (٥٧)، ثم تلاه في الرئاسة أحد الصدور العظام. (٥٨)

في ما عدا الاشارات العامة للاصول السنية للطرق الكبرى، فإننا – في ما تقدم من كلام – لم نتعرف من قريب على العقائد المميزة لكل منها على حدة. وهذه في الواقع مهمة من اصعب المهام واكثرها دقة. إذ حتى لو أننا عرضنا الافكار الحقيقية لمؤسسي كل طريقة فهذا لا يعني بقاء آراء تلك الطرق على حالها الأول بعد هذه القرون العديدة التالية على وضعها، بل الواقع هو عكس هذا، فإن كل الشواهد والبيانات توحي بأن السمات الرئيسية كانت، كما هو المنتظر من الأسس الفردية والعملية للمتصوفة، على قدر كبير من التطور والمرونة.

فهناك الكثير من الطرق التي كانت عند أول تأسيسها تميل كثيراً إلى الانحراف، والهرطقة، عادت فصارت من دعائم الاصولية الدينية، كما حدث عكس هذا تماماً، لأهل الطريقة الصفوية، إذ بدأوا طريقتهم كجماعة دينية اصولية، ولكنهم انحرفوا منها وبالتدريج نحو الشيعية.

ولكن هذه التغييرات الخارجية، رغم اهميتها، لا تظهر إلا جانباً واحداً من

---

(٥٤) هلال باشا (توفي عام ١٦٣٠م) وتولى الوزارة أيام السلاطين احمد الأول ومصطفى الأول وعثمان الثاني ومراد الرابع.

(٥٥) مصطفى افندي ابو الميامين (١٥٤٦–١٦٠٥م).

(٥٦) تمت الاعدامات في عهد الصدر الاعظم الثاني من عائلة كوبرولو، وهو فاضل احمد باشا وفي ايام السلطان محمد الرابع.

(٥٧) باشمقجي زاده سيد علي افندي (ت ١٧١٢).

(٥٨) شهيد علي باشا، وقد قتل في أحدى المعارك عام ١٧١٦م أيام السلطان احمد الثالث.

العملية ، فكما بينا في أول هذا الفصل ، فقد استطعنا أن نميز بين عدة مواقف في الصوفية الأولى وقد تشابكت هذه المواقف بمضي الزمن وتداخلت إلى درجة لا يمكن اعادة فصلها أو التمييز بينها .

وقد زاد من زخم عملية المزج والاندماج تنامي قوة العرف الذي يبيح للشخص الواحد أن ينتمي إلى اكثر من طريقة واحدة في الوقت الواحد . وبهذا صار الولاء المزدوج هو القاعدة السائدة بين المسلمين حتى بلغ الأمر في القرن السادس عشر بصوفي اشراقي مثل الشعراني أن يفخر بانتمائه إلى ست وعشرين طريقة . (٥٩)

والواقع أن كل طريقة رئيسية أو فرعية جديدة لم تكن لتخرج عن اعادة جمع أو اعادة ترتيب اشتات قديمة معينة من طرق أو فروع طرق قديمة أو قائمة حتى لقد اصبح الاسلام في القرن الثامن عشر اشبه ما يكون بسجادة تناثرت فوقها اجمل الالوان وازهاها ، ولا تقتصر لحمتها وسداها على القرآن الكريم والحديث الشريف واحكام الفقه والشريعة ، وانما تداخلت فيها أيضاً اخلاقيات الملامية وشطحات الحلاجية ووجوديات ابن عربي وشفافية مثاني جلال الدين (٦٠) ، وترانيم الطقوس واوراد الدراويش ، بل وتنضاف إلى ذلك علوم الفلك واعمال التنجيم والسحر والشعوذة، ثم عبادة القديسين والأولياء الأحياء منهم والاموات . (٦١)

ويصرف النظر عن مدى الاختلاف والتوافق بين هذا الخليط الغريب والرائع من الافكار والمذاهب والآراء ، فإن هناك فكرة عامة مشتركة بينها جميعاً وهي فكرة وجود مجموعة من الأولياء الأحياء تتولى على الدوام ادارة هذا الكون ورعايته ، ولأن حركات التصوف باختلاف اشكالها ، قد عمت غالب المسلمين ، إن لم نقل جميعهم ، ولهذا فقد عمّ الاعتقاد بين جماهير المسلمين بوجود هؤلاء الأولياء ، وانهم الاعلون في الدنيا والآخرة ، وأن ليس لأي سلطان على الارض منافستهم في استقطاب ولاء

---

(٥٩) الطويل التصوف في مصر ص ٧٥ .

(٦٠) من روائع ما ترجم إلى العربية من شعره قوله :

قال لي المحبوب لما زرته ... من ببابي قلت بالباب انا
قال لي انكرت توحيد الهوى ... عندما فرقت فيه بيننا
ومضى عام فلما جئته ... اطرق الباب عليه موهنا
قال من انت ؟ قلت انظر فما ... ثم الا انت بالباب هنا
قال لي ادركت توحيد الهوى ... وعرفت الحب فادخل يا انا

(٦١) لعل المؤلفين ينظران في وصفهما هذا إلى ابيات ابن عربي ، زعيم فكرة وحدة الوجود القائل :

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة ... فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لاوثان وكعبة طائف ... والواح توراة ومصحف قرآن
ادين بدين الحب انى توجهت ... ركائبه فالحب ديني وايماني

المسلمين.(٦٢)

ولأن الاولياء من أهل الغيب ، أي ممن لا يمكن للبشر رؤيتهم ، فإن حقيقتهم وهويتهم تبقى سراً مكتوماً لا ينكشف ، وبخاصة للمشركين . وكان بامكان أي فرد أن يكون ولياً بالخفاء ، وكان ينظر إلى شواهد الولاية بلهفة واشتياق ومن الطبيعي فإن أحسن الصالحين للولاية هم السالكون طرق التصوف بالنسبة للاحياء ، أما بالنسبة للاموات ، فعدا عن الانبياء والائمة ، فهم الدراويش الذين نالوا صفة الولاية اثناء حياتهم ، والذين تزار قبورهم – حتى وأن اكتشفت بطريق الصدفة – طلباً للبركة والعلاج . وبالاختصار فقد كانت اعداد الاولياء كثيرة جداً ، وكانت عبادتهم في نظر تابعيهم أجدى من زيارة المساجد وانفع .

وهنا أيضاً ، وكما قلنا من قبل ، فليس في مقدورنا أن نميز بين التكية والجامع، فقد صار العلماء انفسهم من أشد المؤمنين بالولاية والاولياء ، وصاروا يمنون انفسهم بنوال شرفها . ولم يكونوا اقل من شيوخ الصوفية شرحاً وتفسيراً لاحوال الفناء في الله أو فكرة وحدة الوجود . كما لم يكونوا اقل نشوة ووجداً وهم يرددون اوراد الاولياء وابتهالاتهم أو يتحدثون عن اخبار كراماتهم وخوارقهم . وربما قاموا – بعيداً عن العيون – بممارسة بعض طقوسهم ورياضتهم الروحية ، وكانت القلة القليلة من العلماء الذين يجرؤن على معارضة ادعاءات الاولياء ، يتعرضون إلى اللوم والاستهجان من رفاقهم العلماء والآخرين وربما عرض عنف الرعاع ، أو حماس المسؤولين حياتهم للخطر.(٦٣)

وكما لاحظنا ذلك من قبل فقد اضفى التصوف على الاسلام روحاً جديدة ، كما اضفى عليه ، وهو الاهم ، تماسكاً اجتماعياً عجزت الاسلامية الاصولية عن تحقيقه . وكانت اثاره هذا عامة ومتنامية ، وامتدت إلى كل المسلمين من كل طبقة وصنف ، وفي كل ارجاء العالم الاسلامي ، فعمرت القلوب بعواطف الود والوئام ، وعمرت الارواح بشذى النشوة والوجدان .

ولكن كان لا بد لنظام الدروشة أن يدفع مادياً ومعنوياً ثمن نمائه الواسع وما احدثه من تطورات ، وكان الثمن فادحاً . فبالاضافة إلى الاعداد الكثيرة من شباب المدن والارياف الذين عجت بهم المدارس ولعدم وجود مهن أخرى والذين كانوا هم انفسهم افراد عصابات الصوفتا ، الشرسة ، فإن هناك عشرات الالوف غيرهم ممن اتجهوا إلى التكايا للانخراط في سلك الدروشة . وبهذا حرم المجتمع من خدماتهم ،

(٦٢) هم احاد الاكوان والمراد الزمان وخلفاء الرحمن ، وهم مصابيح الغيوب ، ومفاتيح اقفال الغيوب، وهم خاصة خاصة الله .

(٦٣) أنظر ما سبق ص ١٦٥هـ ٥٨ . والمرادي ج٢/٣٢٥ .

وكل ما صعبت الحياة للفلاحين ازدادت رغبتهم في تغيير نمط حياتهم . فتضاعف عدد التكايا في المدن حتى وصل عددها في الاحصاء الرسمي كما نقله لنا اوليا افندي إلى (٥٥٧) خانقة كبيرة في استانبول و(٦٠٥٠) تكية وزاوية صغيرة . (٦٤)

ولتوفير المال اللازم للصرف على ادارة وادامة هذه المراكز فقد اوقف عليها السلاطين والوزراء وكبار رجال الدولة ووجوه القوم من كل صنف ، الاملاك والعقارات العديدة الواسعة في المدن والارياف . وبمضي الايام ازدادت هذه الاوقاف زيادة مفرطة ، وقد اوضحنا في الفصل السابق ما اوقعته هذه الاوقاف من اضرار بالتقدم الاقتصادي في الامبراطورية .

أما الثمن الروحي أو المعنوي فلربما كان افدح واغلى ، فكل مؤسسة تحمل بين طياتها بذور فسادها وانهيارها ، ومع أننا لا نقر البتة النقد الذي يكيله زعماء الاصلاح الاسلامي المعاصرون لحركة التصوف ، فإن الشواهد على تسرب الفساد إلى هذه المؤسسة بدأت تتكاثر . فقد ندرت التجارب الصوفية الحقيقية ، ولم يعد بامكان الصوفي المريد اتقان تاديتها على الوجه الصحيح . وكما كان يقول ، محب الاولياء ، اوليا افندي (٦٥) «لم يعد كل درويش صوفياً ، ولكن قد يكون درويشاً موحداً فحسب».

وكان ما يهم الناس من شواهد الولاية هي القوة اللاطبيعية في الولي وكراماته وقد عجت اخبار القرنين السابع عشر والثامن عشر باخبار اولياء من كل حدب وصوب مع قصص عن خوارق اعمالهم وكراماتهم وقدرتهم على التنبوء بالغيب . (٦٦)

لكن هذه الشواهد لا يمكن أن تروى بكل صدق ، ولذلك فإن اغراء الوضع والمبالغة فيها يجب أن يؤخذا في الاعتبار ، وكانت شعوذات الدراويش قد اضرت بسمعة الطرق في عيون المثقفين ورجال الدين (٦٧) ومع هذا فإن «رجل الشارع» من ابناء المدن ورجل الريف ظلا يفضلان تمسكهما بالاعتقاد بالدراويش على تمسكهما

---

(٦٤) نفس هذا الاحصاء يذهب إلى أن هناك (٧٤) مسجداً كبيراً للسلاطين و١٩٥٨ مسجداً كبيراً للوزراء و٦٩٩٠ مسجداً صغيراً في استانبول و٦٦٦٥ مسجداً صغيراً في الضواحي . ويذهب اوليا افندي إلى أن عدد الخانقاه في بورصة كان (٣٠٠) .

(٦٥) لقب بـ«اوليا» لشدة تعلقه بالاولياء .

(٦٦) من ذلك مثلاً ما رواه المرادي (ج٢ ص٤) عن احد شيوخ الرفاعية في الشام الشهير بابي الخواتم وسمي كذلك لأن كل اصابعه كانت غاصة بالخواتم إلى العظم وقيل أنه لا يقدر أن يخلع منها شيئاً لانه يدعي أن كل خاتم منها يشير إلى بلد من بلدان الاسلام ، ويحكى مرة انه كان في عضده سوار خاص فاجتمع جماعة ومسكوه قهراً والحوا وفكوه من عضده فاخذ يتأسف ويتحوقل ويلطم على يديه ، فما مضى شهر من الزمان إلا واخذت النصارى بلداً من بلاد المسلمين .

(٦٧) الجبرتي ج ١ ص ٨٤–٨٥ و١٣٢ .

باداء الفروض الدينية . وبهذا فقد اصبح الاسلام مثقلاً بانحرافات ، بحيث لم يعد بالامكان وبأي حال من الاحوال أن يمنع تسرب افكار جديدة تاتيه من خارج محيطه بحيث تفاعلت خرافات عدة زال بعضها عنه وظل باقيها .

ولذلك تاثرت عقلية المسلمين ، وانتقل هذا التأثير بالعدوى إلى غير المسلمين أيضاً ، بالتعاليم الصوفية تأثراً كبيراً ، ولكن طالما لم تتضح للناس بجلاء مدى تناقضها مع الشريعة ، وطالما كان هناك نظامان مختلفان من الدين يحاولان الظهور بمظهر واحد . فإن طريق الحياة والسلوك لاحد هذين النظامين لا بد أن يتأثر بالنظام الثاني المنافس له .

وكان مقام الشريعة وكلمتها أقوى لدى الطبقات العليا ، أي الحكام في حين كان مقام التصوف ، أوعلى الاقل مقدار أثره ، أظهر واوضح بين الطبقات الدنيا ، أي طبقات المحكومين وقد ادت هذه الاحوال إلى نتائج اجتماعية نحاول ايجازها في ما يلـــي :

أولاً : يبدو أن تحرر التصوف من الموانع والقيود قد دفع بعض الناس إلى ممارسة بعض الملذات كالموسيقى مثلاً ، التي لا ترضى عنها الشريعة ، أما بالنسبة إلى أرض الوطن ، أي بلاد الروميلي والاناضول ، فقد لاحظ دوهسن ادماناً عاطفياً عند الناس في تلك البلاد لسماع الموسيقى وتلهفاً لحضور حفلات المولوية ، حيث يصاحب اداء الشعائر عروض موسيقية أيضاً ، ومع أن الفرق الموسيقية في اداء الشعائر لم يكن مقصوراً على طريقتهم فقط ، فقد قيل أن مؤسسي المولوية الاوائل لم يعمدوا إلى استعمال الموسيقى إلا بسبب ما اشتهر به أهل الاناضول من ميل إلى الفنون .

أما بالنسبة إلى شرب الخمور وشرب القهوة والتدخين ، وتعاطي الافيون والحشيش فقد تجوهل تحريم الشرعية لها تجاهلاً تاماً . وإذ لم تكن القهوة والتدخين معروفين وقت نزول الشريعة ، فإنها لم تتطرق اليهما ، ولهذا فقد اقلق انتشارهما العلماء كثيراً ، ثم توصلوا أخيراً إلى أن روح الشريعة لا تبيح تعاطي هذين الأمرين . ولكن لعدم وجود نص واضح يؤيد رأيهم هذا فقد اضطر العلماء في نهاية المطاف إلى الرضوخ إلى رغبات الرأي العام .

ولكن هل كانت رغبات الرأي العام هذه مجرد دوافع انسانية أم كانت نتيجة من نتائج الانفتاح الفكري عند الدراويش ، فهذا ما لا نستطيع أن نقطع به بقول ، ولكن الأمر الأكيد هو أن الدراويش هم الذين فتحوا الباب أمام الخمور والمخدرات .

وكان تحريم الخمر في البلاد الاسلامية موضع تناقض كبير ، فصفحات التاريخ مفعمة باخبار وقصص مجالس الشراب عند الخلفاء . كما أن قرائح أحسن

الشعراء العرب والفرس والترك قد جادت باحسن الوصف والمدح لها . ومع هذا فقد ظل شربها يعتبر أمراً سيئاً ، ولذلك عمد الشعراء الصوفيون في كتاباتهم واحاديثهم إلى التعبير عنها تعبيراً مجازياً على أنها الخمر الآلهية ، كما عبروا عن الحب الالهي باوصاف جسدية دنيوية ، فملاءوا بطون الكتب باروع الشعر وارقه .

هل كان حافظ شيرازي يتغنى بالخمرة الالهية حقاً أم كان يناجي ابنة العنقود؟ هذا ما لا سبيل إلى الوصول فيه إلى قرار .

وقد انتقل هذا الخلط إلى عالم الواقع أيضاً ، فقد كان التملص من الالتزامات والاحكام التي تفرضها الشريعة سمة مميزة للصوفيين ، وكان هذا بالضبط ما اثار ثائرة العلماء عليهم في ايامهم الأولى .

وبطبيعة الحال فإن احب ما يمكن أن ينبذ من احكام الشريعة والذها إلى النفس هي احكام تحريم شرب الخمر .

وقد ذكر دوهسن أن السلاطين كانوا لا يشربون الخمر في زمانه ، لكن كبار موظفي الدولة والعلماء كانوا يتعاطونها سراً وفي منتهى الحذر (٦٨) ، أما الطبقات الدنيا من الشعب وبخاصة الجنود والبحارة فكانوا يشربونها بحرية يحد منها الحذر من السلطات أكثر من صحوة الضمير . أما الدراويش فكانوا اكثر الناس تعاطياً لها ويشربونها بافراط وانطلاق . (٦٩)

وكان موقف العلماء من المخدرات أقل وضوحاً ، فقد اختلفوا حول مشروعيتها وذهب بعضهم إلى التنديد بها . وكانت النتيجة أنها صارت اكثر انتشاراً من الخمرة ، حتى أن اكثر من كانوا يريدون الاقلاع عن شرب الخمرة يستعيضون عنها بتعاطي الافيون أو المخدرات الأخرى .

أما الدراويش فإن بعض الطرق تتخذ - كما قلنا من قبل - من المخدرات حوافز للاسراع في الوصول إلى حال النشوة والتجلي ، وبهذا كرسوا استعمالهم لها وبرروه في عيون الآخرين .

وكانت النتائج الأخرى لما كان يتمتع به الدراويش من تقدير وتعظيم ، هي الاحترام والهيبة التي كان يحظى بها المجاذيب ، أي المجانين . والاعتقاد السائد بالسحر والتنجيم والتنبؤ بالغيب . ولأن المجاذيب كانوا في حال دائم من التجلي والانتشاء والاستعلاء عن الشؤون الدنيوية ، وهو الأمر الذي لا يتحقق للدراويش إلا بين الحين والحين وبعد مجاهدة للنفس مجاهدة طويلة قاسية ، لهذا نظر الناس اليهم على

---

(٦٨) قيل أن الصدر الاعظم البارز كوبرولي فؤاد احمد باشا مات مبكراً بسبب ادمانه الشراب .

(٦٩) كانت حانات الشراب تقام في الاحياء المسيحية فقط ، وتقفلها الشرطة أيام الاعياد .

أنهم اولياء حقا .

ورغم تحريم الشريعة لاعمال التنجيم والتنبؤ بالغيب وما إلى ذلك ، فقد كان الناس عموماً ، بما فيهم السلاطين ورجال الدولة يزاولون هذه الاعمال جهاراً وبكثرة . فقد كان اقصى ما تسمح به الشريعة في هذا الخصوص هو استخلاص البشائر أو النذائر من أي القرآن الكريم والاستعانة بالصلاة والدعاء لطلب الخير أو دفع المكروه . ولكن تحريم الشريعة لاعمال التنجيم كان اضعف من تحريمها للخمر ، لذلك فما أن حل النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى كانت قرارات الحكومة السياسية والعسكرية لا تصدر إلا باستشارة رئيس المنجمين ، وطبق نصائحه . ويكفي للدلالة على شرعية مركزه واحكامه أن نعلم أنه كان يختار للتعيين من بين العلماء انفسهم ، وربما لا يمكن القول هنا أن الدراويش قد اسهموا كثيراً في شيوع الاعتقاد بالتنجيم ، إذ لم يكونوا انفسهم بحاجة اليه ، ولكن السحر وغرائب الاعمال التي كانوا يثيرون بها دهشة الناس وذهولهم ، هي قصص الكرامات والمعجزات التي تملأ سير حياة اوليائهم، وبيعهم التمائم والكهانة والمعجزات والخرافات ، فاق المعقول ، وطغى على كل رأي سليم .

لكن اكبر الاثار التي خلفها شيوع التصوف بين عامة الناس هو شيوع الجبرية، وانعدام روح المسؤولية ، فقد رأينا من قبل أن اسباباً اقتصادية دفعت إلى نمو الفساد وانتشاره في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ومن الجدير بالذكر هنا أيضاً أن هذين القرنين شهدا أيضاً ضموراً متزايداً في الثقافة والتعليم كنتيجة من نتائج الفساد العام من جهة ، وبسبب ما ادى اليه تأثير الدروشة من تفكك وانحلال طبقات المجتمع العليا التي وصل فيها الفساد إلى أعلى ذروة له .

ومن الصعب أن نتجنب القول بأن هذه التطورات كانت مترابطة مع بعضها البعض ، فيبدو وكان الشريعة قد اخلت الميدان إلى منافستها الدروشة ، ومع أن هذين القرنين قد شهدا بروز العلماء كطبقة ارستقراطية متميزة ، وانهم كانوا رجال الشريعة وممثليها ، إلا أن سلطتهم كانت سياسية اكثر منها دينية . كما أن الكثيرين منهم كانوا امثلة ساطعة على الفساد ، واكثر من هذا – وكما رأينا من قبل – فلم يعد من السهل في القرن الثامن عشر أن نضع حداً فاصلاً مميزاً بين العلماء والدراويش ، وقد تكون هذه الظروف نفسها سبباً في ظهور ظروف أخرى لاحظها دوهسن ، وهي أن التنديد بالشريعة كان يعتبر في ايامه عملاً شائناً يستحق العقاب الشديد الذي يفوق عقاب مخالفيها وكان النظر يغض – كما رأينا من قبل – عن ممارسات معينة خاطئة أو مخالفة للشريعة . وكان الاهمال في تطبيق الشريعة أو تجاوزه أمراً شائعاً إن لم يكن عاماً بين العلماء . ومع هذا فقد كانوا مصرين على وجوب اداء الناس لشعائر

الدين معتبرين التخلف عنها دليل الكفر والالحاد .

أما عن انتشار ظاهرة الجبرية ، أي التسليم بالقضاء والقدر ، فقد كانت من الظهور والانتشار بحيث لفتت اليها انظار كل الاوربيين الذين زاروا الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر . وقد ادت بدورها إلى نتائج مثيرة جداً .

فقد كانت مدينة استانبول عرضة للحرائق بصورة مستمرة، وكانت الأوبئة تحصد ارواح الناس بين الحين والحين دون أن يفكر المسلمون ببناء دورهم بغير الخشب أو اتباع سبل الوقاية والحماية من الامراض والاوبئة ، ولكنهم قد يستدعون الطبيب لمعالجة مرضاهم إن اشتد بهم المرض أو يشاركون جدياً بالعمل لاخماد الحرائق ، إذ لم يكن ما يعتبر هروباً من قدر الله يعين عرفاً لا غير . ولكن الجريرة الكبرى التي لا غفران لها هي الشكوى من سوء الحال لأن مثل هذه الشكاوى تعني إما أن سوء الحال قد وقع خلافاً لارادة الله ، وأما الطعن في عدالة الله . في حين أن الوضع الصحيح للمسلم الصحيح هو القناعة والصبر والتسليم بما فيه القسمة والنصيب .

ولم يكن مثل هذا الوضع سيئاً في جميع الاحوال ، إذ أنه منح المسلمين طاقة لا مثيل لها على تحمل المكاره بصبر ورباطة جأش لأن ما يصيبهم هو من أمر الله الذي لا راد لأمره .

ولكن هذه القناعة بالاحداث تمنع بطبيعة الحال أية محاولة لتحسين الحال ، ولذا صار من الواجب أن يفرض أي اصلاح مطلوب من الأعلى من قادة يحملون روحاً مختلفاً ، وليس كما يقال احياناً من أن السلطان وهو المالك الوحيد لكل السلطات السياسية يفرض ارادته على رعيته ، وهم مجموعة من العبيد الخاضعين لجبروته ، ففي القرن الثامن عشر ، كما لاحظنا ذلك من قبل - كان الانكشارية هم العنصر الاقوى في الامبراطورية ، وكانوا يتألفون من الحرفيين وممثلين عن الصوفية والعلماء . وفي مواجهة مثل هذا الخليط فقد كان من الصعب على السلاطين أن يفرضوا ارادتهم على السكان .

الفصل الرابع عشر

الذميون

ينصرف اصطلاح «الذميون» أو «أهل الذمة» في الشريعة الاسلامية إلى غير المسلمين من رعايا الحاكم المسلم، وقد اطلق عليهم هذا الاسم لأن علاقتهم معه تنظمها عقود الصلح أو الذمم [٢] التي عقدها المسلمون الفاتحون معهم عند ضم بلادهم إلى بلاد الاسلام .

وقد تطورت – وعلى مر العصور، ومثل أية أحكام أخرى في الشريعة الاسلامية – الاحكام الخاصة بأهل الذمة، حتى اختلفت في تحديدها المذاهب الاربعة الكبرى في الاسلام، وأن تكن قد انبثقت في الأساس من موقف النبي (ص) من الديانات الأخرى المعروفة وقت ذاك، ومن موقفه من المعارضين لرسالته .

ويبدو أن الديانات المعروفة وقت ذاك كانت اربعاً فقط وهي : اليهودية والمسيحية والصابئة والمجوس [٣]، وإلى جانبهم توجد جماعات مختلفة الاتجاهات من المشركين . وقد كان لليهود والنصارى مكان ملحوظ في القرآن الكريم، كما اتفق القرآن مع التوراة والانجيل في كثير من قصص الأولين، واعترف محمد نفسه بموسى وعيسى نبيين مرسلين قبله . واعترف بالصابئة كذلك، ونعت اتباع هذه الديانات بـ«أهل الكتاب»، أي اتباع ديانة سماوية لها كتاب منزل، وقد يقوم هذا عذراً لهم لعدم استجابتهم لرسالته، وهم في كل الاحوال خير من المشركين الضالين عبدة الاوثان .

أما المجوس فقد ورد ذكرهم في القرآن مرة واحدة فقط [٤] وبشكل مبهم لا

---

(١) لم تقدم لنا المراجع التي رجعنا اليها في دراسة المؤسسات الاسلامية في كتابنا هذا، الشيء الكثير عن هذا الموضوع وانما تنتشر مظانه في الوثائق العثمانية وفي وثائق جميع المجتمعات غير المسلمة التي احتلها العثمانيون أو كانت على صلة بهم ، ولهذا أيضاً فإننا لا نستطيع أن نستغني عن المقالات والابحاث المنشورة هناك عن هذا الموضوع ، وأن لم تستند على مراجع أولية . وبهذه المناسبة فإننا نشكر الدكتور الفريد كارليتون لسماحه لنا بالاقتباس من اطروحته غير المنشورة بعنوان «ملت سيستم» (أي نظام الملة) .

(٢) الذمة – لغة – العهد والأمان والكفالة ، وأهل الذمة المعاهدون – بفتح الهاء – أي من اعطوا عهداً يأمنون به على أموالهم وحياتهم ودينهم – المعجم الوسيط – مادة «ذم» ويقدم كتاب «فتوح البلدان» للبلاذري نماذج عدة لعهود أو عقود الصلح – المترجم .

(٣) كما ورد في سورة الحج (١٧) : «الذين أمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا أن الله يفصل بينهم يوم القيامة أن الله على كل شيء شهيد» .

(٤) الآية الكريمة اعلاه ، مع العلم أن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) عامل المجوس من أهل

يفهم منه أن كانوا من أصحاب الكتاب أم كانوا من المشركين .

ومن جانب آخر وقف الاسلام موقفاً حازماً وحاسماً من المشركين، فهم يخيرون عند فتح بلادهم بين الاسلام أو السيف، أي بين الدخول في الاسلام أو الابادة (٥) . ولكن الأمر مع أهل الكتاب مختلف فهم إن حاربوا المسلمين تعرضوا للأسر والقتل وأن هادنوهم كان لهم البقاء على ديانتهم بعد أن يدفعوا الجزية حسب عهود الصلح المعقودة معهم ويصبحوا ذميين .

وقد نظر النبي إلى أهل الكتاب على أنهم أقل ضرراً بالدين الجديد وأهله من الكفار اعدائه الالداء . ولأن المشركين معرضون للزوال إما بالابادة أو بالدخول في الاسلام لذلك يفقد الذميون – وعلى المدى الطويل – ما كان لهم من مقام جيد نسبياً عند المسلمين المؤمنين وإذ يصبحوا في نظرهم الخارجين الوحيدين عن الاسلام .

ومع هذا فقد غض النظر في بعض الأحيان عن أمم، لا يمكن أن اردنا الدقة التامة، اعتبارهم من أهل الكتاب ، مثل أهل فارس المجوس إذ اعتبروا ذميين أو مثل المشركين من أهل الهند الذين كانوا من الكثرة بحيث لا يمكن عملياً ابادتهم جميعهم أو ادخالهم للاسلام . وقد عومل ابناء هذين البلدين معاملة المسيحيين واليهود، فقطع عليهم بذلك طريق العودة إلى ما كانوا عليه من دين .

وعلى هذا فقد انقسم العالم الاسلامي باجمعه إلى قسمين فقط، هما المؤمنون وغير المؤمنين والأولون هم المسلمون وما عداهم فهم الذميون الذين يتعهد المسلمون بموجب عهود الصلح بالمحافظة على حياتهم وحرياتهم، وحتى اموالهم أيضاً في بعض الأحيان وبالسماح لهم بممارسة طقوس دياناتهم . ويتعهد الذميون مقابل ذلك بدفع «ضريبة رأس» خاصة اطلق عليها اسم الجزية، وضريبة أرض وتسمى الخراج، وأن يلتزموا ببعض القيود التي تجعل منهم طبقة من المواطنين في درجة ادنى من زملائهم الرعايا الآخرين أي المسلمين .

وهذه القيود على اشكال مختلفة، منها في الدرجة الأولى، عدم المساواة قانوناً بين الذمي ورفيقه المسلم، فلا تقبل في المحاكم شهادة الذمي ضد المسلم، ولا يعاقب المسلم بالقتل إن قتل ذمياً، ولا يحق للذمي أن يتزوج مسلمة في حين يحق للمسلمين الزواج من الكتابيات .

ومن قيود الدرجة الثانية وجوب ارتداء الذميين ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين وتمنع الخلط بين الفئتين . ومنها أيضاً حرمانهم من ركوب الخيل أو حمل

خراسان معاملة أهل الكتاب ، فأخذ الجزية منهم – المترجم .

(٥) أنظر أية السيف في ثنايا كتاب «الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم» لابن حزم الاندلسي . (المترجم) .

السلاح .

وأخيراً فبالرغم من جواز تحويل الكنائس والاديرة والبيع إلى مساجد وجوامع كما كان يحدث دوماً فإن الذميين ممنوعون من بناء كنائس جديدة، وجل ما باستطاعتهم عمله هو ترميم ما تهدم من كنائسهم واديرتهم القائمة .

تشبه حركة التوسع والفتوح التي ادت إلى وجود الامبراطورية العثمانية حركة التوسع الاسلامي في صدر الاسلام والتي أدت إلى قيام الدولة الاسلامية العظمى الأولى . فكلتا الحركتين تقومان على أساس ضم بلدان كثيرة العدد شاسعة المساحة مسيحية الديانة إلى دار الاسلام ومجابهة الحاكم المسلم باعداد غفيرة من الرعايا المسيحيين الذميين .

وقد تعرضت المسيحية - كما تعرض الاسلام - إلى تطورات داخلية أدت إلى انقسام في كلا الديانتين، فانقسم المسلمون - كما سبق أن رأينا - بفعل الافكار الصوفية، وانقسم المسيحيون أيضاً إلى فئتين هما الارثوذكس والكاثوليك، وقد اعاد هذا الانقسام المسيحيين إلى وضع مشابه لوضعهم حين اجتاحت الجيوش الاسلامية بلادهم أول مرة .

أما من كان من المسيحيين في مصر وبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، فقد انشقوا إلى نحل متعددة منها النساطرة واعتبروا هراطقة، وبالتالي خصوماً اشداء[٦] للكنيسة الكاثوليكية والارثوذكسية، التي كانت ما تزال قائمة متحدة حتى ذلك الحين كما صار الارثوذكس في العصور التالية خصوماً للكاثوليك . ولذلك، وفي كلتا الحالتين تقبلت جموع كبيرة من المسيحيين «حالة الذمية» بطيب خاطر، إذ أنها هيأت لهم سبيل الخلاص من الوضع العدائي الذي وضعهم فيه من يعتبرونهم هراطقة منشقين عنهم .

وكانت حدود التوسع العثماني في اوربا وحتى نهاية القرن السادس عشر تقارب مساحة الارض الارثوذكسية وكانت الجماعة الارثوذكسية الوحيدة التي ظلت خارجها هم «الموسكوفيت» ومع أن القياصرة، ومنذ البداية، يعتبرون انفسهم خلفاء بيزنطية، فإنهم في اوائل عهد الامبراطورية العثمانية لم يكونوا على درجة من القوة تكفي لاستقطاب ولاء من بداخلها من الارثوذكس .[٧]

أما عن موقف العثمانيين الاوائل من غير المسلمين من سكان البلاد التي فتحوها قسراً، فيبدو وكأنه أبعد ما يكون عن الموقف الاسلامي المعروف، بل انه - وهذا من الغرابة بمكان - اشبه ما يكون بموقف المسلمين الاوائل عند فتحهم بلاد الشام .

---

(٦) في مصر مثلاً ساعد الاقباط الجيش الاسلامي على احتلال مصر .

(٧) الموسكوفيت نسبة إلى موسكو ، وكان القيصر ايفان الثالث قد تزوج ابنة الامبراطور قسطنطين التاسع آخر اباطرة بيزنطية .

إذ عاملوا الكفار من أهل البلاد المفتوحة بانفتاح ذهني لم يتوفر عند من جاء بعدهم من المسلمين .

وكان الفاتحون العثمانيون مثل اسلافهم العرب مدفوعين إلى الفتح وإلى حد كبير - بدافع الرغبة في الاستحواذ علي الارض وعلى الغنائم، وبصورة أقل بدافع الحماس الديني .

وكانت الافكار الدينية الاوسع انتشاراً بينهم هي افكار الطرق الصوفية الباطنية، وكانت الصوفية انذاك قد انتهت إلى النظر إلى جميع الاديان بعين المساواة، كما انتهت الباطنية إلى الدعوة إلى مذاهب شبه مسيحية . (٨)

ولذلك فلا عجب إذا ما وجدنا العلائق السائدة بين المسلمين والمسيحيين في القرون الأولى من الحكم العثماني اكثر وداً مما كانت عليه أيام حكم الأسر الاسلامية الحاكمة المتعصبة سنياً أو التي صارت اليه بعد ذلك حين انتهج السلاطين السنية المتعصبة .

وكانت الجيوش العثمانية تجد لها - في حروبها الأولى - حلفاء مسيحيين بل إن عدداً من المسيحيين اعتنقوا الاسلام عند الفتح العثماني للبلقان . ولهذا نجد عدداً من السلاطين الاوائل قد تزوجوا أميرات مسيحيات وهي ظواهر يمكن اعتبارها دليلاً قوياً على حسن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، طالما كانت تكشف عن أن الانتقال إلى الاسلام - إذا حكمنا عليه بكثرة حصوله - كان أسهل في هذه الفترة، عما صار اليه بعدها، حين منعت السنية الاصولية أي تقارب بين الديانتين .

وفي الواقع أنه لولا هذه العودة إلى السنية المتعصبة لكان في الامكان أن يتبادل أهل الدينين احترام طقوس ومعابد الديانتين (٩)، ولانتهى الحال إلى دفن الخلافات بين الطرفين، ولربما أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور عقيدة توفق بين الطرفين هي المسيحية المتصوفة .

وقد بدأت العودة إلى التطرف السني بعد استعادة السلطان محمد الأول عرش السلطنة الذي كان قد افقده اياه تمرد كبير قامت به فئة باطنية (١٠)، كما تسبب تزايد ابتعاد السلاطين عن انصارهم القدامى (١١)، والذي أدى - في ما أدى اليه - إلى نشوء نظام الدوشرمة، والذي كما نعرف - يقوم على سلب الاطفال المسيحيين من ذويهم وتجنيدهم في خدمة السلطان ليكونوا - من بعد - عبيده ورجال جيشه ودولته،

---

(٨) أنظر ما تقدم عن البكتاشية في ص ٢٠٠ .

(٩) أنظر ما تقدم في ص ٢٠٠ .

(١٠) أنظر ما تقدم في ص ١٩٧ .

(١١) أنظر المجلد الأول من هذا الكتاب ص ٤٢ وما بعدها .

وكان من الطبيعي أن يثير هذا النظام سخط بعض المسيحيين الذين جردوا قسراً من اطفالهم على حكامهم المسلمين، رغم أنه كان الطريق الأمثل للوصول إلى أعلى المناصب في الدولة، فقد كانت هذه المناصب في القرنين الخامس عشر والسادس عشر – كما نعلم أيضاً – وقفاً على عبيد السلطان، وكان اكثرهم من اطفال الدوشرمة الذين ادخلوا إلى الاسلام بعد اخذهم من اهليهم وتجنيدهم، ولذلك فكثيراً ما كان اصحاب المناصب العالية هذه يستغلون مراكزهم ونفوذهم لمساعدة اقربائهم الذميين، ولهذا فقد صار وفي هذه الفترة بالذات مما يساعد ذوو الطموح إلى العلى على تحقيق طموحهم أن يكونوا قد ولدوا مسيحيين ذميين أهلاً للتجنيد في الدوشرمة، ولذلك أيضاً صار الآباء يدفعون بابنائهم إلى التجنيد وأن لم يؤهلهم سنهم اليه بعد . (١٢)

ومن جهة أخرى فقد أثار سخط السكان المسلمي المولد حرمانهم من الاسهام في مناصب الدولة – بسبب عدم اهليتهم – لكونهم مسلمين احراراً – للتجنيد، ومن ثم الصيرورة عبيداً .

لقد تكلمنا حتى الآن، وكأن الذميين أو على الأقل، المسيحيين منهم، فئة واحدة في حين أنهم لم يكونوا كذلك في واقع الحال . وفي واقع الحال أيضاً، فإن كل ما قلناه عن الدوشرمة مثلاً وعن الدور الذي لعبه ذميو المولد في شؤون الدولة أيام ازدهارها(١٣)، إنما ينصب على فئة واحدة هم الارثوذكس، أو بالأحرى على بعض منهم لاجميعهم . ولكن لأن الغالبية العظمى من الذميين كانت في الأيام الأولى تعود إلى هذه الفئة فلذلك تحددت مواقف المسلمين والحكومة من جميع الذميين الآخرين حسب موقفهم من هؤلاء الارثوذكس .

ونحن نعلم أن العثمانيين استولوا على الاقطار الرئيسية التي كونت امبراطوريتهم بالترتيب التالي تقريباً، فقد بدأوا بالقسم الشمالي الغربي من آسيا الصغرى فالقسطنطينية ثم أواسط اليونان وجنوبها، ثم سوريا ومصر والحجاز . وهكذا فيمكن القول بأن جميع هذه البلدان – باستثناء الحجاز – كانت يوماً ما مسيحية، ولذا فقد بدأوا بالبلدان التي كانت ما تزال مسيحية، ثم وسعوا رقعة ملكهم لتشمل الاقسام التي كانت بيد المسلمين منذ حوالي ٣٠٠ عام، ثم اضافوا – أخيراً – ما تبقى من هذه البلدان مما كان تحت حكم الاسلام منذ القرن السابع، في ما عدا فترة التدخل الصليبي .

ولكن أسباباً عدة منها بقاء المسيحيين من سكان هذه البلاد تحت الحكم الاسلامي فترة اطول من فترات المسيحيين الآخرين، ومنها أيضاً كثرة المعارضين

---

(١٢) أنظر المجلد الأول ص ٢١٠ وما بعدها .

(١٣) تستثنى من ذلك – بطبيعة الحال – المناصب الدينية الاسلامية .

للكنيسة في الشرق والمنشقينَ عنها . ومنها أيضاً قيام الهيئات التبشيرية الأولى بشعائر وطقوس جديدة تختلف عما كان يعتبر ارثوذكسياً تقليدياً أصيلاً . هذه الأسباب وغيرها أدت إلى ظهور طوائف مسيحية دينية عديدة في الامبراطورية العثمانية في أيام ذروة اتساعها .

وقد اختلفت سياسة السلاطين العثمانيين تجاه كل طائفة من هذه الطوائف باختلاف الظروف التي دخلت بها الطائفة في امبراطوريتهم . ولأن هذه السياسات ظلت ثابتة كما وضعت أول مرة، ودون أية محاولة لتغييرها أو تطويرها من أجل التوحيد أو التنسيق، فقد غلب عليها الاختلاف وعدم الاتساق، ولهذا وفي سبيل الكشف عن أسباب هذا الاختلاف فإننا نقترح أن ندرس احوال الطوائف الذمية على ثلاث مراحل مختلفة، وسنبدأ المرحلة الأولى في دراسة المرحلة التي كانت فيها الامبراطورية قاصرة على الروميلي والاناضول، ثم في المرحلة التي ضمت اليها البلدان العربية، وأخيراً مرحلة الانهيار .

وقبل أن نبدأ هذا البحث علينا أن نتوقف قليلاً عند حقيقة واقعة هي أن الحكومة العثمانية كانت تعامل الذميين من جميع الاصناف على أنهم اعضاء في جماعة معينة وليسوا أفراداً مستقلين، والسبب في هذا هو طبيعة الشريعة الاسلامية، فمع أنها نظمت علاقة الذميين بالمسلمين افراداً، وبالدولة الاسلامية، ومع هذا فإنها بوصفها شريعة، أي قانوناً دينياً، ولأن التمييز بين المسلم والذمي إنما هو تمييز ديني فلهذا فهي لا تستطيع التدخل لتنظيم العلاقات في ما بين الذميين انفسهم، إذ يقع ذلك خارج اطارها القاصر على المسلمين فقط، إلا حيث تنشأ علاقة ما بين مسلم وذمي، أو حين يرتضي متشاكيان ذميان بتحكيم الشريعة الاسلامية في دعواهما .

وفي ما عدا ما تقدم فإن الشريعة تترك تنظيم العلاقات «الداخلية» للذميين إلى الشريعة التي يعتنقها الذميون أصحاب الشان ، وهنا أيضاً تنظر إلى معتنقي كل هذه الديانات على أنهم يشكلون «طائفة» أو جماعة يدبر شؤونها القائمون في الحفاظ على تقاليدها المقدسة .

والذميون أفراداً، مجبرون بأمر الحاكم المسلم أن يتصرفوا بموجب القواعد الموصوفة في اعلاه، أما في الأمور الأخرى فإن الحاكم ميال إلى التعامل مع الطائفة ككل . وفي أمثال هذه الحالات فإن الطائفة تمثل برؤسائها الدينيين – البطريرك أو الحاخام – وهؤلاء الرؤساء يتمتعون عادة بدعم الحاكم في حفظ الأمن والنظام بين رعاياهم، وباختصار فإن أمن الذمي الفرد يستمد وضعه – بصورة عامة – من عضويته في جماعة محمية .

وقد اطلق العثمانيون على هذه الجماعات اسم «ملة» (١٤) (وفي التركية ميليت) وعلى الشخص المسؤول عن اداراتها لقب «ميليت باشي» ورغم أن بعض التفاصيل الادارية، وربما أيضاً الدلالة الخاصة لهذا الاصطلاح – كانت ابتكاراً عثمانياً، فإن النظام نفسه لم يكن كذلك، بل كانت جذوره تمتد إلى زمن الامبراطورية الرومانية وامبراطوريات القرون الوسطى التي كانت تسمح للجماعات الاجنبية فيها بالاحتفاظ بقوانينها الخاصة، وبتطبيقها على افرادها تحت الاشراف العام لسلطة ما تمثل السلطة الحاكمة في البلاد . وفي العهد الساساني في بلاد فارس عهد رسمياً إلى الكاثوليكوس – أي البطريرك (١٥) – النسطوري بمهام الاشراف العام على جميع المسيحيين في الامبراطورية الفارسية . وقد احتفظ خلفاؤه بهذ الحق القانوني أيام الخلافة الاسلامية، كما تؤيد شواهد عدة ومنها وجود وثيقة بتعيين كاثوليكوس نسطوري عام ١١٣٨ (١٦) ووجود عدد كبير من كتب الشرائع لمختلف الجماعات المسيحية .

أما الجالية اليهودية، (أو بالاحرى الجاليتان اليهوديتان، إذ كان الربانيون والقرائيون قد افترقوا)، فقد كانت تدار كذلك من قبل الحاخام الاكبر في بغداد ثم القاهرة (١٧) وكان للأرمن في القسطنطينية أيام الامبراطورية البيزنطية نظام مشابه لما كان عند اليهود .(١٨)

ولهذا فإن موقف الشريعة من الجاليات غير المسلمة، وأن تأثر إلى حد كبير بموقف المسلمين انفسهم من تلك الجاليات، فإنه وضع مبدأ ثابتاً في هذا الخصوص وهنا وبسبب سوء الفهم المتكرر لهذا الموضوع فإن من الضروري التمييز بين الوضع

---

(١٤) كلمة «ملة» ملت مشتقة في اللغة العربية من اللفظ السرياني «مالتا» وقد استعملت كلمة (ملة) في القرآن الكريم بمعنى ديانة مثل ملة ابراهيم ، أي دين ابراهيم وقد احتفظت العربية بهذا المعنى للكلمة ، ولأن كلمة ديانة لا تعني العقيدة فقط وانما اصحاب تلك العقيدة أو جماعتها ، ولذلك صارت تعني في العصور الوسطى الديانة والجماعة المسلمة في مواجهة «أهل الذمة» أما الاستعمال التركي الحديث لكلمة (ميليت) بمعنى الشعب أوالجماعة ، فقد بدأ منذ القرن التاسع عشر .

(١٥) يختلف اسم الرئيس الروحي للكنائس المسيحية باختلاف نحلة تلك الكنيسة ، ومن الاسماء المعروفة : رئيس الاساقفة ، البطريرك ، الكاثوليكوس . وكلها اسماء تتصل من قريب أو بعيد باليونانية السائدة في بيزنطية في تلك العهود . وكانت أكثر الكنائس في العراق وبلاد الشام تطلق على رؤسائها لقب الكاثوليكوس ، الذي عرّبه العرب إلى جاثليق – (المترجم) .

(١٦) تقضي هذه الوثيقة بتعيينه كاثوليكوس – بطريركا – لعموم المسيحيين النساطرة في بغداد وبلاد الاسلام الأخرى ورئيساً لهم ولليونان واليعاقبة والملكيت في جميع البلاد وعليه «ادارة أمورهم وتسوية مشاكلهم وتحقيق العدالة بين القوي والضعيف .

(١٧) عن محاكم اليهود تحت حكم الساسانيين انظر : فنك ، اليهود في بابل – برلين ١٩٠٢.

(١٨) أنظر ما يلي ص ٢٢٨ .

القانوني للذميين، أي الجاليات غير الاسلامية الخاضعة للحكم الاسلامي وبين التجارب المتأخرة بمنح الامتيازات للجاليات من التجار الاجانب من غير المسلمين وغير الخاضعين للحكم الاسلامي . وهي الفئة التي اطلقت عليها الشريعة اسم «المستأمنون» أي الذين منحوا الأمان، وكانوا في عهود الاسلام الاولي يعاملون والذميين على قدم المساواة .

وابتداء من القرن الثاني عشر فقط بدأت جاليات التجار الاجانب تنتظم تحت سلطات قناصل دولهم، كما بدىء بمنحهم امتيازات بموجب اتفاقيات يتفاوض عليها مع حكوماتهم بصورة منفردة تتعلق بالضرائب ومقادير الرسوم الجمركية، وكانت هذه الاتفاقيات ادخل في باب القانون منها إلى باب الشريعة . بل أنها كانت في الواقع تتجاهل احكام المذاهب الاسلامية في عدد من النقاط واهمها اجبار المسلم على التقاضي أمام المحاكم القنصلية إذا ما رفع الدعوى ضد اجنبي .

ويمكن ارجاع أساس هذه المعاهدات إلى توسع العلاقات التجارية مع دول المدن الايطالية التي كانت قد عقدت معاهدات مماثلة مع الامبراطورية البيزنطية أيضاً . ولكننا نستطيع من جهة ثانية أن نزعم - وإن لم تتوفر لدينا شواهد مباشرة - أن السلاطين العثمانيين لم ياخذوا بنظام الملة في امبراطوريتهم بعد الاستيلاء على مدينة القسطنطينية فقط، بل انهم كانوا يطبقون مبادءها على رعاياهم غير المسلمين قبل ذلك أيضاً . فهناك أدلة كافية - وإن تكن متفرقة - وصلت من العهود الأولى تؤيد هذه الحقيقة فيما يتعلق بالارثوذكس وباليهود .

وكان العثمانيون يعترفون بوجود ثلاث فئات من الذميين في شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى، وهذه الفئات هي : الارثوذكس والأرمن واليهود، وكانوا يميزون - ويحق - بين الارثوذكس والأرمن، فقد كانت الكنيسة الأرمنية مؤسسة مستقلة من قديم الزمان، وكانت فوق ذلك «اجادية الطبيعة» (١٩)، ولذلك فقد كانت في نظر الارثوذكس فرقة على قدر كبير من الهرطقة والمروق، وكانت الكنيسة الارمنية من جانبها تنظر إلى الارثوذكس بعين العداوة والبغضاء . ولذا فعلينا الآن أن ندرس بالتوالي مواقف العثمانيين من هذه الفئات الثلاث، وطرق معاملتهم لكل واحدة منها .

ولنبدأ بالارثوذكس :

كانت اكثر بلدان آسيا الصغرى وشبه جزيرة البلقان - تدخل في الزمن القديم، تحت سلطة بطريركية القسطنطينية ولكن ومنذ تأسيسها فإن القسم الاعظم من سكان

(١٩) احادية الطبيعة Mono-Phyist ولم نعثر على ترجمة متفق عليها لهذا المصطلح الكنسي ونفضل استعمال المونوفوستية أو احادي الطبيعة ، أما عقيدة هذه الفئة فانظر ص ٢٤١ . (المترجم)

شبه جزيرة البلقان قد تحول عنها انثروبولوجيا بسبب كثرة غزوات السلاف والبلغار الذين لم يعتنق أي منهم الديانة المسيحية إلا في القرن التاسع .

وفي ما عدا اليونان - بما فيها تراقيا أيضاً - كانت البانيا البلد الوحيد الذي حافظ أهله على نقائها الأصلي، رغم أن جنوب هذه البلاد كانت تحت اشراف الامبراطورية البيزنطية، فقد خضع الشمال إلى حكم رؤساء من العنصر الصربي الذين سكنوا القسم الشمالي الغربي من شبه الجزيرة في القرن السادس .

وفي هذا الوقت بالذات مد بعض امراء الصرب حكمهم إلى الشمال الغربي واعترفوا بسيادة بيزنطية . لكن اكثر هؤلاء الاقوام بأساً أيام التحول إلى المسيحية هم البلغار الذين «تسلفوا» (٢٠) إلى درجة فقدوا معها لغتهم الاصلية، وكانت الامبراطورية البلغارية الأولى تزداد قوة واتساعاً، حتى امتدت، في نهاية القرن التاسع، من نهر الدانوب إلى تراقيا، ومن البحر الأسود إلى الادرياتيك . ولما قبل القيصر بوريس المسيحية عام ٨٦٤ كان قادراً على أن يصر على أن تكون الكنيسة البلغارية كاملة الاستقلال في شؤونها (٢١) وأن يكون رئيسها برتبة بطريرك .

وزيادة على ذلك فقد كان اعتناق البلغار والصرب للمسيحية على يد القديسين سيريل وميثوديوس اللذين زودا كنائسهما بطقوس مكتوبة باللهجة العامية السلافية المقدونية (٢٢) ورغم أن جميع شبه الجزيرة عدا شمال البانيا قد دخلت ثانية في القرن الحادي عشر تحت الحكم البيزنطي، فقد سمح للبطريركية البلغارية أن تستمر في اداء طقوسها في لغتها المتميزة . وفي هذه الاثناء تنقل مركز البطريركية مراراً حسب المقتضيات السياسية، ولكنه استقر أخيراً في اوجريدا في مقدونيا الشرقية . (٢٣)

وفي نهاية القرن الثاني عشر قامت امبراطورية بلغارية ثانية جعلت مدينة (ترنفو) في الشرق عاصمة لها، ولأن اوجريدا تقع خارج حدود الامبراطورية الجديدة فقد أدى الأمر إلى انشاء بطريركية مستقلة في العاصمة الجديدة منافسة للبطريركية الأولى .

وأخيراً فقد شهدت السنون الأولى من القرن الرابع عشر ظهوراً مفاجئاً

---

(٢٠) تسلف أي صار سلافياً . (المترجم)

(٢١) تسمي هذه الكنائس باسم Autocalphalous وتعني استقلال الكنيسة التام بادارة شؤونها الدينية والادارية (دائرة المعارف البريطانية - المترجم) .

(٢٢) مما يجب ملاحظته أن البلغار اختاروا الارثوذكسية بدل الكاثوليكية لدوافع سياسية وأن البابا اعترف بالامبراطور البلغاري وبالبطريركية البلغارية في اثناء الوفاق المسيحي خلال القرنين التاسع والحادي عشر .

(٢٣) أي في ولاية موناستر (وهي بلدة يوغوسلافية تسمى اليوم بيتولا - المترجم) .

لامبراطورية صربية لم تدم طويلا، وقد أسس ملكها ستيفان دوشان بطريركية جديدة في ايبك [٢٤]، ولذلك فقد كان للفرع السلافي من الكنيسة الارثودكسية في بلاد السلطان بعد فتحه للقسطنطينية ما لا يقل عن ثلاثة بطريركيات مستقلة عن بعضها في اجريدا وترنفو وايبك .

هذه الكنائس وإن كانت طقوسها تجرى باللغة السلافية فلم يكن بينها وبين الارثودكسية اليونانية أي خلاف عقائدي، ولكنها نشأت وقامت نتيجة حركات كان بعضها عنصرياً، وبعضها الآخر أسروياً، ولذلك صارت مراكز للمشاعر القومية، ولهذا فلما تهيأت للسلطان محمد الفاتح الفرصة لتقرير سياسة ثابتة تجاه الكنيسة الارثودكسية بصورة عامة، وضع جميع رعاياها – دون استثناء – تحت سلطة البطريركية المسكونية . وقد الغيت بطريركية ترنفو ومع أن بطريركيتي اوكريدا وايبك ظلتا تتناولان طقوسهما بالسلافية فإنهما اخضعتا لرقابة القسطنطينية .

وقد تم التوحيد بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م، إذ رغم أن املاك السلاطين كانت تضم رعايا ارثودكسا اكثر مما لدى الاباطرة منهم فقد كانوا مضطرين وقت ذاك إلى الاشراف عليهم عن طريق اساقفتهم المحليين . ولكن الآن وقد اصبحت البطريركية طوع أمر السلطان ورهن اشارته، فقد اقدم على جعل الكنيسة الارثودكسية كلها «ملة» تحت سلطة البطريرك وباسم «روم ملتي» أي ملة الروم وتعني كلمة الروم في الاصطلاح الاسلامي روما الشرقية، أي بيزنطية .

وقد تم تنصيب البطريرك «جيناديوس» بكل المراسم التقليدية الممكن اجراؤها في غياب الامبراطورية، ومنح الرتبة التقليدية، رتبة باشا مع ثلاث طاغات، وسمح له بمحكمة وسجن في حي الفنار، ومنح كل الصلاحيات على رعاياه كما صار مسؤولاً عنهم [٢٥] وحتى في موضوع الضرائب ، فمع أن المبلغ الواجب على الملة ككل، دفعه يتعين من قبل رجال الباب العالي بالتعاون مع السلطات الدينية المحلية، فقد ترك إلى

(٢٤) تقع في ما عرف بعدئذ باسم «نوفي بازار» (وفي التركية يني بازار) وقد اعلن عن انشاء أول بطريركية عام ١٣٥١ ، ولكن اعتراف البطريكية المسكونية – العالمية – باستقلالها لم يتم إلا في عام ١٣٧٦ .

(٢٥) نصب السلطان الفاتح هذا البطريرك بعد أشهر قليلة من فتح القسطنطينية ، ومع أن وثيقة منح الصلاحيات لم تصل الينا ، فإن الواقعة بحد ذاتها غير مشكوك فيها . إلا أن من المشكوك فيه أن يكون السلطان الفاتح قد منح البطريرك صلاحياته بقانون ، ولذلك فلم يكن ما يمنع خلفاء السلطان الفاتح من تغيير أو تبديل هذه الصلاحيات . وقد ثار فعلاً أيام السلطانيين سليم الأول وسليمان الكبير نقاش حول ما إذا كانت القسطنطينية قد فتحت حرباً أم سلماً ، أي بالاستسلام ، وهي الحالة الوحيدة التي تجيز فيها الشريعة منح رعاياها الارثودكس حقوق أهل الذمة . وعلى كل حال وكما سنلاحظ بعد قليل أن اليهود وبعض الجاليات الأخرى كانوا

البطريرك أمر توزيع هذا المبلغ بين الفئات المختلفة والافراد كما القي عليه عبء الاشراف على جمعه ومسؤولية دفعه للخزينة .

أما بالنسبة إلى أهالي غلطة، فباعتبارهم جنويين، فقد صدر لهم فرمان آخر يضمن سلامتهم وسلامة املاكهم وحرية التجارة والسفر على شرط دفع الخراج القانوني، وقد أكد لهم هذا الفرمان أيضاً تمتعهم بحقوق «الامتيازات» الممنوحة لهم من قبل بموجب النظام الموضوع . (٢٦)

هذا ما كان من أمر الارثوذكس في الفترة الأولى من هذا البحث، وقد صار علينا الآن أن نبحث أمر اليهود في هذه الفترة أيضاً .

اليهــود :

جرى الاعتراف باليهود ملة، بشكل مشابه لما جرى مع الارثوذكس (٢٧) فقد كان السلطان محمد الفاتح قد سمح لهم بالسكن في استانبول وعين لهم حاخاماً أكبر «حاخام باشي» (٢٨) ومنحه سلطات مشابهة لسلطات البطريرك على ابناء دينه في الامبراطورية، بل أن الحاخام الأكبر منح الاسبقية على البطريرك في المراسم، وكان مقامه – في بعض الروايات – يأتي بعد رئيس العلماء مباشرة . وقد تحسن وضع اليهود بصورة عامة، فقد كانوا تحت الحكم البيزنطي يعاملون – نظرياً فقط – كما يعامل العثمانيون الذميين وقد أمر الامبراطور جستنيان بأن تنظر ما بينهم من دعاوى في محاكمهم الدينية، ولكنه حرمهم من اداء الشهادة ضد المسيحي، كما منعهم من تولي المناصب الحكومية، ولذلك نظر اليهم المجتمع البيزنطي والذي لا يكونون فيه إلا جالية صغيرة، نظرته إلى طبقة منبوذة .

أما في المجتمع العثماني فقد كانت الجماعات الذمية (قبل استيلاء العثمانيين على البلاد العربية) تفوق المسلمين عدداً، ولذلك ورغم ما فرض عليهم من موانع الأهلية، فقد نجوا من نظرة الاستهجان التي ينظر فيها عادة إلى الاقليات الساخطة .

يعاملون معاملة «الملة» قبل الاعتراف لها قانوناً بهذه الصفة (يخضع أهل الكتاب من سكان البلدان المفتوحة سلماً أم حرباً إلى دفع الجزية حسب احكام وعهود صلحهم مع الفاتحين – المترجم).

(٢٦) كان تاريخ الفرمان في نهاية الشهر الخامس من عام ٨٥٧ هجري ويوافق هذا التاريخ بداية شهر حزيران من عام ١٤٥٣م ولعل هذا هو السبب في تأجيل تنصيب جيناديوس بطريركا .

(٢٧) يعطي ستاين (ص٩٢) انطباعاً بأن جميع الذميين وحتى عام ١٤٦١ كانوا يتبعون البطريركية المسكونية أما يونج فيقول (ج٢ ص ١٤٣) أنه لم يعترف باليهود رسمياً ملة مستقلة إلا عام ١٨٣٩ .

(٢٨) أول من عين لهذا المنصب هو المدعو موسى كابسالي ، وأن لم يعرف على وجه التحديد ما إذا كان تعيينه قد تم قبل عام ١٤٦١م ، أم بعده .

واضافة إلى ذلك فقد استطاع اليهود كسب رضى السلاطين الاوائل عنهم، وقد كان السلطان مراد الثالث أول من عين يهودياً طبيباً خاصاً له، كما عين آخرين منهم بمناصب هامة في قصر السلطان، ولم يصر على وجوب ارتدائهم ملابس خاصة بهم وإنما ترك لهم حرية العيش كما يرغبون .

ولكن بعد ذلك، وحين انتشرت الافكار السنية التقليدية في كل مرافق الحياة العثمانية اجبر اليهود، كما كان الشأن مع المسيحيين أيضاً، على الالتزام بالقوانين المالية الاستنزافية وقل ما كانوا عليه من حظوة من قبل .

وقد نعم اليهود في الامبراطورية العثمانية أيام محمد الفاتح بعيش رغد يختلف اختلافاً واضحاً عما كانوا يجدونه في العالم المسيحي كله، لهذا فقد شهد القرن الخامس عشر هجرة يهودية واسعة إلى بلاد السلطان . وفي خلال النصف الأول من هذا القرن بدأت موجات الاضطهاد تلاحق اليهود في بوهيميا والنمسا وبولندا، فتدفع بهم إلى الهجرة إلى بلاد العثمانيين. وقد بلغت هذه الهجرة ذروة زخمها حين أدت قسوة الملاحقة والتعذيب لليهود في اسبانيا إلى طردهم منها عام ١٤٩٢ . ولأن اسبانيا ظلت ولقرون عديدة من اكبر المراكز اليهودية تقدماً وحضارة لذلك فقد نقل مهاجروهم منها إلى البلاد العثمانية تقاليد ثقافية ثمينة .

وقد استقبل اليهود في بلاد بني عثمان بحفاوة وحماس، ذلك لأن طردهم من اسبانيا تزامن مع سقوط امارة غرناطة الاسلامية بيد الاسبان، وطرد المسلمين منها أيضاً . فاصطحب اليهود عدداً كبيراً منهم إلى البلاد العثمانية . وقد ذكر مراقب بندقي (٢٩) في القرن السادس عشر «أن هؤلاء اليهود وبني وطنهم من المسلمين الاسبان علموا وما زالوا يعلمون الاتراك كل الصنائع والفنون النافعة، وأن القسم الاعظم من التجارة والصناعة كانت بايديهم ».

ورغم ما في هذه الاقوال من مبالغة واضحة، فإن مما لا شك فيه أن هؤلاء المهاجرين اسهموا بدور كبير في ازدهار الحضارة العثمانية – القصير أمدها – أيام السلطانين سليم القاطع وسليمان القانوني، ويبدو وكأن الطبيعة اليهودية قد انجذبت شيئاً ما إلى الثقافة الاسلامية، وفي الواقع، ورغم اذلال اليهود بانزالهم إلى مستوى الذميين فقد ظلت المراكز الثقافية اليهودية المزدهرة، ومنذ ظهور الخلافة الاسلامية وحتى الغاء الغيتو (٣٠) في اوربا، منتشرة في بلاد الاسلام، في العراق أيام العباسيين، وفي اسبانيا أيام الحكم العربي ثم في الامبراطورية العثمانية

---

(٢٩) البندقي نسبة إلى البندقية ، أو فينيسيا – المترجم .

(٣٠) الغيتو : الاحياء اليهودية ، وكانت المدن الاوربية تفرض على اليهود السكن باحياء معينة ولهذا السبب فقد اعتاد اليهود أن يتجمعوا في احياء معينة في معزل عن بقية السكان – المترجم .

وقد كانت هناك أربع فرق دينية يهودية في الامبراطورية العثمانية، فالفرقة الأولى وهي الأصلية التي كانت تسكن هذه البلدان من قبل النزوح من اسبانيا في القرن الخامس عشر كانت تنقسم إلى مذهبين هما الربانيون الذين يؤمنون بالتلمود ويتمسكون به، والقراءون الذين لا يؤمنون به .

وكان أول ظهور القرائين في بلاد ما بين النهرين في أوائل العصر العباسي حين اختلف الاكيسلارخ مع الجونيم (٣١) فتركوا العراق وهاجروا إلى فلسطين واستقروا فيها .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد أن المذهب القرائي تأثر إلى حد كبير بآراء الفقيه المسلم أبي حنيفة الذي صار مذهبه المذهب الرسمي للامبراطورية العثمانية، والذي عاصر مؤسس المذهب القرائي اليهودي ورافقه في السجن . (٣٢)

ومهما تكن صحة هذا الادعاء، فمن فلسطين انتشر المذهب القرائي إلى مختلف ارجاء آسيا والقسم الجنوبي الشرقي من اوربا، وأن لم يستطع عدد معتنقيه أن يبلغ عدد أهل المذهب الرباني كثرة، وكان أكثر المهاجرين من اوربا ميالين إلى الربانية، في حين كوّن القادمون من المانيا فئة ثالثة مستقلة هي (الاشكيناز) كما كوّن القادمون من اسبانيا والبرتغال فئة رابعة عرفت باسم (سفاروم) .

وقد وصلت اخبار الترحيب الذي لاقاه اليهود في الامبراطورية العثمانية إلى كل يهود العالم، فتدفقت على الامبراطورية العثمانية بالاضافة إلى المهاجرين من البلدان التي سبق أن عددناها – أعداد غفيرة من المجر ومولدافيا (قبل ضمها للعثمانيين)(٣٣)، والقرم واقسام كثيرة من آسيا، وكانوا خليطاً من قرائين وربانيين، وإن لم يمنع الاختلاط الشجار الدائم بينهم .

ولم يقتصر الشجار على هاتين الفئتين فقط بل نشب شجار آخر عام ١٤٦٠ بين القرائين انفسهم، وزيادة على ذلك فإن السفاروم الذين اصبحوا الآن الاكثر عدداً في الملة دأبوا على الانعزال عن اخوانهم في الدين وعلى أداء الصلاة بطقوس دينية متميزة ومع هذا فلم يستطيعوا أن يكوّنوا فئة مستقلة متماسكة بل سرعان ما انقسموا إلى عدة فئات صغيرة تمارس كل منها الشعائر والطقوس الدينية التي اعتاد افرادها على ممارستها في بلدانهم الأولى التي هاجروا منها .

---

(٣١) اكيسلارخ هو الاسم الذي اطلق على حركة القرائين في بلاد ما بين النهرين (واكيسلارخ في الأصل هم حكماء اليهود الذين عادوا إلى بلادهم من أسر بابل . أما الجونيم فهم الرؤساء الدينيون لليهود – المترجم) .

(٣٢) لم يذكر المؤلفان مصدراً لهذا الخبر ، ولذا فإننا نستبعد صحته إذ لا يمكن أن يسجن المسلم مع اليهودي في مكان واحد ناهيك أن يكون السجين أبا حنيفة نفسه (المترجم) .

(٣٣) مولدافيا . هي المنطقة الشرقية من رومانيا ، وكان الاتراك يسمونها بغدان .

ولكن هذه الخلافات والانقسامات الداخلية بين اليهود على تعددها لم تبلغ حد الاضرار بوحدة الملة، فظل الحاخامات الكبار – حاخام باشي يديرون دون منازع شؤونها العامة، ويمثلونها أمام السلطات الحكومية، وباستثناء أول حاخام باشي (٣٤) فقد دأب اليهود على اختيار الحاخامات الكبار بالانتخاب، على أن يؤيد الباب العالي تعيينه .

وكان طرد اليهود من اسبانيا قد تمّ في عهد السلطان بايزيد الثاني ابن السلطان الفاتح محمد الثاني وخليفته على العرش، وكان بايزيد هذا ميالاً لليهود ولذا أصدر أمراً يقضي بوجوب حسن معاملتهم في جميع ارجاء بلاده .

ويبدو وكأن المسلمين كانوا – في هذه الفترة – أميل إلى اليهود الذميين منهم للنصارى الذميين، للشك في تعاطف النصارى مع القوى المسيحية في العالم .

وكان اغلب اليهود القادمين من اسبانيا والبرتغال من فئة المارانوس، وهي فئة من اليهود تظاهرت باعتناق المسيحية، أما استجلاباً للمنافع التي يحققها اعتناق المسيحية أو هرباً من التعذيب والقتل، ولكنهم ما أن وجدوا ملجأ لهم في الامبراطورية العثمانية حتى رموا قناع المسيحية المزيف وعادوا يهوداً من جماعة السفاروم مثل غيرهم من اليهود الاسبان .

وكانت المراكز الرئيسية التي استقر بها السفاروم هي استانبول وسلانيك وادرنة ونيكوبولس (٣٥)، في القسم الاوربي، وبورصة واماسيا وتوقات في القسم الاسيوي، ولكن الاتجاه نحو السكن في استانبول كان كبيراً . حتى صارت بعد فترة قصيرة من الزمان تضم بين احيائها اكبر جالية يهودية في اوربا كلها، كما اصبح اليهود الاغلبية السائدة النافذة في سالانيك . وكان تدفق السفاروم على نطاق كبير من الاتساع بحيث طغى عددهم وزاد على عدد الفئات اليهودية الأخرى في مدن الامبراطورية الكبرى . وحتى أنهم صبغوا الملة كلها بصبغتهم .

وكما اشرنا إلى ذلك من قبل، فقد شارك الذميون – اليهود منهم والمسيحيون – المسلمين بالنشاط التجاري والصناعي في البلاد، وقد اشتهر يهود المارانوس بصناعة الاسلحة الحربية في حين انهمك آخرون في تجارة واسعة في البر والبحر، كما كثر الاقبال – بصورة عامة – على الاطباء اليهود من خريجي مدرسة الطب في سلامنكة(٣٦) وكان للاطباء اليهود العاملين في قصر السلطان الفضل في الحظوة التي

---

(٣٤) تولى الحاخام الياس مزراحي المنصب بعد وفاة موسى كابسالي .

(٣٥) بلدة تقع شمال بلغاريا ، وعلى حدود رومانيا ، ويسميها الاتراك (نيكوبلي) المترجم .

(٣٦) عاصمة مقاطعة سلامنكة في غرب اسبانيا قرب الحدود البرتغالية ، خضعت للحكم العربي قروناً عدة . وقد اشتهرت في القرون الوسطى بجامعتها – المترجم .

حصل عليها اليهود، والتي دامت حتى عام ١٧٠٠، كما أن صلات اليهود بالاوربيين ومعرفتهم اكثر اللغات الاوربية اهلتهم لتولي وظائف المترجمين .

وعلينا الآن أن نلتفت للفئة الثالثة من الذميين، وهي فئة الأرمن :

لم تعترف الدولة العثمانية بالارمن ملة إلا في عام ١٤٦١، وقد واجه السلطان في حالة الأرمن مشكلة لم يواجه مثلها بالنسبة للارثودكس أو اليهود، إذ لم يكن لأي من هاتين الجاليتين زعيم روحي عام معترف به من الجميع (٣٧) في حين كان للكنيسة الأرمنية رئيس روحي معترف به، ولكنه كان يسكن خارج حدود الامبراطورية العثمانية، أي أن مركز الأرمن كان مشابهاً لمركز الارثودكس قبل فتح القسطنطينية .

كانت الكنيسة الأرمنية – كما أشرنا إلى ذلك من قبل – مونوفستية، أي احادية الطبيعة، ولهذا فإنها تعتبر – من وجهة النظر الارثودكسية – فئة هرطقية مارقة عن الدين المستقيم ولتمييز اتباع هذه الكنيسة عن الأرمن الآخرين الذين يتبعون كنيسة روما فقد سميت الكنيسة الكريكورية، نسبة إلى مؤسسها في القرن الثالث كريكوري المشع (٣٨)، وقد كانت هذه الكنيسة في الزمان الماضي قوية النفوذ لا في أرمينيا وحسب بل وفي عموم الاقطار الواقعة في الجنوب من سلسلة جبال القوقاس، وكانت كنيستا جورجيا واران تعتمدان في وجودهما عليها . ولكن الكنيسة الأولى (كنيسة جورجيا) انتقلت إلى الارثودكسية في القرن السادس في حين قضى الغزو السلجوقي في القرن الحادي عشرعلى الكنيسة الثانية .

وزيادة على ذلك ففي مستهل هذ القرن ابتلعت الامبراطورية البيزنطية المملكة الارمنية المستقلة وقت ذاك، وإذ ذاك لم يجد بعض أمراء أسرة بيكرانيد مفراً من القبول باراضٍ في كابوداشيا وسيليزيا مقابل ما فقدوه من اراضي بلادهم الأصلية، على أن تكون هذه الاراضي تحت الاشراف المباشر للقسطنطينية من أجل حماية الحدود الشرقية للامبراطورية البيزنطية من هجمات الاتراك . وقد رافق عمليات استبدال الاراضي هذه هجرات أرمنية كبيرة إلى جنوب آسيا الصغرى أدت في التدريج إلى تأسيس دولة أرمنية عرفت بدولة «أرمينية الصغرى» لذا فقد صار للأرمن مركزان الأول في منطقة طوروس والآخر في الجبال في شرق الاناضول .

وكان المركز الاصلي لكرسي الجاثليق – الكاثوليكوس – الأرمني في

---

(٣٧) مع أن بطريرك الارثودكس كان ابرز شخصية في الكنيسة الارثودكسية إلا أنه لم يكن الرئيس العام للمته . أنظر ص ٢٣٥ .

(٣٨) THE ELIMINATOR ويترجم البعض اسمه بالنورى أو المنير – المترجم .

«ايجميادزن»(٣٩) في ارفان ولكنه نقل منها خلال العهد السلجوقي إلى سيفاس أولاً ثم إلى أرمينيا الصغرى .

وبعد غزو تيمورلنك سقطت المقاطعات الأرمنية الشرقية بيد الامارتين التركمانيتين : الخروف الاسود والخروف الأبيض (٤٠) أما أرمينيا الصغرى فبعد فترة من الحكم الصليبي لها عادت فانضمت للامبراطورية المملوكية، وعاد البطريرك إلى مكانه الأول في ابجمدزن .

وحين اعترف السلطان محمد الثاني بالأرمن كملة، لم تكن المقاطعات الأرمنية في الشرق ولا أرمينيا الصغرى قد سقطت بيد العثمانيين بعد . ولذلك فقد اختار هوراغيم اسقف بورصة الكريكوري ورسمه بطريركا في استانبول، وناط به الاشراف على الأرمن ومنحه سلطات مشابهة لسلطات كل من بطريرك الارثودكس وحاخام اليهود الاكبر . (٤١)

والأمر الغريب في حالة الملة الأرمنية أنها كانت تضم بين اطرافها علاوة على الأرمن الأصليين كل رعايا السلطان الآخرين غير المصنفين (٤٢) ولهذا فلربما كانت فئة البوكوميل أو البوليكان (٤٣) الواسعة الانتشار قد ادمجت ضمن الملة أيضاً، فإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الدمج كان صحيحاً لأن الواقع أن هذه الفئة أرمنية الأصل.(٤٤)

وكان مذهب البوليكان اكثر هرطقة بالنسبة للأرمن من هرطقة الأرمن انفسهم في عيون الارثودكس، إذ لم يكن يعتقد بالتبني فحسب بل وبالمانوية (٤٥) أيضاً . ويعني ذلك أنه يؤكد من جهة على أن المسيح كان رجلاً مثالياً في الطهارة والقداسة، ولهذا

---

(٣٩) الواقع أنه نقل اليها من وان عام ٨٩٣ (ايجميلدزن ، أو اشمادين ، تعرف الآن ببلدة فاكار شابال وتقع ضمن الاتحاد السوفييتي - المترجم .

(٤٠) قره قوينلو وآق قوينلو .

(٤١) بسبب كثرة الظروف المتقلبة التي مرت بها الكنيسة الارمنية فقد كان - حين انشاء الملة - ما لا يقل عن خمسة بطاركة ، ثلاثة منهم - ايجميلدزن وسيس واغنامين - يحملون لقب كاثولوكس والاثنان الآخران كانا بطريرك القدس وبطريرك القسطنطينية .

(٤٢) الفئات غير المصنفة هم كل من لم يكن مسلماً أو ارثودكسياً أو يونانياً . وكان اليهود يدخلون ضمن الأرمن قبل الاعتراف بملتهم .

(٤٣) البوليكان نسبة إلى قديسهم بول سامرست ، وهم فئة من الارمن لها في الدين أراء شاذة وقد نقلت اراءها إلى البوكوميل وهم اقوام بلغاريون . كذلك نسبة إلى مؤسس مذهبهم بوكميل ، أنظر ص ٢٥٩ - المترجم .

(٤٤) الواقع أن البوليكان ارمنيو الأصل . أما البوكوميل منهم فهم - كما قلنا - بلغاريون تأثروا بآراء البوليكان الأرمن - المترجم .

(٤٥) المانوية نسبة إلى ماني ، وهي ديانة ظهرت في بلاد فارس حوالي عام ٢٠٠ بعد الميلاد وقوامها «التثنية» أي وجود عنصرين هما النور والظلام أو الخير والشر ، وقد اطلق عليها العرب اسم الزندقة - المترجم .

تبناه الله ورفعه إلى مصاف الربوبية (٤٦) كما يذهب من جهة أخرى إلى الاعتقاد بوجود عنصرين في الكون هما الخير والشر، أو النور والظلام، وأن الارض مسرح الصراع بين هذين العنصرين . وكانت هذه العقيدة المانوية قد وصلت اوربا أول مرة في القرن الثامن الميلادي على يد بعض دعاتها من الأرمن الذين سكنوا في تراقيا(٤٧) ثم على يد أرمن آخرين نقلهم السلطان للسكن بالقرب من فيلبه ليكونوا حاجزاً ضد البلغاريين، ولكنهم استطاعوا أن يدخلوا في عقيدتهم هذه عدداً غفيراً من البلغاريين أنفسهم . وكان هؤلاء البلغاريون هم أصل البوكوميل، وقد كان نصيب هؤلاء باعتبارهم فئة منشقة، الاضطهاد والابادة من قبل الكنيسة الارثودكسية الوطنية التي كانت قد تأسست في القرن السابق (٤٨) ، ولهذا فقد هرب اتباع هذا المذهب إلى اكثر المناطق الجبلية وعورة وانقطاعاً عن المواصلات وعن طرق الرعي والتجارة، وبمرور الايام بدأوا بارسال بعثات تبشيرية إلى الشمال والغرب نشرت العقيدة على نطاق واسع في بلدان كثيرة لا في العالم الارثودكسي فحسب بل وفي العالم الكاثوليكي أيضاً . ففي الغرب تمثلت هذه العقيدة بجماعة الالبجينز والوالدينز (في بيدمونت) وتمثلت في الشرق بالباتارين من أهل البوسنة . ولما اكتسح الجيش العثماني بلاد البلقان اعتنق كثير من أهل البلاد الاسلام، وكان الدخول في الاسلام في البوسنة اكثر منه في أي مكان آخر، ومع هذا فيقال أن هناك عدداً من الباتارين، وأن كثيراً منهم ممن ظلوا في وطنهم الأصلي الأول قرب فيلبه، قد احتفظوا بعقيدتهم الأولى (البوليكان) تحت الحكم العثماني وعرفوا باسم (باولنكي) أي اتباع باوليكان .

أما الجالية الكاثولكية فكانت من بين الجاليات التي لم يعترف بها كملة، ولم يكن عدد هذه الجالية كبيراً حين تم فتح القسطنطينية، ولكن العاصمة نفسها كانت تحوي جماعات منهم فقد كانت في غالطة مستعمرة من أهل جنوة سمح لها السلطان بالبقاء(٤٩) أما الكاثوليك الآخرون فقد دخلوا في رعية السلطان بعد الاحتلال النهائي لاواسط اليونان عام ١٤٥٦ وللمورة بعد ذلك باربع سنوات .

وكانت هذه الاراضي، ومنذ الفتح اللاتيني للقسطنطينية، تحكم من قبل الكاثوليك الغربيين من مختلف البلدان رغم أن الامبراطور البيزنطي استعاد السيطرة

(٤٦) يخالف هذا الرأي العقيدة المسيحية الغالبة وهي أن المسيح ابن الله الحق من مريم وليس ابنه بالتبني .

(٤٧) منطقة تريز أو تراقيا هي المنطقة الممتدة من ادرنة فاستانبول إلى بلغاريا – المترجم .

(٤٨) احرق في القسطنطينية علناً أحد زعمائها الدينيين – المترجم .

(٤٩) أنظر ما قبله ص ٢٢٨ ويقال أن السلطان الفاتح محمد الثاني كان يسلي نفسه بزيارة الكنائس الكاثوليكية في غالطة للتفرج على طقوسها . وكانت الجالية الجنوية قد تأسست كحكومة ذات حكم ذاتي عام ١٢٦١ من قبل ميشيل السابع باليولوكوس عند اعادة الامبراطورية .

– ولفترة قصيرة – في اوائل القرن الخامس عشر على اكثر اقسام شبه الجزيرة . ولذلك فقد تأسست هيئة كهنوتية صار الارثودكس تبعاً لها . والواقع أن الكاثوليكية لم تحاول كثيراً تحويل الناس اليها، ولذا فلما قضى فتح العثمانيين للقسطنطينية على الأمراء اللاتين صعد الارثودكس إلى مقام الصدارة .

ومن بين الملل الثلاث التي اعترفت بها الحكومة العثمانية تميزت ملة الارثودكس – كما سبق أن بينا – بما يمكن اعتباره عبئاً عليها أو نفعاً لها .

فقد كانت الملة الوحيدة التي يخضع اطفالها للتجنيد وفق نظام الدوشرمة، وهذا يعني حرمان الأرمن واليهود من أن يصيروا «عبيد الباب» أي قابي قولاري، وبالتالي حرمانهم من الوصول إلى ما يطمحون اليه من المناصب العليا في الدولة .

وكان حرمانهم هذا يعتبر، في الواقع ودون غرابة، امتيازاً إذا ما نظر اليه من ناحية أن جميع الذميين الساكنين في استانبول ومهما اختلفت اديانهم قد اعفوا منها بعد الفتح .

والدوشرمة تستند – ولو بتمحل – على احكام الشريعة حول أسرى الحرب، ولذلك فإن فيها معنى الاذلال، وعلاوة على ذلك فهي تفصل الاطفال – وهم في سن مبكرة – عن ذويهم، وتحملهم على التحول إلى الاسلام قسراً ثم تدفع بهم إلى تدريب قاس وعنيف .

ويعود امتياز اليهود والأرمن بالاعفاء منها إلى ما قبل فتح القسطنطينية وتأسيس الملل وربما عاد إلى وقت الأخذ بنظام الدوشرمة . وربما يعود سبب هذا الامتياز إلى قلة عدد اليهود والأرمن – نسبياً – في المناطق التي ضمت إلى الامبراطورية، إذ لم تكن الهجرة اليهودية التي سبقت الاشارة اليها قد بدأت بعد، كما أن الوطن الأرمني الأم لم يصر عثمانياً بعد، كما أن اكثر رعايا السلطان من الأرمن واليهود كانوا من ابناء المدن في حين كانت الافضلية في التجنيد لابناء الفلاحين في الارياف، وهناك سبب آخر للاعفاء هو أن السلاطين حين وضعوا نظام الدوشرمة حاولوا أن يضفوا عليه صبغة شرعية بالادعاء بأنهم إنما يمارسون الحق الذي اباحته الشريعة للإمام بالاحتفاظ لخدمته الخاصة بنسبة من أسرى حروبه مع الكفار . ولقد اضطرهم هذا التخريج على قصر التجنيد على ابناء الاقطار الاوربية فقط والتي كانت – حتى وقت قريب – دار حرب، على العكس من المناطق الآسيوية التي دخل سكانها الاسلام منذ قرون . علاوة على أن جيوش الاسلام الفاتحة لم تلاق مقاومة إلا من الارثودكس فقط على اختلاف عناصرهم .

أما اليهود والأرمن فلا يمكن – مهما وسعنا من مدى القانون – اعتبارهم مستحقين للعقاب بسبب اخطاء ابائهم .

وصـحـيح أن ابناء ارثوذكس الاناضـول قـد خـضـعـوا للجندية أيضـاً . ولكن شرعيتها في هذا الوقت اصبحت أمراً مقرراً وامتياز اليهود والأرمن اصبح أمراً قائماً، ربما لأنهم لا يعتبرون محاربين اكفاء صالحين للتجنيد، كما لم يطبق نظام الدوشرمة على البلاد العربية التي استولى عليها سليم وسليمان . ولكن فتح البلاد العربية هذه أدى إلى تغيير كبير في وضع الذميين في الامبراطورية ذلك أولاً لأن الغالبية العظمى من سكانها مسلمون، ومن ثم ففي حين كان عدد الذميين في الامبراطورية يفوق عدد المسلمين فيها، انعكس الوضع وصار المسلمون هم الاكثرية وبذلك صارت الدولة العثمانية المسلمة، ولأول مرة دولة ذات اغلبية اسلامية، كما هو شأن الدول الاسلامية الغابرة .

وثانياً، فمن النتائج الطبيعية – وإن لم تكن حتمية – لهذا التغيير في التركيب السكاني منظوراً اليه من الناحية الدينية، هو زيادة ميل السلاطين إلى السنية التقليدية التي كانوا قد اخذوا بها لظروف سياسية .

وكانت النتيجة الثالثة هي ازدياد عدد سكان الجاليات الذمية بسبب انضمام أعداد غفيرة – إلى حد ما – اليها من غير المسلمين المتواجدين من قبل الفتح في البلاد العربية المفتوحة .

ورابعاً وأخيراً فإن أصنافاً جديدة من الذميين قد دخلت تحت حكم السلطان .

ولنأخذ النقطة الثالثة من هذه النقاط الآن بالشرح :

باستيلاء العثمانيين على سوريا ومصر أولاً، ثم على قبرص وكريت، وما كان يسمى «إمارات الشمال الأفريقي»، فإنهم امتلكوا الاراضي التي سبق أن ازدهرت فيها الارثوذكسية – وبخاصة البطريركيات الثلاث القديمة : انطاكية والقدس والاسكندرية(٥٠)، وكانت هذه المراكز الثلاث تحت الحكم العربي منذ القرن السابع، باستثناء الفترة التي حكم فيها الصليبيون كلاً من سوريا وفلسطين، (ولأن الصليبيين كانوا كاثوليك فقد كانوا في عداء مع الكنيسة الارثوذكسية فلم يعملوا شيئاً ذا بال لاصلاح بطريركتي القدس والاسكندرية) واضافة إلى ذلك، فقد كانت هذه المراكز – وحتى قبل الفتح العربي لها – المسرح الأكبر للافكار الهرطقية في الامبراطورية الرومانية الشرقية، ولذلك كان عدد الارثوذكس الموجودين فيها قليلاً جداً .

ويختلف تركيب الكنيسة الارثوذكسية عن الكنيسة الكاثوليكية بعدم وجود رئيس أعلى للأولى، وإنما كانت تحكم وتدار شؤونها من قبل مجلس من البطاركة، يحكم كل

(٥٠) من اغرب ما يذكر أن بطريركي القدس والاسكندرية كانا خالي الخليفة الفاطمي في مصر ، الحاكم بأمر الله – المترجم .

منهم في ابرشيته كما يفعل البابا تماماً . ولذلك فإن جمع اربع بطريركيات في كيان سياسي واحد لم يثر أية صعوبة بالنسبة إلى إدارة الكنائس . ومع أن البطريرك المسكوني ظل – في نظر الباب العالي – رئيساً للملة إلا أنه كان في الواقع يشارك زملاءه الآخرين في السيادة الروحية على الملة . وقد تاكدت سيادة العنصر اليوناني في المقاطعات السورية بتعليمات نسبت إلى البطريرك جرمانوس، اصدرها بعد فترة من احتلال السلطان سليم لتلك البلاد والتي تقضي بإقصاء السكان العرب في سوريا وفلسطين عن الدخول إلى البيع اليونانية، وجعلهم بذلك غير مؤهلين لتولي المناصب الدينية العليا وقصرهم على المناصب الدنيا فقط . (٥١)

واضافة إلى البطريركيات الثلاث فقد اضاف العثمانيون إلى الملة في القرن السادس عشر بطريركيتين أرثوذكسيتين هما قبرص وسيناء .

فاما سيناء فكانت تضم ديراً واحداً مشهوراً هو دير القديسة كاترين، وهو كل ماتبقى من «الكنيسة العربية القديمة» (٥٢) أما كنيسة قبرص فقد اعتبرت هيئة شبه مستقلة منذ أقدم العصور (٥٣) وكانت تدار من قبل متروبوليتان العاصمة، ويطلق عليه اسم «رئيس اساقفة جميع قبرص» .

ولكن وخلال الفترة الصليبية الثالثة صارت جزيرة قبرص «عاصمة» لملكة لاتينية فتأسست فيها تبعاً لذلك كنيسة كاثوليكية، والغيت رئاسة الاسقفية، وحمل الاساقفة الارثوذكس على حلف يمين الولاء للكنيسة اللاتينية، وخفض الارثوذكس كراسيهم الكنسية من حوالي العشرين كرسياً إلى أربعة فقط .

وقد ضمن السيادة الكاثوليكية على الجزيرة الحكام البنادقة الذين خلفوا عام ١٤٧٥ آل سوستيبان . ولذلك اعتبر الارثوذكس الاحتلال العثماني للجزيرة بعد قرن كامل من الزمان تحريراً لهم، فزالت الاكليرية الكاثوليكية، وحولت كاتدرائية نيقوسيا إلى جامع ومع أن كراسي الارثوذكس الكنسية التي الغيت لم تعد، فقد أعيد تنصيب رئيس الاساقفة وبنفس صلاحياته السابقة .

وكذلك فقد أمدت فتوحات سليم وسليمان للمناطق الآسيوية الملة اليهودية بعناصر قوة جديدة، فقد انضافت إلى الجاليات اليهودية التي كانت تسكن هذه

---

(٥١) سواء صح وجود مثل هذه التعليمات أم لم يصح ، فإن الاكيد أن الهرم الكنسي الارثوذكسي في فلسطين كان ومنذ القرن السادس عشر قاصراً على اعضاء اخوة القبر المقدس التي تقتصر بدورها على اليونانيين فقط .

(٥٢) لم نفهم المقصود بالكنيسة العربية القديمة ، فدير القديسة كاترين انشىء عام ٥٢٧ بعد الميلاد ويقال أنه اقيم في المكان الذي كلم فيه الله النبي موسى . (المترجم عن دائرة المعارف البريطانية .

(٥٣) منذ مجمع ايفس عام ٤٣١م .

الاقطار أعداد غفيرة من يهود أوربا الذين وصلت اليهم أخبار النعيم الذي يعيشه اخوانهم اليهود في البلاد العثمانية، فرحلوا اليها واختاروا فلسطين مقراً لهم، وكان اكثرهم من بلاد المجر وملدافيا والراين .

ومع أن الفرنسسكان في القدس حاولوا الحد من عدد المهاجرين اليهود، فطلبوا من الباب العالي أن يطلب من البنادقة الامتناع عن نقل «يهود أوربا» إلى الديار المقدسة إلا أن هجرتهم ظلت تتدفق باعداد غفيرة .

ومن جهة أخرى، فمع أن اكثر اليهود الذين طردوا من اسبانيا والبرتغال، وهاجروا إلى الامبراطورية العثمانية اختاروا المناطق الاوربية لسكناهم، فإن عدداً كبيراً منهم أيضاً اختار السكن لا في فلسطين وحدها وإنما في سوريا ومصر أيضاً(٥٤) . وكانت مدنهم المختارة هي القدس وصفد في فلسطين، والقاهرة والاسكندرية في مصر، ودمشق الشام في سوريا .

وكما كان الأمر في المقاطعات الاوربية، فسرعان ما سيطر السفاروم على ابناء دينهم في المناطق العربية، ومع أنهم كانوا انفسهم، وحتى عهد قريب عرضه للاضطهاد، فإنهم لم يتأخروا عن اللجوء اليه مع من يختلف معهم في شؤون الدين وبخاصة في مصر .

وبعد ما فتح السلطان سليم مصراً وضع للجالية اليهودية قواعد كانت – وهنا وجه الغرابة – مخالفة تماماً لما وضعته الملة لنفسها، فقد اناطت القواعد الجديدة ادارة شؤون الجالية إلى حاخام وقاض – حاخام باشي – يسمى ناجت أو رئيس، والتي كانت سلطاته مطابقة للسلطات الممنوحة لرئيس الحاخامين في العاصمة . وكانت وظيفته هذه مشابهة تماماً لوظيفة الاكسيلارخ (٥٥) الذين حكموا الجالية اليهودية في بلاد الرافدين خلال العصور الوسطى .

وربما، ولهذا السبب، وربما بسبب الخوف من أن تتعارض سلطاته مع سلطات الحاخام الأكبر – الحاخام باشي – عاد السلطان سليم فالغى المنصب، وأمر أن تقوم كل جماعة بطقوسها مستقلة . ومع هذا فإننا نقرأ في تاريخ سليمان بأن الحاخام باشي كان يمثل الجالية اليهودية، وهذا يعني أن الحكومة المدنية الدينية كانت محدودة.

وقد شهد عهد سليمان بدعة جديدة في حكم الملة اليهودية، وهي تعيين كهية لتمثيل مصالحها عند الحكومة على غرار كهيات النقابات التجارية .

---

(٥٤) لا يغرب عن البال أن طرد اليهود من اسبانيا والبرتغال حدث قبل فتح العثمانيين لسوريا ومصر .

(٥٥) الاكسيلارخ ، أنظر الهامش ٣١ اعلاه .

وكان الكهية نفسه يهودياً، ولكن كان له حق الاتصال بالسلطان ووزراء الباب العالي الذين ينقل اليهم ما اوقعه ولاة الاقاليم أو المسيحيون المتطرفون من مظالم على ابناء ملته . (٥٦)

لم تقتصر فتوحات سليم على جميع امبراطورية المماليك، ولكنها شملت أيضاً ارمينيا التي سقطت في يده بعد انتصاره على الشاه اسماعيل الصفوي عام ١٥١٠، وبهذا ضم «الوطن الأم الأرمني» إلى الاملاك العثمانية، ومعه أيضاً كرسي الكاثوليكوس في ايجمدزن وظلت شؤون الملة يمثلها امام الحكومة البطريرك الكريكوري في استانبول (٥٧)، ولكن ايجمدزن عادت واصبحت فارسية، اكثر مما صارت اليه بعد قرن من الزمان حين تنازل السلطان عن ايرفان إلى الشاه عباس .

كانت البلاد الأرمنية عرضة دوماً لويلات الحروب والغزوات والحملات . فقد غزاها السلجوقيون، ثم تبعهم المغول، ثم اعاد المغول الغزو كرة أخرى تحت قيادة تيمورلنك ثم اتخذت الامارتان التركمانيتان – الخروف الأبيض والخروف الأسود – من بلاد الأرمن ميداناً لتنافسهما الحربي المدمر الذي لم يعد على البلاد إلا بالبؤس والدمار، وإلا بافراغها من السكان بسبب الموت أو الجلاء، مما شجع القبائل الكردية الطموحة المتجمعة في الجنوب والجنوب الشرقي من أرمينيا إلى الاندفاع نحو هذه الاراضي التي خلت من أهلها فسكنوا اقسامها الجنوبية، حتى صار ما كان أرمنيا صرفاً من سكان هذه المناطق كردياً وأرمنياً مختلطاً .

ولما احتلها السلطان سليم وجدها نهباً بين الاقطاعيين المحليين، فقرر اعادة تنظيمها وكانت الفوضى والاضطراب قد دفعت بالسكان إلى اللجوء إلى الجبال النائية والتخلي عن اراضيهم الزراعية في الوديان والسهول . ولذلك فقد قرر العثمانيون اسكان الاكراد في هذه الاراضي الخالية، وأن يقسموا البلاد إلى عدد من السناجق الصغيرة وعهدوا بإدارة ما يمكن الوصول اليه من الاماكن القريبة إلى موظفين يعينهم الباب العالي في حين تركوا إدارة بقية البلاد إلى رؤسائها المحليين من الاكراد .

وقد أملى على العثمانيين سياستهم هذه رغبتهم في ارضاء أو مكافأة الاكراد الذين ساعدوا السلطان سليم في حربه ضد الشاه اسماعيل الذي حاول القضاء على ما اعتاده الاكراد من اعمال السلب والنهب .

وعلى هذا فمع أن الفتح العثماني اعاد الاستقرار إلى أرمينيا، إلا أنه عاد على

---

(٥٦) وقد تشاجر أول كهية مع الحاخام باشي ، لتدخل الثاني في ما ليس من اختصاصه من شؤون الملة .

(٥٧) لقد اعترف في العهود الأخيرة بسلطة بطريرك استانبول على جميع الأرمن في الامبراطورية العثمانية ، وأن ظل جاثليقا سيس واغتامن يتبعان من الجهة الروحية بطريرك ايجمدزن .

الأرمن في المدى البعيد بنتائج مدمرة، إذ اضاف إلى انزالهم منزلة الذميين القاصرين سيطرة الاكراد اعدائهم الالداء عليهم .

وقد استطاعت الحكومة المركزية أيام قوتها أن تؤمن عن طريق موظفيها السلام والتوازن بين الشعبين الأرمني والكردي، حتى إذا ما وهنت قبضة الحكومة المركزية اندفع الاكراد إلى فعل ما يريدون دون مبالاة بمعاناة الشعب الأرمني من نتائج اعمالهم .

لقد قلنا من قبل أن الجاليات الذمية التي دخلت تحت الحكم العثماني نتيجة فتوحات سليم وسليمان كانت جميعها مسيحية، ولكنها كانت تنتمي إلى كنائس، أي طوائف مذهبية متعددة يعتبرها الارثوذكس كنائس هرطقية . ولذلك فعلينا الآن أن ندرس بالتتابع أحوال هذه الطوائف، وحسب تاريخ ظهورها .

كانت الكنيسة النسطورية أول هذه الكنائس ظهوراً . وكانت تقف في موضوع طبيعة المسيح على نقيض مع الكنيسة الارثوذكسية .

ففي حين انتهت الكنيسة الارثوذكسية منذ القرن الخامس إلى الاعتقاد بأن للمسيح طبيعتين اثنتين احداهما الهية (لاهوتية) والأخرى انسانية (ناسوتية) وانهما اجتمعتا في شخصية بشرية واحدة، فإن الكنيسة النسطورية تذهب إلى أن له شخصيتين لكل منهما طبيعة من الطبيعتين المذكورتين .

وحين شجب مجمع أفسس (٥٨) عقيدتهم هذه استغلها الارثوذكس فرصة فإنهالوا عليهم بالأذى أولاً ثم بالتقتيل والابادة مما اضطرهم إلى الهجرة شرقاً نحو بلاد فارس حيث استقبلهم ورحب بهم الاباطرة الساسانيون باعتبارهم ثواراً ضد روما . ولم تستطع معارضة كهنة المجوس الشديدة للهجرة النسطورية من الحد منها، بل ظلت تتدفق فازدادوا عدداً في النفوس وبسطة في النفوذ، حتى إذا ما فتح المسلمون بلاد فارس كان النساطرة اكبر جالية مسيحية عدداً في بلاد الخلافة .

ورغم وضعهم الذمي القاصر فقد ظلوا خلال العهد العباسي، أي حتى عام ١٢٥٨ ذوي كيان ملحوظ . وكانت بغداد عاصمة الخلافة الاسلامية مقر كرسي البطريركية النسطورية وكنيستها الكبرى، ومنها امتد نشاطهم التبشيري إلى بلاد الهند والصين حيث اقاموا لهم هناك كنائس استقطبت أعداد كبيرة من الاتباع ثم اقتصر هذا النشاط على المناطق الاسيوية خارج حدود دار الاسلام فقط . إلا أن

(٥٨) دأبت الكنيسة المسيحية على عقد مؤتمرات للبحث في ما يستجد من شؤون الدين وقد عقد المؤتمر أو المجمع المسكوني الثالث عام ٤٢١ في مدينة أفسس ، واصدر قراراً بتحريم المذهب النسطوري . وافسس مدينة في تركيا كان فيها معبد ديانا ولم يبق منها اليوم إلا الانقاض – المترجم .

الضربة القاصمة التي لم تقم لهم بعدها قائمة تذكر جاءتهم نتيجة الغزو المغولي في القرن الثالث عشر . ومع أن اكثر المغول، ومن ضمنهم بعض القادة الكبار والخانات اعتنقوا النسطورية ديناً إلا أن ذلك لم يدفع عن النساطرة شيئاً مما الحقه المغول بكنيستهم الكبرى ببغداد من ضرر وخراب . ثم ما لبث المغول انفسهم أن خرجوا عن المسيحية النسطورية واعتنقوا الاسلام ديناً لهم . فانتهت وقت ذاك ايام العز للكنيسة النسطورية . فتقلص عدد اتباعها وتفرقوا في اماكن عدة، ولهذا فلما جاء العثمانيون كانت الجالية النسطورية المهمة والوحيدة في عموم البلاد العثمانية هي الجالية الساكنة في القسم الاوسط من نهر دجلة في جبال كردستان بين الموصل ووان .

وهذه الجالية هي التي صارت تعرف في ما بعد باسم «الاشوريون» وقد جلبت نكبتها مؤخراً أنظار العالم اليها (٥٩) وكانت رئاسة الطائفة - وما تزال - وراثية تنتقل من العم إلى ابن اخيه، وكان رئيسها - وما يزال - يعرف باسم «مارشمعون بطريرك الشرق»، ويسكن قرية في شمال الموصل في العراق .

وفي فترة دراستنا هذه، كانت هذه الطائفة في حال فظيع من التدني الاقتصادي والثقافي، وزاد حالها سوءً تأسيس بطريركية منافسة لها في «كوتشان» على الحدود التركية الفارسية، دامت من منتصف القرن السابع عشر حتى بداية القرن التاسع عشر .

وكانت الكنيسة الهرطقية الثانية هي الكنيسة المونوفوستية أو أحادية الطبيعة، وعقيدتها، كما يدل على ذلك أسمها، أن للمسيح شخصاً واحداً وطبيعة واحدة .

وقد انقسمت هذه الكنيسة إلى فرعين هما اليعاقبة في سوريا، والاقباط في مصر . وقد تعرضت الطائفتان إلى الكثير من أذى الارثودكس واضطهادهم الذي استمر حتى الفتح الاسلامي . ولكن رغم هذا فقد استطاعت هاتان الطائفتان أن تستقطبا حولهما ولاء عموم سكان البلاد، حتى صار الارثودكس يعرفون في سوريا ومصر باسم «الملكيين/ملكيت» أي رجال الملك . ولهذا، فلما بدأت حملات العرب المسلمين العسكرية على سوريا ومصر لم يجد غالب سكان هذين البلدين ما يحملهم على كراهية ابدال الخليفة العربي بالامبراطور الروماني .

وفي مصر حيث كانت غالبية الملكيت تقريباً من اليونان والوافدين الاجانب الساكنين في الاسكندرية، كان أهل مصر - باستثناء بعض المونوفوستيين - مع الفاتحين العرب، بل ساعد بعضهم بالفعل على تحقيق النصر العربي .

ولم يلبث الملكيون أن انقرضوا في سوريا ومصر، وإن ظلت بطريركياتهم الثلاث

---

(٥٩) يشير المؤلفان - على ما اعتقد - إلى الاحداث التي وقعت بين الاثوريين وبين الحكومة العراقية في صيف عام ١٩٣٣ .

قائمة وحولها اتباع قلائل، كما سبق أن بينا .

لم تقتصر كنيسة اليعاقبة على بلاد الشام وحدها بل امتدت في العصور الأولى إلى جنوب آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين حيث «تداخلت» مع منافستها الكنيسة النسطورية، وصارت لها بطريركية في انطاكية كانت تضم أيام عزها الكبير في منتصف العصور الوسطى حوالي ١٥٠ أسقفاً .

وفي القرن الثامن حقق اليعاقبة وحدة قصيرة الأمد لهم مع الكنيسة الأرمنية، التي كانت – كما نعلم – مونوفوستية أيضاً . ولكن اليعاقبة كانوا أقل من النسطوريين نجاحاً في ابقاء اتباعهم بعيدين عن اغراء الدخول في الاسلام، ومع انهم حثوا اتباعهم على مقاومة اغراء الدخول في الاسلام، فانهم لم يستطيعوا ذلك ولهذا بدأ عددهم يتضاءل بالتدريج .

وكان الصليبيون أقل تأثيراً عكسياً عليهم، فالصليبيون هم رسل روما والمبشرون باسمها، ولكن عداءهم للطوائف المنشقة عن الارثوذكسية كان أشد وأسوء من عدائهم للارثوذكسية نفسها ولهذا فكان لا بد أن يؤدي وصول الصليبيين إلى نزوح هجرات كبيرة من اليعاقبة من سوريا إلى مصر .

وفي القرن السادس عشر، وبعد الفتح العثماني بقليل كان عدد اليعاقبة في بلاد الشام يقدر بـ(٥٠) الف عائلة، وكانت هناك تجمعات ما تزال قائمة في بلاد ما بين النهرين وبخاصة في بغداد، ولكن بطريركيتها انتقلت في العصور المتأخرة إلى بلاد الجزيرة في ديار بكر (دير الزعفران قرب ماردين) .

وكما كان الحال مع الكنيسة اليعقوبية، فإن الكنيسة القبطية لم تكن قاصرة على مصر وحدها بل امتد سلطانها إلى القدس، والحبشة وبلاد النوبة وقد طغت عليها، ومنذ أول نشوئها صبغة كنيسة مصر الوطنية، ولربما فقدت لهذا السبب، كل تأثير لها في الخارج باستثناء علاقتها مع الحبشة .

ومثلها أيضاً، فقد كانت رئاستها منوطة ببطريركيتها التي كانت تقيم أول الأمر في الاسكندرية، ثم انتقلت منها إلى القاهرة ومثلها أيضاً فقد أخذ اعداد اتباع الكنيسة القبطية بالتناقص التدريجي بعد الفتح العثماني للبلاد العربية نتيجة دخول اعداد كبيرة من الاقباط في الاسلام أملاً في الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها لهم اعتناق الدين الاسلامي .

ومع ذلك فقد استمر الاقباط حتى بداية فترة هذا البحث وخلالها في تولي الوظائف الحكومية، وبخاصة ما يتعلق منها بامور المال، ورغم التعسف في بعض الاحيان في تطبيق الاحكام المميزة للذميين، فقد ظل الاقباط، وحتى القرن الثالث عشر في بحبوحة من العيش نسبياً .

وفي الفترة المملوكية في مصر تعرضت اكثر الكنائس والاديرة القبطية إلى التخريب والهدم وتضاءل عدد اتباعها حتى اصبحوا أقلية صغيرة لا يتجاوز عددها عشر مجموع عدد السكان، وظلوا كذلك منذ ذلك الحين . كما أهمل استعمال اللغة القبطية، وهي مشتقة من لغة مصر القديمة .

وإحساساً من بطريرك الكنيسة بالمحنة التي تعانيها الكنيسة، ورغبة منه في الحصول على تأييد العالم الخارجي لها فقد أرسل عام ١٤٣٩ وفداً للمساهمة في اعمال مجمع فلورنسة الرامية إلى اعادة توحيد الكنائس المسيحية، ولكن هذه الحركة التي يبدو أنها كانت لاغراض سياسية خلقت وراءها خلافاً ليس بالقليل، وبالرغم من المفاوضات اللاحقة فقد احتفظت الكنيسة القبطية باستقلالها عن روما .

أما هرطقة الكنيسة الثالثة، فهي المارونية، فقد كانت أقل وضوحاً زمن الفتح العثماني لبلاد الشام . ولكن منذ القرن السابع حتى القرن الثاني عشر – على الأقل – كان اتباعها يسكنون لبنان وجبل حرمون، ويتبعون مذهباً معيناً يعرف بـ«مذهب التوحيد»، أي أن للمسيح نفساً واحدة، على خلاف العقيدة الارثوذكسية التي تذهب إلى وجود نفسين منفصلتين له، احداهما الهية والأخرى بشرية .(٦٠)

ويبدو أن هذه البدعة الدينية قد وصلت إلى البلاد عن طريق بعض اللاجئين اليها الهاربين من الاضطهاد الذي تعرضوا له بعد أن شجب مجمع القسطنطينية معتقدهم هذا .

وقد تأثرت الكنيسة المارونية اكثر من غيرها من الكنائس الأخرى التي تقدم ذكرها، بسيطرة الصليبيين على سوريا، فقد قيل أن بعضاً من كهنتها خضعوا لحكم روما في القرن الثاني عشر، ثم اتحدت رسمياً مع الكنيسة الرومانية عام ١٤٤٥ بعد مجمع فلورنسة . إلا أن البطريرك والكهنة فشلوا في اقناع الاتباع الصغار وجمهور الناس في جدوى هذا الاندماج . فظلوا ولمدة ثلاثة قرون أخرى متمردين على روما وإن لم يقطعوا العلاقات معها .

وعلى ذلك كان العثمانيون أيام الفتح يعتبرون المارونيين مختلفين نوعاً ما عن مسيحيي الامبراطورية الآخرين، إذ كانت هناك طائفة أخرى واحدة فقط على اتفاق مع روما وهي طائفة الأرمن المتحدين في سيليزيا، والتي تبنت تحت تأثير الصليبيين (٦١)

---

(٦٠) أنظر ما تقدم ص ٢٤٠ فقد فند التوابون من المارون المتأخرين كل أدلة هذه الهرطقة .

(٦١) رحب ملوك أرمينيا الصغرى بالصليبيين واقاموا علاقات تجارية مع الجمهوريات الايطالية لكن المملكة الأرمنية انتقلت إلى فرع من أسرة لوسينيان التي استمر حكمها من عام ١٣٤٢ حتى الفتح المملوكي . وفي هذا القرن والقرون التالية هاجرت أعداد كبيرة من الارمن المتحدين إلى سوريا وبلاد ما بين النهرين .

وفي عام ١٣٣٥ عقيدة الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والتي قبلت فيها بصورة رسمية في مجمع فلورنسه أيضاً عام ١٤٣٩ وكان وضعهم يختلف عن وضع المارونيين بسبب عدم غموضه .

وكان هناك بالطبع، وكما أشرنا إلى ذلك، كاثوليك «لاتينيون» وقد زاد عدد هؤلاء نتيجة فتوحات القرن السادس عشر . وكانت المجموعة الوحيدة المتماسكة من السكان الكاثوليك تسكن الحدود الشمالية الغربية للعالم الارثوذكسي، حيث كان السلطان سليم قد اندفع خلفها في شمال البانيا وفي كرواتيا وهنغاريا . ولكن قبرص والجزر الايجية التي كانت تكون دوقية الارخبيل اللاتينية قد اخذت بالفتح من الحكام الكاثوليكيين والذين خلفوا فيها – ولا شك – بعضاً من اتباعهم ، ويبدو من المؤكد أن عدد مثل هؤلاء كان قليلاً في قبرص منذ أن الغيت الأسرة اللاتينية الحاكمة تحت ظل اللوسينيان والبنادقة .

ومن الجهة الثانية كان عدد هذه الجالية في الجزر الايجية من الكثرة بحيث يبرر الاحتفاظ بها رغم غضب البطريرك المسكوني . (٦٢)

فقد طرد صلاح الدين – بعد أن اعاد فتح القدس – الكهنة اللاتين الذين جاء بهم الصليبيون، حتى لم يبق من الكاثوليك في البلاد السورية – ما عدا من كان منهم من رعايا الدول الاجنبية – إلا عدد قليل جداً . كما طرد الفرنسسكان من اديرتهم على جبل صهيون ونقلهم إلى حلب، وكانوا قد اقاموا لهم مركزاً تبشيراً في القدس استمر من عام ١٣٢٦ حتى عام ١٥٧١، ومنه مدوا نشاطهم إلى مصر، ولكن معارضة المسلمين المصريين افشلت كل محاولاتهم لانشاء مقر لهم فيها .

وفي عام ١٦٩٧ عين لمصر نائب بابوي مستقل، ولذلك فما أن بدأ القرن الثامن عشر حتى كان للفرنسسكان تسع مؤسسات في مصر العليا اضافة إلى مقرات في القاهرة والاسكندرية ورشيد، وكانت على علاقات طيبة مع القبط المتحدين (مع رومـــا).(٦٣)

ولكن خلفاء محمد الفاتح لم يسيروا على سياسته في تنظيم الجاليات الذمية المتعددة في بلادهم بملل معترف بها، بل اكتفوا بالابقاء على الملل الاصلية الثلاث، وضموا كل رعاياهم المسيحيين من غير الارثوذكس إلى ملة الأرمن، حتى صارت ملة الهراطقة المنشقين، إذ حشروا فيها كل الطوائف المتباينة، مثل الكاثوليك والنساطرة واليعاقبة .

---

(٦٢) تم الفتح عام ١٥٦٤ في حين ثبت أن الدوق كان يدفع اتاوة سنوية للسلطان قبل هذا التاريخ بزمن طويل .

(٦٣) عن القبط المتحدين ، أنظر ص ٢٦٣ .

وكان للبطريرك الأرمني – رسمياً – الصلاحية المدنية على هؤلاء جميعاً، أما واقع الحال فقد كانت كل طائفة تعهد لرؤسائها الروحيين بإدارة امورها . ولا شك في أن الجاليات المعترف بها كانت تتحرر عن قيودها بما تتمتع به من امتيازات تعطيها القدرة على الاحتجاج والشكوى إذا ما حاولت كنيسة أخرى أن تسلب منها اتباعها .

أما وقد انتهينا من تعداد الجاليات الذمية المتواجدة في الامبراطورية العثمانية أيام ذروتها العظمى، فعلينا الآن أن نتبين الآثار التي انتهجتها فتوحات العثمانيين في القرن السادس عشر على العلاقات بين المسلمين والذميين .

وأبرز هذه الآثار هو – كما قلنا من قبل – تفوق عدد السكان المسلمين – بعد الفتح – على عدد السكان الذميين خلافاً لما كان عليه الأمر من قبل، إذ كان التفوق العددي للذميين .

وقد أثر هذا التفوق العددي في نظرة المسلمين إلى الأمور العامة، ففي المقام الأول : كان غالب رعايا السلطان من المسلمين «أكثر سنية»، وأكثر تمسكاً بها من رعاياه القدامى مما أدى إلى ازدياد الميل نحو السنية «الصرفة» التي كان السلاطين وحكوماتهم قد اخذوا بها – وبصرامة – منذ أكثر من قرن . وقد خلقت هذه السنية روحاً من التعصب المتشدد والكثير ضد غير المسلمين .

ومع أن الشريعة في نصوصها المنظمة لاحوال الذميين قد ضمنت – ولحدود معينة – حمايتهم وسلامتهم، فإن معاملة المسلمين للذميين لا تعتمد – بطبيعة الحال – على حرفية النصوص، وإنما يعتمد تطبيقها العملي على المشاعر التي تسيطر على أسيادهم المسلمين .

وفي المقام الثاني : فإن تفوق عدد المسلمين على عدد غيرهم من سكان الامبراطورية جعل الغالبية العظمى من المسلمين ترى – وأكثر من أي وقت مضى – أن «حكر» المناصب العليا على الذميين بالولادة دون غيرهم، أمر مخالف للمنطق وطبائع الاشياء ويشكل استمراره استهانة بأمر المسلمين . ومن هنا بدأت ثورة المسلمين على هذا النظام، والتي بشرت ببداية عهد الانهيار .

وكان الرأي السائد – وكما قلنا ذلك من قبل – أن انهيار الامبراطورية سوف يبدأ في الذكرى الألفية للهجرة، ومما يدل على المشاعر العدائية تجاه الذميين في هذا الوقت القول أن الذكرى الألفية للهجرة ستشهد اندحار الاسلام أمام الكنيسة، وهذا الاندحار لا يتحقق إلا على أيدي الدول المسيحية المعادية للاسلام، وبمساعدة الذميين الذين صار ينظر اليهم على أنهم الحلفاء الطبيعيون للاعداء الكفرة الخارجين .

ولا شك في أن مثل هذه النظرة كانت موجودة دوماً، ولكن إلى حد ما، إلا أن الذي نشرها واججت اوارها محاولات بعض الباباوات والملوك شن حرب صليبية لانقاذ

البلقان . وقد ثبت خطل هذه الفكرة من تفضيل الارثوذكس - وهم غالبية أهل البلقان، في حالة فقدانهم استقلالهم - حكم المسلمين على حكم الكاثوليك لهم . ولكن جماهير المسلمين لم تكن في ذلك الحين تعي هذه الخلافات بين المسيحيين وإنما كانت تنظر اليهم على أنهم كلهم مسيحيون وحسب .

ونلتفت الآن إلى دراسة اوضاع الذميين في الامبراطورية العثمانية خلال فترة الانهيار، ولا بد لنا هنا أيضاً أن نبدأ - كما فعلنا من قبل - بالارثوذكس .

كان الارثوذكس أشد الجاليات الذمية تأثراً بقرار حصر الوظائف العليا أو المؤسسات الحاكمة - بالمسلمين فقط، لأنهم - كما سبق أن عرفنا - كانوا الجالية الوحيدة التي تستطيع الوصول اليها بل وإلى حد كبير احتكارها أيضاً .

ولا شك في انهم قابلوا سياسة الابتعاد التدريجي عن نظام الدوشرمة بشيء من الارتياح . إذ ازاح عنهم مساوىء هذا النظام، ومع هذا فلم يكونوا - في الوقت نفسه - يجهلون أن هذا النظام كان طريقهم - دون غيرهم - إلى المجد والجاه، ولهذا فلربما اسفوا من هذه الناحية على سد هذا الطريق دونهم .

أما من وجهة نظر السياسة العثمانية، فمما لا شك فيه أيضاً أن الغاء نظام الدوشرمة قد قوبل في المحافل السياسية التركية بالاسف وعدم الرضى، لا لأن احلال مسلمين متشددين في هذه المؤسسة محل الجنود القدماء من ابناء الدوشرمة سوف يؤدي إلى تفكك التماسك الرائع الذي ظل حتى الآن يميز الهيئات الحاكمة فحسب، بل لأن نظام الدوشرمة بربطه بطريقة ما بين الجماعة المسلمة وبين أهم الفئات الذمية واكثرها عدداً، قد حل - بدلاً عما هو أحسن منه بالطبع، لو امكن تحقيقه - وهو الدمج الكامل بين الفئتين .

وقد وقع الاسلام بين شقي الرحى، فقد تحققت تماماً، بصورة عامة، مصالحه بالتسامح الصادق الذي ابداه السلاطين الاوائل تجاه الذميين، وكان يمكن أن تتحقق أيضاً بارغام الذميين على اعتناق الاسلام كما اراد السلطان سليم أن يفعل لولا معارضة العلماء له .

ولكن الوضع المزري الذي عوملت به الجاليات الذمية في القرون الأخيرة جعلت من المستحيل قيام أي نوع من أنواع التعاون أو الشعور بالوحدة بين الذميين والمسلمين، وحتى حين كان الولاء الديني أهم من الولاء الوطني . فإن وجود جماعات غير متجانسة داخل الجاليات الذمية كان يشكل خطراً - محتملاً على الأقل - على الدول الاسلامية (٦٤)، ومن الطبيعي أن يزداد هذا الخطر مع نمو الشعور الوطني

(٦٤) يجدر بنا أن نلاحظ أن تاريخ الدول الاسلامية الأولى في آسيا وافريقيا يقدم لنا اكثر من مثل على هذا الحال . فمن ذلك مثلاً العلاقة بين المردة واليونان في سوريا في القرن السابع الميلادي

وازدياده .

ومع أن الدم التركي يجري في عروق قلة قليلة من المسلمين من سكان المقاطعات «الاصلية» للامبراطورية العثمانية ولا يجري أبداً في عروق الكثرة الكثيرة منهم، فإنهم وفي نظر الاوربيين والذميين – على الأقل – صاروا يعتبرون اتراكاً إذا ما تركوا لغتهم الاصلية وتكلموا اللغة التركية .

وبذلك قامت حواجز عنصرية اضافة إلى الحواجز الدينية، تفصل بين الطرفين وقد أدى هذا التمييز العنصري الخاطىء إلى توسيع شقة الخلاف بين المسلمين والذميين، والذي خلقته نتائج الغاء الدوشرمة، واحتكار المسلمين للهيئات الحاكمة .

كانت ملة الارثوذكس تشمل اليونان والصرب والبلغاريين والرومانيين وأهل البوسنة وسكان جنوبي البانيا، ولكن الحكومة العثمانية لم تهتم إلا قليلاً أو لم تهتم مطلقاً بهذه الخلافات العنصرية والوطنية، فكانوا جميعاً بالنسبة لهم «روم ملتي» أي أمة الروم، وكلمة الروم تعني عندهم اليونان (٦٥) فصارت صفة «اليونان» تطلق – بشكل أو بآخر – على جميع هذه الاقوام (٦٦) وقد ساعد وإلى حد كبير اعطاء السلطة على جميع الكنيسة الارثوذكسية إلى البطريركية المسكونية على «ينونة» (٦٧) هذه الاقوام السلافية . ففي بلغاريا مثلاً، احتكر الاكليروس القسطنطيني أهم المناصب في الكنيسة، وملاوا كل البيع بالقساوسة اليونان . وكانت اليونانية هي اللغة الوحيدة التي تدرس في المدارس البلغارية التي تديرها الملة، وسرعان ما صارت اليونانية هي لغة الارستقراطية البلغارية .

وأخيراً جاء الغاء اللغة السلافية من الطقوس الكنسية، ومع أنّ هذه اللغة كانت اصعب فهماً على البلغاريين الذميين من اللغة اليونانية التي حلت محلها فإن مجرد الغائها ازال حاجزاً «وطنياً» آخر .

وبين المارونيين والصليبيين في القرن الحادي عشر وبين النساطرة والمغول في بلاد ما بين النهرين في القرن الثالث عشر . ولذلك فقد اندفعت السلطات المسلمة الحاكمة – عامدة أو غير عامدة – إلى اتباع سياسة التضييق المستمر على الجاليات غير المسلمة والتي وإن لم تبلغ – إلا قليلاً – طور الابادة ، فانها دفعت الغالبية العظمى من هذه الجاليات إلى النزوح والسكن في المناطق الجبلية النائية ، وعلى هذا فلما بدأت الفتوحات العثمانية كان «غير المسلمين» المقيمين مع المسلمين في آسيا ومصر مجرد بقايا صغيرة كان وجودها ضرورياً ، أو على الأقل ، مرغوباً فيه لانعاش النشاط الاقتصادي في المجتمع الاسلامي .

(٦٥) يسمى اليونانيون انفسهم لغتهم اليونانية «روميك» وكان الاتراك يطلقون عليها اسم «رومجة» .

(٦٦) تسمى الكنيسة الارثوذكسية بالكنيسة اليونانية أو الكنيسة الارثوذكسية الشرقية تمييزاً لها عن الكنيسة الارثوذكسية الرومانية .

(٦٧) ينونة ، أي جعلها يونانية .

ويبدو أن تطورات مشابهة كانت تتفاعل في الاراضي التي يسكنها الصرب فقد شجعهم حفاظ الاساقفة من امراء مونتينكرو (٦٨) على استقلالهم على اعتبار انفسهم شعباً متميزاً .

ولم يعتبر الذميون عنصراً مختلفاً عن اليونان إلا في بعض المناطق التي كان المسلمون يعرفون بها باسماء بلادهم، كالبوسنة والبانيا أو التي تقوم بها أنظمة حكم مختلفة مثل بعض الامارات .

أما بالنسبة إلى البلغاريين فقد كان ذوبانهم في ملة اليونان كاملاً حتى أنهم أولاً لم يذكروا بالاسم في أي من الوثائق الرسمية العثمانية إلا بعد فترة دراستنا هذه باستثناء ذكرهم فويفوك - أي ولاة محليين (٦٩)، وثانياً فلم يكن وجودهم كشعب معروفاً في اوربا حتى لدارسي الأدب السلافي وحتى بداية القرن التاسع عشر .(٧٠)

أما اليونان الحقيقيون فقد استغلوا مركزهم الممتاز أحسن استغلال، ففي حين نست اوربا الذميين الارثودكس الآخرين، استطاع اليونان أن يستقطبوا اهتمامها بوصفهم «مسيحيي الامبراطورية» بامتياز وأن يظلوا يتابعون التطورات في الغرب - وبخاصة منها - وهو ما كان طبيعياً في تلك الأيام - ما يتعلق بالدين، ولعل أظرف الأمثلة على هذا الاهتمام واكثرها أهمية هي مهمة «كريتان سيريل لوكارس» الذي بعد تجواله في ايطاليا وزيارته إلى جنيف، أصبح بطريركاً للاسكندرية، ثم في عام ١٦٢١ بطريركاً للقسطنطينية .

وفي جنيف وقع لوكارس تحت تأثير كلفين (٧١)، فلما عاد إلى المشرق تملكته الرغبة باصلاح الكنيسة الارثودكسية على الاساليب الكلفانية . وقد أرسل لهذه الغاية عدداً من الشباب اليوناني للدراسة في سويسرا وهولندا وانكلترا، وفي عام ١٦٢٩ نشر كتابه «الاعتراف بالايمان» الذي دعا فيه إلى الافكار الكلفانية تحت غطاء ارثودكسي، وقد سبب هذا الكتاب هياجاً لا في الملة الارثودكسية فحسب بل في اوربا التي ترجم فيها الكتاب إلى عدد من لغاتها، وبهذا اصبح لوكارس بوصفه بطريركاً في موقف قوي . ولكنه فشل في اقناع أقرب مساعديه اليه للسير معه، كما فشل في مواجهة معارضة بعض رجال الارساليات التبشيرية اليسوعية الذين قالوا بتفضيل الخطأ الوحيد للارثودكسية على الجيش العرمرم من اخطاء البروتستانية .

وأخيراً اتهم السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٧ لوكارس بالتآمر على حث

---

(٦٨) مقاطعة صربية في جنوب يوغوسلافيا ، كانت مستقلة ، صارت ضمن الجمهورية اليوغوسلافية.

(٦٩) المجلد الأول ص ٩٣ .

(٧٠) الواقع أن الالفباء البلغارية وضعت في هذه الفترة فقط .

(٧١) كلفن : زعيم المذهب البروتستاني المعروف باسمه - المترجم .

القوقاسيين على الثورة على الحكومة واعدمه على هذا الأساس . ولكن اصلاحاته المقترحة ظلت تثير الكنيسة الارثوذكسية طيلة القرن السابع عشر .

ومع أن افكاره شجبت عام ١٦٩١، فإن الجدل الذي اثاره كان ذا قيمة جلى للارثوذكسية فقد اضطر الارثوذكس في المقام الأول إلى اعادة النظر في وضعهم مما أدى إلى اعادة الحيوية إلى معتقداتهم . وقد قيل أن الاعترافات التي نشرها السينود (المجمع السينودي) المنعقد في القدس [٧٢] عام ١٦٧٢، والتي فند فيها آراء لوكارس فقرة بعد فقرة، كانت خير ما انتجته الكنيسة اليونانية خلال الف عام من حياتها .

وفي المقام الثاني ازالت عن الارثوذكسية بعضاً من الهجمات التي شنتها عليها روما في اوائل القرن السابع عشر عن طريق اليسوعيين . وفي المقام الثالث أدت إلى تعاون أوثق مما كان بين كنيسة الامبراطورية والكنيسة الروسية .

أما عن الهجمات الكاثوليكية فسنتكلم عنها بعد حين عند البحث في احوال الذميين الكاثوليك ونكتفي هنا بالقول انها رغم نسبة نجاحها الضئيل في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو تحويل المسيحيين الارثوذكس اليها، فقد انتهت إلى اقتباس المجتمع اليوناني الشرقي للافكار الاوربية، ولذلك فقد بدأ «التغريب» عند اليونان قبل بدئه عند الطبقات المثقفة المسلمة بقرن من الزمان تقريباً [٧٣] . ولهذا فلما افتتحت الفترة الجديدة بصلح «كارلوفيتش» عام ١٦٩٩، كان اليونان على استعداد مسبق وكامل ليلعبوا دورهم كاملاً في حكومة السلطان .

كان صلح كارلوفيتش هذا نقطة تحول كبيرة في التاريخ العثماني، لا لأنه سجل لأول مرة تخلي السلطان عن بعض املاكه الاوربية إلى الدول المسيحية فحسب بل ولأنه أيضاً جعل الامبراطورية العثمانية التي كان سلطانها يستطيع أن يفعل ما يشاء تعتمد في المستقبل على التبدلات في السياسة الاوربية . وكانت هذه الظروف هامة للذميين عامة وللارثوذكس بخاصة . فهي تعني أولاً : أن جميع العالم الارثوذكسي (ودائماً باستثناء روسيا) لم يعد عثمانياً كما كان من قبل . وهي ثانياً : أجبرت الباب العالي أن ينظر إلى السياسة الاوربية بمنظار جديد، وأن عليه في هذا السبيل أن يطلب العون من رعاياه الخبيرين بالشؤون الاوربية . [٧٤]

---

(٧٢) السينود ، أو السينروس مجمع ديني وقتي يعقد للبحث في الأمور العقائدية والادارية للجماعة - المترجم .

(٧٣) كان من المعتاد للطلبة اليونان في القرن السابع عشر الالتحاق بمعاهد انشئت من اجلهم في روما وفينيسيا في حين كان الآخرون يدرسون في بادوا ونابلس . أنظر ما سبق واوردناه (ص ٢٤٨) عن البعثات التي أرسلها لوكارس إلى سويسرا والمانيا وانكلترا .

(٧٤) حتى قبل حصار فيينا لعب يوناني اسمه (باناكويتزنيكوسيون) دوراً هاماً في السياسة العثمانية الخارجية لكن أبرز أهل الفنار الأوائل كان الكسندر مافروكورداتو الذي كان الصدر

ومع صحة ما يقال من أن اليونان الذي استدعاهم السلطان للانضمام إلى خدمته كانوا طبقة صغيرة قليلة العدد جداً من سكان حي الفنار في استانبول (٧٥)، وأن الوزراء والموظفين المسلمين يعتبرون ما يؤديه هؤلاء اليونان من خدمات بصفتهم «دراكمان» (٧٦) أمراً تافهاً جداً، ولذلك فإن من النادر أن تجد لهم أثراً في الوثائق العثمانية، ومع صحة هذا القول وذاك فإن اتساع أهمية أهل الفنار انعكست إلى حد ما على الملة كلها فازدادت أهميتها، كما يظهر ذلك من قرار الحكومة عام ١٧١٦ بالاقتصار على أهل الفنار عند التعيين لوظائف الهوسبادار – أي الولاة الحكام – في الامــارات .

وقد جرد صلح كارلوفيتش السلطان وإلى الأبد من هنغاريا وترانسلفانيا وبودوليا ولكن احتلال فينيسيا للمورة – وهو من نتائج الصلح أيضاً – لم يدم طويلاً إذ وضعت معاهدة ساروفيتش حداً له عام ١٧١٨ ومع هذا ظل البنادقة يحتلون اجزاء مما كانت أرضاً عثمانية في البانيا ودالمسيا .

واكثر من هذا فإن معاهدة الصلح هذه اعطت منطقة بلغاريا ووااليشيا الصغرى إلى النمسا، التي اخذت منها ثانية في معاهدة بلغراد عام ١٧٣٩ ولكن الضرر من وجهة النظر العثمانية كان قد وقع . فاليونان والصرب والرومانيون بدأوا يرتؤون إلى حكم دول أخرى (٧٧) ورغم عدم التجاوب العام مع هذا الاتجاه فإن الحركة بحد ذاتها كانت مقلقة وبدأت توجه افكارهم نحو الاستقلال .

وكانت هذه الظاهرة جديدة لم يسبق – إلا خلال أيام الفتح الأولى – لسكان البلقان أن فكروا جدياً بالتخلص من الحكم العثماني، لا لأنهم كانوا ضعافاً أمام الامبراطورية العثمانية أيام رفعتها، بل لأنهم كانوا راضين عن وضعهم في ظل الامبراطورية لعدالة المعاملة التي كانوا يلقونها منها . ولكن سوء الادارة الاقليمية بدأ منذ القرن السابع عشر يزداد سوء وقسوة يوماً بعد يوم، فلأن الباشا واعوانه كانوا

الاعظم رامي باشا يستشيره دوماً في مطلع القرن .

(٧٥) كان هناك حوالي خمسين عائلة فقط من أهل الفنار ممن كانوا على درجة من اليسار نتيجة اشتغالهم بالاعمال المصرفية .

(٧٦) اعتاد الاوربيون على اطلاق اسم (دراكمان) على هؤلاء اليونان ، وهي تحريف لكلمة ترجمان العربية . ومع أن وظيفتهم كانت قاصرة على الترجمة أو بسبب هذا فقد صارت لوساطاتهم الشخصية ادوار ملحوظة – المترجم .

(٧٧) كان كل من اليونان والمور والرومانيين من أهل والشيا الصغرى يكرهون الحكم البندقي والنمساوي ، الأول بسبب نشاطهم لكثلكة الناس ولتدخلهم في العلاقات التجارية التقليدية ، ولتعسفهم في فرض الضرائب وجبايتها ، أما سبب كرههم للنمساويين فهو فرضهم الضرائب أيضاً . وكان الصرب من الجهة الثانية يرحبون بالنمساويين .

يشترون مناصبهم بمبالغ جسيمة فكانوا من أجل تعويض انفسهم عما سبق لهم أن دفعوه، يتعسفون ويشتطون في فرض الضرائب وجمع الاموال من الفلاحين المسلمين والمسيحيين على حد سواء .

ومن جهة أخرى فقد عانت البلدان الاوربية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الشيء الكثير من اعمال النهب والتخريب التي كانت ترتكبها الجيوش العثمانية عند مرورها ببلادها، وكانت تلك الجيوش قد فقدت تماماً في هذا الوقت النظام والانضباط وكانت بلغاريا ابرز مسرح لهذه الاحداث إذ كانت تمر باراضيها جميع الجيوش المتجهة من استانبول إلى الشمال .

وعندما اعيدت بلاد المورة إلى الحكم العثماني اراد السلطان أن يعوضها عما فقدته في الحروب من أعداد غفيرة من سكانها، فاسكنها جالية البانية سرعان ما بدأت تثير المشاكل مع جيرانها اليونان . وكانت أبرز نتائج هذه الاحداث المختلفة هي تشجيع المغامرين من ابناء الذميين في طول شبه الجزيرة وعرضها على اتخاذ النهب وقطع الطرق وسيلة للعيش، وهو الأمر الذي تساعدهم جغرافية البلاد على تبنيه . وقد عرف اعضاء هذه العصابة باسم «كليفت» عند اليونانيين، وباسم «هيدك»عند السلافيين، وهيدت عند الاتراك .

ولما كان الهدف الرئيس لهم هو النهب والسلب واشاعة الفوضى بصورة عامة فمن الطبيعي أن ينصب عداؤهم الرئيسي على القوات العثمانية المسلحة، التي كانت ترسل من حين إلى أخر لمحاربتهم وقمع نشاطهم . وكان نشاطهم هذا قد بدأ – وبتشجيع من القوى الأجنبية – يتخذ بالتدريج طابعاً سياسياً، فاعتبرت اعمال السرقة والارهاب اعمالاً مشروعة، بل واعتبر بعضها ثورة مشروعة ضد طغيان حكامهم العثمانيين .

وكان السلاطين، وتحت نظام الملة، قد منحوا الذميين المحليين نوعاً من الحكم الذاتي، وكان ممثلوهم لدى الحكومة يسمون «قوجه باشي» أي الشيوخ الرؤساء الذين يتعاملون في الاقاليم بطبيعة الحال مع الصوباشية .

وفي سبيل مكافحة عصابات الكلفت أو الهيدك فقد لجأ هؤلاء الشيوخ إلى نفس اسلوب عمل العصاة، فكونوا فرقاً مسلحة من الذميين الموالين لهم من ابناء القرى التي تضررت كثيراً من اعمال العصابات سالفة الذكر؛ ولكن افراد هذه الفرق الحكومية المسلحة كانوا – بمجرد اثارة بسيطة لشعورهم الوطني – ينضمون إلى صفوف الذين خرجوا لمحاربتهم، وبانبعاث «فكرة القومية» صار الاعتماد عليهم يتناقص بشدة يوماً بعد يوم .

ويبدو واضحاً مما سبق أن رويناه أن الملة الارثوذكسية لا يمكن، بأي شكل من

الاشكال اعتبارها مجموعة متجانسة متماسكة، فعدا عن خلافاتها العنصرية التي كان نصيبها التجاهل التام، فإن أهل الفنار اليونانيين الذين يرأسون الملة كانوا في وضع مختلف جداً عن بقية افرادها، فمنذ منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد بعد صلح كارلوفيتش، نذروا انفسهم لافشال أية محاولة للتخلص من الحكم العثماني لصالح أية دولة اجنبية، إذ كان هدفهم هو تقوية مركزهم في الدولة بقصد السيطرة عليها ثم تحويلها تدريجياً إلى امبراطورية بيزنطية جديدة . ولتحقيق أهدافهم هذه رأوا أن يرفعوا من مقام اتباع كل من الكنيسة الارثوذكسية والامارات، وأن يستغلوا نفوذهم للتأثير على الدبلوماسية العثمانية لزيادة ميلها اليهم .

وقد بذل الفناريون في القرن الثامن عشر الكثير من الجهد لتحقيق أهدافهم ولكنهم لم يكونوا يعملون وحدهم دائماً، وانما كانوا يميلون بين الحين والآخر إلى تحبيذ خطط الدول الاجنبية - ولا سيما روسيا - للاستيلاء على الامبراطورية العثمانية. وكان القياصرة الروس يهدفون أيضاً إلى اعادة الامبراطورية البيزنطية - على أن يكونوا هم - بطبيعة الحال - على عرشها . (٧٨)

وللصلات القوية بين الارثوذكس العثمانيين والاكليروس - رجال الدين - الروس، فقد كان أهل الفنار يميلون إلى هذه الخطط لا لتنفيذ خطتهم بل ليزيدوا من ثرواتهم فاساءوا بهذا اساءة بالغة إلى علاقاتهم مع المسلمين .

ومع هذا فقد اصلح اليونان إلى حد كبير مركزهم مع الحكومة العثمانية، ومع الملة الارثوذكسية خلال القرن الثامن عشر . ولذلك فقد تولت أعداد كبيرة منهم، أكثر بكثير من الأعداد السابق استخدامها - وظائف الادارة في الحكومة العثمانية . وقد قوى من نفوذهم على الملة تعيين رجال دين يونانيين في كل مكان . وفي عام ١٧٦٦ و١٧٦٧ الغيت نهائياً بطريركيتا ابك واكريدا (٧٩)، وبهذا لم تبق في البلدان الاوربية العثمانية إلا بطريركية واحدة هي البطريركية المسكونية .

ولو أن الفناريين عملوا على تحقيق هدفهم في السيطرة التدريجية على الامبراطورية العثمانية بمثابرة جادة، ولو أنهم تمسكوا بتصرفاتهم بالاستقامة التي تضمن لهم ثقة المسلمين بهم وتمكنهم من القيام باصلاحات فعالة في الادارة العثمانية، لكان من الممكن للفناريين أن يحققوا هدفهم في السيطرة على الدولة العثمانية . ولكنهم فقدوا الاستقامة لانهم قد حصلوا على اكثر نفوذهم نتيجة افسادهم للقضاء، كما لم

---

(٧٨) تبنى القياصرة هذا الهدف منذ القرن السابع عشر على الأقل ، وقد كشف البولنديون للسلطان عنـــه .

(٧٩) تنازل أخر بطريرك في اوكريدا عن منصبه باختياره . أما كرسي ابك فقد الغي قسراً . وقد دفعت البطريركية المسكونية إلى الباب العالي (٦٥) ألف اوقجة مقابل هذا الالغاء .

يكونوا قادرين على المثابرة الجادة لعدم قدرتهم على مقاومة تملق واغراء الدول الاجنبية لهم .

ولم يحرز الشعور القومي، الذي عاد على الأمة في النهاية بالوبال، وحتى نهاية تاريخ انتهاء فترة بحثنا هذا، أي تقدم بين صفوف الملة عامة، ولكن تردى الإدارة العامة في الاقاليم دفع حركات التمرد إلى الازدياد والاتساع باستمرار، وجعل منها اداة مثالية للدعايات الهدامة للدول الاجنبية، ولكن طالما ربط الفناريون انفسهم بالامبراطورية العثمانية في محاولتهم للسيطرة عليها، فقد وجدوا انفسهم على النقيض من هؤلاء الثوار الذين ما رفعوا السلاح بوجه الدولة إلا لعجزها أو استبدادها أو بتحريض العملاء الاجانب، أو لهذه العوامل كلها مجتمعة .

وكان أكثر الذميين استجابة لمثل هذا التحريض الاجنبي هم الصربيين الشماليين وبعضاً من سكان بلغاريا، وقد فضل هؤلاء أول الأمر النمسا، رغم كاثوليكيتها، ولكن حين جردت معاهدة بلغراد النمساويين من فتوحاتهم وجهوا انظارهم إلى روسيا التي بدأ بطرس الكبير يعيد اليها الحياة . وقد ثبت أن دعاية القياصرة كانت اكثر فعالية من دعاية النمسا لكون الروسيا ارثودكسية المذهب أيضاً . وإنها استطاعت النفوذ إلى أقسام عديدة في شبه الجزيرة، وخاصة في السنوات الأخيرة للسلام . وعلى كل حال فقد كان نجاحها اندحاراً وخسراناً لهدف الفناريين في زيادة نفوذهم في الامبراطورية حتى يتهيأ لهم السيطرة عليها فعلاً .

وكان الفناريون يأملون أن يجعلوا المسلمين يحسون بضرورة وجودهم وعدم الاستغناء عنهم في وقت زاد فيه التعصب ضد المسيحيين . وكان يتسع وينمو كلما زاد عدد المتهمين من المسيحيين بالخيانة .

وكان العمل على السيطرة على الامبراطورية من جهة والتهرب أو التخلص منها سياستين متناقضتين، قد سبق أن آل العمل الأول منها إلى الفشل بسبب عدم الجدية في العمل من أجله .

وشهد العصر الذي بدأت خلاله الامبراطورية العثمانية بالانهيار التام، انهيار الملة اليهودية في داخلها .

وكانت الذكرى الالفية للهجرة النبوية نقطة تحول بالنسبة إلى كلتا الملتين اللتين انتهت امجادهما عند حلول هذه الذكرى .

وخير ما يمثل ذلك – في الجانب اليهودي – قصة مهاجر يهودي من البرتغال اسمه جوزيف ناسي . فقد استطاع هذا الشخص أن يحصل في السنوات الأخيرة من عهد السلطان سليمان العظيم على حظوة كبيرة لديه إلى حد أنه حمل السلطان على التدخل لدى البابا من اجل ابناء دينه اليهود، كما حمله على التدخل من اجله أيضاً

لدى هنري الثاني ملك فرنسا . ومن اجل اولاده الذين كانوا مدينين للملك ببعض المال . وقد ازدادت حظوة ناسي نفسه ونفوذه عند السلطان سليم الثاني حين خلف اباه سليمان، ومصدر ذلك انه أيد سليم ووقف معه في سعيه إلى تأكيد خلافته على عرش أبيه، ولهذا فلما تولى سليم العرش منحه أقصى الثقة والحظوة، وصار من أقرب المقربين اليه، وصار أقوى ملوك اوربا يتشفعون به للتوسط لهم عند سيده السلطان . وقد استطاع أن يحمل دوق ناكسوس واثنتي عشرة جزيرة على اعلان الحرب على البندقية التي انتهت بضم جزيرة قبرص إلى امبراطورية السلطان . وقد بدأ ناسي يأمل ويعمل على أن يتوج ملكاً على هذه الجزيرة، ولكن اماله هذه خابت لمعارضة الصدر الاعظم صوقوللو باشا لها . لم يكن هذا الباشا مدفوعاً إلى معارضة ناسي بالتعصب ضد اليهودية، وانما كان له هو الآخر يهودي مقرب آخر اسمه سولومون بن ناثان، وكان له أيضاً نفوذ واسع في الدولة، حتى بعد وفاة سيده الوزير .

ومن جهة أخرى كانت السيدات اليهوديات، وبسبب معرفتهن بالطب، يتمتعن بين الحريم الامبراطوري برعاية ومنزله خاصتين . ولذلك وتحت غطاء من أمثال هؤلاء الانصار في القصر، ازدهرت احوال الملة اليهودية حتى صارت التجارة الايطالية في الشرق مقاسمة بين اليهود والبنادقة، وسيطروا في أيام سليم الثاني على كل تجارة الامبراطورية، وعلى جباية الرسوم الجمركية .

ولكن أيام عز اليهود انتهت بموت السلطان سليم، وارتقاء مراد الثالث عرش السلطنة، فمع أن السلطان الجديد ابقى على ما كان عند ناسي من منزلة ومناصب فإنه اقصاه عن أية مشاركة في شؤون الدولة . ولما مات ناسي عام ١٥٧٩ صادر السلطان امواله واملاكه باعتباره من عبيد الباب، كما وأصر على تطبيق احكام الشريعة التي تلزم اليهود وغيرهم من الذميين بارتداء ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين . (٨٠)

وكانت هذه علامة على عودة اليهود بعدها إلى رتبة الذميين المهينة والتي يراها المسلمون المرتبة الاليق بغير المؤمنين . والواقع أنه ما أن استدار القرن حتى بدأت أحوال الملة بالتدهور السريع بعد أن ازدهرت زهاء المائتي عام .

ولا شك أن هذه التطورات تعود إلى حد كبير إلى فقدانهم ما كان لهم من النفوذ في الدولة والذي يعتبر الآن وفي ظروف الانهيار السريع أكثر ضرورة من أي وقت مضى، ولكنها تعود أيضاً إلى عامل آخر هو التغيير الروحي بين اليهود انفسهم، ذلك أن الحرية والحظوة غير المألوفتين في تاريخ اليهود التي حظوا بها لمدة قرن كامل

---

(٨٠) وقيل أن الأمر صدر بعد اثارة مقت السلطان لحياة الترف عند اليهود الذين كانوا ينوي قتلهم أول الأمر .

تحت حكم السلاطين قد أدى إلى بعث الشعور القومي، أو بالأحرى إلى زيادة شعور التضامن المعروف عن اليهود فيما بينهم، وهناك امثلة متنوعة كثيرة على هذا خلال القرن السادس عشر، فمنها ظهور حركة في القرن السادس عشر تدعو إلى وجوب قيام هيئة عامة باختيار الحاخامات وتنصيبهم، وهو أمر لم يسبق له وجود منذ قرون، أو حركة أخرى تدعو إلى اعادة النظر في التلمود .

وكانت أهم هذه الحركات هي السعي إلى بعث فكرة انتظار الخلاص (٨١) التي انعشتها إلى حد كبير انتشار افكار المذهب القبلاني ، وهو مذهب يدعو إلى تفسير الدين تفسيراً صوفياً، وقد ظهر عند اليهود تلبية لنفس الحاجات الدينية التي أدت إلى ظهور الصوفية بين المسلمين، وله مثل عيوبها وينتهي مثلها إلى الشطط إلى حد الخرافة.(٨٢)

وفي القسم الأخير من القرن السادس عشر ظهرت شخصيتان ادعتا أنهما «البشير» المنقذ إلى آل يوسف . وقد اثارا اعجاب الناس بالاتيان بخوارق الافعال على غرار ما يفعل اولياء الدراويش .

وكان لتعاليم احدهما، ويدعى (اسحق لوريا لاوى)، فضل كبير في نشر حركة الخلاص على نطاق واسع، وبخاصة في بلدان الشرق المتوسطي (٨٣) خلال الربع الأخير من القرن السادس عشر، والنصف الأول من القرن السابع عشر، لا بين الجماهير اليهودية فحسب بل بين عموم المثقفين أيضاً .

وقد ادعى لوريا هذا أن مسيحاً منقذاً آخر من بيت داود سيخلفه وزميله، وقد تكهن الراسخون في علم القبلانية أن يكون ظهوره عام ١٦٤٨ .

وقد حدث أن ولد في سيمرنا (٨٤) في عام ١٦١٦ طفل يهودي من أصل اسباني، اسمه «ساباتاى» كان ابوه موظفاً في أحد بيوت التجارة الانكليزية في سميرنا (٨٥)، وحين بلغ سن الشباب، وبعد أن استوعب تعاليم لوريا، اتجه اتجاهاً دينياً واعلن عام ١٦٤٨ أنه المسيح المنقذ الذي بشر به لوريا .

واستطاع أن يجمع حوله، وبسرعة كبيرة جداً عدداً وفيراً من الانصار، ولكنه لقى الكثير من الاضطهاد، ومع ذلك فإن شهرته لم تصل ذروتها إلا بعد زيارته

---

(٨١) انتظار الخلاص هي الـMESSIANIE أي انتظار المسيح المنقذ وهي فكرة تشابه فكرة المهدوية ، أي انتظار المهدي المنقذ .

(٨٢) وكان مركز الدراسات القبلانية هذه في هذه الفترة في سالونيك وصفد .

(٨٣) أي البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط – المترجم .

(٨٤) سميرنا هي بلدة ازمير التركية – المترجم .

(٨٥) كان الانكليز اكثر الاجانب الموجودين في سمرنا أثراً في نشر الثقافة في هذه المنطقة .

لفلسطين ومصر بعد تجوال طويل، ومع أن حاخام القدس قد اصدر أمراً بتجريمه، فإنه استقبل بحماس بالغ حين عاد ثانية إلى بلدة «سميرنا» عام ١٦٦٥ قبل سنة من تاريخ البشارة بظهور المملكة الموعودة .

وقد امتدت شهرته الآن من بلدان المشرق إلى بعض المراكز التجارية الكبرى في الغرب مثل فينيسيا وامستردام وهامبرج ولندن . واصبحت له شهرة عالمية، وقد اشتهر بعمل المعجزات، واستطاع أن يستقطب حوله بعض المسلمين أيضاً .

وفي أول هذه السنة المشؤومة القي القبض عليه عند وصوله إلى استانبول، والقت به الحكومة في أحد سجونها، ثم نقلته إلى «جناقلعة» (٨٦)، وأخيراً حين هدأ حماس الجماهير جيء به للمحاكمة أمام السلطان محمد الرابع في أدرنة .

لكن ساباتاي لم يكن – مع الأسف – البطل المنتظر، إذ خيب آمال اتباعه ومريديه إذ ارعبته السلطات الحكومية إلى حد أنه اعتنق الاسلام . وكانت الصدمة في العالم اليهودي عنيفة، إذ انهار – مرة واحدة – كل ما كان يعيشون عليه منذ قرن من عقائد وآمال في تحقيق حلم الدولة الموعودة، ومع هذا استمرت الاحلام تداعب عدداً من اتباع ساباتاي إلا أن وفاته عام ١٦٧٦ نقلت ولاءهم إلى صهره الشاب يعقوب، وقد دعا إلى الصوفية الدينية الغامضة التي كان يدعو لها لوريا، وقد قدسه الناس باعتباره المسيح المنتظر، بل وفي أنه تجسيد الله، ولكن رأيه في الطلاق أثار الفضائح ضده، مما دفع السلطات العثمانية إلى التحقيق معه بشأنها ولكنه – كسلفه من قبله – أسرع فاعتنق الاسلام فراراً من العقوبة والأذى، ولكنه على الضد من ساباتاي جاهر باسلامه ودعا اليه، وأثر على كثيرين من اتباعه فادخلهم الدين الاسلامي معه، مما أدى إلى ظهور نحلة دينية جديدة نصفها اسلامي ونصفها يهودي . وقد قدر لهذه النحلة أن تعيش وتستمر وقد عرفت بالتركية باسم «دونمة» أي المهتدون . وعقيدة هذه الملة قبلانية، ولكن طقوسها كان خليطاً من الطقوس الاسلامية واليهودية، وكان اتباعها يترددون على المساجد كما يترددون على دور عبادتهم الاصلية ويتمتعون بالعطل اليهودية والاسلامية .

وقد نظم اتباع هذه النحلة انفسهم في ملة، ومع أنها ظلت غير معترف بها فإن وظيفتها الدينية الرئيسية كانت تأمين العدل بينهم . وقد ظلت وحتى نهاية بحثنا هذا جاليتان اثنتان كانت احداهما في سالونيك والأخرى في سميرنا ولم يكن عددهما كبيرا . (٨٧)

---

(٨٦) وهي حصن بني على انقاض مدينة اسمها ابيدوس .

(٨٧) كان اكثر شباب جمعية تركيا الفتاة وحزب الاتحاد والترقي في العقدين الأولين من القرن العشرين من ابناء هذه النحلة من امثال طلعت باشا وأنور باشا وحتى مصطفى كمال اتاتورك

وهكذا انتهت آمال اليهود بظهور «المنقذ» إلى تأسيس ديانة جديدة لا قيمة لها مطلقاً، ولكن هذه النتيجة لم تكن أهم النتائج، فقد ظل اليهود – وحتى بعد فقدان الأمل – مصرين على القبلانية التي هي الأساس الذي قامت عليه فكرة «الانقاذ» ولهذا فقد اضر هذا الاصرار بملتهم ابلغ الاضرار . ولا شك أن تعصب المسلمين المتزايد وفساد مؤسساتهم قد أديا إلى فقدان اليهود ما كان لهم من نفوذ، وما صاحبه من رخاء في القرن السادس عشر . ولكن اليهود من جانبهم قد اسهموا في ذلك أيضاً فإن فكرة «الانقاذ» قد اسهمت في تركيز قواهم على آمال موهومة وبتشجيعهم نمو الخرافات على حساب العلم والثقافة .

وعلى كل حال فلم يعد لليهود ما كانوا عليه من مقام (٨٨)، فبسبب تدهور حالة الرخاء في الامبراطورية العثمانية عامة، وما كان يقابله من تحسن الاحوال التي يعيش فيها ابناء دينهم اليهود في بعض اقسام اوربا، فلعلهم لم يعودوا يهنئون انفسهم لاختيارهم العيش في بلاد السلطان والبقاء فيها . (٨٩)

ومع ذلك فقد ظل وحتى نهاية فترة بحثنا هذا لبعض الافراد اليهود نفوذ كبير في استانبول (٩٠) . ويبدو أن الجالية اليهودية قد استعادت نصيباً كبيراً مما كان لها في ميداني التجارة والصناعة من مكان (٩١) وأن ظلت عرضة لاستنزاف الاموال منها .

وفي مصر كانوا في مركز مالي قوي كوسطاء في بيع المعادن النفيسة، وفي خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر احتكروا التزام الجمارك، ولكن الاوفيا أيام

نفسه وكان لجذوره الدينية أثر ما في قراره الغاء الخلافة الاسلامية وابعاد تركيا عن الاسلام والشرق عامة – المترجم .

(٨٨) قال رايكوت في روايته عن اليهود العثمانيين (في القرن السابع عشر) أن الاتراك كانوا ينظرون اليهم على انهم حثالة الناس ، إذ كانوا مكروهين إلى درجة عدم السماح لمن يعتنق منهم الاسلام أن يدفن عند وفاته في مقابر المسلمين ، إلا أن من المحتمل أن المؤلف أخذ انطباعاته هذه عن المسيحيين الذين لم يكن بينهم وبين اليهود ود مفقود . وعدد بعض مؤامرات المسيحيين ضد اليهود .

(٨٩) كانت بعض الهجرات إلى النمسا وبخاصة بعد معاهدة باساروفتش عام ١٧١٥ وإن احتفظ بعض المهاجرين بالجنسية العثمانية .

(٩٠) مثال ذلك فونسكا الطبيب الخاص للسلطان احمد الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠) ، ويهودا باروخ رئيس الصرافين أيام السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧–١٧٧٣) .

(٩١) ينقل فرانكو (ص ١١٥) عن ميشيل فيفر وهو من الفرنسسكان الفرنسيين وعاش ثمانية عشر عاماً في الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر أنه قال : أن اليهود في زمانه كانوا منتشرين في جميع المراكز الهامة ويعملون مدراء بنوك ، وصرافين ومرابين وصاغة ذهب ، وبائعين للبضائع المستعملة وموظفي جمارك ودلالين واطباء وصيادلة ومترجمين .

علي بك [٩٢] انهكت مواردهم المالية وكانت تلك هي الضربة الأولى، أما الضربة الثانية أو شبه القاضية فكانت في استيلاء المسيحيين السوريين على ادارة الجمارك عام ١٧٩٩ . [٩٣]

ليس هناك الكثير الذي يقال عن الملة الارمنية والجاليات الأخرى (سواء التي انفصلت عنها أم ما زالت تكون قسماً منها) في عهد الانحدار، إلا ما كان من أمر النجاح الذي حققته إحدى تلك الجاليات وهي الكاثوليكية على حساب اغلب، إن لم نقل كل، الجاليات الأخرى .

ويعزى نجاحها هذا إلى سببين اثنين، أولهما . الدور المؤثر الذي بدأت فرنسا تمارسه في السياسة العثمانية نتيجة عقد معاهدات الامتيازات [٩٤] بين فرانسوا الأول وسليمان العظيم [٩٥] أما ثاني السببين . فهو انشاء البابا كريكوري الخامس عام ١٦٢٢ هيئة كنسية للاشراف على اعمال النشاط التبشيري للبعثات أو التبشيريات الكاثوليكية . [٩٦]

إذ تم بانشائها تنظيم العمل التبشيري وتوسيعه، ولكن الكاثوليك ما كانوا ليستطيعوا الاستمرار بدعوتهم حتى ذلك الحين وبنجاح لولا التأييد الفرنسي لهم .

وقد فرضوا انفسهم على خصومهم الأرمن واليونان ، وكانوا يعملون بتضامن بحيث لا يجرء احد على الانتقام لأي سلوك سيء يرتكبه اليهود خشية أن يقاطعه الباقون .

(٩٢) الاوفايا معناه القروض الاجبارية التي يفرضها الحكام على أهل البلاد ، وكانت تسمى في مصر السلف جمع سلفة ، أو تقدمة . أنظر ما تقدم ص ٦٤ .

(٩٣) أنظر ما يلي ص ٢٧٧ .

(٩٤) كان السلاطين العثمانيون يمنحون هذه الامتيازات لدولة أجنبية ما لشراء تأييدها في حروبهم مع دولة غربية أخرى . وقد منحت هذه الامتيازات أولاً إلى إمارة البندقية فلما نشبت الحرب بينها وبين السلطان منح فرنسا عام ١٥٦٩ امتيازات أخرى مقابل وقوفها إلى جانبه في حربه مع البندقية . وعلى هذا الأساس منحت انكلترا الامتيازات أيضاً عام ١٥٨٠ . (واسم هذه المعاهدات في الانكليزية CAPTULATION وتعني الاستسلام بشروط معينة ، ولعل المقصود بها هنا التنازل . وعلى كل حال فقد صارت تعرف بالاستعمال العربي بمعاهدات الامتيازات ، أو الامتيازات الاجنبية ، وقد ظلت نافذة في مصر حتى عام ١٩٣٦ – المترجم) .

(٩٥) نص على حماية ملك فرنسا للمسيحيين اللاتينين في الامبراطورية العثمانية بمعاهدات الامتيازات لعام ١٦٧٣ . ثم تلتها حماية أخرى لجميع المسيحيين منحت إلى ملك انكلترا عام ١٦٧٥ ثم منحت النمسا حق حماية المسيحيين الكاثوليك بمعاهدت كارلوفيتش عام ١٦٩٩ وكان النمساويون جد نشطين في حماية الكاثوليك السوريين .

(٩٦) مما يجب ملاحظته أن الهدف الأول لهذه التبشيريات كان وقت ذاك هو اقناع المسيحيين بتغيير انتمائهم من كنيسة إلى أخرى ولم يكونوا يجرؤون على ممارسة التبشير بالمسيحية بين المسلمين – المترجم .

وقد قصرت الهيئة التبشيرية دعوتها على مذهبين : اليسوعيين (٩٧) والفرنسسكان (٩٨) وبخاصة منهم الكبوشيون . (٩٩)

وكان اكثر نشاط اليسوعيين في العاصمة استانبول، حيث كانوا ينبثون بين الشباب في غالطة وبير (١٠٠) رغم صدور الأوامر عام ١٦٢٨ بطرد سفراء الدول البروتستانية أنذاك، أما الفرنسسكان فقد امتد نشاطهم إلى البوسنة والبانيا، اذ استطاعوا أن يثيروا فيها تمرداً عام ١٦٣٨، وإلى ضفاف الدانوب، حيث كانوا يجدون التشجيع من الهوسبادار - أي الولاة المحليين في الامارات (١٠١) - وكذلك ركز الفرنسسكان جهدهم على البوكوميل (١٠٢) في جنوب بلغاريا، إذ اعترف جمهور كبير منهم باخطائهم عام ١٦٥٠، ومن جهة أخرى حقق الكبوشيون نجاحاً ملحوظاً في جزر

---

(٩٧) رهبانية أسسها اغناطيوس دي لويولا عام ١٥٤٠ وكان هذا جندياً اسبانياً جرح في إحدى المعارك فقضى فترة نقاهته يفكر في شؤون الدين ثم استطاع أن يجمع حوله عدداً من الطلاب انصرفوا إلى التبشير وأسسوا جمعية عرفت باسم جمعية اليسوع وعرفوا من بعدها باليسوعيين أو الجزويت وصاروا من أشد انصار الباباوية . ولكن اشتداد أمر المذهب وتحت ضغط من حكومات فرنسا واسبانيا والبرتغال اضطر البابا كليمنت الرابع عشر عام ١٧٧٣ إلى شجب المذهب والأمر بالغائه . ومع هذا فقد ظل نشاطه مستمراً حتى اعاد البابا بيوس السابع الاعتراف به ثانية عام ١٨١٤ - المترجم .

(٩٨) الفرنسسكان : طائفة كاثوليكية كبيرة أسسها فرانسيس الأسيسي عام ١٢٠٦ وكانت دعوته اشبه بدعوة الدراويش تهدف إلى العبادة والزهد والتقوى وكان مثل الدراويش دائم التسيار في الارض يمشي حافي القدمين ومرتدياً لباساً خاصاً ، وقد انضم إلى روما فاصبح مذهبه كاثوليكياً وقد توفى عام ١٢٦٦ - المترجم .

(٩٩) الكبوشيون : فرع من الفرنسسكان أسسه ماتو دي باسيكو عام ١٥٢٥ واعترف به مذهباً مستقلاً عام ١٦١٩ وكان هذا المؤسس يرى أن الفرنسسكان قد خرجوا عن المذهب الصحيح فاراد اعادتهم اليه فارتدى طربوشاً طويلاً مستدقاً واطلق لحيته وقال أن هذا هو الشكل الذي كان عليه الفرنسسكان ولأن الطربوش في اللغة الايطالية هي «كبوش» فقد اطلق هذا الاسم على هذه الفرقة - المترجم .

(١٠٠) كانت غالطة مستوطنة جنوية (نسبة إلى جنوة في ايطاليا) وقد اشتد أمرها وكثر عدد سكانها بعد الفتح مباشرة ، إذ تدفقت عليها هجرات متعاقبة من اليهود واليونان والأرمن . ثم بدأ المسلمون ومنذ القرن السادس عشر السكن فيها أيضاً ، فبدأوا بتحويل الكنائس إلى مساجد ، والكاثوليك إلى مسلمين .

(١٠١) فقد عين أحد اليونانيين اسقفاً في مولدافيا عام ١٦٤٧ .

(١٠٢) البوكوميل : مذهب ديني انتشر في البلقان في القرن العاشر ودام حتى القرن الخامس عشر، وقد سمي باسم مؤسسة بوكوميل . وقد نشأ هذا المذهب كحل وسط بين البوليكان ، وهم فريق من الأرمن ، لهم أراء مانوية مثنوية ، وبين مناوئيهم . وقد كان لهذا المذهب واتباعه السيطرة التامة على شبه جزيرة البلقان زهاء خمسة قرون ، أنظر ص ٢٣٣ - المترجم .

الارخبيل . (١٠٣)

وكانت غالبية هذه البعثات التبشيرية تتكون حتى ذلك الوقت من ايطاليين من سكان اواسط ايطاليا وجنوبها . إلا أن الملك لويس الرابع عشر عمل على جعل القيادة التبشيرية بيد الفرنسيين، لذلك توجهت السياسة الفرنسية - بقدر تعلق الأمر بالشؤون الدينية - نحو فرض الاعتراف بسيادة فرنسا على جميع الكاثوليك في اوربا مهما اختلفت جنسياتهم .

ولكن القضية اليسوعية كانت عزيزة جداً على قلب «الملك الشمس» (١٠٤) وبخاصة في ايامه الأخيرة، فلم يكتف بما تقدم وإنما اراد أن يشارك في هداية المنشقين واعادتهم إلى جادة الصواب . ولم يكن التوفيق سهلاً بين هذه السياسة وسياسة الصداقة الخاصة مع الباب العالي، والتي كان الملك يعتمد عليها في اقناع السلطان بالاعتراف بحق فرنسا في حماية جميع الاوربيين الذين لا تمثيل دبلوماسي لبلادهم عند الباب العالي . في حين كانت الكاثوليكية تعتبر في نظر الاسلام، هي الديانة «الاجنبية»، بكل ما يحمله لفظ الاجنبي من معان وكراهية . ولذلك فقد سعى الملك جهده لتجنب أكبر سبب ظاهر للاثارة والعداء، فمنع الهيئات التبشيرية منعاً باتاً من محاولة «تنصير» المسلمين، وأن لم يمنعهم من محاولة كسب المسلمين افراداً وبصورة شخصية ولكن بكل سرية وتحفظ، وقد وضعت هذه الآوامر بالتشاور بين رؤساء الكنائس في فرنسا والحكومة الفرنسية وممثل عن الكرسي البابوي .

وكانت الكاثوليكية تعتبر - كما قلنا قبل قليل - الديانة الاجنبية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . وربما كان السبب في ذلك أن اكثر اتباع هذه الديانة المتواجدين في الامبراطورية وقت انشاء الملل كانوا اجانب مثل الجنويين المستوطنين في غلطة، ولربما أيضاً لأن الكاثوليكية كانت ديانة «الفرنج» وهم أشد الاعداء التقليديين للاسلام، وكل هذه الامور خلقت شعوراً بالتعصب ضد الكاثوليكية، ظل ينمو ويكبر في اذهان السلاطين ويدفعهم إلى مكافحتها . كما تمثل ذلك بالسياسة التي اتبعها الباب العالي في بعض اقسام الامبراطورية التي سبق لها أن سلختها من حكامها «اللاتين» كما كان الحال في المورة وقبرص حيث ناصروا الارثوذكسية على حساب الكاثوليكية وتمثل كذلك في ما منحه السلطان من تشجيع للكنيسة القبطية لفصم علاقاتها مع روما . وقد أثر في زيادة حدة هذا الشعور بالتعصب والعداء قيام السلطان منذ القرن السادس عشر بانشاء علاقات دبلوماسية مع الدول البروتستانتية

---

(١٠٣) ساعد على نجاح دعاية الكاثوليك اعتناق ميتروبوليتان رودس الاسلام والميتروبوليتان رتبة تساوي البطريرك .

(١٠٤) الملك الشمس : لقب كان يطلق على الملك الفرنسي لويس الرابع عشر - المترجم .

والتي أدت كذلك إلى فقدان فرنسا للكثير من المنافع التي نالتها بكونها أول دولة اوربية تحالف السلطان .

ولكن وبعد فترة طويلة – الواقع انها تقع خارج فترة بحثنا هذا – قامت الكنائس البروتستانتية نفسها باعمال تبشيرية في بلاد الامبراطورية العثمانية، إلا أن علاقات السلاطين مع هذه الدول البروتستانتية لم تتأثر – من هذه الناحية بالذات، وحين كان السلاطين هم السادة المطلقين في املاك امبراطوريتهم كما كان الشان مع فرانسا .

ومع هذا فقد اتسمت الدبلوماسية بكثير من المرونة واللباقة بحيث هيأت للتبشيرية الكاثوليكية فرص العمل والنجاح . فبدأ عدد الداخلين إلى كنائسها يزداد تدريجياً، وأن كان لا يعرف على وجه التحقيق عدد الذين انتموا اليها بصفة فردية .

ولا شك أن اكثر المنتمين الجدد اليها كانوا يلحقون بكنيسة «اللاتين»، وحينما تكون هناك كنيسة متحدة لها طقوس مختلفة، فالتحول يكون من الكنيسة المنشقة المعينة .(١٠٥)

ومع أن السياسة المفضلة للتبشيريات هي تجنب الشهرة والاعلان عن نجاحها في تحويل الناس اليها، فإن كنائس «متحدة» جديدة كالنسطورية واليعقوبية قامت واشتهرت بعد أن انسلخت من الكنيسة الارثوذكسية، وكانت خطتها المستعملة في هذه الاحوال هي تشجيع تأسيس جماعات مؤيدة لها من الكهنة، ومن ثم تأمين انتخاب احدهم إلى منصب البطريرك عند خلوه (رغم عدم تأييد السلطات المحلية لهذا الانتخاب) وبهذا يؤمنون التفاف الجماعة المتحدة الجديدة حول البطريرك الكاثوليكي الجديد .

ولسنا في حاجة الآن إلى الاسهاب في وصف مشاعر السخط والاستياء التي تخلقها هذه الخطط لدى الكنائس المتنافسة وأتباعها . ولا وصف الصراع الطويل بين الكهنة والاتباع عند مختلف الطوائف .

وقد كان رد فعل البطريرك الكريكوري – وكما هو متوقع – حاداً وعنيفاً وخاصة في حالات الردة إلى الكنيسة المتحدة الأرمنية . وقد مكنه مقامه كرئيس للملة – ملة باشي – من استخدام مختلف الضغوط ضد المرتدين (١٠٦) . وقد ساعده مقامه عند الباب العالي على حصوله على قدر كبير من التأييد الحكومي في صراعه مع

---

(١٠٥) كنيسة متحدة هي Uniate أي متحدة مع روما ولا تعني كنيسة معينة وانما يطلق الاسم على كل فرقة تنسلخ من كنيستها الرومانية الشرقية الارثوذكسية وتقبل بسيادة روما . واللفظ بحد ذاته له معان عدة ، ويفضل اتباع هذه الكنائس اسم المتحدة .

(١٠٦) إذ ظل المرتدون المتحدون في آسيا واوربا تحت السلطة القانونية للبطريرك الكريكوري .

التبشيريات الكاثوليكية (١٠٧)، وقد حصل البطريرك الكريكوري عام ١٧٠٢ على موافقة الحكومة، لأعلى طرد المرتدين من أرمينيا إلى بلاد فارس فحسب وانما اغلاق كل مدارس اليسوعيين في القسطنطينية . وعقاباً على نشاطه هذا اختطفه راهب فرنسي وارسله على ظهر باخرة فرنسية إلى باريس حيث مات بعد خمس سنين.(١٠٨)

وظل الأرمن المتحدون في القسطنطينية والاناضول والروميلي تحت الاشراف الروحي للقاصد الرسولي في القسطنطينية وفي عام ١٧٤٠ انتخب اسقف متحدي(١٠٩) لبطريركية سيس وسيليزيا، ومع أنه ضويق كثيراً من قبل البطريرك الكريكوري الرسمي حتى اضطر إلى نقل مكان اقامته إلى لبنان، وبدأ منها يمارس سلطته، إلا أن البابا منحه السلطة القانونية على جميع الكاثوليك الأرمن في البلاد العربية ومصر . وبهذا تم تنظيم الكنيسة الأرمنية المتحدة، وأن لم يعترف بها رسمياً كملة مستقلة إلا عام ١٨٣٠ .

وبالطريقة المتقدمة نفسها، وإنما ببطء اكثر، ونتيجة للخلافات التي اثارها مجمع فلورنسة ، والجهود التي بذلتها التبشيريات الكاثوليكية في سوريا، نمت الكنيسة اليونانية المتحدة، واشتد امرها . ويبدو أن أول «مجمع ديني عام» (١١٠) لهم عقد في نهاية القرن السابع عشر، وقد بدأت بطريركيتها الرسمية أول اعمالها عام ١٧٢٤ بمحاولة الاستيلاء على كرسي البطريرك الشاغر في ايطاليا ولكن المجمع الكنسي - السينود في القسطنطينية أسرع بافشالها، ولذلك فقد ظلت الكنيسة اليونانية المتحدة طيلة المائتي سنة التالية في نزاع مستمر مع الارثودكس الذين كانوا يحظون برعاية الباشوات وتأييدهم، ولم يقتصر الطرفان في هذا النزاع الحاد على الادبيات الكنسية الصاخبة، بل تعدوها إلى اعمال العنف القاسية والاشتباكات الدموية في الشوارع . ومع هذا فقد أدى اشتداد هذا الصراع إلى فائدة ملحوظة واحدة على الأقل هي اثارة نشاط ثقافي عند الطرفين، إذ أسس كل منهما لنفسه مطبعة عربية في سوريا في القرن الثامن عشر . (١١١)

---

(١٠٧) أنظر جودت ج٢ ص ٩٣ عن موقف الحكومة العثمانية تجاه ارتداد الأرمن عام ١٦٣٠ و١٧٣٤.

(١٠٨) في أيام محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤) حاول السفير الفرنسي بكل لباقة تهدئة شعور الهياج والسخط عند الكريكوريين .

(١٠٩) يقصد بالاسقف المتحدي هو الذي يعود إلى كنيسة متحدة - المترجم .

(١١٠) يقصد بالمجتمع الديني العام هنا وفي ما بعد هو اجتماع جماعة من الناس للعبادة ولا يقصد به المجمع الكنسي الذي تعقده الكنائس لبحث الأمور الدينية .

(١١١) أسس البطريرك الارثودكسي اثانسيوس دباس أول مطبعة عربية في المشرق في حلب بين عامي ١٧٠٦ و١٧٢١ . وأسست مطبعة ارثودكسية أخرى في بيروت عام ١٧٥١ وقد اقام أحد الرهبان واسمه عبدالله زاخر مطبعة خاصة به في دير الصوير في لبنان عام ١٧٣٤ ، كما أن

وفي عام ١٥٥١، في أيام السلطان سليم، بدأ الانشقاق في الكنيسة النسطورية المتحدة بسبب الخلاف على منصب البطريرك . وقد اعترف البابا جوليوس الثاني عام ١٥٥٣ بالبطريرك المنشق بطريركا على الكلدانيين، ولكنه ما إن عاد من روما إلى ديار بكر حتى القي به في السجن حتى مات فيه . (١١٢)

وبعد فترة من الزمان أعيد في عام ١٦٧٢ تكوين البطريركية الكلدانية في ديار بكر، واعترف بها الباب العالي . ومع هذا ورغم جهود تبشيراتها الدؤوبة، فقد ظلت الطائفة الكلدانية الكاثوليكية طائفة قليلة العدد، وقد انتشرت مراكزها في بغداد والموصل وحلب . (١١٣)

أما المنشقون عن الكنيسة اليعقوبية (١١٤) السورية فكان حظهم من النجاح أقل من حظ الكلدانيين، وقد عرف هؤلاء المنشقوق باسم «الكاثوليك السوريون» وقد اقتصرت الحركة على حلب فقط، حيث اقيمت فيها عام ١٦٦٢ وبموافقة الباب العالي بطريركية مستقلة . ولكن بسبب معارضة اليعاقبة الحادة والناجحة، فقد تضاءل أمر الكنيسة الجديدة وظلت تعتمد بصورة عامة على المارونيين . (١١٥)

رغم جهود الفرنسسكان في القاهرة ومصر العليا (١١٦)، فإن تأسيس كنيسة قبطية متحدة لم يلق إلا نجاحاً ضئيلاً في هذه الفترة . وقد تكررت في القرنين السادس عشر والسابع عشر مراراً المفاوضات بين الكرسي البابوي وبين البطاركة الاقباط الذين كان البعض منهم (وربما بسبب من عدائهم الشديد لما حصلت عليه البطريركية اليونانية من مركز في الاسكندرية بعد الفتح العثماني) راغبين في الاتحاد ولكنهم لم يجدوا التأييد الكافي من كهنتهم واتباعهم .

ومع هذا فقد وجدت في القرن الثامن عشر تجمعات كنسية متحدة صغيرة وسرية ولكن كهنتها كانوا يضطرون إلى اللجوء إلى روما بسبب المعارضة المحلية لهم .

المارونيين طبعوا منذ عام ١٦١٠ عدداً من أسفار الانجيل باللغة السريانية وأخرى بالقارشينية (وهي اللغة العربية المكتوبة بحروف سريانية) .

(١١٢) تمسكت الطائفة الكلدانية بتعاليم نسطور ثم انقسمت في اواسط القرن السادس عشر إلى الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية والكنيسة النسطورية – المترجم .

(١١٣) ثبت وجود طائفة كلدانية في قبرص في القرن الخامس عشر .

(١١٤) بقية اليعاقبة يسمون اليوم السريان الارثودكس تمييزاً لهم عن السريان الكاثوليك – المترجم .

(١١٥) مات البطريرك الثاني في السجن عام ١٧٠٢ ، ولما مات البطريرك الثالث في روما عام ١٧٣١ انتهت البطريركية في حلب . وقد حاول البطريرك المنشق بتسيل كاردا أن يستولي عام ١٧٣٨ على بطريركية انطاكية إلا أن الباب العالي اصدر فرماناً عين به منافسه اليعقوبي الارثودكسي للمنصب ، وعلى أثر ذلك انتقل كرسي الكاثوليك السوريين إلى لبنان .

(١١٦) أنظر ما سبق في ص ٢٤٤ .

ولم تنشأ كنيسة قبطية متحدة إلا في القرن التاسع عشر .

ومن الجهة الثانية فقد توجت بالنجاح جهود حملات التبشير الكاثوليكية بين المارونيين في لبنان . وقد دأب بطاركة المارون، الذين كانوا – وسواء بموافقة الدولة أو بدونها – يمارسون سلطان الملة على طائفتهم على «تناول» الباليوم البابوي من روما كل عام (١١٧) ، ومع هذا فقد ظل هناك ظل من الغموض على وضع الكنيسة المارونية ككل، حتى قضى عليه الدستور الذي اصدره ووافق عليه سينود وطني عام ١٧٣٦، وما يزال ساري المفعول . (١١٨)

ويعود الفضل في هذا النجاح – الذي قدر له أن يؤدي إلى نتائج سياسية وثقافية هامة – إلى الرعاية التي حظيت بها التبشيريات الكاثوليكية من الأمير فخر الدين معن حين بدأ في أوائل القرن السابع عشر يحاول الاستقلال الذاتي في لبنان . وقد استطاعت هذه التبشيريات زيادة نفوذها وعدد ابنائها بفضل الحماية التي اسبغها عليها مؤخراً الملك لويس الرابع عشر والتي بلغت حد المراسلة المباشرة مع اساقفتهم والتدخل الواضح مع الباب العالي لصالحهم . وقد أسس الكبوشيون واليسوعيون واللازريون (١١٩) في لبنان وسوريا عدداً من المدارس كان الاطفال المارونيون يتعلمون فيها القراءة والكتابة . كما كان بعض شباب المارون يرسلون بين الحين والحين إلى روما لاكمال دراستهم الدينية في كلية المارون التي افتتحت هناك عام ١٥٨٤ .

ومع هذا فيجب عدم المبالغة كثيراً في تقييم الاثار المترتبة على هذه الأمور خلال فترتنا هذه، فقد كتب فرلتي : أن الشباب الماروني العائدين من روما لم يتعلموا شيئاً من الفن والفكر الاوربي، واقتصر محصولهم العلمي على تعلم الايطالية فقط . ولذا واجهت التبشيريات الاوربية قدراً هائلاً من الحسد والمعارضة بين الكهنة والاتباع.(١٢٠)

وفي حلب، اسهم النشاط التبشيري، في القرن الثامن عشر، في قيام نهضة ثقافية ملحوظة بين المسيحيين السوريين، وكانت هناك في القرون السابقة هجرات مارونية مستمرة إلى حلب حيث كانوا يشتغلون في الصناعة والتجارة وقد حقق

---

(١١٧) الباليوم : رداء خاص يرتديه البابا ثم يبعث به إلى أحد البطاركة اعترافاً به واسباغاً للبركة عليه – المترجم .

(١١٨) لعب الدور الأساسي في هذا المجمع العالم الماروني الشهير جوزيف سيمونيس السمعاني مندوباً عن البابا ، وكان له الفضل الأكبر في قبول مسودة الدستور التي وضعها البابا رغم شدة المعارضة لها .

(١١٩) اللازريون : ويسمون أيضاً الفينيسيون ، وهي رهبانية رومانية كاثوليكية سميت باسم مؤسسها فينست ذي بول ، ثم اطلق عليها اسم اللازريون نسبة إلى لازار .

(١٢٠) وقد ظهر أثر ذلك في كتابات البطريرك اصطيفان الدويهي (ت١٧٠٤) .

بعضهم في بعض الاحيان ثروات جيدة . (١٢١)

وقد انجبت هذه الجالية في القرن السابع عشر شخصية بارزة هي جرمانوس فرحات، الذي لم يلعب دوراً بارزاً وكبيراً في الحركة الدينية في عصره فحسب، وإنما استطاع من خلال صلاته بالاوساط الادبية في حلب أن يبعث بين المارونيين نهضة أدبية عربية . ولكن هذا النشاط أثار في الاخير عداء الارثوذكس الذين رفعوا الأمر إلى استانبول، فدفعوا السلطات العثمانية إلى اصدار «فرمان» يرضي الطرفين معاً . ولكنه اعطاها الفرصة أيضاً لتشدد من ضغوطها على الطرفين معاً .

وستتاح لنا الفرصة – بعد قليل – لشرح آثار هذه الضغوط على مستقبل السوريين المسيحيين، وبخاصة الجاليات الكاثوليكية في النصف الثاني من هذا القرن .

غير أن مرور الزمن لم يستطع إلا إطفاء القليل من نار العداء بين الارثوذكسية والكاثوليكية، والذي – كما رأينا – ساعد العثمانيين على فتح بلاد البلقان . (١٢٢)

فمن ذلك مثلاً أن دوق جزر الايون (١٢٣)، وهو حاكم كاثوليكي وسكان دوقيته من الارثوذكس، أقدم في القرن الخامس عشر على اعادة فتح الاسقفية الارثوذكسية في سيفولونيا لكي يقلل من حماس رعيته لتفضيل حكم السلاطين على حكمه .

لكن هذا المثال لم يتكرر، فالبنادقة مثلاً أيام سيطرتهم على المورة في أوائل القرن الثامن عشر، حاولوا كثيراً تغيير ولاء الشعب، ولهذا فلم يكتفوا باقامة كنيسة كاثوليكية هناك بل منعوا الكهنة الارثوذكس من الاتصال باستانبول .

وكانت الحكومة العثمانية – كما لاحظنا ذلك من قبل – واضحة الميول إلى الارثوذكس (١٢٤) ، وكانت تسعى لاستغلال الخلافات الطائفية لصالحها . ولذلك فقد لعب كوبريلي محمد باشا (١٢٥) ، وبكل لباقة ودهاء على مشاعر النفرة من الكاثوليك بين أهل كريت وبين البروتستانت في هنغاريا . (١٢٦)

---

(١٢١) اوقف بعض أثرياء المارونيين في حلب اوقافاً لمنفعة معابدهم الدينية في حلب ولبنان .

(١٢٢) أعلن البطريرك بارثينيوس عام ١٦٤٠ عن رغبته للاتحاد مع روما ، وطلب حماية الامبراطورية له ولكنيسته ، وربما كان دافعه هو الخوف من السلطان لا الحب للبابا .

(١٢٣) تقع جزر الايون إلى الشمال الغربي من الاناضول .

(١٢٤) حتى أنها لم تتأخر في طرد أو نفي أو حتى اعدام الباطركة الكاثوليك حين تقتضي مصلحتها ذلـــك .

(١٢٥) تولى الصداره العظمى من عام ١٦٥٦ حتى وفاته عام ١٦٦١ ، ولما اشتد عليه المرض سأله السلطان محمد الرابع أن يدله علي من يعينه خلفاً له فاوصى ، بتولية ابنه كوبرلي احمد زادة ، وظل هذا في الصدارة حتى توفي عام ١٦٧٦ – المترجم .

(١٢٦) كذلك أثار العداء بين الكاثوليك والارثوذكس في خيوس والقدس .

وهذا الميل من الباب العالي لحماية رعاياه الذميين من التوسع الكاثوليكي هيأ له فرصة للمساومة مع الكاثوليك، وصار عليهم أن يدفعوا ثمن ما يريدون الحصول عليه من امتيازات . وقد باع الباب العالي لهم فعلاً مفاتيح كنيسة القيامة، ولأن سدانتها كانت حتى ذلك الحين امتيازاً ارثوذكسياً، فلا عجب إذا ما أحس الارثوذكس بطعنة شديدة استهجنوها بمرارة بالغة . ولكن العمل كان من وجهة نظر الكاثوليك فوزا سياسياً ما كانوا ليحصلوا عليه لولا تأييد فرنسا لادعاءاتهم .

ولكن وفي عام ١٧٥٧ صدر «خطي شريف» ثان جرد اللاتينيين من ملكيتهم لكنيسة المهد في بيت لحم، وقبر العذراء في القدس، وسدانة كنيسة القيامة أيضاً، إلا أنه سمح لهم بالصلاة في كل منها فقط [١٢٧] ، وقد زادت من افراح الارثوذكس الموجة الجديدة لاضطهاد الكاثوليك اثناء الثورة الفرنسية حيث هدمت أكثر البيع والكنائس الفرنسسكانية في فلسطين .

وهكذا فما أن أهل القرن التاسع عشر حتى كان للارثوذكس اليد العليا في سوريا حتى أن اليونان – أي الارثوذكس – قاموا باعادة بناء كنيسة القيامة بعد أن أتت عليها النار عام ١٨٠٨ .

وعلى العموم، فإن الكاثوليك لم يحققوا إلا نجاحاً ضئيلاً رغم جهودهم التبشيرية الكثيرة ولربما كان سبب فشلهم هذا هو الطبيعة التضامنية للمجتمع العثماني .

فمن الناحية السياسية، ومن وجهة نظر الكاثوليك، فإن تحويل الافراد إلى عقيدتهم أمر مرغوب فيه، إلا أنه من الجهة الثانية يقتلع الفرد من جذوره الأولى دون أن يجد له منبتاً جديداً . أما التحويل عن طريق انشاء كنائس متحدة فهو وأن كان أقل قسوة بالنسبة للافراد، إلا أنه معرّض إلى أن يقابل بمعارضة حكومية شديدة . وفي كلتا الحالتين فإن عمليات التبشير ستلقى معارضة، بل ومقاومة أيضاً من الكنائس والجاليات التي يتعرض افرادها لهذا التبشير . وفوق هذا وذاك فإن الحكومة تعارض – مبدئياً – تحويل ولاء رعيتها الذميين من طائفة إلى أخرى، إذ يتعارض هذا مع تقييم وجباية الضرائب الخاصة التي وأن كانت تخضع لها جميع الجاليات الذمية إلا أن طرق تقديرها وجبايتها تختلف من جالية إلى أخرى .

وقد سبق أن قلنا أن الشريعة الاسلامية اخضعت جميع الذميين إلى ضريبتين أولاهما : الجزية، وهي ضريبة على الرؤوس، يخضع لها كل فرد تتوفر فيه شروطها .

---

(١٢٧) بدأ التنافس بين الكاثوليك والارثوذكس على حماية الاماكن المقدسة منذ القرن الثاني عشر حين حالف الامبراطور اسحاق انجيلوس صلاح الدين الايوبي عام ١١٨٨هـ من أجل الحصول عليهـــا .

والضريبة الثانية هي الخراج : وهي ضريبة على الارض، ولكنها تختلف في طبيعتها ومقاديرها عن ضريبة الخراج المفروضة على المسلمين .

وبالنسبة للعلماء فإن الضريبتين واجبتا الاداء، لكن الخراج لم يعد مطبقاً في الواقع بعد أن اعلنت الدولة تملكها جميع الاراضي الزراعية في الامبراطورية .

وقد سبق لنا أن فصلنا القول في أنواع الضرائب والرسوم التي يدفعها المزارعون بموجب هذه الاحكام، ولهذا فنكتفي في هذا المجال بأن نشير إلى عدم وجود تمييز بين المسلم والذمي في ما يتعلق بما يسمى «العشر» (أي خراج المقاسمة) وأن اختلفت مقاديره بالنسبة للطرفين بين اقليم وآخر . وأن نشير أيضاً إلى أن المبلغ الاجمالي السنوي المفروض كان – إلى حد ما – قليلاً أو كثيراً، متساوياً بالنسبة للطرفين أيضاً، وأن اختلفت تسمياته، فيقال له «خراج موظف» ويعرف عند الجمهور باسم «جفت اوقجه سي» – أي الاوقجة المزدوجة – عند المسلمين، وباسم «أسبنس» بالنسبة للذميين .

ولكن من جهة أخرى، فإن الرسوم والضرائب المفروضة على المزارعين والتجار كانت افدح على الذميين منها على المسلمين، وكذلك كانت رسوم العبور ورسوم الجمارك . ومع هذا فإن دفع الجزية يظل اكبر دليل على قصورهم القانوني بل وهوان أمرهم .(١٢٨)

ولأن دفع الخراج «القانوني» لم يعد يميز المسلمين عن الذميين، لذلك فقد ظلت الجزية وحدها هي كل ما يتعاهد عليه الذميون مع حكامهم المسلمين مقابل ما يحصلون عليه من رعاية الدولة وحمايتها لهم .

ولما اراد الساسة العثمانيون افهام العالم الاوربي بأن أنظمة امبراطوريتهم تتماشى مع الافكار والمبادىء السياسية السائدة في اوربا في ذلك الاوان، ومن أجل اقناع الاوربيين بضآلة الفروق بين المسلمين والذميين عمدوا إلى تكرار وتأكيد التعليل القائل بأن الذميين معفوون من الخدمة العسكرية، في حين أنها واجب ديني مفروض على كل مسلم، وحاولوا اظهار الجزية على انها «بدل نقدي» عن الخدمة العسكرية(١٢٩)، ولكن هذا التفسير لم يكن له في الواقع أساس تاريخي، وليس له من الصحة إلا

---

(١٢٨) فرض «القانون» على اليهود والمسيحيين ضريبة أخرى خاصة هي دفع عشر اوقجات بالنسبة للطائفة الأولى وخمس اوقجات للطائفة الثنية عند اعتلاء العرش سلطان جديد .

(١٢٩) وعلى هذا فلما اريد في عام ١٨٤٧ وضع قانون ينص على تجنيد المسيحيين العثمانيين بالقوات البحرية والبرية ، اقترح وجوب اعفاء هؤلاء المجندين من دفع الجزية وحين الغيت الجزية نهائياً بعد ذلك بثمان سنوات فرض على الذميين دفع ضريبة خاصة بدل اعفائهم من الخدمة العسكرية .

نصيب قليل .

فاشتراك المسلم في القتال أو نكوله عنه أمر متروك إلى تقديره الخاص في حين أن دفع الذمي للجزية أمر فرضته عليه الشريعة، ولا مفر له منه بتاتاً .

ومن جهة ثانية فقد كان الذميون في «العهد السابق» يعتبرون عسكرية، وكان فاينوك البلغار (١٣٠) يعفون من دفع الجزية

إن الفكرة في خلق «حالة الذمية» هي كما يقرره الفلاسفة المسلمون الاوائل هو إذلال غير المسلمين (١٣١)، وفي ما عدا حالة الحروب التي يعتبر فيها المسلمون حماة للذميين، وبالتالي فلا علاقة بين أخذ الجزية والاعفاء من الخدمة العسكرية .

ومما يجب أن يذكر هنا هو ما حدث من خلط متعمد في المصطلحات والمفاهيم في هذا الموضوع . إذ لما بدأ موضوع الجزية يضغط كثيراً على السياسة العثمانية ويسبب لها احراجاً أمام الدول الاوربية منذ اوائل القرن التاسع عشر على الأقل، وبدأ أيضاً وكأن الجمهور قد بدأ يستهجن لفظ الجزية وينبذه، لهذا استعيض عنه وبشكل غالط للغاية بلفظ الخراج (١٣٢)، وأن كان هناك ما يدل على استعمال هذا المصطلح قد بدأ قبل ذلك بزمن طويل، ولكن في غير الوثائق الرسمية .

وزيادة في الخلط فقد حل مصطلح الرعية – رعيت – محل مصطلح الذميين رغم أن لفظ الرعية يشمل المسلمين أيضاً (١٣٣) وتبعاً لهذا فقد صرنا نقرأ في الكتابات الاوربية عن دفع «الرعية للخراج»، وهو ما يعني في الحقيقة دفع الذميين للجزية مقنعاً بقناع شفاف من الحياء .

وقد وضعت الشريعة الاسلامية شروطاً معينة لاستيفاء الجزية، فقد فرضتها

---

(١٣٠) الفاينوك : هم الحكام أو الولاة وتقوم الحكومة العثمانية بتعيينهم من بين سكان بلغاريا .

(١٣١) لدفعهم إلى الخروج من حال الذل هذا باعتناق الاسلام – المترجم .

(١٣٢) كلمة خراج من أصل يوناني وقد تغير معناها مع الأيام فكانت تستعمل أولاً كمرادف لكلمة الجزية . ثم صارت في القرن الأول للهجرة تعني ضريبة الارض التي يدفعها الذميون عما تبقى في حوزتهم من أراض . ثم تقرر أن يدفع كل اصحاب الاراضي عن ممتلكات السلطان – عدا مقاطعتين – ضريبة الخراج بصرف النظر عن دين اصحابها وهذا يعني ضريبة الارض العامة التي لا صلة لها بالتمييز الديني – في هذه المرحلة على الاقل – ثم اصدر العثمانيون قانوناً لم تفرضه الشريعة ، وإن كانت لا تخالفه ، يقضي بأن يدفع المزارعون ملاكو الاراضي في الامبراطورية ضريبة معينة وأخيراً ولأن هذه الضرائب اتخذت عند العموم اسماء مختلفة فصار يجمعها اسم الخراج الشرعي .

(١٣٣) اطلق لفظ الرعية على الذميين تفريقاً لهم عن المسلمين في فرمان صدر عام ١٧٩٥ ، لتنظيم حقوق المسيحيين السوريين في دمياط (سبق أن عرفنا أن مصطلح الرعية يطلق على كل رعايا السلطان من غير العسكرية – المترجم) .

على الرجال الاحرار القادرين على العمل وتأمين العيش لأنفسهم وذويهم . وعلى ذلك فقد اعفي من دفع الجزية النساء الذميات من جميع الاصناف والاعمار، وفي كل الظروف وبصرف النظر عن يسارهن أو فقرهن . كما اعفي من دفعها الاطفال واعفي أيضاً الرجال الرقيق والعجزة والمعوقون، بل واعفي من دفعها الرجال القادرون على العمل ولكنهم لا يحصلون منه إلا على الكفاف الذي لا مجال فيه لدفع الجزية . وشمل الاعفاء أيضاً رهبان الاديرة الضعيفة الايراد . وقد مدد هذا الاعفاء أيام العثمانيين حتى شمل جميع العاملين في الأمور الدينية، أو بالاصطلاح العثماني «مامورتي روحاني» وفي العهود الأخيرة استطاع الذميون العاملون في الحكومة من اعفاء انفسهم وذويهم من دفع الجزية، ولذلك فلم يبق من الذميين ممن يدفع الجزية إلا أقل من النصف أو ربما لا يزيد عن ثلث عددهم .

وفي سبيل تنفيذ هذه الاحكام، فقد اهتم القانون بتقدير الموارد المالية للافراد الذميين، لا من أجل معرفة قدرتهم على الدفع فحسب ولكن من أجل تحديد مقدار ما يدفعه كل فرد منهم، ومن أجل هذا قسم القانون الذميين - من الناحية المالية وبالاستناد على طبيعة حرفة الفرد - إلى ثلاث فئات هم : الاغنياء ومتوسطو الحال والفقراء . واعتبر ملاك الاراضي والتجار من الاغنياء، في حين اعتبر الحرفيين - كالاسكافيين مثلاً - من طبقة الفقراء .

كما عنى القانون بوضع مقادير الحصص، فجعل الجزية السنوية للرجل الغني ٤٨ درهماً (فضياً) ولمتوسطي الحال ٢٤ درهماً وللفقير ١٢ درهما . وقد اخذ القانون في وضع هذه النسب - كما هو شأنه في غيرها أيضاً - بالواقع الممارس أو على الأقل بالمبدأ النظري المطبق أيام العباسيين، والتي، حتى لو كانت قد طبقت حقاً أيام وضعها فإن التقلبات المتعاقبة في قيمة العملة قد صرفت الحكام المسلمين عن الاستمرار بالأخذ بها .

وفي اوائل أيام الحكم العثماني كانت مقادير الجزية المفروضة على الذميين تختلف من مكان إلى آخر وظلت كذلك حتى اقدم كوبري مصطفى باشا [(١٣٤)] على توحيدها في جميع انحاء الامبراطورية . واعتبر القانون المتقدم ذكره ما زال نافذاً ويحق جميع الذميين، ولكنه عدّل في نسب الضريبة فجعلها - وحسب المراتب الثلاث المتقدم ذكرها - ٤و٢و١ قطعة ذهبية من نوع شريفي، والتي كانت القطعة الواحدة منها تعادل ١٢ درهماً فضياً وزناً . [(١٣٥)]

---

(١٣٤) هو الأبن الثاني لمحمد كوبرلي باشا الذي مر ذكره (ص٢٦٥) تولي الصدارة عام ١٦٨٩ وحتى توفى عنها عام ١٦٩١ - المترجم .

(١٣٥) أنظر ما سبق ص ٣٣هـ ٨٨ . وأنظر سيد مصطفى ج٢ ص ١٠٠ . وجوركا ج٥ ص ١٦٨ حيث ذكر أن كوبرلي احمد باشا المار ذكره سبق أن رفع الجزية . ومن جهة أخرى يقال أن

وفي القرن الخامس عشر وحدت الجزية في مصر وسوريا، وحددت بقطعة ذهبية واحدة (مع اضافات طفيفة اجراً للجباية) على بيت كل ذمي . وقد استمر العمل بهذا النظام حتى أيام الحكم العثماني، كما ظل معمولاً به في سوريا حتى القرن السادس عشر على الاقل، ولم تعدل اسعار صرف العملة في مصر، ومعها نسبة الجزية إلا في عام ١٧٣٣ (١٣٦)، في حين لم يعرف على وجه التحديد تاريخ ادخال النسب المعدلة الجديدة إلى سوريا . (١٣٧)

ويبدو أن العمل «بالدرهم القانوني» دام حتى نهاية هذه الدراسة، إذ ذكر دوهسن أن مقادير الجزية السنوية في أيامه كانت بالنسبة للطبقات الثلاث هي ١٠ و٥ر٥ و٥ر٢ قرش . (١٣٨)

ولكن الأمر تغير في القرن الثامن عشر، إذ ضعفت قوة الحكومة المركزية في بعض الأقاليم، فاستغل ولاتها هذه الفرصة لزيادة مواردهم المالية بزيادة نسبة الجزية عما هو مقرر لها قانوناً، وجبايتها بالقوة . وقد حدث هذا في المورة مثلاً، ولما حاولت الحكومة اعادة الجزية إلى انصبتها القانونية لم تجد بدأ من الاعتراف للوالي بحقه في قرش واحد عن كل وثيقة دفع يصدرها (١٣٩)

كوبرلي حسين باشا (الصدر الأعظم من ١٦٩٧-١٧٠٢) انقص نسبها بل والغى دفعها كلية .

(١٣٦) حددت النسب الجديدة للجزية بفرمان صدر عام ١٧٣٣ و١٧٣٤ على أساس ٤٢٠ و٢٧٠ و١٠٠ بارة لكل فئة حسب تصنيفها . وهي تقارب نسب الدرهم القانوني مضافاً اليه اجور الجباية (الجبرتي ج١ ص٢١٨) أما اسعار صرف العملة السائدة فإن الفندقلي زاد وصار يصرف بـ١٤٨ بارة ، وصار الزر محبوب يساوي ١١٠ بارة (أنظر ما سبق ص ٥٦) وغالباً ما كانت تجبى مبالغ اضافية غير ما تقدم أيضاً (الجبرتي ج١ ص٦٤١) وفي عام ١٧٩٨ عدلت النسب إلى ٥٥٣ و٢٨٣ و١٤٣ بارة يدفعها ٩٠٠٠ و١٨٠٠٠ و٦٣٠٠٠ ذمي حسب ترتيبهم ، فيكون مجموع الجباية ١٤٨٥٠٠٠٠ بارة من ٩٠٠٠٠ رأس ، وكان الآغا الذي يلتزم جباية الجزية في مصر يدفع ميري ثمناً لوظيفته مبلغ ٢٥٠٩٠٨١ بارة (ملاحظة في حساب الجباية خطأ ، إذ أن المبلغ المجبى حسب الارقام المذكورة يجب أن يكون ١٩٠٨٠٠٠٠ بارة - المترجم) .

(١٣٧) حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت نسب الجزية في سوريا هي ١١ و٥ و٣ قروش للرأس الواحد . ولكنها قد تزاد تعسفاً إلى اضعاف هذا المبلغ .

(١٣٨) ورد في النص (وهو فرنسي) ثلاثة وثلاثة ارباع ،ولكن حيث أن استقراء جميع الحالات قد اظهر أن افراد الطبقات الفقيرة يدفعون دائماً ما يقارب نصف ما يدفعه افراد الطبقة الوسطى لذلك نرى أن ما ذكره المؤلف كان خطأ ، وصحيحه ٥ر٢ . وكانت أكثر القطع الذهبية في هذه الفترة تساوي الواحدة منها ثلاثة قروش . وفي عام ١٧٨٨ مثلاً كان الدرهم النقي يساوي ١٠ بارات لذلك فإن ١٢ درهم تساوي ثلاثة قروش ، على أساس أن القرش الواحد يساوي ٤٠ بـــارة، (المترجم) .

(١٣٩) وثائق الدفع تسمى (جاميكية) .

ومع الأسف فقد اهملت قواعد العدالة والمساواة التي سعى المشرعون الاوائل إلى تحقيقها في موضوع الجزية، فساد التعسف والظلم . ولكن ما كان اكثر بعداً عن الانصاف والمساواة هو التخلي عن مبدأ تقدير حصة كل جالية من الجزية على أساس عدد افرادها واحوالهم المالية، والأخذ بمبدأ جديد هو أن تدفع كل جالية مبلغاً اجمالياً معيناً في كل عام رغم التضاؤل المستمر في عدد الذميين في انحاء الامبراطورية بعامة، وفي بعض المناطق والاقاليم بخاصة .

وزيادة على ذلك فقد عهد مؤخراً بجباية أموال الجزية إلى ملتزمي الضرائب(١٤٠)، وبهذا فقدت القيادات الروحية لكل ملة ما كان لها من اشراف جزئي على عمليات الجباية، أو هذا ما يفهم على الأقل مما ذكره دوهسن، إذ وصف طريقة الجباية في أيامه كما يلي :

«تصدر الادارة الثامنة في الخزينة المركزية، وهي ادارة حساب الجزية (جزية محاسبة سي) (١٤١)، قرابة نهاية كل عام هجري (١٦٠٠٠٠٠) بطاقة جباية خالية تضعها في ١٨٠ رزمة (١٤٢) . وترسل هذه الرزم إلى كل القضاة في جميع الاقاليم . ولا تفتح هذه الرزم إلا في اليوم الأول من شهر محرم، وهو اليوم الأول من السنة الهجرية الجديدة، وإلا علناً وفي المحكمة وبحضور القاضي . (١٤٣)

ثم توزع بطاقات الجباية هذه على الملتزمين ومساعديهم ليبدأوا عملية الجباية إذ يقومون بعد تسلم مبلغ الجزية من كل ذمي باعطائه احدى هذه البطاقات اعترافاً بتسلم حصته بعد أن يكتبوا فيها تاريخ السنة واسم الذمي وطبقته، ومقدار ما دفعه ثم اسم الدفتردار – رئيس دائرة الحسابات – واسم الملتزم واسم مساعده إن وجد .

وكان أهم هدف للملتزمين هو أن يوزعوا جميع ما بحوزتهم من بطاقات الجباية، ولا يبقوا معهم شيئاً منها لأن ذلك يزيد من حصتهم من الأموال المجباة . ولذلك فهم – بموافقة السلطات الحكومية بطبيعة الحال – يمنعون الذمي من التنقل أو حتى الخروج من داره قبل بدء السنة باسابيع منعاً لهروبه أو تهربه من دفع الجزية . ويظلون – زيادة على ذلك ولا شهر عديدة بعد بدء السنة الهجرية – يتعقبون الذميين فيوقفون في الطريق أي ذمي يشاءون ويطالبونه بابراز بطاقته دليلاً على دفعه الجزية .

---

(١٤٠) يبدو أن هذا الاجراء بدأ أيام السلطان سليمان الأول حين عهد إلى بعض ضباطه بحق الجباية من بعض المناطق .

(١٤١) أنظر المجلد الأول ص ١٦٩ .

(١٤٢) نعتقد أن عدد الرزم يجب أن يكون ١٦٠ ، فتضم الرزمة الواحدة ألف بطاقة . أما في الوضع الحالي للمسألة فيعني إما بقاء بعض البطاقات خارج الرزم ، أو أن يكون عدد البطاقات في كل رزمة غير متساو – المترجم .

(١٤٣) أنظر ما تقدم ص ١٢٢ .

وقد يلجأ الملتزمون أيضاً إلى ما أصبح الآن مجرد نظرية لا واقع لها، وهو إشراف سلطات الملة على جباية الجزية من اتباعها، وعلى هذا فيدفع الملتزمون إلى هذه السلطات بما تبقى عندهم من بطاقات لم يستطيعوا توزيعها، أو لم يجدوا من يوزعونها عليهم ويستوفون من تلك السلطات اقيامها مقدماً على أن تقوم هذه السلطات الروحية باستيفائها من اتباعها على شكل رسوم تفرضها عليهم .

ولعل هذه الفوضى والاعتباطية في جباية أموال الجزية هي التي حببت إلى قلوب الملتزمين جبايتها . وعلى هذا فلم يبق من آثار العدالة التي هدف اليها المشرعون الاوائل إلا منع فتح رزم البطاقات قبل اليوم الأول من شهر محرم والذي يهدف إلى تحديد موعد واحد للجباية وتاريخ معين منعاً لمضايقة الذميين بمطالبتهم بالدفع في كل حين . ومع هذا فإذا ما دققنا النظر في صميم هذه الفوضى التي تلف اسلوب جباية الجزية لوجدناها الاسلوب المثالي لما وصلت اليه الاساليب الادارية العثمانية في عصر الانحدار . لكن طرق الجباية التي قدمنا وصفها لم تكن تطبق في الامارات ولا في لبنان، ولا في جمهورية راكوز . (١٤٤)

أما في لبنان فقد كان الذميون يدفعون إلى كل من باشا صيدا وباشا طرابلس اتاوة هي مبلغ معين من المال يدفع كل عام . أما الامارات فكانت – كما تقدم القول – تدفع أتاوة سنوية معينة أيضاً إلى الباب العالي، وكذلك كان الحال في جمهورية راكوز.

وهذه الاتاوات تعتبر من الناحية الواقعية شكلاً من اشكال الجزية . فقد اجازت الشريعة – في ظروف معينة – لأهل الكتاب من سكان دار الحرب إن يتعاهدوا على أن يدفعوا للمسلمين مبلغاً معيناً سنوياً من المال بدل الأخذ بالجزية العادية، وهي وضع ضريبة على كل رأس، وكانت الاتاوات التي تقدم ذكرها، من هذا القبيل .

جاء تصنيف المسلمين للذميين حسب اديانهم نتيجة طبيعية لواقع المسلمين إذ أنهم يصنفون انفسهم على هذا الشكل أيضاً .

ولكن إذا وافق هذا التصنيف وجهة نظر المسلمين، فإنه أضر ابلغ الضرر بروح التضامن والتصافي بين افراد المجتمع العثماني . إذ ثبط – بين افراد ذلك المجتمع – الشعور الذي كان من مصلحة السلطان تشجيع نموه وازدهاره وهو انهم جميعاً رعاياه بالدرجة الأولى، وفوق كل اعتبار، لكن شعور الولاء والمواطنة الواجب الانتشار تحوّل إلى مجرد ارتباطات دينية ومذهبية .

ورغم هذا، فقد كان الكثير من ابناء البلاد من أهل الارياف من مسلمين وذميين يعيشون جنباً إلى جنب في صفاء ووئام ودون ما تعصب ديني أو مذهبي، أما لأنهم

---

(١٤٤) راكوز : هي مدينة دوبرفنيك في يوغوسلافيا ، وكانت عاصمة لجمهورية ارستقراطية ثرية – المترجم .

ارتبطوا منذ القدم بمصالح مشتركة وطرق حياة متماثلة، وأما لأن أهل الارياف من كلا الجانبين اكثر تحرراً وتساهلاً في شؤون الدين من غيرهم . (١٤٥)

أما في المدن حيث تغذي الخلافات العنصرية الخلافات الدينية فإن مظاهر الانقسام بين المسلمين والذميين، بل وربما بين مختلف الطوائف نفسها - بما فيها المسلمة، ظاهرة الوضوح . ولم يستطع وضع الذميين المزري خلق روح من الألفة والود الأخوي بين أهل النحل المسيحية المختلفة التي سبق وإن عددناها ولم تخلق مثل هذه الروح بينهم وبين اليهود، بل كان أهل هذه النحل مستعدين لطلب العون من المسلمين ضد ابناء دينهم إذا ما اقتضت الحاجة ذلك . (١٤٦)

ومع هذا فلم يكونوا في حقيقة الأمر رعايا مخلصين للسلطان، فهم، وإن فضلوا أول الأمر الخضوع إلى الحكم العثماني على الخضوع لحكم مسيحيين آخرين من غير اتباع كنيستهم فإنهم ما لبثوا بعد قليل من الوقت، أن احسوا بهوان الوضع الذمي ويعدم امكان الاستكانة الدائمة لهذا الوضع الذي تأباه النفوس . وإن فرض عليهم ذلك بالقوة القاهرة .

ومن هنا كانت بداية التذمر والاستياء من الحكم العثماني الاسلامي . لكن عدد هؤلاء المتذمرين كان في العصور الاسلامية الأولى يتناقص بالتدريج حتى لم يبق منهم إلا بقية ضئيلة لا يعتد بها . إذ دابت الجماعات الاسلامية وقت ذاك على كسب الفئات غير المسلمة إلى صفوفها وامتصاص نقمتها بادخالها دين الاسلام .

---

(١٤٥) كان ذميو البوسنة مثلاً على ود ووئام مع أبناء بلدهم من المسلمين حتى أنهم (بعد فترة هذه الدراسة) اشتركوا معاً في صد الهجمات النمساوية على بلادهم . وكان العبء الوحيد على عاتق الذميين هو أن يدفع الواحد منهم قطعة ذهبية واحدة على سبيل الجزية . فيا ترى هل يعني هذا أنهم كانوا أو اعتبروا جميعاً من فئة الفقراء ؟ أم أن هذا كان امتيازاً خاصاً بهم ، ومن المفيد أن نلاحظ أن نسبة المسلمين في البوسنة كان أعلى منه في أي مكان آخر في اوربا ، ولا شك أن هذه الظروف تفسر إلى حد كبير اطمئنان المسلمين رغم أنهم على «الحدود» وبالتالي حسن معاملتهم لجيرانهم الذميين (سيد مصطفى ج٤ ص ١١٥) .

(١٤٦) أنظر على سبيل المثال الوصف الذي قدمه ميشيل الشامي (ص٣) عن نزاع وقع بين الارثوذكس والمالكتية (كنيسة يونانية متحدة) في الشام عام ١٧٨٦ ، فقد اتهم ثلاثة شماسين مالكتيين بقتل شخص يوناني ، فجيء بالمتهمين إلى الشام ، وتعرضوا لتعذيب شديد يتكرر يومياً ، حتى اضطر كهية الباشا إلى التدخل للوساطة في الأمر . ولما سأل اليونانيين عما إذا كانت ديانتهم تجيز تعذيب شماسين مسيحيين مثلهم ، جاءه الجواب الصاعق بأن هؤلاء الرجال ليسوا منا ولا علاقة لهم بهم . وبالنسبة إلى عقيدتنا فإن أموالهم ودماءهم حلال لنا .
وقد أثار هذا الجواب غضب الكهية فصاح بهم : أنتم كفرة ملعونون ، ولا دين لكم ، ثم اطلق سراح المالكتيين . أما النزاع المستمر بين مختلف المذاهب في فلسطين فاشهر من أن يذكر .

لكن عمليات الامتصاص هذه وأن جرت بكثرة أول أيام الحكم العثماني إلا أنها عادت بعد قليل إلى التوقف التام، غير عابئة بما خلفته وراءها من أعداد كبيرة ممن يمكن تسميتهم بالساخطين .

وكانت الفترات الأولى التي شاع فيها الاقبال على الاسلام من جهة، وسماح المسلمين باعتناق دينهم للراغبين فيه من جهة ثانية، فترات تحرر ديني وانفتاح فكري بين غالبية المسلمين العثمانيين . وكان الاسلام يقدم إلى غير المسلمين بيسر وبساطة مما كان يضيق شقة الخلاف بين الطرفين، ويسهل على الراغبين في اعتناقه النقلة اليه وفوق كل هذا فلم تكن الجاليات الذمية قد وضعت - بوصفها ملة - تحت اشراف الدولـــة .

ولكن ما أن بدأت الطبقة الحاكمة في الامبراطورية العثمانية تتبنى بكل شدة وصرامة التعاليم السنية التقليدية الحادة وبدأت تمنح العلماء واراءهم اهتماماً متزايداً، حتى بدأ الاسلام يتصلب ويشتد ويدفع بالذميين إلى الابتعاد عنه . وقد رافق ذلك انشاء الحكومة الملل الذمية، مما زاد من نفوذ رجالها الروحيين على اتباعها .

وإلى هذين العاملين - تشدد المسلمين من جهة، وشدة قبضة السلطات الروحية على اتباعها في النظام العثماني من جهة أخرى، يعزى، وبحق إلى حد كبير، سبب فشل الاسلام المتزايد في اقناع ذمي الاناضول والروميلي إلى اعتناق الاسلام، كما اقنع من قبل ذمي سوريا والعراق .

ولم يكن حرص الزعماء الروحيين للملل الذمية على عدم التفريط باتباعهم لاسباب دينية فحسب، بل كان لاسباب اقتصادية أيضاً، ذلك أن الجزية كانت قبلاً تؤخذ من كل فرد ذمي أهل - بموجب احكام الشريعة التي قدمنا ذكرها - لدفعها وعلى أساس قدرته المالية التي يعاد تقديرها كل عام . إلا أن النظر صرف في الاونة الأخيرة بالتدريج عن مبدأ التقدير السنوي للفرد وحل محله نظام جديد يقضي بأن تدفع كل جالية ذمية مبلغاً معيناً في كل عام هو جزيتها كمجموع بصرف النظر عما يصيب عددها من زيادة أو نقصان وبصرف النظر عما عليه افرادها من فقر أو يسار . وعلى هذا فإذا تناقص عدد افراد جالية ما بدخول بعضهم إلى الاسلام ازداد العبء المالي على من تبقى منهم متمسكاً بدينة .

سبق أن قلنا أن الشريعة الاسلامية لم تخير أهل الكتاب بين الاسلام أوالسيف كما فعلت مع الوثنيين، وإن لم يخل تاريخها من مثل هذه الحالات، ولكنها خيرتهم خياراً آخر هو الاسلام أو النزول منزلة الذميين . ومع هذا فقد عاملت الذميين معاملة حاقدة واعتبرتهم ضالين، وألحت في تذكيرهم بوضعهم المهين هذا في كل حين؛ والقرآن

نفسه يفرض الذل على الذميين حين يعطون الجزية (١٤٧) . وقد تفنن رجال الشريعة في العمل على نشر هذا الروح، وابتكار الوسائل لتأكيده، وبخاصة في ما يتعلق بالنواحي المالية . فقد رأينا من قبل أن السلطان يتعسف من حين إلى آخر في فرض الضرائب والرسوم على الذميين، إلا أن ما هو أكثر من ذلك أذى ومهانة هو تعسف الجباة في جمع هذه الضرائب وفي جمع الجزية أيضاً .

كان القصد من هذه الاجراءات المالية ومن الحد من الأهلية القانونية والمركز الاجتماعي للذميين هو دفعهم إلى اعتناق الاسلام للخلاص مما هم فيه من ذل وهوان . ولكن الأمر انتهي إلى عكس ما اريد له . فالتشدد في هذه الاجراءات من جهة وتشدد رجال الدين المسلمين في قبول الراغبين في دخول الاسلام مما لم يكن مألوفاً من قبل، من جهة ثانية دفعاً إلى تأجيج نار العداوة والبغضاء المتبادل بين المسلمين وغير المسلمين ومن جهة ثالثة، فقد تميز حال الذميين في العهد العثماني عن حال اسلافهم من قبل، إذ كان لعدد كبير من العاملين منهم الآن في المراكز التجارية في الامبراطورية علائق مع الاجانب اكثر وأقوى من علائق المسلمين بهم . بل إن المسلمين لم يكونوا حريصين على الاسراع باقامة مثل هذه العلائق مع اولئك الاجانب، ولذلك كان من الطبيعي أن يفضل مسيحيو اوربا من الدبلوماسيين والتجار التعامل مع ابناء دينهم من رعايا السلطان العثماني .

وكذلك تميز وضع اليهود لما كان لهم من دور كبير في التجارة وبخاصة التجارة الخارجية للامبراطورية . في حين ظل المسلمون يحتقرون الاوربيين ويبتعدون عنهم .

وقد تزامن اتساع نطاق التجارة الاوربية في بلدان المشرق والذي تسبب في زيادة الروابط بين الذميين وبين التجار الاوربيين مع زيادة القوى السياسية للدول التي ترعاها وتزامن أيضاً مع فساد المؤسسات العثمانية .

وبدلاً من أن يبقى المسلمون العثمانيون على ما كانوا عليه من احتقارهم للاوربيين وحسب، فإن ازدياد التدني والتفسخ واستشراء الفساد في الامبراطورية العثمانية جعل المسلمين يخشون الاوربيين وبالتالي يكرهونهم . ولهذا ولازدياد قوة الروابط بين الذميين والاوربيين، فقد اخذ بالتلاشي والغياب ما كان يحمله المسلمون لمواطنيهم الذميين من تقدير ضئيل . لكن مثل هذه الاحكام لا تصدق في الاماكن المبعدة عن نفوذ أهل السنة والاوربيين إذ ظلت هناك روابط الاخوة والوداد تجمع بين المسلمين والذميين .

---

(١٤٧) «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» صدق الله العظيم — الآية ٢٩ من سورة التوبة .

ومع هذا فيمكن القول بأن البغضاء المتبادلة التي سادت بين طوائف من الطرفين كان لها - على ضآلتها - نتائج سياسية هامة، إذ عسرت على الحكام المسلمين حل المسائل التي تثيرها الشريعة، وهي حسن التعامل مع أهل الكتاب، مع الاصرار على إذلالهم .

وفي منتصف القرن الثامن عشر انضافت في مصر، وإلى حد أقل في سوريا عقدة جديدة إلى مسألة الذميين هناك هي بروز المسيحيين السوريين وبخاصة المارونيون والملكيون الكاثوليك في ميادين التجارة والادارة .

وكانت الاقليات اليهودية والقبطية في مصر قد استطاعت منذ زمن بعيد، أن تنسجم مع المجتمع الاسلامي، حيث ظلوا يتمتعون ببعض الوظائف والامتيازات التقليدية، فقد كان اليهود تجاراً وصرافين وملتزمي جمارك . وفي ما عدا أقلية قليلة من القبط انصرفت إلى الزراعة في مصر العليا والفيوم، فقد انصرفت غالبيتهم إلى الصناعة (١٤٨)، لكن أكثر الظواهر بروزاً هي استطاعتهم خلال اكثر من الف عام من الاحتلال الاسلامي الاحتفاظ باحتكارهم للمناصب الهامة في ادارات تسجيل الاراضي وجباية الضرائب (١٤٩)، وكانت خدماتهم ضرورية كل الضرورة لتسيير العمل الاداري، وهذا هو سر الثروات الضخمة التي استطاع بعضهم أن يجمعها فقد كان إلى جانب كل وال مساعد قبطي، إذ كان المعلم رزق إلى جانب علي بك، وابراهيم الجوهري في خدمة ابراهيم ومراد . (١٥٠)

وهكذا، فإلى جانب خط التنظيمات الدينية برئاسة بطريرك الاسكندرية، كان يقوم بموازاته ولموازنته خط آخر، لا من اصناف الحرفيين والصناعيين الصغار فقط، وانما معه أيضاً صنف الكتاب الاقباط، القوي النفوذ، والذي كان منظماً بقوة (١٥١)، وكان رئيس هذا الصنف من أكثر أهل مصر غنى ونفوذاً، ومن المرجح أن ميرات واوقاف هذا الرجل وامثاله من ذوي الجاه واليسار هي التي مكنت الكنيسة القبطية من البقاء والصمود . (١٥٢)

---

(١٤٨) الجبرتي ج٢ ص ٤٩٥ .

(١٤٩) أنظر المجلد الأول ص ٢٣٧-٢٣٨ .

(١٥٠) أنظر توفيق ايسكاروس : نوابغ الاقباط (القاهرة ١٩١٠) ص ٢٠٦-٣٦٨ .

(١٥١) الجبرتي ج٢ ص ١٧٣ .

(١٥٢) تظهر مظاهر الملاحقة الحاقدة لنشاط الاقباط في مصر من النتائج التي آلت اليها محاولتهم الذهاب إلى بيت المقدس للحج عام ١٧٥٢ أو ١٧٥٣ ، فقد استطاع كبيرهم إذ ذاك تورون أن يحصل على فتوى (بثمن طبعاً) ملخصها : «أن أهل الكتاب لا يمنعون من دياناتهم وزيارتهم» ، ولكن شيخاً آخر أذن للعامة في الخروج عليهم ونهب ما عندهم ، كما خرج جماعة من مجاوري الازهر فاجتمعوا عليهم ورجموهم وضربوهم ونهبوهم ونهبوا الكنيسة القريبة أيضاً ، (الجبرتي ج١ ص ٢٧٩ .

وبالاضافة إلى المسيحيين واليهود فقد كانت في مصر جاليات صغيرة من اليونانيين الساكنين فيها، واكثرهم ملاحون وتجار صغار وحرفيون، وكانوا تحت القيادة الروحية والزمنية لبطريرك الارثودكس في الاسكندرية يسكنون في الموانيء الشمالية وفي القاهرة حيث نجد لهم حارة في المدينة، وأخرى في القاهرة القديمة .

وكانوا يتكلمون العربية ويعتبرهم اكثر المؤرخين من بقايا المستوطنات اليونانية التي كانت في مصر قبل الفتح العربي لها في القرن السابع، ولكن هذا القول لا يجد سنداً قوياً، ويدل عددهم القليل الذي لم يزد في أحسن التقديرات عن الـ٥٠٠، والفقر الذي كانت تعانية البطريركية في القرن الثامن عشر، على ضعف أو انعدام أثرهم في الحياة المصرية، ولكن طبقة اليونانيين التجار والموردين الذين توافدوا حيث كانت لهم وكالاتهم (أي المخازن) في القاهرة استطاعت أن تكوّن لها نفوذاً قوياً، وقد انصرف هؤلاء بصورة رئيسية إلى الاتجار مع استانبول وكريت (وكانت وقت ذاك مركزاً مهماً لصناعة الصابون والمواد الدهنية) وكذلك مع سوريا أيضاً، حيث كان للجالية اليونانية دور في التجارة والصناعة .

وقد أدى نهوض المارونيين واجراءات القمع التي اتخذتها السلطات العثمانية ضدهم في سوريا إلى قيام المسيحيين السوريين (وبخاصة في الشام وحلب) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بهجرة تدريجية إلى مصر .

وكانت الملة الكاثوليكية في مصر حتى ذلك الوقت قاصرة على مجموعة صغيرة من الرهبان الفرنسسكان والقبط المتحدين، وعدد قليل من المارونيين الذين استضافوا الوافدين الجدد، وقد اجتمع هذان العاملان لصالحهم، فنحن نذكر أن علي بك في محاولته الاستقلال بحكم مصر، قد عمل على تشجيع التجارة الاوربية مع مصر، وأن بيوت التجارة الاوربية وجدت من المفيد أن تواصل الاتجار معاً عن طريق السوريين . ومن الجهة الثانية فقد نفعتهم صلاته الوثقى مع ظاهر العمر، إذ استخدمهم العمر بصورة كبيرة في حكومته .

وعلى كل ففي أيام حكومة علي بك ابعد المسيحيون السوريون اليهود من احتكارهم السابق لادارة الجمارك، واستغلوا استيلاءهم على هذه المراكز الرئيسية للاشتغال الواسع بالتجارة وبملء المراكز الادارية والتي تحت أيديهم برفاقهم من ابناء بلدهم (١٥٣)، والذين – وبالتزاوج مع القناصل الاوربيين والتجار – قووا مراكزهم،

(١٥٣) كان حنا فخر على موانيء البحر الأبيض المتوسط ، وميخائيل فرحات على القاهرة القديمة خلفاً لليهودي يوسف بن لاوى ، أما عن الملتزمين السوريين فإن أحدهم وهو يوسف البيطار ، وهو يوناني كاثوليكي من حلب استطاع أن يعود إلى منصبه بتدخل ابراهيم صباغ وزير مالية ظاهر العمر (أنظر ما تقدم ص ٦٧) وبعد وفاته عام ١٧٧٤ تزوجت ارملته من كارلو روسيستي.

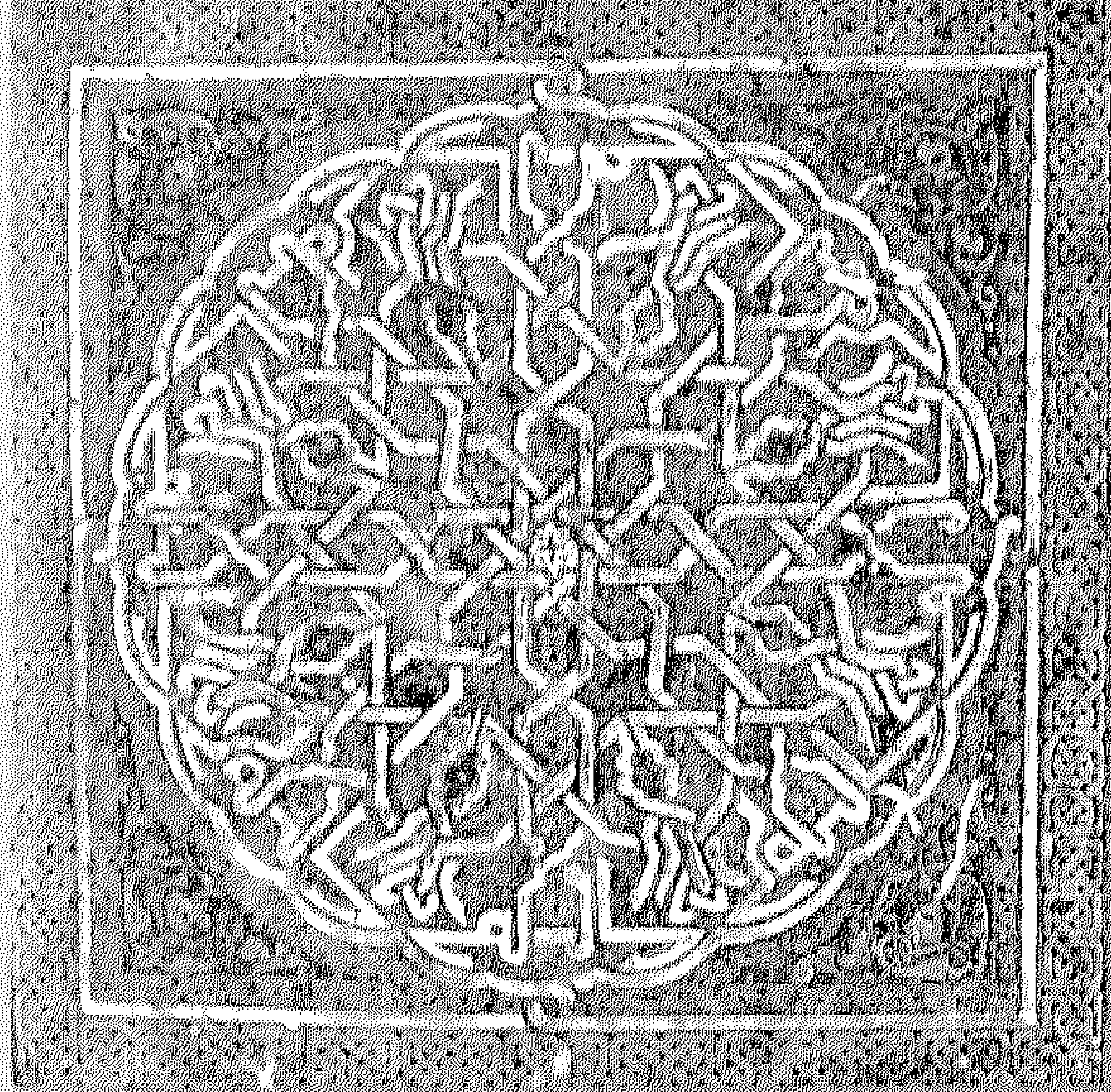
وظلوا بالتالي يزدادون عدداً .

ومن الارقام المستقاة بدقة وعناية من سجلات الفرنسسكان يبدو أن عدد العوائل السورية في القاهرة كان في عام ١٧٦٠ (٢٠٠) عائلة فقط، ثم قفز هذا العدد في أخريات القرن إلى (٤٠٠) عائلة، بالاضافة إلى مجموعات متفرقة في رشيد ودمياط وفي عام ١٧٧٢ نسمع بوجود شيخ مسيحي لعموم السوريين في القاهرة، وهذه الواقعة تدل على أنهم كونوا صنفاً متميزاً .

أما مدى أثر هذا التدخل السوري المسيحي في هدم البنيان الاقتصادي القديم في مصر فهذا ما لا يمكن الجواب عليه جواباً حاسماً . ولكن من الواضح أنهم عانوا كثيراً أيضاً من عنف وفوضى حكومة مراد وابراهيم، حتى فتح لهم وصول الحملة الفرنسية إلى مصر مجالات اوسع .

الفهرست

المجتمع الإسلامي والغرب



هذا الكتاب .. نموذج رائع نادر للبحث العلمي الموضوعي الجاد الشامل ، وللقدرة على الصبر والاحتمال الذي اتصف بهما مؤلفا الكتاب وهو بعد ذلك كنز لا يفنى ولا يستغنى عنه من فرائد المعلومات والأخبار .

ومؤلفا الكتاب اثنان من أشهر المستشرقين في هذا القرن بل إن أحدهما وهو المستر جيب أشهر مستشرق بريطاني ظهر حتى اليوم ، واسمه يغني عن كل تقديم وتعريف .

وكان قد عهد إلى المؤلفين بدراسة أثر الأفكار الغربية على المجتمع الإسلامي في الامبراطورية العثمانية ، فأقبلا على مهمتهما بهمة ونشاط لا مثيل لهما ، وجعلا خطة بحثهما أن يبتدئا بمسح الأوضاع في الامبراطورية العثمانية قبل تسرب الآثار الأوربية إليها ، ثم أثر هذه الآراء في تغيير الأوضاع أو تطويرها .

... حدد المؤلفان منتصف القرن الثامن عشر تاريخاً لبدء تسرب الآراء الأوربية إلى المجتمع الإسلامي ولذلك انصرفا في القسمين الأولين من الجزء الأول من كتابهما هذا إلى مسح وتصوير الأوضاع قبل ذلك التاريخ ، ولكنهما - ومع الأسف الشديد - وقفا عند هذا الحد ، ولم يتما بحثهما ، فخسر البحث العلمي بذلك خسارة لا تعوض .

ولأهمية هذا الكتاب ، ونفاسة ما يزخر به من معلومات ، ولمنزلة مؤلفيه ، فقد أقدمنا على ترجمته لينتفع منه القراء العرب .

ويتتبع الكتاب نشأة الأنظمة والأفكار في الامبراطورية العثمانية وطرق انتشارها ، ولأن الدولة العثمانية أورثتنا هذه الأنظمة والقيم والأفكار بكل حسناتها ومساوئها ، ولأنها أثرت وماتزال تؤثر في كياننا أبلغ تأثير ، أصبح هذ الكتاب تمهيداً ضرورياً لأي بحث علمي يتناول أصول الأوضاع العربية الحاضرة ونشأتها وتطورها .



ISBN => 2-84305-035-9
EAN => 9782843050350